العالية للراسات الإنسانيت

مجلة مُحَكِّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل المماراسات في المجال الإغاثي والإنساني، تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية



حقائق التعهيد الجماعي أثناء النزاعات نحو آلية لكشف الحقيقة وتفنيد الأخبار الكاذبة

مشروعية التدخل الدولي الإنساني في ضوء السياسة الدولية

التحديات البيئية الأساسية في العالم العربي رؤية اجتماعية – أمنية

مكافحة الإرهاب والمساعدات الإنسانية التداعيات والحلول

التعليم العام في اليمن وجهود تطويره جهود المملكة العربية السعودية أنموذجا





العاترالاوليترللاراسات الإنسانيتر

العدد (٥) صفر ١٤٤٣ هـ | سبتمبر ٢٠٢١م

مجلة مُحَكَّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل المماراسات في المجال الإغاثي والإنساني، تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

المشرف العام

معالي الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة الستشار بالديوان الملكي والمشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

رئيس التحرير

الدكتور/ عقيل بن جمعان الغامدي مساعد المشرف العام لشؤون التخطيط والتطوير



محتوى العدد

حقائق التعهيد الجماعي أثناء النزاعات نحو آلية لكشف الحقيقة وتفنيد الأخبار الكاذبة	د. فهد بن لؤي الغالب الشريف د. مانويل شوبرت	٣
مشروعية التدخل الدولي الإنساني في ضوء السياسة الدولية	د. محمد النادي	70
التحديات البيئية الأساسية في العالم العربي رؤية اجتماعية – أمنية	د. خالد كاظم أبو دوح	٤٩
مكافحة الإرهاب والمساعدات الإنسانية التداعيات والحلول	د. حنان أحمد الفولي	٧١
التعليم العام في اليمن وجهود تطويره جهود المملكة العربية السعودية أنموذجا	د. زياد محمد المحوري	۱۰۳

عنوان التواصل

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ الملكة العربية السعودية - فاكس ١٩٤٧٨٥١ البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org المديرالعام

د. هباس رجاء الحربي

مدير التحرير

مهند أحمد السهو

سكرتيرالتحرير

راكان الأحمد رئيس قسم التصميم

ينال إسحق

التصميم سبهان غانى

التدقيق والمراجعة اللغوية بدر الخرعان

هاتف: ٥٠٥٥٥٠٤ (٩٦٦ +) تحويلة: ٤٠١

البريد الإنكتروني: Journal@ksrelief.org



الهبئة الاستشارية

الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (سابقًا) أ. د. صالح حمد السحيباني

أستاذ الصحة العالمية والشؤون الانسانية جامعة مانشستر

أ.د. موكيش كابيلا

أستاذ علم الاجتماع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

أ. د. غادة عبدالرحمن الطريف

مؤسس ورئيس مركز المعلومات الأوربي - الخليجي

أ. د. ميتشل بيلفر

مدير الإدارة القانونية - الهلال الأحمر الكويتي عضو هيئة تدريس (منتدب) كلية الحقوق - جامعة الكويت

أ.د. مساعد راشد العنزى

مستشار التخطيط والتطوير ومدير البحوث والمعلومات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

م. مكي حامد

رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية ردمد رقم ۸۳۹۸ – ۱۹۵۸

ه۱٤٤١/۲/٤ تاريخ ۱٤٤١/١٦٧هـ الفسح الإعلامي: ١٤٤٣/٢٦٧

ضوابط النشر

عند تقديم الدراسة أو البحث إلى النشر، يجب مراعاة الآتى:

- أن تقع المادة العلمية المراد نشرها ضمن نطاق المجلة. (1
- ألًّا يكون البحث منشورًا، أو مقدمًا للنشر في جهة أخرى. (٢
- أُلَّا يتجاوز ملخص البحث (٢٥٠) كلمة مع الكلمات المفتاحية. (4
- ألًّا يقل البحث عن (٤٠٠٠) كلمة، ولا يزيد على (٧٠٠٠) كلمة. (٤
- ألًّا تقل الدراسة الميدانية عن (١٥٠٠) كلمة، ولا تزيد على (٣٥٠٠) كلمة. (0
- أن تكون هوامش البحث مجموعة، ومستقلة في نهاية البحث، وليست في نهاية كل صفحة. (7
- إثبات جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث وفقًا لمعايير نظام التوثيق (APA) الإصدار السادس، مع قاعدة (\ بياناتها الببليوغرافية، وذلك في نهاية الدراسة بعد الهوامش مباشرة.
 - في حال إرفاق صور توضيحية، يجب أن تكون الصور بدقة عالية. ()
 - أَن يُقَدم البحث بصيغة ملف وورد (Word)، مع سيرة ذاتية للباحث. (9
 - ترسل جميع الأبحاث إلى بريد المجلة: Journal@ksrelief.org (1.

ما ورد في المجلة من آراء وتحليلات وإحصاءات واستنتاجات يتحمل الباحثون وحدهم المسؤولية عنه.

حقائق التعهيد الجماعي أثناء النزاعات

نحو آلية لكشف الحقيقة وتفنيد الأخبار الكاذبة

د. فهد بن لؤي الغالب الشريف - السعودية

باحث رئيس مقيم، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

د. مانويل شوبرت - ألمانيا

المدير التنفيذي لمركز بيهيفيا لدراسات الاقتصاد السلوكي والسياسة العامة

يمثّل بثُّ الشائعاتِ والفهمُ المغلوطُ لحقيقةِ النزاعاتِ الدائرةِ حولَ العالم تهديدًا غيرَ مسبوقٍ على تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين، وعلى إيجاد الحلول للنزاعات، وبناء عليه تناولت هذه الدراسة الأساليب السابقة في استخدام ما يسمى بـ «حكمة الحشد» لاستقاء المعلوماتِ من مصادرها الرئيسيَّةِ أثناء الأزمات.

ونقدمُ في هذه الدراسة رؤيتَنا لمنصّةٍ جديدةٍ للتعهيدِ الجماعيِّ بالاعتماد على رؤى «نظرية اللعبة،» بهدفِ زيادةِ موثوقية وموضوعية المعلومات المصاحبة للنزاعات. وبخلاف المنصّات الأخرى، تقدّم منصتُنا آليةً لتحفيز شهودِ العِيانِ على قولِ الحقيقةِ بأكبر قدر من الدقة.

كما تتيح المنصّةُ إمكانية توثيق المعلوماتِ عن طريق عملية مراجعة متعددةِ المراحل، واتصال المراسل بوسائل الإعلام مباشرةً عبر تطبيقات متكاملة، فعند تمكين وسائل الإعلام من الوصول إلى المعلومة الموثقة من مصدرها الرئيسي، يتوقع للمنصة أن تكون مصدرًا مهمًّا لوسائل الإعلام لاستقاء المعلومة بدلًا من شرائها من مصادر ثانوية، ونستطيعُ القول أيضًا إنّ منصةً بهذه الميزاتِ، يُمكنُها إيقافُ بَثِّ الشائعاتِ حولَ النزاعات، فتُسهم في بناء السلام وإيصالِ المساعداتِ الإنسانيةِ إلى مستحقيها.

الكلمات المفتاحية: التعهيد الجماعي، الصراعات العنيفة، أخبار مضللة، الصحافة، نظرية اللعبة.

حقائق التعهيد الجماعي أثناء النزاعات

نحو آلية لكشف الحقيقة وتفنيد الأخبار الكاذبة^(۱)

السعودية ألمانيا د. فهد بن لؤي الغالب الشريف^(») د. مانویل شوبرت^{(»),(ء)}

مقدمة

«يحتاج الناس إلى المعلومة كحاجتهم إلى الماء والغذاء والدواء أو المأوى؛ فالمعلومة بإمكانها إنقاذ حياة الناس، وسبل العيش، والموارد.»

ماركو نيسكالا، الأمينُ العامّ للاتحادِ الدّولي لجمعياتِ الصليبِ الأحمرِ والهلالِ الأحمر (٢٠٠٥). لقد أثر تطور وسائل التواصل الاجتهاعي في المجتمعات حول العالم، ليشمل طريقة الإنتاج والاستهلاك ورد الفعل عند تلقي المعلومة؛ إذ تساعد وسائل التواصل الاجتهاعي في نشر الأخبار والمعرفة، وتسهم بتغطية أكثر شمولًا وتنوعًا. وحسب موقع ستاتيستا لعام ٢٠٢١م، يمكن لوسائل التواصل الاجتهاعي من خلال مر ٣ مليار مستخدم حول العالم، تغييرُ الرأي العام، ممثلة بذلك القنوات الثقافية والاجتهاعية والسياسية التي تُراقب المجتمعات عن طريقها.

ما يزال هناك جوانب سلبية لوسائل التواصل الاجتهاعي على الرغم من ميزاتها الإيجابية؛ فقد كانت الناقل الأكبر للأكاذيب والأفكار المضللة (جوبتا وآخرون، ٢٠١٨)؛ تران وآخرون، ٢٠٢م)، وأسهمت الأخبار المضلّلة بتغذية الاستقطاب في المجتمعات وزعزعة استقرارها؛ مما أدى إلى تقويض بنية النسيج الاجتهاعي وتعزيز التفاوت الطبقي. وعادة ما تتصل الأخبار المضللة بأجندات مغرضة، تهدف إلى تغيير آراء الناس وسلوكياتهم وأفكارهم حول منتج أو حدث أو غيرهما (وزارة الأمن الداخلي الأميركية، ٢٠١٨م)، وتقدم إيضاحات يسيرةً لمشكلات معقّدة بُغية خلق استدلالات نفسيّة وتحيّزات تؤدّي بدورِها إلى إطلاق أحكام محصصة وتعزيز مشاعر سلبية (شوبرت وآخرون، ٢٠٢٠م).

ويبقى الهدف الأول والأخير من الأخبار المضللة هو خداع الناس ومغالطتهم لدفعهم نحو فعل مرغوب به، كأن يشتروا منتجًا، ويدعموا منصبًا سياسيًّا، ويغيروا سياسة، أو غيرها، كأن يمتنعوا عن فعل غير مرغوب به عن طريق خلق حالة من الارباك وعدم اليقين. ومع أن نشرَ الأخبار المضللة ليس بالأمرِ الجديدِ، لكنه زاد زيادةً غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، حيثُ تنشرُ وسائلُ التواصلِ الاجتهاعيّ اليومَ المعلوماتِ المزيفة بصفة أسرع وعلى نطاق أوسع، مقارنةً بنشرِها الأخبارَ الصحيحة، ولا سِيّها في حالات عدمِ اليقينِ (فوسوغي وآخرون، ٢٠٢٠م).

وفي سياق المساعدات الإنسانية، يمكن أن تؤثر الأخبار المضللة بشدة في الأوضاع المعيشية لملايين البشر، بينها تُمثّل المعلومات الموثوقة أمراً ضروريًا للمجتمعاتِ المتضررةِ أو سُلُطاخِ وصانعي القرارِ فيها، إضافة إلى المنظات الإنسانية أثناء الأزمات (هانيديز ٢٠١٥م، تران وآخرون، ٢٠٢٠م). وغالبًا ما تسيَّسُ الحالات الإنسانية الطارئة، ولا سيها التي تنشأ أثناء النزاعات المسلحة، حيثُ تسعى أطراف النزاع إلى التأثير في الرأي العام عبر وسائل الإعلام المحلية والدولية لقلب الموازين لصالحها. ففي سوريا على سبيل المثال، نَجِدُ أنَّ التقاريرَ الإعلامية نشرت أقلَّ منْ ١٠٪ من إجماليِّ الأحداثِ المتعلقةِ بالصراع، وعرضت تحيزًا ممنهجًا للجهاتِ الفاعلةِ على الأرضِ (باليكي، ٢٠١٧م). وفي جنوبِ السودانِ، ذكرتِ الأمم المتحدة أنَّ وسائل التواصلِ الاجتماعيِّ «قد استخدمتها جميعُ الأطرافِ، بمن فيهِم بعضُ كبارِ المسؤولينَ الحكوميينَ، لتضخيم الموادثِ، ونشرِ الأكاذيبِ والتهديداتِ المبطنة، أو لنشرِ رسائل تحريضية صريحة» (مجلسُ الأمنِ التابع للأمم المتحدة، ٢٠١٦م، ١٠). لذا، فإنَّ نشر معلومات مضللة يُمكنُ أنْ يُقوّضَ فاعليَّة المساعداتِ، ويعوق تسوية النزاعات إلى حد بعيد (إيجو، ٢٠١٨م، بونس، ٢٠١٩م، تران وآخرون، ٢٠٢م).

لقد بدأت الدراسات في مختلف التخصصات استكشاف ديناميات الأخبار المضللة والخاطئة. وبالإضافة إلى الضوابط الحكومية، تركز الطرق البارزة على تحسينِ وعي الجمهور بوسائل الإعلام (كاهان وآخرون، ١٠٧م؛ المضوابط الحكومية، تركز الطرق البارزة على تحسينِ وعي الجمهور بوسائل الإعلام (كاهان وآخرون، ٢٠٢م؛ كوزيريفا وآخرون، ٢٠٢٠م؛ شوبرت وآخرون، ٢٠٢٠م).

وركزت دراسات القطاع الإنساني على جانب توريد الأخبار أكثر من غيره، إذ إن إحدى أكثر الطرق الواعدة التي دخلت هذا المجال هي طريقة التعهيد الجاعي، (٥) الذي يعتمدُ على «حكمةِ الحشد.» وفكرة أن متوسط التقييات المتعددة هي أقرب إلى الدقة من التقييات الفردية، نتجت عن دراسات علم النفس وعلم المعرفة (سورويكي، ٢٠٠٤م؛ فيكتر وكورنيل، ٢٠١١م)، وقد تبين أن «حكمة الحشد» تفوق حكمة الفرد عند تنبؤه بالأحداث المستقبلية (ميلرز وآخرون، ٢٠١٤م؛ تيرنر وآخرون، ٢٠١٤م)، أو الحكمِ على أساس التوقعات (أريالي وآخرون، ٢٠١٠م؛ يي ودانيليكو، ٢٠١٤م)، أو عند معالجة المعلومات (ستايفرز وآخرون، ٢٠١٩م).

أسهمت النتائج المذهلة لوسائلِ التواصل الاجتهاعي وتطورها السريع في إظهار دور التعهيد الجهاعي في تقديم المساعدات الإنسانيّة، إضافة إلى تأسيس صحافة المواطن. يعدُّ حشد المعلومات أمرًا مساعدًا جدًّا في حالاتِ الطوارئِ ومناطق النزاع، حيث يكون جمع البياناتِ صعبًا للغاية في وقت تكون فيه الحاجة إلى المعلومات الموثقة ملحَّة (كال وآخرون، ٢٠١٢م). وقد أطلقت بالفعلِ بعض تقنيات التحشيد مؤخرًا بُغية الحصولِ على معلوماتٍ أكثرَ دقةً وموضوعيةً أثناء النزاعات والأزمات (بتلر، ٢٠١٣م؛ شيل، ٢٠١٣م؛ ريجتيرينك وباليكي، معلوماتٍ أكثرَ دقةً وموضوعيةً أثناء النزاعات والأزمات (بتلر، ٢٠١٣م؛ مكاناتها الكبيرة في أن تكون المعيار لنقل الأخبار، قد فشلت في جذبٍ أغلبية أفرادِ المجتمع للإدلاءِ بمعلوماتٍ صادقة حولَ الأحداث أثناء النزاعات (٢٠١٠).

أضفْ إلى ذلكَ أنَّ مُعظمَ المِنصَّاتِ البديلةِ غيرُ مكتفيةٍ ذاتيًّا لحاجتها للدَّعمِ الماديِّ الخارجيِّ المنتظم كي تستمرَّ في تقديم الخدمةِ، ومن هنا تنطلق هذه الدراسة.

- كيف يُمكننا تسخيرُ «حكمة الحشد» بأسلوب أفضلَ لمكافحةِ الأخبارِ المزيَّفةِ وزيادةِ موثوقيَّتها وموضوعيتها في أثناء النزاعات؟
- كيف يمكنُ تشجيعُ مزيدٍ من الأشخاص على مشاركةِ المعلوماتِ الخاصةِ حولَ الأحداثِ الأخيرة؟
 - ما المطلوبُ لضمان عائداتٍ مستمرةٍ للمنصةِ كي تكتفي ذاتيًّا؟

نحاول في هذه الدراسة الإجابة عن كل هذه الأسئلة، وباستخدام رؤى «نظرية اللعبة» نقدم تصميعًا لمنصة تعهيد جماعي جديدة، تتضمن آلية محفزة لقول الحقيقة، وهي تطبيق نظام «المكافأة والعقوبة» لإثبات صحة المحتوى الإخباري، إذ إنها الإستراتيجية الأمثل لدفع الأفراد نحو الكشف عن معلومات خاصة بأكبر قدر ممكن من الدقة. إضافة إلى أن المنصة المقترحة تتيح إمكانية توثيق الأخبار عن طريق عملية مراجعة متعددة المراحل، وتربطها بالسوق، والمراسلين، ووسائل الإعلام بوجه مباشر، أضف إلى ذلك أنَّ منصةً بهذا التصميم والإمكانات، ترقى لأنْ تكونَ السلطة الرابعة في طريقها نحوَ تقديم الصورة الأقرب للواقع وتقديم المساعدات وحلِّ الصراعات في عصرٍ شاعتْ فيه الأكاذيبُ واختلطت فيه الحقائق، وعلى ضوء ما سبق، أعدَّت هذه الدراسة على النحو الآتى:

أولًا: نوضح ميزات التصاميم الرئيسة لمنصات التعهيد الجهاعي الحالية، ونسلط الضوء على الفروقات الرئيسية في منصتنا.

ثانيًا: نعرض الهيكلَ الأساسيَّ الجديدَ لتوثيقِ المعلوماتِ، كها وضَّحنا سابقًا، بحيث ينفَّذ على مراحلَ متعددةٍ من المراجعةِ والتدقيق.

ثالثًا: نناقشُ آلية إخبار الحقيقة وكيفية الحصولِ عليها عن طريق تطبيقِ نظام المكافأة والعقوبة. رابعًا: نقدّمُ بعضَ الميزات والخيارات الإضافية في منصتنا بهدفِ زيادةِ القدرةِ الاستيعابيةِ. وأخيرًا، نتحدث عن المعوقات وبعض الملاحظاتِ.

دورُ التعهيدِ الجاعيّ أثناء الأزمات الإنسانية

لقد حققت سلسلة من المبادرات القائمة على الحشد نجاحات مهمة في مجال العمل الإنساني وإدارة الأزمات. وعلى الرُّغم من الاهتمام المتزايد في هذا الشأن، إلا أن الفجوة المنهجية والمعرفية ما زالت موجودة، وليس بوسعنا تقديم رؤية شاملة لجميع منصاتِ التعهيدِ الجماعيّ في مجالِ العمل الإنسانيّ في

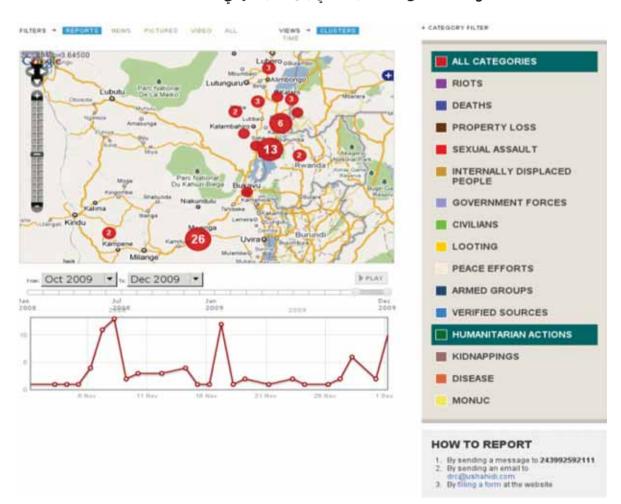
هذه الدراسة، لذا عرضنا عَينةً لعددٍ من المنصات المشهورة من حيث التصميم والميزات بُغية مقارنة أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين منصّتِنا المعروضة في هذا البحث. ولمزيدٍ من المعلوماتِ عن المنصّات الأخرى، وبعض الدراسات، ننصح بالرجوع إلى دراسة شيل، ٢٠١٣م؛ ومونرو، ٢٠١٣م؛ وهانت وسبخت، ٢٠١٩م.

العجلة الدولية للدراسات الإنسانية

ربها يكون أحدُ أفضلِ مِنصاتِ التعهيدِ الجهاعيّ في مجالِ العملِ الإنسانيّ هو موقع أوشاهيدي (-Usha)، وتعني «الشهادة» باللغة السويحلية (Swahili). أُنشِئَت هذه المنصةُ وطُوّرت في كينيا بُغية إعداد تقارير عن العنفِ الذي أعقب انتخاباتِ عامِ ٢٠٠٨م هناك. تعدُّ مِنصة أوشاهيدي قناة مفتوحة لتقارير التعهيدِ الجهاعيّ من أرض الحدث، إذ إنها تُمكِّن المواطنين من إرسالِ رسائلَ نصيةٍ أو إلكترونية أو تغريدات باستخدام هواتِفهم النقالةِ مباشرةً إلى المنصةِ التي باستخدام هواتِفهم النقالةِ مباشرةً إلى المنصةِ التي تجمعُ الرسائلَ بدورِها وتحفظُها ومن ثمّ تعرِضُها على الخريطة، انظر الشكل رقم (١). تفلتر المنصة البيانات

وتصنفها، ومن ثَم ترفعها على خرائطِ جوجل مصحوبةً بتفاصيلِ المراسلين، ليتمكن مستخدمو المنصة من تصفحها. بالإضافة إلى ذلكَ، يمكنُ التحققُ من التقاريرِ عن طريق طلبِ حدِّ أدنى من التقاريرِ المهاثلةِ للوصولِ إلى المنصة (عد منظهاتُ المجتمعِ المدني (CSOs) هي المستخدم الرئيس لمنصة أوشاهيدي، ومع ذلك تستخدم المنصة من جانب الصحفيينَ والمنظهاتِ الحكوميةِ ومراكز البحث. وقد استخدمت منصة أوشاهيدي أكثرَ من ١٦٠ مرةٍ في أكثرَ من ١٦٠ دولة، حيث وثق التعهيدُ الجهاعيُّ أكثر من ٥٠ مليون تقرير من المواطنين (أوشاهيدي ١٢٠١م).

الشكل (١): مثال على أحداث أوشاهيدي وفق الجدول الزمني (OSGeoLive 2009)



تعد منصة أوشاهيدي مصدرًا للعديد من منصات التعهيد الجماعي الأخرى، على سبيل المثالِ: منصة مرصد الكوارث (Crisis Tracker) توثق أحداث العنفِ في المناطق الحدودية النائية التي تشمَل شمالَ شرقِ جمهوريةِ الكونغو الديمقراطية وشرقَ جمهوريةِ إفريقيا الوسطى. كما أن المرصدَ السوريُّ (Syria Tracker)، وهو المشروع السابق لمنتدى المرصد الإنساني (-Humanitarian Track er)، قد استخدم منصةً أو شاهيدي لجمع معلوماتٍ عن أحداثِ العنفِ والاحتياجاتِ الإنسانيةِ في سوريا.

دعمتِ الشبكةُ الإنسانيةُ الرقميةُ (DHN)، وهي شبكة تضم شبكات، الجهودَ الإنسانيةَ المستجيبة لزلزالِ هايتي عام ١٠٠٠م وأعاصير الفليبين ٢٠١٢م/ ١٣م، كما أسهمت بمساعدة مكتب الأمم المتحدةِ لتنسيقِ الشؤونِ الإنسانيةِ على توثيق الصراع الدائر في ليبيا (فريق المهام الاحتياطية، ٢٠١١م). وبحسب موقع المرصد السورى (Syria Tracker) وشبكة الدعم الإنساني الرقمية (DHN)، كلاهما أوقفا عن العمل^(^). طور معهد قطر لبحوث الحوسبة ومعهد مصدر

للعلوم والتكنولوجيا، إلى جانب هذه المنصاتِ

ذلك مع مراسليها من المواطنين المسجلين مسبقًا باسم «المحققون الرقميون.» يبحثُ هؤلاء المحققون في الويب عن أدلةٍ يمكنُ أن تساعدَ في التحقق من الطلب (ماير، ٢٠١٥م). وكسابقة في مجالِ التوثيق، يُمنحُ المراسلينَ نِقاطًا لدقةِ معلوماتِهم؛ فكلَّما زادت نقاطهم، زادت أهمية نتائج البحث المستقبلية الخاصة بهم. ولكنَّ خدمة «فيري لي» غير متاحةٍ للجمهورِ حتى الآن، وموقعُ الويب الخاصُّ بها خارج الخدمة، وغير معروف إذا ما ستطلق المنصة ومتى سيتم ذلك.

المعتمِدة على أوشاهيدي، نظامًا مستقلًّا يُسمّى فيري لي

(Veri.ly)، وهو عبارة عن منصة مدفوعة بالطلب

يمكن لوسائل الإعلام أو المنظاتِ الإنسانيةِ

إرسالُ طلب تحقق إلى «فيري لي،» والذي يُشاركُ بعد

للتحقق من التقارير المشبوهة أثناء الأزمات.

يعرض الجدولُ (١) مقارنةً دقيقةً لِنصّاتِ التعهيدِ الجماعيّ آنفة الذكر، فيُظهِر الميزاتِ الرئيسيةَ ومعلوماتِ التصميم، وأوجه الاختلاف والتشابه الأكثر أهمية، وميزاتِ النظام الأساسيّ الجديدِ المقترح في هذه الدراسة، والذي سنتحدث عنه تحدثًا مفصّلًا في الأقسام اللاحقة.

الجدول رقم (١): مقارنة المنصاتِ المختارةِ والميزاتِ الرئيسيةِ مع المنصّةِ الجديدةِ

المنصة الجديدة	٥. فيري لي	٤. شبكة الدعم الإنساني الرقمية	۳. المرصد السوري	۲. راصد الأزمات	۱. أوشاهيدي	
محتوى إخباري	محتوى إخباري	رصد الحدث	رصد الحدث	رصد الحدث	رصد الحدث	التركيز
وسائل الإعلام	وسائل الإعلام	منظمات المجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	المستخدمون الرئيسون
معلومات متعلقة بالصراعات	أحداث العنف والاحتياجات الإنسانية	أحداث العنف والاحتياجات الإنسانية	أحداث العنف والاحتياجات الإنسانية	أحداث العنف والاحتياجات الإنسانية	أحداث العنف والاحتياجات الإنسانية	ميادين العمل الرئيسة

المنصة الجديدة	٥. فيري لي	 شبكة الدعم الإنساني الرقمية 	۳. المرصد السوري	۲. راصد الأزمات	۱. أوشاهيدي	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	تحديد الموقع الجغرافي
جميع أنحاء العالم	جميع أنحاء العالم المقر في قطر	جميع أنحاء العالم	سوريا	إفريقيا الوسطى	جميع أنحاء العالم المقر في كينيا	أماكن العمل
الجميع	الجميع	الجميع	الجميع	الجميع	الجميع	المراسلون المخوَّلون
إلزامي	إلزامي	غير معروف	اختياري	اختياري	اختياري	التوثيق
نعم، يحصل المراسلون مكافأة مادية حسب دقة معلوماتهم	لا، ولكن يحصل المراسلون على نقاط حسب دقة معلوماتهم	Я	Я	У	У	مكافأة المراسلين
نعم	غير معروف	Ŋ	Ŋ	У	Ŋ	العمل كوسيط
لم تطبق بعد	غير معروف(٩)	لا تعمل	لا تعمل	تعمل	تعمل	الحالة
لم ينشأ بعد	http:// veri.ly/	https://www. digital humani tarians.com/	https://www. humanitarian tracker.org/	https:// crisis tracker .org/	https:// www. ushahidi. com/	الموقع الإلكتروني

نلاحظ من خلالِ الجدولِ السابقِ أنّ مِنصّة «أوشاهيدي» ونظرائها من المِنصَّات (من ١ إلى ٤) تختلف عن منصة «فيري لي» و «مِنصتِنا الجديدةِ» في عدة اتجاهات. وسنعرض في هذه الدراسة أربعة فروقات رئيسيةٍ، وسنختم النقاش بتوضيح السبب المنطقيّ والإستراتيجيّ لوجوب توفير المِنصّةِ المقترحة.

أولًا: تركز البنصّات المُعتمِدةُ على مِنصّةِ «أوشاهيدي» على دعمِ منظهاتِ المجتمعِ المدنيّ ومنظهاتِ المجتمعِ المدنيّ ومنظهاتِ الإغاثةِ بصفة رئيسية من خلالِ تزويدِهم بالمواقع الجغرافية لمكان الحدث، بينها تقدم منصة «فيري لي» ومِنصتُنا معلوماتٍ كميةً ونوعيةً لوسائلِ إعلامٍ عالميةٍ كمستخدمٍ رئيس.

ثانيًا: تختلف منصتنا عن بقيةِ المِنصّاتِ، بما فيها «فيري لي»، بأنها تركز على النزاعات، وبمعنى آخر، على نوع محدد من الأزمات الإنسانية، والسببُ وراءَ تركيزِنا على ضبط وسائل الإعلام والمعلومات المتعلقة بالنزاعات، هو التغيرُ السريعُ في ديناميات هذا القطاع، فَمَع الطفرةِ التقنية التي توفرُ إمكانيةً لنقل كمٍّ هأئل من المعلوماتِ المغلوطةِ حول الأزماتِ، أصبح من الصعب على الصحفيينَ المحترفين إيجاد معلوماتٍ موثوقة، وآنيةٍ، وصحيحةٍ عن الأزمات. يوضّع بونس (٢٠١٩م: ٥٢-٥٣): أن «الصحفيينَ في المجتمعات المثالية، يفحصون الحقائقِ ويتحققون من كلّ الإشاعات قبلَ نشرها.» ولكن من الناحيةِ العمليةِ، «يبحثُ الصحفيون عبرَ الإنترنت عن المحتوى الحاليّ - المنشوراتِ الصَّحفية، والموادِّ التسويقيةِ، ومنشوراتِ وسائل التواصل الاجتماعيّ، والمقالاتِ الإخباريةِ، ومقالات وكالات الأنباء - بما فيها المنشورةُ سابقًا - ويعيدونَ نشرَها مرارًا بعد إجراء تعديلات طفيفة فقط.» وصممت منصتنا لمعالجة هذا الخلل وتقديم آليةٍ جديدةٍ للتحقق من التقارير الإعلاميةِ وتمحيصِها وإرسالهِا مباشرةً من مصادرِها الأصلية على الأرض إلى وسائل الإعلام.

ثالثاً: لا تدفع أيُّ من المِنصات الحاليةِ أجورًا لمراسليها، وإن كانت مِنصةُ «فيري لي» تقومُ بمكافأة مراسليها بطريقةٍ مختلفةٍ كاحتسابِ نقاطٍ مثلاً، إلا أن مِنصتنا تتفردُ بنظامِ المكافآتِ الماديةِ كمبدأٍ أساسيّ في عملها، متجاوزةً بذلك العقبة التي تواجهها العديدُ من مِنصّات التعهيد الجماعي؛ فالناس يتطوعون في التعهيد الجماعي؛ والمبادراتِ الاجتماعية يتطوعون في التعهيد الجماعي والمبادراتِ الاجتماعية

لرغبتهم في التعاملِ بالمثل أو بدافع الإيثار، مما يكسبهم الحماس لفعل الأمور الجيدة (كيمر، ٢٠٠٣م؛ جين وآخرون، ٢٠١٠م). ومع ذلك، قد لا تكونُ هذه الدوافعُ الجوهريةُ محركًا قويًّا لشعوبٍ تعاني أصلاً مشكلاتٍ وصعوباتٍ ماديةً، وهذا ما دفع كلَّا من فون دير فينت وهمفريز (٢٠١٦م) لانتقاد نظامِ المنصات التي تعتمد على منصة «أوشاهيدي» في جمع المعلوماتِ من أشخاص متطوعين، ربا تكون معلوماتهم أقرب إلى الادّعاءات، وأقل تمثيلًا تكون معلوماتهم أقرب إلى الادّعاءات، وأقل تمثيلًا مبنيّةً على مصالح شخصية. أما مِنصّتنا فتسعى الى التغلبِ على هذه التحديات عن طريقِ تقديم مكافآت مباشرة للمراسلينَ وزيادةِ عددِ التقاريرِ على حدّ سواء.

رابعًا: إن معظم الإنصاتِ تستلزم دعًا ماليًّا مؤسسيًّ دوريًّا من جهات خارجية لتنفيذ عملياتها وتطوير قنواتها؛ فمعظم المستفيدين الفعليين من خدماتِ هذهِ المنصاتِ، كمنظاتِ المجتمعِ المدنيّ، ووسائل الإعلام، والجهات الحكومية، يحصلون على المعلوماتِ مجانًا ومن دون المشاركةِ في نفقات تشغيل المنصات. ولتجاوزِ هذا الخللِ، تلعب منصتنا دور الوسيط لتربط طالبي المادة الإعلامية بموزوديها ربطًا مباشرًا، مما يوفر لها الدعم المادي المستمر. وبمعنى آخر، سيدفعُ المستهلك، سواء أكان وسيلة إعلام أو أيّ جهة أخرى، مبلغًا يسيرًا مقابل الخدمة والحصول على المعلومة التي تهمه. وبناء عليه، ستستخدم هذه المبالغ على الساس غير ربحي في مكافأة المراسلين ودفع تكاليف طيانة المنصة وتطويرها. وفيها يلي شرحٌ مفصل عن الجدوى الاقتصادية:

النافذة (١): الجدوى الاقتصادية من المنصة الجديدة

استخلصت دراسة الجدوى للمنصة الجديدة المقترحة من التحول المستمر في قطاع الإعلام العالمي، حيث عانى الإعلام العالمي ضغطًا ماديًّا كبيرًا على مدى عقود، مما أدى إلى نقص حاد في عدد المراسلين الأجانب (سامبرك، ٢٠١٠م). وبِلُغةِ الأرقام والغالبية العظمى من القنوات الإخبارية لا يتوفر لديها مراسلون أجانب حتى اليوم (بونس، ٢٠١٩م). وبِلُغةِ الأرقام حسب ما نقله سكوت وآخرون (٢٠١٨م)، فإن اثنتي عشرة وسيلةً هي ما تبقى من وسائلِ الإعلام الناطقةِ بالإنكليزيةِ التي ما تزال تنشرُ أخبارًا عن الشؤونِ الإنسانيةِ، فيها تقومُ وسائلُ الإعلامِ الأخرى بشراء المحتوى الإعلاميّ من مصادرَ ثانوية وتعيد صياغتها.

صممت المنصة المقترحة لتقديم خيار بديل لوسائل الإعلام التي لا تستطيع نشر مراسلين أجانب مخصصين لها، فبدلًا من شراء مواد إعلامية قديمة من مصادر ثانوية وإعادة نشرها، تمكن منصتنا وسائل الإعلام هذه من الحصول على مواد إعلامية أصيلة وموثقة من مصادرها الرئيسة. وبها أن الأمر لا يتطلب وجود وسطاء، فإن عملية الحصول على المعلومات عند الطلب ستكون أقل كلفة بكثير مما هو عليه الأمر الآن.

مِنصّة جديدة للتعهيد الجاعي

نعرض في هذا القسم الهيكل الأساسي لمنصة التعهيد الجهاعي الجديدة الخاصة بأخبار النزاعات، حيث إن فكرتها العامة هي تمكين الحشد من مراجعة أي محتوى كمي أو نوعي عن طريق عملية متعددة المراحل. وكمنصة جديدة بالمقارنة مع المنصات الحالية، فإن منصتنا تشمل مراسلين من جميع مناطق النزاع، وكلُّ محتوى يجتاز مراحل التوثيق، سيجاز على أنه موثق وموضوعي. وعملية المراجعة التي ستُشرحُ في الفقرة وموضوعي. وعملية المراجعة التي ستُشرحُ في الفقرة الآتية تمثل الإطار الذي نعتمده لآلية الحصول على الحقيقة. ولكي يصنف أيُّ تقريرٍ على أنه موثق، يجبُ أن يتوافق مع المعايير الآتية:

- أيُّ بياناتٍ كميةٍ لتقريرٍ معيّنٍ يجبُ أن تكونَ
 موثقةً من جانب مصدرٍ آخر.
- ٢) أيُّ معلوماتٍ نوعيةٍ يجبُ أن تكونَ موثقةً من جانب مصدر آخر.

تَتِمُّ عمليةُ المعالجَةِ هذه من خلالِ منصةٍ رئيسةٍ تتلقى المعلوماتِ من تطبيقاتِ الجوالِ المتصلةِ بالمنصة، ويحتاج هذا النظامُ لتوفيرِ طُرقِ دفعٍ موثوقة، وثوثيق

الوقت، توحديدِ الموقعِ الجغرافيِّ في نطاقٍ محددٍ مسبقًا. ويمكنُ لهذه المنصة أن تكونَ مُلحقةً بإحدى منصات التعهيدِ الحاليةِ، مثل أوشاهيدي، أو بإحدى وسائل التواصلِ الاجتماعيّ، مثل تويتر وفيسبوك، كما يمكنها أن تكون منصة مستقلة. وبناءً على هذه الافتراضاتِ، يشتملُ التصميمُ الأساسيُّ للمنصة على أربعِ مراحلَ متميزةٍ لإنتاجِ التقاريرِ التي تلبي الحدَّ الأدنى من معاييرِ الاعتمادِ المذكورةِ أعلاه:

1) مرحلة إدخالِ البيانات: في المرحلة الأولى، يقوم شخصٌ من أحدِ أطرافِ النزاعِ في تلكَ المِنطقةِ، ويُدعى المراسلَ «أ»، بتحميلِ تقريرٍ أوليٍّ عن حادثٍ ذي صلةٍ بالأخبارِ، ويُحتملُ أن يتضمّن التقريرُ الأوليِّ إحصاءاتٍ عن الضحايا، والصورِ، والمقاطع، وشرح شفهيً لما حدث وَفقًا لوُجهة نظرِ المراسل، وبعد الانتهاء وتسليم التقرير، تبدأ المرحلة الثانية.

٢) مرحلةُ التدقيقِ والمطابقة: تقوم المنصة بإشعارِ المراسلينَ الموجودينَ في المنطقةِ نفسها بالتقريرِ الجديدِ، ويطلبُ منهم تأكيدَ المعلوماتِ الكمّيةِ ومدى انتشارِ الخبرِ. ويقعُ على عاتقِ أول من يبادرُ بقبولِ التقريرِ،

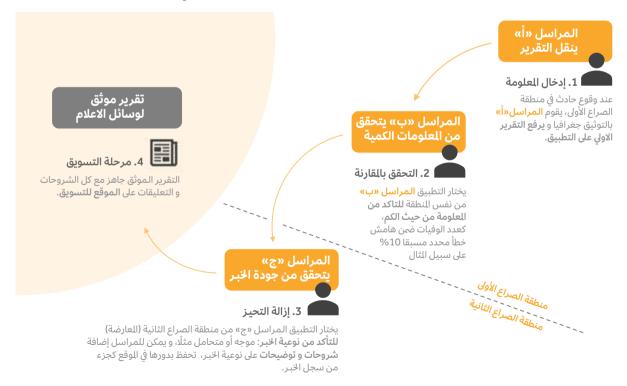
ويُدعى المراسلَ «ب» أن يتحققَ من الأرقامِ والتواريخِ والمحتوى المرئيِّ الواردِ في التقريرِ الأولي؛ فإذا صادقَ المراسلُ «ب» على المعلوماتِ الكميةِ وبهامشِ خطأ المراسلُ «بالمئةِ بالنسبةِ للبياناتِ الرقميةِ، يمكنهُ الضغطُ على زر «يُعتمد،» وفي هذه الحالةِ ينتقل التقريرِ إلى المرحلةِ التالية. وفي حالِ الرفض، يُعادُ التقريرُ إلى المرحلةِ الأولى، ويطلبُ من المراسلِ «أ» مراجعةُ بياناتِه أو إلغاء التقرير.

٣) مرحلة عدم التحيّز: تدعو المنصة مراسلين آخرين في منطقة النزاع لمراجعة نوعية الخبر، والمراسلُ الذي يقبلُ مراجعة الخبر أولًا يُسمّى المراسلَ «ج،» ومهمته التدقيق في وجهة نظر المراسلِ «ب،» حيثُ يُمكنُهُ إضافة بعض الشروحاتِ أو التعليقاتِ على الخبر أو العباراتِ التي تتضمنُ تحيُّزًا، والتي يجب تعديلها أو إزالتها. وعند فروغ المراسلِ «ج» من التعليقاتِ والإضافاتِ، تُحفظ في سجلّ الخبر، وينتقل إلى المرحلة التالية.

3) مرحلة التسويق الإعلامي: يصلُ التقريرُ إلى السوقِ أخيرًا عبرَ الإنترنت، ويصبح متاحًا للطلبِ من جانب أيّ وسيلةٍ إعلاميةٍ أو طرفٍ آخر معنيّ، على سبيلِ المثالِ، منظاتُ المجتمعِ المدني أو السلطات الحكومية أو الباحثون. ويكون لوسيلةِ الإعلامِ التي تقومُ بشراءِ الخبرِ كاملُ الحقّ في تحريرِ الخبرِ وعرضِه حسب ما يتناسبُ مع معاييرِها في العرضِ. لا تختلف هذه المرحلة من حيث الجوهر عن عمليات إنتاج الأخبارِ التقليدية التي تعتمد على مراسلين مستقلين أو مصادر أخرى ثانوية لجمع ودمج المعلومات لإنتاج المحتوى الإخباري.

وخلافًا لما هو معمول به حاليًّا، فإنَّ وسيلة الإعلام ملزمة بنشر الخبر الأصليّ وعرضِ جميعِ التعليقاتِ والتعديلاتِ التي جرت على المحتوى بملحق على موقعِها لكي يصنَّف الخبر على أنّه «مستنِد إلى معلوماتٍ ومصادر موثو قة.

الشكل (٢): عملية المراجعة متعددة المراحل في منصة التعهيد الجماعي الجديدة



تخصيص حوافز «لقول الحقيقة»

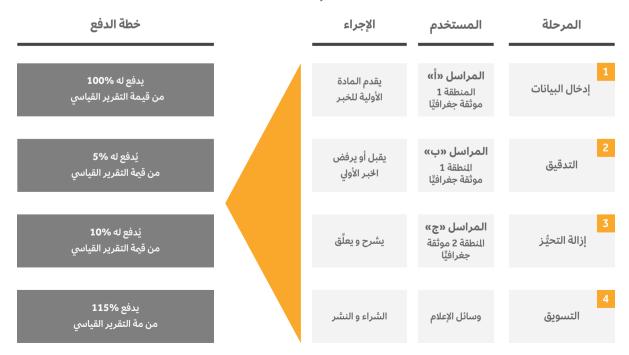
ننتقل الآنَ إلى الحديثِ عن الآليةِ التي سنستخدمها لتحفيزِ المراسلينَ على قولِ الحقيقةِ، بعد أن وضحّنا كيفيةَ توثيقِ المعلوماتِ. ووَفقًا لنظريةِ اللّعبةِ، تكشفُ الآليةُ عن «الحقيقة» إذا كان بإمكانِ كلِّ شخصٍ تحقيقُ أفضلِ دخل إضافي لنفسه لكونِه صادقًا فقط، بغضّ النظرِ عمّا يفعلُه الآخرون (فيودنبرغ وتيرول، بغضّ النظرِ عمّا يفعلُه الآخرون (فيودنبرغ وتيرول، على أخبارِ التعهيدِ الجهاعيّ، يجب تخصيص حوافز على أخبارِ التعهيدِ الجهاعيّ، يجب تخصيص حوافز مادية للمراسلين، مما سيدفع كل مراسل لأن يكونَ الأفضلَ بتقديمه لأخبارٍ أكثرَ مصداقية، وخاصة عند إخفاء هويته.

ومن أجلِ نقلِ هذه الآليةِ إلى حيّزِ التنفيذِ، لا بدَّ أولًا من وضع خُطّةِ دفع افتراضية، على أن تكون مدفوعاتُ كلِّ مراسلٍ مرتبطةً بسعرٍ مرجعيٍّ، والذي سنسميه من الآنَ فصاعدًا (سعر التقرير القياسي «RSP». هذا

السعرُ متوافقٌ مع سعرِ التقاريرِ المقبولة من جانب وسائلِ الإعلامِ، ومع جدولِ أسعارِ التقاريرِ الإعلاميةِ المعروفةِ سابقًا بحسب طولِ التقريرِ وتوقيتِه والملحقاتِ من صور ومقاطعَ فيديو.

نوضّحُ الآن خطة تقسيم حصص المراسلين: فبعد بيع المادة الإعلامية مباشرة لإحدى وسائل الإعلام، توزع المنصة الحصص توزيعًا افتراضيًّا للمراسلِ «أ» لقاء إرسالِه للهادة الأوّلية للخبر بحسب سعر التقرير القياسيِّ، بينها يتلقّى المراسلُ «ب» نسبةً مئويةً ثابتةً من سعر التقرير القياسيّ، ٥٪ مثلاً لقاءَ تدقيقِه ومطابقتِه للخبر الأوّلي، وأخيرًا نسبة ١٠٪ من قيمةِ التقرير القياسيِّ تدفع للمراسلِ «ج» مقابل مراجعتِه وتعليقِه على التقرير. وبالمحصّلة، تدفع الوسيلة الإعلامية على التقرير. وبالمحصّلة، تدفع الوسيلة الإعلامية الجدولُ الآتي خطّة الدفعِ الافتراضيةِ عبر جميع مراحل المراجعة.

الشكل (٣): مخططُ الدفعِ الأساسيِّ في المِنصّة الجديدة



يمكنُ الآنَ دمجُ الحوافر لقولِ الحقيقةِ من خلالِ نظامِ المكافآتِ والعقوباتِ، أي ميزة الدفعِ المرتبطةِ بالأداءِ، والتي تُنظّم المدفوعات الافتراضية المذكورة أعلاه. وكلُّ تعديلٍ أو تصحيحٍ لخطأٍ أثناءَ عمليةِ التدقيقِ يقتضي خصمًا للمراسلِ المعنيّ بنسبةٍ محددةٍ مسبقًا. وعلى العكس، فإنّ رصد أو تصحيح الأخطاءِ من جانب

مراسلين آخرين، يقتضي مكافأتهم عملًا بالمبدأ: الخبرُ الأفضلُ يقتضي مقابلًا ماديًّا أكبر، وعلى هذا النحو فإنّ وسائلَ الإعلامِ بدورها ستدفعُ المقابلَ الماديَّ كاملًا للتقاريرِ ذات الدقة والمصداقية. ويعرِض الشكل رقم (٤) مثالًا لتوضيحِ فكرة نظام العقوباتِ والمكافآتِ على النحو الآتى:

الشكل (٤): رسمٌ توضيحيٌّ خُطةِ الدفعِ بها في ذلك نظامُ المكافآتِ والعقوبات

اجراءات الدفع	متغيرات ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	المستخدم	المرحلة
یحصل علی: RSP * (100 * RS + 4% * R - 100%)	قيمة التقرير القياسي RSP	المراسل «أ» المنطقة 1 موثقة جغرافيًّا	1 إدخال البيانات
یحصل علی: R) * RSP + 2% * R) * RSP	الكافاة "ر" تعدل 1 و 0 في حالة الرفض	المراسل «ب» النطقة 1 موثقة جغرافيًّا	التدقيق
یحصل علی: (10% + 0.5% * C) * RSP	الشرح و التوضيح "ج" يقابل بحسب كمية الشروحات	المراسل «ج» النطقة 2 موثقة جغرافيًّا	إزالة التحيُّز
يحصل على: RSP * R - 0.5% * C) * RSP	-	وسائل الإعلام	التسويق

كما هو موضح في الشكل أعلاه، يمكنُ أن تزداد الحوافز إلى نسبة ٢٪ من قيمة التقرير القياسية عند رفض تقرير أوّليّ في المرحلة الثانية، ونسبة ٥, ٠٪ لكلِّ تغيير يُجرى على التقرير في المرحلة الثالثة. أما العقوباتُ فتكون مضاعَفة مقارنة بالحوافز؛ فيمكِنُ أنْ تزداد إلى ٤٪ في حالة رفض التقرير في المرحلة الثانية ونسبة ١٪ لكلِّ خطأ في التصحيح. وبذلك، يضمن هذا التباينُ بينَ المكافآتِ والعقوباتِ أنّ أيَّ تقرير موثّق، لا يمكن أن تتجاوز قيمته ١١٪ من قيمة التقرير القياسية.

ولتوضيح تأثير هذه المتغيرات على عملياتِ الدفعِ، نُقدَّمُ هذا المثالَ الافتراضي: هب أن القيمة القياسيَّة

للتقرير هي ١٠٠ دولار أميركي: يقدّمُ أحد المراسلينَ «أ» تقريرًا يزعم أنه حدثَ بتاريخِ الحادي والثلاثين من شهرِ أغسطس لعامِ ٢٠٢١م، يذكرُ فيه أن ١٥ شخصًا قتلوا، ثم يُراجع التقرير من جانب المراسل «ب» الذي يُعدُّ من أهالي منطقة الحدث، مؤكدًا أنّه كان أحد شهود العيان، ويؤكّد عدد الضحايا في تقرير زميله، ممّا يجعل من قيمة الخطأ صفر (R=0)، و هكذا ينتقل التقرير إلى المرحلة التالية.

يراجعُ المراسلُ «ج» الذي يقيمُ في المنطقةِ المعارضة، أو ما يُسمّى بالمنطقة «ب» التقرير في المرحلة الثالثة، ويلاحظُ أنّ التقريرَ الأوليَّ قد أغفل بعض النقاط المهمة،

فيقومُ بإضافةِ بعضِ الشروحاتِ عن الدوافعِ الحقيقيةِ وراء الحدث، مسوِّغا الحدث على أنّه خطوة استباقية أو دفاعية على سبيل المثالِ من الجهة الفاعلة، فتعد هذه الإضافة تغييرًا واحدًا (C=1)، ومن ثَم يقدمه للمنصة كنسخة مع تعقب التغييرات، ويعد حينَها تقريرًا موثقًا جاهزًا للتسويق الإعلاميّ (المرحلة الرابعة).

يمكنُ الآنَ شراءُ التقريرِ المعتمدِ من جانب وكالة إعلامية أو أي جهة معنية أخرى بسعر إجمالي قدره ٥٠, ١١٤ دولارًا أميركيا، وهو السعر المحدد مسبقا نسبة إلى كل من قيمة التقرير القياسية والتعديلات التي أُجريت عليه في آخر مرحلة. وكما هو موضح في المثال أعلاه، سيحصل المراسلُ «ج» بعد ذلكَ على

قيمةِ ٥٠, ٥٠ دولارات أميركية من السعرِ الإجماليً مُقابل المراجعة النوعيةِ و٥, ٠ دولار لكلّ تعديل، فيها يحصُل المراسلُ «ب» على قيمةِ ٥ دولاراتٍ أميركية لتأكيدِه على الإحصاءاتِ والتواريخ أثناء مرحلةِ المطابقةِ الكمّية للتقريرِ الأوّليّ. أما المراسلُ «أ،» فسيحصل على ٩٩ دولارًا فقط، حيثُ كانت هناك حاجة إلى تغيير واحد في المرحلة الثالثة لإلغاءِ تحييُّزِ التقرير الأوّليّ. وأما التغييرُ فيؤدّي إلى فرض غرامة قدرها دولارُ أميركي، والتي تُخصمُ من غرامة قدرها دولارُ أميركي، والتي تُخصمُ من السعرِ القياسيّ للتقريرِ الافتراضيّ البالغ ١٠٠ دولار أميركي. ويقدم الشكل (٥) نظرة عامة بناء على هذا السيناريو الافتراضي.

الشكل (٥): مثالٌ افتراضيٌّ لعمليةِ المراجعةِ والمدفوعاتِ

المدفوعات	المدخلات	المستخدم	المرحلة
يحصل على: * (1 * %1 - 0 *%4 - 100%) USD 100= USD99	يرفع تقرير عن هجوم مزعوم بتاريخ 2021/8/13 ضحاياه 15 انسان	المراسل «أ» منطقة الصراع 1	1 إدخال البيانات
يحصل على: = USD100 + (5 * +2% + %5) USD5	یمکنه تاکید معطیات التاریخ و عدد القتلی ویعتمد التقریر بدون اخطاء (R=0)	المراسل «ب» منطقة الصراع 1	2 التدقيق
يحصل على: = USD100 * (10 * + 0.5% + 10%) USD 10.5	يضيف شرحا قصيرا يشرح حيثيات وقوع الحادث: تغيير رقم C=11	المراسل «ج» منطقة الصراع 2	<mark>3</mark> إزالة التحيُّز
يحصل على: = USD 100 + (1 * 0.5% - 2 * % 2 - 115%) = USD 114.5	تشتري التقرير المحدق و من ثم تراجعه و تنشره	وسائل الإعلام	التسويق

يوضّحُ المثالُ أعلاه كيفية تضمين آليّةِ قولِ الحقيقةِ في عمليةِ المراجعةِ، ويحفّزُ نظامُ المكافآتِ والعقوباتِ كلَّ مراسلِ على قولِ الحقيقةِ بأكبرِ قدر ممكن من الدَّقة. ويمكن تلخيصُ المسوّغات الأساسية لهذه الآلية على تلخيصُ المسوّغات الأساسية لهذه الآلية على

الشكل الآتي:

- المراسل «أ»: «كلّما كان تقريري الأوّليُّ أكثرَ قوةً، زادت دُفعتي.»
- المراسل «ب»: «كلّم زادت مطابقتي للأحداثِ، زادت دُفعتي.»

- المراسل «ج»: «كلّما زادت دِقةُ مراجعتي،
 زادت دُفعتي.»
- وسائلُ الإعلام: ندفعُ السعرَ الكاملَ للتقرير القوي الذي تجاوز جميع مراحل التدقيقِ والمراجعة دونَ أي تعديل.

ميزات إضافية للمنصة

بعد توضيح التصميم الأساسيِّ لِنصَّةِ التعهيدِ الجهاعيِّ الجديدةِ وآليتها لقولِ الحقيقةِ، يجب مراعاة سلسلة من الميزاتِ الأساسيَّةِ والإضافاتِ المحتملةِ لضهانِ الخصوصيةِ وسهولةِ الاستخدامِ والموضوعيةِ، وهي كالآتي:

نظام الشكاوي

يمكنُ للمراسلِ «أ» أن يتقدّم بطلبِ مراجعةٍ للقائمينَ على المنصة إذا تبيّنَ أن الرفض أو التغيير أو أحد التعليقات على خبره غير مبررة، ويستردُّ المبلغ الذي خصم منه جرَّاءَ ذلك.

إعادة المراجعة الآلية والتعليق

تُطبّقُ عمليات إعادة المراجعةِ الآليةِ، سواءً أكانت خوارزمية أو يدوية، بانتظام على عينة من حالات الرفضِ أو التعديلِ أو التعليقِ بِغَضّ النظرِ عن شكاوى المراسلِ «أ»، ويجب أن تتبع عملية إعادة المراجعة الآلية هذه أفضل المهارسات في عملية التحقق من المحتوى الذي ينشئه المستخدم، بها في ذلك طريقة التثليث (سيلفرمان، ٢٠١٤م)، وفي حال ثبت أنّ إحدى هذه المراجعاتِ غيرُ دقيقة، سيقع الخصم على المراسل «أ».

بناء السمعة

يجب على كل مراسل عند إرسال تقارير أو مراجعة بيانات أو محتوى أن يرفق صورة أو فيديو، الأمر الذي

سيساعد مستخدمي المنصة على بناء سمعة جيدة عبر الزمن - كما هو الحال في منصتي إي باي (eBay) وأمازون (Amazon). وهذا بدوره يزيد من فرص انتقاء المراسل من جانب وسائل الإعلام بناءً على سِجله ونشاطِه المقترن بهذه الصورة، وهي الفكرة نفسها التي تبنتها منصة فيري لي (Veri.ly). كما سيعكس هذا الخيار الإضافي على المنصة التفاعل الحقيقيّ بين وسائل الإعلام والمراسلين الموثوقين حول العالم، بالإضافة لإمكانية الربط بين أطراف عدة في الوقت نفسه.

فئات المستخدمين

يُصنَّف المراسلون بعد مرحلة التجربة في كلّ مِنطقة على أنهم معتمدون عندما يصلون الحد الأدنى من المشاركة، أو تسجيل الأحداث، أو مستوى المراسل العادي، أو الصحفيين المواطنين، ومن ناحية أخرى، يجب تصنيف الصحفيين المحترفين في مجموعة مستخدم أخرى مخصصة، ويمكنُ بعد ذلك ربطُ فئاتِ المستخدمين بأنظمة دفع مختلفة بناء على سمعة المستخدم واحترافيته.

عدم التحييز

يُطلبُ من المراسلين، قبل اعتمادهم في المِنصّة والسماح لهم برفع المحتوى، الإجابة عن بعض الأسئلة المتعلقة بعدم التحيّز وصناعة السلام، وتُتّخذُ هذه التدابيرُ للحدّ من تأثيرِ عواطفِ وغضبِ المراسلينَ على موضوعية تقاريرِهم وحياديتِها. وبالإضافة إلى ذلك، قد يُطلب من المراسلين المعتمدين حضور دورات تدريبية قصيرة عبر الإنترنت حول تقارير النزاعات الحساسة بانتظام، للحفاظ على مستوى المستخدم المميز.

مبدأ الأقدمية

لنمنع المراسلين من العمل بإستراتيجية «اضرب واهرب»، نسمح للمراسلين المعتَمَدين فقط بالارتقاء

17

إلى المرحلةِ الثالثة «مرحلة المراجعة والتدقيق»، بينها ينحصرُ عملُ المراسلينَ العاديينَ في المرحلتينِ الأولى والثانية أي: الإرسال والمطابقة.

مبدأ المستخدم النشيط

يعتمد قبول المراسل لمراجعة المحتوى النوعي على مستوى نشاطه؛ وعلى سبيل المثال: يكتفى بمراسل متمرس واحد لمراجعة تقرير مقدم من جانب مراسل متمرس لديه نحو ٥٠٠ تقرير ومراجعة سابقة.

التحقق من المكان

جميعُ تقاريرِ التعهيدِ الجاعيّ، بها فيها حالاتُ الرفضِ أو التغييرِ أو الإضافات توثّق مكانيًّا وزمانيًّا ضمن مجال جغرافي محدد مسبقًا (بمحيط ١٠كم مثلًا)، أو كالمعتادِ أثناءَ عملية التعهيدِ الجهاعيّ، ويمكنُ للمراسلينَ الموجودين ضِمن هذا النطاق فقط إتمامُ عمليةِ المطابقة والمراجعة.

هاية الخصوصية

تُستخدم أقصى درجات الأمان والتخزين والتشفير للبيانات لضهان السلامة الشخصية، وإذا لزم الأمر، إخفاء هوية المستخدمين بالكامل. أما طريقة الدفع، فيجب أن تُنفَّذ باستخدام تقنية بلوكتشين (-Block)، ويفضل أن تخضع أماكن تخزين البيانات وجميع الالتزامات القانونية لسلطة الدولة القضائية مع أفضل المعايير المتعلقة بحهاية البيانات.

سعر التقرير القياسي

يُحدَّدُ السِّعرُ القياسِيّ للتَّقَاريرِ بحسب حجم التقرير ومدى أهمية محتواه، كالوثائِقِ أو الصُّورِ أو مقاطِعِ الفيديو، ويَجِبُ أَنْ يَبقَى هذا السِّعرُ أقلَّ مِن السِّعرِ المتعارف عليه فِي السوق للتقارير التي تأتي من مصادرَ ثانويَّة. وأما الصحفيون المحترفون، فيمكن

تخصيص رسوم إضافية لهم بحيث تُنظَّم في عمليات دفع مخصصة.

التَّعهِيد الجاعيّ المتقدّم

يمكن لوسائِلِ الإعلامِ طلب تدعيم البياناتِ بمراجعات أكثر في المرحلتين الثانية والثالثة بمقابل مادي إضافي؛ فتُصبح هذه البيانات قويّة مِن وُجْهَةِ نَظَرِ وسائِلِ الإعلامِ بَعدَ تجميع ١٥٠ ملاحظة أو تعليقًا مِن جانب المستخدمين.

معلومات ختامية

زَادَت المعلومات المغلوطة والمضلّلة غير السبوقة في السنواتِ الأخيرةِ مِن الصعوبات التي تُوَاجِهُهَا وسائِلُ الإعلامِ ومنظات الإغاثةِ في الحصُولِ على معلُومات حديثة ومَوْثُوقة عن أماكنِ النزاع والأزمات. وبذلك، تعوّق هذه الأخبار المزيفة والتقارير المتحيزة تكوين آراء متوازنة ومتنوعة، فتقوض الجهود الإنسانية والدبلوماسية لتحسين الظروف المعيشة للمجتمعات المتضررة. وقد بدأ المهارسون والباحثون في السَّنواتِ الأخيرةِ باستكشاف إمكانية التَّعْهِيدِ الجماعِيِّ عَلَى منع الأساسية هي توظيف «حكمة الحشد» لجمع معلومات الأساسية هي توظيف «حكمة الحشد» لجمع معلومات أكثر مصداقية وموضوعية عن الأزمات. وعلى الرغم من الحاجة والاهتهام المتزايد بطرق جمع البيانات، فقد واجهت المحاولات السابقة لجمع البيانات في مناطق النزاع العديد من التحديات.

وانطلاقًا من تلك التحديات، صممنا مِنَصة التعهيد الجماعي لتوظيف «حكمة الحشد» في زيادة مصداقية وموضوعية الأخبار المتعلقة بالنزاعات؛ فتتميز منصتنا عن المنصات الأخرى بأنها توفر عملية مراجعة متعددة المراحل، يمكن أن تنتج أخبارًا معتمدة

وفق معايير محددة، إضافة إلى نظام المكافأة والعقوبة الذي يُحفِّزُ المواطنين المُراسِلِينَ على نَقْلِ الحَقَائِقِ بأكبر قدر من الدقة، كها أنها تتضمن خاصية ربط المراسلين بوسائل الإعلام ربطًا مباشرًا عن طريق سوق متكامل. ومن خلال تمكين وسائل الإعلام من نشر الأخبار الصحيحة المبنية على معلومات موثقة من مصادرها الأصلية، يمكن لمنصتنا أن تصبح وسيلة توثيق مهمة لوسائل الإعلام التي قد تحتاج، بخلاف ذلك، إلى شراء الأخبار من مصادر ثانوية وأكثر كلفة. ونعتقد أن منصة بهذه الخصائص والإمكانات ستكون عَونًا كبيرًا في مجال إنتاج وتقديم الأخبار الموثوقة حول مختلف الموضوعات المهمة حول العالم.

وفي الختام، نود التنويه إلى بعض الأمور المهمة، أولًا: أن المنصة المقترحة في هذه الدراسة هي مجرد تصميم نظري ولا نعلم فيها إذا كان المنتج النهائي سَيكُونُ منصة مستقلة أو إضافة لإحدى المنصات الموجودة مسبقًا، وأن المواصَفَاتِ التقنية وطرق الدَّفْعِ الآمنة لم تطوَّر بِصفة نهائية بعد. ثانيًا: جميع مخططات الدفع التي وردت في هذه الدراسة هي

لغرض التوضيح فقط، ويجِبُ مراجعة رسوم الخدمات والأسعار أثناءَ مرحلة تطوير المنصة بمَا فِي ذلكَ إجراء الاختبارات والتَّعْدِيلَاتِ اللَّازِمَةِ عليهَا تجنبًا لاتباع الدوافع الذاتية. ثالثًا: ما يزال تصميمنا المقترح غير قادر على معالجة مظاهر الاستخدام بعد؛ كسهولة التعامل وسُرْعَةِ الْوُصُولِ، وهو مَطْلَبٌ أَسَاسِيّ لمستخدمي الإنترنت، حَيْثُ يَزيدُ مِنْ مُعَدَّلَاتِ الإِسْتِخْدَام (شيل، ٢٠١٣م). وفي السياق نفسه، لَا بُدّ مِن إطلاقِ أنشطة ترويجية بالتزامن مع إطلاق المنصة لزيادة اهتهام المراسلين ووسائِل الإعلام فِي مَنَاطِقِ النزاع. رابِعًا: لن تكون منصتنا - حتى وإن عملت بِكَامِل إمكاناتها - بديلا عن التَّحْقِيقَاتِ وعمليَّاتِ التَّوثيقِ الاعتيادية، وخاصة فِي الموضوعات الْحُسَّاسَةِ. وأخيرًا: في ظل هذه التحديات، نحسب المنصة المقترحة سَابِقَة في مجالها وطريقة أدائها، ونَدعو الباحثين المهتمين والمارسين والصحفيين لمناقشة خصائصها (الحوافز والاستخدام والأمان وطرق الدفع وخصوصية البيانات...)، وتطوير منصة لتوثيق الحقائق في مناطق النزاع.

الهوامش

- ١- الباحثان ممتنان للدكتورة جوليا ستوف، والدكتورة أنجاريت إير، والأستاذ مهند السهو، والدكتورة مها بشري، والآنسة جوليا هافينريشتر، لتقديمهم الدعم والملاحظات القيمة لتقويم النسخ الأولية من هذه الدراسة، والشكر موصول للمراجعين، والمشاركين في الندوة في جامعة باساو على ملاحظاتهم واقتراحاتهم.
 - ٢- باحث رئيس مقيم، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
 - ٣- المدير التنفيذي لمركز بيهيفيا (Behavia) قسم الاقتصاد السلوكي والسياسة العامة ألمانيا.
 - ٤- أستاذ مساعد منتدب (محاضر)، جامعة باساو، ألمانيا.
- ٥- يشير مونرو (٢٠١٣م) إلى أن مصطلح التعهيد الجماعي له معانٍ متعددة في سياق العمل الإنساني. يستخدم هذا المصطلح بصفة شائعة على أنه «وثق المعلومة من الحشد،» ويسمى أيضًا «المواطن المراسل» مونرو (٢٠١٣م: ٢١٤).
- 7- كان موضوع صحافة المواطن موضع جدل خلال السنوات الأخيرة. يدَّعي ماهر (٢٠٠٦م) وموتسفايرو وسالجادو (٢٠٠٠م) أن المحتوى الذي يقدمه المواطن يفتقر للموضوعية والكفاءة، لذا، يفتقر للمعايير الأخلاقية التي تتطلّبها مهنة الصحافة، مما يجعله مصدرًا للشائعة والتضليل. ولصعوبة وصول الصحفيين المحترفين إلى مناطق النزاع، كان لا بد من الاعتهاد على تقارير المواطنين المحلّيين كمكمل لتقارير الصحفيين، مما يزيد من كفاءة هذه التقارير.
- ۸- انظر سبخت وهونت (۲۰۱۹م) لمراجعة ٥١ من مبادرات التعهيد الجماعي الكبيرة استجابةً للأزمات الإنسانية بين عامي
 ۲۰۱۰م و۲۰۱۲م.
 - ٩- موقع فيري لي (Veri.ly) متوقف حاليًّا (كان آخر دخول إلى الموقع بتاريخ ٢٩/ ٣/ ٢٠٢م).

المراجع

- Ariely, D., Au, W., Bender, R., Budesco, D, Dietz, C, Gu, H., and G. Zauberman (2000). The effect of averaging subjective probability estimates between and within judges. Journal of Experimental Psychology: Applied 6: 130–147.
- Baliki, G. (2017). Measuring Media Bias in Conflict: Evidence from Syria. In Empirical Advances in the Measurement and Analysis of Violent Conflict. Berlin: Humboldt-Universität zu Berlin.
- Bennett, S., Benjamin, A., Mistry, P, and M. Steyvers (2018). Making a crowd wiser: Benefits of individual metacognitive control on crowd performance. Computational Brain & Behavior 1: 90–99.
- Bunce, M. (2019). Humanitarian Communication in a Post-Truth World. Journal of Humanitarian Affairs 1(1): 49–55.
- Butler, D. (2013). Crowdsourcing goes mainstream in typhoon response. Nature News.
- Camerer, C. (2003). Behavioral Game Theory: Experiments in Strategic Interaction. Princeton University Press, Princeton, New Jersey.
- Fiechter, J., and N. Kornell (2021). How the wisdom of crowds, and of the crowd within, are affected by expertise. Cognitive Research.
- Fudenberg, D., and J. Tirole (1991). Game Theory. Cambridge, Mass. and. London: MIT Press.
- Gupta, A., Lamba, H., Kumaraguru, P., and Joshi, A. (2013). Faking sandy: Characterizing and identifying fake images on twitter during hurricane sandy. Proceedings of the 22nd International Conference on World Wide Web: 729-736.
- Hannides, T. (2015). Humanitarian Broadcasting in Emergencies: A Synthesis of Evaluation Findings, Research Report. London: BBC Media Action.
- Hunt, A., and D. Specht (2019). Crowdsourced mapping in crisis zones: collaboration, organization, and impact. Journal of International Humanitarian Action, 4(1).
- Igoe, M. (2017). Q&A: Fighting "Fake News" to Aid Development. Devex. www.devex.com/news/q-a-fighting-fake-news-to-aiddevelopment-90585 (last accessed on 01/03/2021).
- Jin, B., Park, J., and H. Kim (2010). What Makes Online Community Members Commit? A Social Exchange Perspective. Behaviour & Information Technology 29(6): 587-599.
- Kahan, D., Peters, E., Dawson, E., and P. Slovic (2017). Motivated numeracy and enlightened self-government. Behavioural Public Policy 1: 54–86.
- Kahl, A., Mcconnell, C., and W. Tsuma (2012). Crowdsourcing as a Tool in Conflict Prevention. Conflict Trends 2012(1): 27–34.
- Kozyreva, A., Lewandowsky, S., and R. Hertwig (2020). Citizens Versus the Internet: Confronting Digital Challenges with Cognitive Tools. Psychological Science in the Public Interest 21(3): 103–156.
- Lee, M., and I. Danileiko (2014). Using cognitive models to combine probability estimates. Judgment and Decision Making 9: 259–273.

- Lorenz-Spreen, P., Lewandowsky, S., Sunstein, C. R., and R. Hertwig (2020). How behavioural sciences can promote truth, autonomy, and democratic discourse online. Nature Human Behaviour: 1-8.
- Martin-Shields, C. (2013). The Technologist's Dilemma: Ethical Challenges of Using Crowdsourcing Technology in Conflict and Disaster-Affected regions. Georgetown Journal of International Affairs 14(2): 157–163.
- Meier, P. (2015). How to Become a Digital Sherlock Holmes and Support Relief Efforts. iRevolutions Blog. https://irevolutions.org/2015/02/26/how-to-become-a-digital-detective/ (last accessed on 21/03/2021).
- Mellers, B., Ungar, L., Baron, J., Ramos, J., Gurcay, B., Fincher, K., and P. Tetlock (2014). Psychological strategies for winning a geopolitical forecasting tournament. Psychological Science 25: 1106–1115.
- Meyer, T., Marsden, C., and I. Brown (2020). Regulating Internet Content with Technology: Analysis of Policy Initiatives Relevant to Illegal Content and Disinformation Online in the European Union. In Disinformation and Digital Media as a Challenge for Democracy 6. Edited by Terzis G., Kloza D., Kużelewska, E., and D. Trottier. Intersentia: Cambridge: 309-326.
- Maher, V. (2006). Citizen Journalism is Dead. Media in Transition Blog. School of Journalism & Media Studies, Rhodes University.
- Munro, R. (2013). Crowdsourcing and the crisis-affected community. Lessons learned and looking forward from Mission 4636. Information Retrieval 16: 210–266.
- Mutsvairo B., and S. Salgado (2020). Is citizen journalism dead? An examination of recent developments in the field. Journalism. November 2020.
- OSGeoLive (2009). Ushahidi. Incident Timeline & Mapping. https://live.osgeo.org/archive/10.5/ko/overview/ushahidi_overview.html (last accessed on 27/02/2021).
- Pennycook, G., McPhetres, J., Zhang, Y., and D. Rand (2020). Fighting COVID-19 misinformation on social media: Experimental evidence for a scalable accuracy nudge intervention. Psychological Science.
- Rigterink, A., and G. Baliki (2019). The wisdom of seeking crowd wisdom. Reflections on the ethics of using crowdsourcing and crowdseeding to collect data in conflict zones. Discussion paper.
- Sambrook, R. (2010). Are Foreign Correspondents Redundant? Oxford: Reuters.
- Schubert, M., Bashri, M., Jayet, C., Vautrin, E., and J. Stauf (2020). Shared Truth. V20 Global Values Policy Brief: 6-12.
- Scott, M., Wright, K. and M. Bunce (2018). The State of Humanitarian Journalism. Norwich: University of East Anglia.
- Semakula, D. Nsangi, A., Oxman, A., Oxman, M. Austvoll-Dahlgren, A., Rosenbaum, S. Morelli, A., Glenton, C., Lewin, S., Kaseje, M., Chalmers, I., Fretheim, A., Kristoffersen, D., and N., Sewankambo (2017). Effects of the Informed Health Choices Podcast on the Ability of Parents of Primary School Children in Uganda to Assess Claims about Treatment Effects: A Randomised Controlled Trial', Lancet 390(10092): 389–398.

- Shiel, A. (2013). Conflict Crowdsourcing: Harnessing the power of crowdsourcing for organizations working in conflict and the potential for a crowdsourced portal for conflict-related information. McGill University.
- Silverman, Craig, ed. (2014). Verification Handbook: An Ultimate Guideline on Digital Age Sourcing for Emergency Coverage. Maastricht: European Journalism Centre.
- Standby Task Force (2011). Libya Crisis Map Deployment 2011 Report. https://www.standbytaskforce.org/2011/09/01/libya-crisis-map-report/ (last accessed on 27/02/2021).
- Statistia (2021). Number of social network users worldwide from 2017 to 2025. https://www.statista.com/statistics/278414/number-of-worldwide-social-network-users/ (last accessed on 01/03/2021).
- Steyvers, M., Lee, M., Miller, B., and P. Hemmer (2009). The wisdom of crowds in the recollection of order information. Proceedings of the 22nd International Conference on Neural Information Processing Systems: 1785–1793.
- Surowiecki, J. (2004). The wisdom of crowds: Why the many are smarter than the few and how collective wisdom shapes business, economies, societies, and nations. New York, NY: Random House.
- Tran, T., Valecha, R., Rad, P., and H. Rao (2020). An Investigation of Misinformation Harms Related to social media during Two Humanitarian Crises. Information Systems Frontiers.
- Turner, B., Steyvers, M., Merkle, E. C., Budesco, D., and T. Wallsten (2014). Forecast aggregation via recalibration. Machine Learning 95: 261–289.
- UN Security Council (2016). Interim Report of the Panel of Experts on South Sudan Established Pursuant to Security Council Resolution 2206.
- U.S. Homeland Security (2018). Countering False Information on social media in Disasters and Emergencies Social Media Working Group for Emergency Services and Disaster Management.
- Ushahidi (2018). Impact report: 10 years of innovation. 10 years of global impact.
- Van der Windt, P., and M. Humphreys (2016). Crowdseeding in Eastern Congo: Using Cell Phones to Collect Conflict Events Data in Real Time. Journal of Conflict Resolution 60(4): 748–781.
- Vazirani, V., Nisan, N., Roughgarden, T., and E. Tardos (2007). Algorithmic Game Theory. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Vosoughi, S., Roy, D. and Aral, S. (2018). The Spread of True and False News Online. Science 359(6380): 1146-1151.
- Yi, S., Steyvers, M., Lee, M., and M. Dry (2012). The wisdom of the crowd in combinatorial problems. Cognitive Science 36: 452–470.



Y

د. محمد النادي - المفرب

باحث متخصص في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان عرف المجتمع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة نظامًا عالميًّا (جديدًا)، أصبحت فيه الأولوية تؤول لحفظ السلم والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان؛ فترتَّب عنهما ما بات يعرف بـ: التدخل الدولي الإنساني، الذي يهدف في ظاهره إلى حماية الأقليات أو من أجل إعادة الديموقراطية أو لتأمين المساعدات الإنسانية للمحتاجين. كم حدث في العراق سنة ١٩٩١م، وفي الصومال سنة ١٩٩٢م، وفي ليبيا سنة ٢٠١١م.

تأتي هذه الدراسة من أجل مقاربة مفهوم التدخل الدولي الإنساني، والوقوف عند خلفياته القانونية أو ما يعرف بالمشروعية الدولية، وكذا مدى مطابقة المارسة العملية لهذا المفهوم من طرف المجتمع الدولي مع تلك القواعد القانونية. مع التعرض أيضًا لأبرز التطورات التي لحقت به والمتمثّلة أساسًا في ظهور مفهوم مسؤولية الحماية الدولية، مستندين في ذلك إلى تحليل ومناقشة النصوص القانونية من جهة وآراء الفقهاء القانونيين من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: التدخل الدولي الإنساني، ميثاق منظمة الأمم المتحدة، مسؤولية الحماية الدولية.

مشروعية التدخل الدولي الإنساني في ضوء السياسة الدولية

المغرب

د. محمد النادي

مقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة، دخل المجتمع الدولي في نظام عالمي (جديد) بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، حيث أصبحت الأولوية لحفظ السلم والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان، مما ترتب عنهما ما بات يعرف به: التدخل الدولي الإنساني؛ وهو مصطلح يقضي بوضع حد للمهارسات الوحشية والجرائم الخطرة، التي ترتكب في نطاق واسع بحق فئات معينة (دينية، قومية، إثنية). (١) إذ لم تتوانَ دول الشمال في تكريس سياستها الخارجية للضغط على المنظهات الدولية والإقليمية لإضفاء صبغة المشروعية على تدخلها في شؤون دول الجنوب، تارة باسم حقوق الإنسان وحماية الأقليات، أو من أجل إعادة الديموقراطية، أو من أجل حماية مواطنيها في الخارج، أو لتأمين المساعدات الإنسانية للمحتاجين. كها حدث في العراق سنة ١٩٩١م، وفي الصومال سنة ١٩٩٦م، وفي ليبيا سنة ١٩٠١م، وغيرها من النهاذج التي وصفت أنها ترسّخ انعكاسًا واضحًا لسيادة مفهوم القوة في العلاقات الدولية، وليس التدخل لتحقيق أهداف إنسانية كها يبدو.

الواقع أن هذا التطور قد طرح عددًا من الإشكاليات القانونية، في ظل وجود نظام دولي لا توجد فيه سلطة مركزية تستطيع النظر في سلوك الدول بصورة مجردة وبمعيار واحد، ومع وجود تفاوتات في القدرات المادية واختلاف في المصالح الوطنية، فإن ذلك يتيح استخدام التدخل الإنساني استخدامًا انتقائيًّا ومزدوج المعايير، وفقًا لعوامل سياسية واقتصادية من دون النظر إلى الأوضاع الإنسانية، ومن ناحية أخرى نجد أن الفقه الدولي انقسم بين مؤيد ورافض لشرعية هذا التدخل الإنساني، وبين متحفظ وضع مجموعة من الشروط والمعايير لإكساب التدخل الإنساني صفة المشروعية.

من هنا تبرز أهمية تحليل هذه الظاهرة الدولية، نظرًا لخطورة آثارها السياسية والقانونية المترتبة عليها، فيها يخص مبادئ القانون الدولي، ولا سيها مبدأ السيادة، ومبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بصفتها أهم انتصارات القانون الدولي، خاصة بعد ظهور مفهوم

مسؤولية الحماية الدولية وما تمخض عنه من إعادة تفكيك لمفهوم السيادة، في مقابل منح صلاحيات واسعة للمجتمع الدولي للتدخل في حال ثبوت عدم قدرة الدولة على أداء واجبها.

وعليه تأتي هذه الدراسة من أجل مقاربة مفهوم التدخل الدولي الإنساني، في ضوء ترسانة القانون الدولي، وكذا الوقوف على مدى مطابقة المارسة العملية لهذا المفهوم من جانب المجتمع الدولي مع تلك القواعد القانونية وفقًا لمنظور فقهاء القانون الدولي. ولذا فإن الإشكالية التي ننطلق منها، هي: ما مدى مشروعية التدخل الدولي الإنساني في ضوء السياسة الدولية المعاصرة؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية المحورية عدة تساؤلات فرعية، نخص بالذكر منها:

- هل للتدخل الدولي الإنساني أسس قانونية أم أنه غطاء تستند إليه الدول الكبرى للتدخل في شؤون الدول النامية من أجل تحقيق مصالحها الخاصة؟
- ما مدى إمكانية التوفيق بين التدخل الدولي الإنساني ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول طبقًا لمقتضيات المادة الثانية من ميثاق منظمة الأمم المتحدة؟
- · ما مدى شرعية التدخل الدولي الإنساني مع مبدأ منع التهديد أو استخدام القوة في العلاقات الدولية؟
 - هل يحظى مفهوم التدخل الدولي الإنساني بالمشروعية المطلقة أم النسبية؟
 - ما علاقة التدخل الدولي الإنساني بمسؤولية الحاية الدولية؟

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال استنادنا إلى المنهج الاستقرائي التحليلي، معتمدين في ذلك على خطة البحث الآتية:

أولًا: أساس التدخل الدولي الإنساني في ضوء القانون الدولي العام

- ١. التدخل الدولي الإنساني في ضوء مبدأ منع التهديد أو استخدام القوة في العلاقات الدولية.
 - ٢. التدخل الدولي الإنساني في ضوء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ثانيًا: التدخل الدولي الإنساني من منظور الفقه الدولي

- ١. الآراء الفقهية المؤيدة للتدخل الدولي الإنساني.
- ٢. الآراء الفقهية المعارضة للتدخل الدولي الإنساني.

أولًا: أساس التدخل الدولي الإنساني في ضوء القانون الدولي العام

إن ظاهرة التدخل الدولي الإنساني ليست جديدة في العلاقات الدولية، لكنها أصبحت بارزة بصورة رئيسة في عالم ما بعد الحرب الباردة، فقد عملت التحولات التي شهدها النظام الدولي إثر انهيار منظومة الدول الاشتراكية وتفتت الاتحاد السوفيتي، وانتشار الصراعات الداخلية إلى ظهور شكل جديد من التدخل يكون تحت مسوِّغ الدفاع عن حقوق الإنسان، وحماية الأقليات وتقديم المساعدة الإنسانية، عما أثار عديدًا من الإشكاليات حول تعارض هذه الظاهرة مع المبادئ الأساسية التي رسّخها ميثاق سان فرانسيسكو لعام الأساسية التي رسّخها ميثاق سان فرانسيسكو لعام منها كلًّا من مبدأ منع التهديد أو استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومبدأ منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

التدخل الدولي الإنساني في ضوء مبدأ منع التهديد أو استخدام القوة في العلاقات الدولية

نصَّت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة على أنه: «يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو باستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.» حيث يُعدُّ هذا النص من أهم إنجازات الميثاق؛ نظرًا للوضع السياسي الذي كان يتخبط فيه المجتمع الدولي آنذاك، المتسم بتحكم دول محددة في مفاتيح الشؤون الداخلية لأغلب الدول، كما أن هذا النص يعد الإطار المرجعي الذي يستند إليه مؤيدو التدخل الإنساني ورافضوه كما سنوضح ذلك لاحقًا.

من خلال استقراء الصيغة اللغوية للنص أعلاه، يتضح أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة نصَّ على مبدأ منع استخدام القوة بل تجاوز ذلك بنصه على الالتزام بالامتناع عن التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية؛ وهو المبدأ الذي رُسِّخ في العديد من توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضًا، ونخص بالذكر منها الإعلان الخاص بمبادئ الصداقة والتعاون بين الدول لعام ١٩٧٠م، والذي جاء فيه: «ليس من حق أية دولة أو مجموعة من الدول في التدخل المباشر أو غير المباشر ولأي سبب في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، ليس فقط التدخل المسلح ولكن أيضًا كل أشكال التدخل المخالفة للقانون الدولي.» ولقد نصت على ذلك محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية بنيكاراغوا سنة ١٩٨٦م على أهمية هذه التوصية، كما رفضت اللجوء إلى القوة كوسيلة لحث وضيان حقوق الإنسان. (٢)

وعليه يتبين أن جوهر الفقرة الرابعة هو حظر اللجوء إلى القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، فهكذا قيد ميثاق منظمة الأمم المتحدة سيادة الدولة التي كانت في عهد قريب تعد مطلقة، فمُنع اللجوء إلى الحرب تحت أي سبب كان، بغضّ النظر عن المسوّغات التي تقدمها الدول مثل حفظ المصالح الحيوية (٣) أو الدفاع عن الرعايا أو التدخل من أجل الإنسانية أو غير ذلك. (١)

وعليه فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما السند القانوني الذي يعتمده المجتمع الدولي لتسويغ تدخله الإنساني أمام تعارضه الواضح مع هذا المدأ؟

| Ilsec (**0**) aby 1443 €. / wijiby 12020

إن الإجابة عن هذا التساؤل تحيلنا إلى مقتضيات الميثاق الأممى نفسه، حيث إن هذا الأخير لم يُضفِ طابع الإطلاق على هذه القاعدة؛ بل أوجد لها استثناءات لاستخدام القوة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والحديث هنا عن نظام الأمن الجماعي، وحق الدفاع الشرعي، واستخدام القوة المسلحة من طرف الشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية، أو التمييز العنصري، لأغراض مباشرة حقهم في تقرير المصير. (٥) ومن هذه الاستثناءات أيضًا ما هو موضح في مضمون الفقرة الرابعة أعلاه نفسها، وانطلاقًا من ارتباط مضمون الفقرة الرابعة بموضوع دراستنا هذه، سنقتصر على تحليلها على أمل التوسع في الاستثناءات الأخرى في دراسات معمقة مستقلة، حيث إنه حسب الصياغة القانونية لهذه الفقرة يمكن اللجوء إلى القوة إذا لم تستهدف سلامة أراضي الدولة، أو الاستقلال السياسي لها؛ وهو التفسير الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة في تدخلاتها الإنسانية لوضع حد للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

وقد أكد مجلس الأمن الدولي في العديد من قراراته المتضمنة استعمال القوة، احترام سلامة أراضي الدول، فقد أشارت الفقرة الواحدة والعشرين من القرار ١٩٧٣ الصادر عام ٢٠١١م المتضمن الوضع في ليبيا، والذي استُند إليه للتدخل في الشأن الليبي، إلى إعادة تأكيده على التزامه القوي بسيادة ليبيا وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية.

فالتدخل الإنساني عادة ما يكون ذا طابع مؤقت ولا يستمر إلا مدة محدودة، وبالحد الذي يكفي لتحقيق الأهداف الإنسانية المرجوة منه. (٢) وعليه، إذا كانت غاية التدخل المسلح هي فرض احترام القانون

والدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها؛ لا يعد انتهاكًا للوحدة الإقليمية لدولة ما، فهو لا يتطلب بالضرورة ضمًّا للإقليم، ولا يهدف إلى غزوه. (٧) كما أكد القرار رقم ٢٦٢٥ الصادر عام ١٩٧٠م عدم استهداف الاستقلال السياسي للدولة، فلا «يوجد... ما يمكن تفسيره على أنه يجيز أو يشجع أي عمل ومهما كان من شأنه... أن يهدد كليًّا أو جزئيًّا الوحدة السياسية لكل الدول المستقلة وذات السيادة، والتي لها حكومة ممثلة لمجموع الشعب والذي ينتمي إلى إقليم.... (٨)

أما الاستقلال السياسي، فيقصد به حرية اختيار شكل الحكومة، كما أنه يعني الحرية التي تتمتع بها الحكومة القائمة وعدم الضغط عليها أو التعرض إليها، وبذلك عدم المساس بإرادتها في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية، ويعد خرقًا لهذا الاستقلال كلُّ ما من شأنه إكراه الدولة على عملٍ كانت لا تريده لولا هذا الإكراه.

وانطلاقًا من نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، فإنه قد حدد تحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وقصره على الاستخدام الذي لا يكون من شأنه أن يؤدي إلى المساس بالاستقرار السياسي لأية دولة، بناء على ذلك وانطلاقًا من مفهوم المخالفة نقول: إن التدخل الدولي الإنساني يكون مشروعًا إذا لم يكن من شأنه المساس بالاستقلال السياسي للدولة الهدف.

ويبدو مما تقدم أن تحقيق التوافق بين التدخل الإنساني ونص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة يستند إلى تفسير عبارات النص فيما يتعلق باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي، وأن

«التدخل الإنساني» لا يعد موجهًا ضد الدولة، لكون هذا التصرف ليس من أهدافه وغايته أي شكل من أشكال الاحتواء.

وفيها يتعلق بالشرط الثالث المتعلق بكون التدخل الإنساني يجب ألا يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة المتمثلة في حماية حقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين، حسب منطوق الفقرة الرابعة من المادة الثانية، نلاحظ من خلال المارسة العملية أنه يمكن مخالفة ونقض مقصد من مقاصد الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد (حفظ السلم)، بواسطة التصرف المسلح من أجل تحقيق وإرضاء مقصد آخر وهو «حماية حقوق الإنسان،» فدائمًا يوجد نوع من التدرج الهرمي بين مختلف هذه المقاصد والأهداف. وهو التوجه الذي أكده الفقيه القانوني إريك ديفيد في كتابه «حق أو واجب التدخل الإنساني» الصادر عام ١٩٩١م حين قال: «في الحقيقة، يستطيع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة إلى حد ما حل التناقض الموجود بين إدارة حقوق الإنسان بصورة فعالة، ومنع الدول من استخدام القوة فيها بينها، بحيث يكفى لمجلس الأمن أو للجمعية العامة بتكييف وضعية ما لانتهاك حقوق الإنسان بأنها تهدد السلم والأمن الدوليين كي يؤسس العمل المسلح الذي قد يقوم باتخاذه أحد الجهازين ضد الدولة المسؤولة من هذه الوضعية. »(١٠)

وتظهر هذه العلاقة في الفقرة الثالثة من ديباجة اللائحة رقم ٧٩٤ الصادرة عام ١٩٩٢م التي تنص على أنه: «... وإذ يقرر مجلس الأمن أن جسامة المأساة الإنسانية التي سببها النزاع في الصومال، والتي زادت حدتها نتيجة... التي توضع أمام توزيع المساعدة الإنسانية، تشكل تهديدًا

للسلم والأمن الدوليين.» وأكد مجلس الأمن على التوجه ذاته في الأزمة الرواندية بعد إصدار القرار رقم ٩٢٩، حيث يتبين لنا هذا الربط بين انتهاك حقوق الإنسان وتهديد السلم والأمن الدوليين. (١١)

وتفعيلًا لأحكام منظمة الأمم المتحدة، تدخلت «الهند» في «البنغلادش» سنة ١٩٧١م بقصد وقف عمليات القتل الممنهج في حق البنغاليين من جانب القوات الباكستانية، كها تدخلت «الفيتنام» في «كمبوديا» في أواخر سنة ١٩٧٨م لإنقاذ شعب تعرض للإبادة من جانب نظام «بولبوت،» كها تدخلت «تانزانيا» في «أوغندا» سنة ١٩٧٩م ضد نظام «عيد أمين دادا،» وتدخلت «فرنسا» كذلك سنة ١٩٧٩م لوقف مجازر «جان بيديل بوكاسا» في جمهورية إفريقيا الوسطى. (١٢)

هذا على مستوى منع التهديد أو استخدام القوة في العلاقات الدولية، ماذا عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؟

التدخل الدولي الإنساني في ضوء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

نص ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ عدم التدخل بمقتضى الفقرة ٧ من المادة ٢، حيث ورد فيها: «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما للأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.»

كما أيدت هذا المبدأ كثير من الإعلانات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، نذكر منها التوصية رقم ٢١٣١ حول عدم جواز التدخل في

العدد (**٥**) صفر 1443 هـ / سبتمر 2021م

الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها، والإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول، حيث يدينان كل تدخل في الشؤون الداخلية للدول أيا كان شكله، كما يفرضان على الدول «الالتزام بعدم تقديم أية مساعدة مالية أو التشجيع على تغيير نظام الحكم في الدولة، وكذا عدم التدخل في النزاعات الداخلية للدول الأخرى...».

يبدو جليًّا مما سبق أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة وممارستها العملية، قد رسّخت مبدأ عدم التدخل في الشؤون التي من صميم السلطان الداخلي للدول، لكنها في المقابل لم تحدد المقصود بهذه الشؤون، ولم تبين الجهة المخولة بتحديدها.

وقد تكفّل الفقه القانوني بوضع تعريف لهذه الشؤون، حيث عرف الشؤون الداخلية بـ: «مجموعة الأمور التي تستطيع الدول التصرف فيها بحرية كاملة دون أن يحد من قدرتها على التصرف التزام دولي، سواء كان عرفيًّا أو اتفاقيًّا، فإذا ما وجد مثل هذا الالتزام، فإنه يستحيل القول بأن هذا الموضوع من الاختصاص الداخلي، وإذا ما تحررت ذمتها من مثل هذا الالتزام، كنا بصدد أمر داخل في نطاق اختصاصها.»

وفي السياق نفسه، كان للجنة القانون الدولي، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أو ما يعرف باللجنة السادسة، دورٌ مهم في تعريف «المجال المحفوظ للدولة،» حيث قالت: «هو أوجه نشاط الدولة واختصاصاتها المقيدة بالقانون الدولي العام، وأن إبرام معاهدة دولية في مسألة من المسائل المتعلقة بالمجال المحفوظ سيؤدي إلى حرمان أطرافها من الدفع بمبدأ المجال المحجوز.»(١٣)

وعدَّت محكمة العدل الدولية موضوعات المجال المحفوظ للدولة بأنها تكمن في حريتها في اختيار نطاقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي واستخدام القوة، وهذه الحالات تعد تدخلًا في شؤونها الداخلية، وماعدا ذلك، فإنه لا يدخل في المجال المحفوظ للدولة. (١٤)

أما موضوع الجهة المخولة بتحديدها، فقد أثار عدة تساؤلات حول توزيع الاختصاص بين الدول ومنظمة الأمم المتحدة، مما أدى إلى ظهور اتجاهين فقهيين متناقضين في هذه المسألة. ذهب الاتجاه الأول إلى حصر صلاحية التحديد للدولة فقط، أي أن الدولة هي التي تحدد ما يدخل ضمن اختصاصها الداخلي وما يخرج عنه، وعلى هذا الأساس مبدأ السيادة التي تتمتع به الدول الأعضاء بموجب ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

أما الاتجاه الثاني فيذهب إلى إن أجهزة الأمم المتحدة هي المختصة في تحديد ما يدخل ضمن الاختصاص الداخلي للدولة وما يخرج عنه، ويكون ذلك بقدر ما تعلق الأمر بعملها، أي أن أجهزة الأمم المتحدة التي تنظر في قضية معينة في حال كان هناك خلاف حول مسألة الاختصاص الداخلي فيها تكون هي المختصة بتفسير اختصاصها وتحديد محتواه، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن مثل هذا التوجه هو الذي يتهاشى مع مقاصد الأمم المتحدة وعملها في سبيل تحقيق هذه المقاصد، وخاصة ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الأولى من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، إذ إنها جعلت هيئة الأمم المتحدة مرجعًا لتنسيق الأعمال بين الدول.

مما سبق، يبدو أن منح صلاحية التحديد لأجهزة الأمم المتحدة بموجب أحكام الميثاق هو الاتجاه الذي يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة وآلية عملها في سبيل

تحقيق هذه المقاصد، وإذا رجعنا وتتبعنا ما سارت عليه الأمم المتحدة بهذا الخصوص؛ نجد أنها قد أخذت بالاتجاه الثاني، وهذا يعد بمنزلة العرف المكمل للنقص الوارد في الميثاق، خاصة بعد التغيرات التي طرأت على مفهوم السيادة بسبب عدة متغيرات عرفها المجتمع الدولي، ومن ضمنها عولمة حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، نشر إلى ما أشار إليه الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة الدولية في العام ١٩٩١م بأنه: «لقد بات واضحًا الآن أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يجب ألا يستخدم كذريعة لبعض الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان... فمبدأ حماية حقوق الإنسان لا يجوز أن يتذرع أحد به هنا ويغفله هناك، كما لا يجوز أن يشار إلى استخدامه أو إغفاله بشكل انتقائي، ثم إن أي تدخل للأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الإنسان يجب أن يتخذ بالتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة ذاتها، وإذا كانت المنظمة ملتزمة بميثاقها لغرض الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء من جهة، فإنها ملزمة أيضًا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان من جهة أخرى، وبالتالي، عليها المحافظة على هذا التوازن المفروض بين الإنسان ودولته في سياق كل عمل تقوم به. »(١٥)

وخلاصة القول في هذه النقطة، هي أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول جزء لا يتجزأ من القانون الدولي العام العرفي؛ وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية بنكارغوا سنة ١٩٨٦م. وهذا المبدأ لا يرد عليه إلا استثناء واحد تضمنه الفصل السابع من الميثاق، ويتمثل في اتخاذ تدابير القمع إذا ما رأى مجلس الميثاق، ويتمثل في اتخاذ تدابير القمع إذا ما رأى مجلس

الأمن طبقًا للهادة ٣٩ أن هذا النزاع الداخلي يهدد السلم أو يخل به، ففي هذه الحالة يستطيع مجلس الأمن أن يتخذ التدابير التي يراها مناسبة، ومنها التدخل المسلح طبقًا للهادتين ٤١ و٤٢ من الميثاق لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادتها إلى نصابهها.

ويتبين لنا مما سبق أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة يرسّخ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا في حالة إتيان هذه الأخيرة ما من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدوليين، وعليه نستطيع القول: إن تحديد شرعية التدخل الإنساني، رهينة بدراسة حيثيات كل حالة على حدة؛ لأن الواقع الدولي يغص بمتغيرات ذات بعد سياسي واقتصادي وجيوستراتيجي، يصعب - إن لم نقل يستحيل - معها إطلاق حكم قطعي بشرعية أو عدم شرعية التدخل الدولي الإنساني بصفة مطلقة، خصوصًا بعد عولمة حقوق الإنسان(١٦) عن طريق نقلها من مجموعة القضايا التي تدخل في الاختصاص الداخلي للدول، إلى تلك التي توجب تدخل منظمة الأمم المتحدة لحمايتها، حيث أصبحت قضايا حقوق الإنسان من الالتزامات السامية، التي لا يجوز انتهاكها بأي صورة من الصور، بصفتها تهم الدول كافة ودون استثناء. حيث أُنشئت آليات دولية تُعِهد لها بمراقبة تطبيق وتنفيذ ما قُنِّن من القواعد ذات الصلة، ورصد بؤر انتهاك هذه الحقوق ومن ثم إنزال ما يلائم ذلك من جزاءات وعقوبات.(١٧)

وصفوة القول هنا إن مشروعية التدخل الدولي الإنساني، قد نص عليها المشرع الدولي بصيغة تحتمل أكثر من تأويل، حسب القضية قيد التدخل، وكذا الأطراف المعنية، مما أدى إلى طرح العديد من التساؤلات حول الآراء الفقهية المفسرة لها.

العدد (**٥**) صفر 1443 هـ / سبتمر 2021م

ثانيًا: التدخل الدولي الإنساني من منظور الفقه الدولي

انطلاقًا مما سبق، يمكننا القول: إن التدخل الدولي الإنساني يعد من أدق الموضوعات وأكثرها غموضًا، وعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة، (۱۱ فإن الفقه الدولي اختلف في مشروعيتها القانونية، خصوصًا بعد تدويل حقوق الإنسان، وما نتج عنه من استغلال بعض الدول للتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى. وعلى الرغم من اعتراف القانون الدولي التقليدي بمشروعية التدخل الإنساني إذا كان ذا طابع بوليسي، فإن فقه القانون الدولي المعاصر لم يبت بمشروعيته؛ (۱۹ واختلف الفقهاء وانقسموا إلى تيارين:

الآراء الفقهية المؤيدة للتدخل الدولي الإنساني

يعد الفقيه القانوني ريتشارد باكستر Baxter من أبرز المؤيدين لتدخل الدول لأغراض إنسانية، (۲۰) حيث أكد أن التدخل الدولي الإنساني يصبح مشروعًا عند تعرض شعب ما للإبادة الجاعية أو التعذيب على نطاق واسع بواسطة حكومته، لأن أثر هذا التصرف لا يقتصر على رعايا الدولة نفسها، وإنا له أبعاد تشمل حياة وحقوق جنسيات أخرى، لذا فإن التدخل الإنساني هنا لا يعد انتهاكًا للسيادة. (۲۱)

وهو التوجه نفسه الذي يتبنّاه الفقيه جفري لورنس Geoffrey Laurance (٢٢) في إجازته للتدخل الإنساني، حيث أكد أن الدولة التي تتعسف في استعمال حق السيادة، من خلال استخدامها للقوة لاضطهاد رعاياها، تكون قد منحت من تلقاء نفسها حق التدخل لأية دولة أخرى ترغب في ذلك. إذ يُعد تصرف هذه الأخيرة إجراء مشروع، لأنه يتماشى مع

تطبيق القانون ونصرة الحق وتحقيق العدالة. (٢٢) وهو ما أكده الفقيه ريتشارد ليليش Richard Lillich (٤٤) الذي وظف التدخل لحماية رعايا الدولة المتدخلة أو رعايا الدول الأخرى متى كانوا في أوضاع معرضين فيها للخطر، (٢٥) شرط احترام مبدأ الضرورة ومبدأ النسبية كما أكدهما الفقيه ماريو بيتاتي -Mario Bet النسبية كما أكدهما الفقيه ماريو بيتاتي -tati لانتهاكات خطيرة لا غير، فضرورة التدخل تقدر بناء على الحالة. (٢٧)

وعليه يمكننا القول إن الحجج التي استند إليها التيار الفقهي المؤيد للتدخل الدولي الإنساني تكمن في أنه وُجد قبل هيئة الأمم المتحدة، لأنه يقوم على تكافل الشعوب للوصول إلى الحد الأدنى من الأمن الإنساني، ولا سيها أن الميثاق لا يلغى المبدأ التقليدي العرفي للتدخل الإنساني. (٢٨) كما أن التدخل الدولي الإنساني يندرج ضمن صورة التدخل التي يشملها أحد الاستثناءات الثلاثة التي ترد على مبدأ منع استخدام القوة أو التهديد ما في نطاق العلاقات الدولية، طبقًا لمقتضيات المادة ٥١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، (٢٩) حیث یؤکد جولیوس ستون Julius Stone بأن هذه الفقرة لا تحرم اللجوء إلى القوة إذا لم يؤدِ ذلك إلى انتهاك سلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدولة التي ستستخدم القوة ضدها. (٣١) وكذلك في حال فشل مجلس الأمن في أداء دوره طبقًا لمقتضيات الفصل السابع من الميثاق، فإن الدول ترجع إلى الحالة السابقة على وجود الميثاق، وتمارس دورها في الدفاع عن نفسها دفاعًا كاملًا، بصفة أن التدخل الإنساني جانب من جوانب الدفاع عن النفس.^(٣٢)

أضف إلى ذلك، حسب ريتشارد ليليش، أن لميثاق

الأمم المتحدة هدفين أساسيين هما: إقامة السلام العالمي، وحماية حقوق الإنسان، وعليه فإن مشر وعية التدخل الإنساني يمكن استنباطها من نص المادتين ٥٥ و٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة. (٣٣) إذ تقر المادتان بأنه للمجتمع الدولي مصلحة مؤكدة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والعمل على الارتقاء بها.(عم) وكذلك من ضمن الحجج التي يعتمدها هذا التيار الفقهي، هو أن الأمم المتحدة لا يمكنها احتكار سلطة وضع القواعد القانونية، نظرًا لأن ممارسات الدول تبقى أساسًا لتحديد المعايير القانونية؛ وهو ما يعرف بالعرف الدولي. ولذلك نجد أنه عندما ترى مجموعة من الدول أن استعمال القوة مسوعًا أخلاقيًّا، فإن ذلك يشكل سابقة عرفية تشير إلى نهاية الاعتقاد العام بأن كل الاستخدام المشروع للقوة خارج قرار مجلس الأمن يدخل بالضرورة في خانة الدفاع الشرعي عن النفس، طبقًا لمقتضيات المادة ١٥ السالفة الذكر. (٣٥)

وقد أحاط هذا التيار الفقهي الحجج التي اعتمدها في تأييده للتدخل الإنساني بمجموعة من الشروط والضوابط حتى يتسم التدخل بالمشروعية، ونخص بالذكر منها:(٣٦)

- يجب على الدولة التي تقدم على عملية التدخل الإنساني أن تحصل على موافقة الدولة التي تقع على أراضيها العملية، كما يجب ألا تتجاوز العمليات العسكرية الهدف الإنساني، وأن يكون التدخل ضرورة ملحة لحماية المواطنين، وأن يكون التدخل بعد استنفاد الوسائل السلمية كافة.
- أن يكون التدخل العسكري مجردًا من أية مصالح للدول المتدخلة، كما يتوجب عليها

إبلاغ مجلس الأمن والمنظات الإقليمية المعنية حتى تكون هناك إرادة دولية تسوغ التدخل.

- يجب ألا يتجاوز الغرض من التدخل الهدف الإنساني المنشود، كأن يكون التدخل سببًا في وقوع خسائر جسيمة في الأرواح أو الممتلكات أو يؤدي إلى شيوع مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار.

من خلال ما تقدم، وانطلاقاً من الواقع الدولي، نلاحظ أن هذه الشروط يصعب توافرها على مستوى المهارسة العملية، نتيجة طغيان الجانب السياسي على الجانب الإنساني، دون أن نغفل أيضًا طبيعة العلاقات الدولية التي تبنى على المصالح، كما عبّرت عنها المقولة الشهيرة لرئيس الوزراء البريطاني السابق ونستون تشرشل «لا عداوات ولا صداقات دائمة في العلاقات الدولية... بل هناك مصالح دائمة.» حيث نجد أن ما يحرك الدول للتدخل في شؤون داخلية لدولة أخرى، ليس البعد الإنساني كما يُدّعى، وإنها أطماع اقتصادية وسياسية، تستهدف بالأساس البحث عن موطأ قدم في رقعة جغرافية جديدة، وخير دليل على ذلك الوضع في كل من العراق والصومال سابقًا وليبيا وسوريا حاليًا.

الآراء الفقهية المعارضة للتدخل الدولي الإنساني

في مقابل التيار المؤيد لمشروعية التدخل الدولي الإنساني، نجد تيارًا معارضًا يستند بدوره إلى حجج نخص بالذكر منها: أن ممارسات الدول قبل نشأة منظمة الأمم المتحدة لا تقدم مسوّعًا قانونيًّا للتدخل الإنساني، كذلك يعتمد أنصار هذا الفريق على التفسير الضيق لنص المادة ٢/٤ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والذي يقضى بتجنب أعضاء المنظمة

العدد (**٥**) صفر 1443 هـ / سبتمر 2021

استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، مؤكدين أنه لا يمكن الاعتداد بالتفسير الذي يقضى بالتدخل الإنساني إذا كان لا يؤثر في وحدة أراضي الدولة المستهدفة بالتدخل أو استقلالها السياسي، لأنه بالرجوع إلى الأعمال التحضيرية لمؤتمر سان فرانسيسكو ، يظهر بأن عبارة «ضد سلامة ووحدة الأراضي» قد أدرجت بضغط من الدول الضعيفة كي تتمتع بضمانات أقوى تقضى على أي مسوغ لعمليات عسكرية ضدها. (٣٧) وعليه لا يمكن وصف التدخل الإنساني استثناء من حظر استخدام القوة، الذي يمثل قاعدة قانونية آمرة، إذ أُكِّد في عديد من الوثائق الدولية، أهمها الإعلان الخاص بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الصادر بقرار الجمعية العامة (٣٦/ ١٠٣) بتاريخ ٠٩ ديسمبر ١٩٨١م، وقد تضمن هذا القرار واجب الدول في الامتناع عن استغلال وتشويه المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للدول وممارسة الضغط على الدول أو إحداث الشك أو الاضطراب داخل دولة أخرى أو بين مجموعة دول.(٣٨)

أكدت توصيات الجمعية العامة ٢١٣١ لعام ١٩٦٥ معلى هذا الأمر، ثم إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الأمم في قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٥ الصادر في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠م، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الصادر بقرار الجمعية العامة رقم ٣٢٨١ لعام ١٩٧٤م. فكل هذه القرارات حرَّمت التدخل في الشؤون الداخلية للدول مها كانت الأسباب، ورفضت كل استغلال لقضية حقوق الإنسان بهدف ممارسة ضغوط على الدول الأخرى. (٣٩)

وهذا ما أثبته حكم محكمة العدل الدولية في قضية بنيفيزيز سالديستكس Penevezys Saldustiskis حتى الدولة حق الحماية أكدت أن قواعد القانون الدولي تمنح الدولة حق الحماية الدبلوماسية لمواطنيها في الدول الأخرى، وأنه لا يحق لها إعمال هذا الحق لرفع الضرر عن غيرهم، بينها أكدت المحكمة نفسها في قضية برشلونة تراكشن Barcelona المحكمة نفسها في حكمها الصادر بتاريخ ٥٠ فبراير ١٩٧٠م، على ضرورة احترام الحماية الدبلوماسية للرعايا على المستوى العالمي، وعدّت أن وسائل حماية حقوق الإنسان لا تخول الدول صلاحية حماية المتضررين من انتهاك هذه الحقوق، بصرف النظر عن جنسيتهم، ومن ثم لا يمكن أن يكون التدخل العسكري الذي تقوم به مشروعًا، لأنه يمثل حالة غير مشروعة لاستخدام القوة وفقًا لقواعد القانون الدولي. (١٠٠٠)

كما سبق لمحكمة العدل الدولية أن تعرضت إلى مبدأ عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، في قضية مضيق كورفو بين ألبانيا والمملكة المتحدة، حيث نصت في حمكها الصادر بتاريخ ٩٠ أبريل ١٩٤٩م على أنه: «يعمل بقاعدة تحريم اللجوء إلى القوة مهما كانت النقائص الحالية للأمم المتحدة،» واعتبرت المحكمة أن التدخل المزعوم وسيلة سياسية لاستخدام القوة، مضيفةً أنه حتى ولو فشل مجلس الأمن في اتخاد التدابير المناسبة تطبيقًا للفصل السابع، بحيث تعود الدول إلى الحالة السابقة على الميثاق، إلا أنه لا يمكن قبول ذلك كمسوغ للتدخل الإنساني.»(١٤)

ومن ضمن حجج هذا الفريق، نجد أن التدخل الإنساني لا يتطابق مع مقتضيات المعاهدات الدولية

لحاية حقوق الإنسان التي تنبذ فكرة استخدام القوة لفرض احترام نصوصها، باستثناء حالة تدخل مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق الأممي، لفرض عقوبة عسكرية ضد دولة تُعامل مواطنيها معاملة وحشية. (٢٤) كما أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة لم يتضمن أبدًا عبارة أو مصطلح التدخل الإنساني، لذا فإن غيابه في نص الميثاق دليل على عدم مشروعيته. (٢٤)

ومن أنصار هذا الاتجاه نجد أوسكار شاشتر Oscar Shachter ، الذي أكد أن استعمال القوة دون موافقة الأمم المتحدة يعد انتهاكًا لسيادة الدولة، مما يتعارض مع روح وجوهر الميثاق أساسًا. وأكد لويس هنكين Henkin Louis (۵۶) التوجه نفسه أيضًا، حيث قال: «إن استعمال القوة العسكرية في سبيل الإنسانية دون موافقة الأمم المتحدة عمل غير مشروع. »(٢٦) كما عَدّ الفقيه براونلي Brownlie أن مفهوم التدخل الإنساني أسيء استخدامه لتحقيق مصالح الدول بعيدًا عن أهدافه الحقيقية، ولا يمتلك أي شرعية على مستوى القانون الدولي، فآثاره غير فعالة ونتائجه عكسية، كما أن الدول الكبري ترفض التصديق على المعاهدات التي فيها تدخل في شؤونها الداخلية، وأن أي محاولة للتدخل الإنساني خارج منظمة الأمم المتحدة، هو بمنزلة رخصة مفتوحة للدول الكبرى لتعيد عهد التدخلات الاستعمارية بذريعة حماية حقوق الإنسان.(١٤٠) أما الفقيه الألماني هافتر Haffter، يرفض فكرة وجود دولة تستطيع أن تكون حَكمًا على تصرفات بقية دول العالم، لأن التدخل يعد انتهاكًا لاستقلال الدول. (١٤٨)

انطلاقًا مما سبق، يبدو أنه حتى الرأي المعارض للتدخل الإنساني، يرتكز بالأساس على رفضه للتدخل

الفردي بوصفه وسيلة غير مشروعة، تستهدف نشر الفوضى. إلا أنه - أي الفريق المعارض للتدخل الإنساني- يستثنى التدخل الجماعي باسم منظمة الأمم المتحدة، بصفتها الجهاز الذي وضع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والمكلفة بتوفير الحماية الدولية لهذه الحقوق. وبذلك طبقًا لمقتضيات المادة ٥٥ من الميثاق، فكل دولة انضمت إلى الميثاق يتعين عليها احترام مقتضياته حتى بترجيحها على القانون الداخلي عند التعارض، انطلاقًا من سمو القانون الدولي لحقوق الإنسان على التشريعات الوطنية؛ وهو ما يعد تنازلًا إراديًا عن السيادة، مما يتماشى بأسلوب حرفي مع الاستثناء الذي تضمنته المادة ٢/٧ من الميثاق بخصوص مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومبدأ الاختصاص الداخلي، في حال تطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع. وعليه يمكننا القول إن القانون الدولي المعاصر يعتمد الرأى القانوني للأغلبية الساحقة من الفقهاء الدوليين، الذين يرون أن التدخل الإنساني سيكون أحد الاستثناءات الجديدة لمبدأ عدم التدخل. (٤٩)

يلاحظ أن المفهوم الواسع للاختصاص الداخلي قد بدأ يتلاشى، ولا سيها في القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، (١٥) حيث استبدل المجتمع الدولي مصطلح التدخل الإنساني، بمصطلح مسؤولية الحهاية، (١٥) وقد أضاف هذا المفهوم أربعة إسهامات مهمة للتدخل العسكري الإنساني، أولًا، هو تغيير طريقة الحديث عن التدخل ليكون الاهتهام بحهاية المواطنين وليس بفعل التدخل نفسه للابتعاد عن الجدل حول السيادة وتسليط الضوء على الحهاية. ثانيًا، ساعدت مبادئ «مسؤولية الحهاية» على إعادة تفكيك مفهوم السيادة «مسؤولية الحهاية» على إعادة تفكيك مفهوم السيادة

العدد (**٥**) صفر 1443 هـ / سبتمر 2011م

ليتناسب مع الواقع ويبتعد عن التجريد والمفهومات الصارمة للسيادة التي ارتبطت بمعاهدة «وستفاليا» Westphalia لعام ١٦٤٨م، التي جعلت الأولوية لسلامة الأراضي، وهذا الإطار القانوني الجديد يشكل قفزة من معاهدة «وستفاليا» إلى إطار كوني جديد يجعل حماية المواطنين أولوية، بحيث تفقد الدولة حق السيادة عند فشلها في حماية مواطنيها. ثالثًا، وسَّعت «مسؤولية الحماية» سبلَ التدخل بحيث لا يقتصر على «التدخل العسكري الإنساني» فقط، بل يتضمن عدة مسؤوليات للتدخل، منها مسؤولية الوقاية المتمثلة في دراسة الأسباب الرئيسة للصراعات، ومسؤولية الرد من خلال التحرك في حال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، إما بالعقوبة أو التدخل العسكري. وأخيرًا مسؤولية البناء من خلال المساعدة في إعادة الإعمار بعد التدخل. وقد أسهمت مبادئ «مسؤولية الحماية» في اقتراح مبادئ توجيهية لتوفير معايير أفضل للتدخل من خلال الآتى:

- حصر وجوب التدخل في الحالات الآتية:
- وجود خسائر كبيرة في الأرواح بصرف النظر عن وجود النية المسبقة للإبادة الجماعية، وبصرف النظر عن مسؤولية الدولة عن ذلك أو عجزها أو إهمالها.
- التطهير العرقي، إما من خلال القتل،
 أو التهجير القسري، أو أعمال إرهاب،
 أو اغتصاب.
- سلطة التدخل تعود إلى إحدى ثلاث جهات: ١. مجلس الأمن.
 - ٢. الجمعية العامة.
 - ٣. المنظهات الإقليمية. (٢٥)

يبدو مما تقدم أن مفهوم «مسؤولية الحماية» جاء بقصد تحقيق نوع من التوافق بين مفهوم سيادة الدولة ومسؤوليتها تجاه رعاياها من جهة، وبين مسؤولية المجتمع الدولي في حماية هؤلاء الرعايا عند ثبوت عدم القدرة الدولية الوطنية على أدائها للدور المنوط بها من جهة أخرى. وبناء على ذلك، فإن المجتمع الدولي ليس أمامه من البدائل، في حالة الانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية، لفئة أو جنس معين، سوى تطبيق فكرة التدخل الدولي الإنساني لصلحة هذه الفئات المضطهدة. (٣٥) وخير دليل على ذلك، هو ممارسة منظمة الأمم المتحدة نفسها من خلال تفسيرها للهادة ٢/٧ من الميثاق تفسيرًا مرنًا، حيث تدخلت في الدول التي انتهكت فيها حقوق الإنسان الأساسية في العديد من الحالات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحص :

- فرضت الجمعية العامة سنة ١٩٦٢م على الدول الأعضاء اتخاذ عقوبات ضد سلطات جنوب إفريقيا، على اعتبار أن ما تقوم به يشكل جريمة ضد الإنسانية، بسبب سياسة التمييز العنصري الممنهجة التي استخدمتها، كما قرر مجلس الأمن سنة ١٩٧٧م فرض مقاطعة على صفقات السلاح لجنوب إفريقيا بتطبيقه لمقتضيات المادة ٤١ من الميثاق. (١٥٥)
- استندت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى هذا المبدأ في أثناء مناقشة القضية الإندونيسية سنة ١٩٥٤م، عندما صرّح المندوب الأمريكي في مجلس الأمن أنه عندما تطلق النيران ويقتل الناس فللمجلس الحق أن يأخذ بزمام المسألة، وعَدّ مندوب الاتحاد السوفيتي في مجلس

الأمن أن للمجلس الحق في التدخل في شؤون إسبانيا؛ لأن هناك ظروفًا داخلية تشكل تهديدًا للسلم الدولي. (٥٥)

من خلال ما تقدم، يبدو جليًّا أن هناك إجماعًا حول مشروعية التدخل الإنساني الجماعي، ويبدو أن هذا الإجماع نابع من جوهر العديد من النصوص القانونية التي تحتم على المجموعة الدولية مراقبة ما يحدث داخل الدول فيها يتعلق بحقوق الإنسان، واستنادًا إلى المادة ٣ (٥٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي نصّت على الحق في الحياة، فقد أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (١٣١/٤٣) سنة ١٩٨٨م،(٥٠) بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث وحالات الطوارئ الماثلة، إثر الزلزال الذي حدث في أرمينيا، وعَدّت الأمم المتحدة ضمن هذا القرار «أن ترك ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الماثلة بلا مساعدة إنسانية، يمثّل خطرًا على الحياة الإنسانية وإهانة لكرامة الإنسان، مما يحتم ضرورة التدخل، كما أكد هذا القرارُ من جهة أخرى على «السيادة، ووحدة التراب، والوحدة الوطنية للدولة.»(مه) وهو ما يعنى أن القرار حاول أن يوازن في آن واحد، بين حق التدخل الإنساني في حال عدم قدرة الدولة المعنية على أداء مهمتها، وسيادة الدولة المعنية بذلك التدخل. (٩٥)

ومما يجدر بنا الإشارة إليه هنا، هو أن الدول قد أقرّت بالحق في تقديم المساعدة والإغاثة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة، وذلك بموجب اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م، حيث نصت المواد (٩-٩-٩-١) المشتركة على: «ألا تكون أحكام هذه الاتفاقية عقبة في سبيل الأنشطة الإنسانية، التي يمكن أن تقوم

بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أو أية هيئة إنسانية أخرى غير متحيزة، بقصد حماية وإغاثة الجرحى والمرضى وأفراد الخدمات الطبية والدينية، شريطة موافقة أطراف النزاع المعنية. » من خلال نص هذه المادة، تكون الدول قد أقرّت بحق المبادرة لبعض الهيئات العامة والخاصة والمنظات الدولية بتقديم المساعدة والإغاثة. لذا، يعد إقرار الدول بهذا الأمر نابع من سيادتها، ولا يُعدّ تدخلًا في شؤونها الداخلية، وهذا ما أقره قرار محكمة العدل الدولية في شأن قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا سنة ١٩٨٦م، حيث أكد المقدمة دون تمييز لم يكن لها «طابع التدخل المشجوب في الشؤون الداخلية للدول. »(١٠٠)

وفي السياق نفسه، نجد أن مجلس الأمن قد اتّخذ العديد من القرارات التي ترسّخ حق التدخل الإنساني، ونخص بالذكر منها القرار رقم ٢٨٨ لعام ١٩٩١م المتعلق بحياية الأكراد في شهال العراق، و٠٧٧ و٧٧١ لعام ١٩٩٢م المتعلقين بنزاع البوسنة والهرسك، والقرار ٤٩٧ لعام ١٩٩٢م المتعلق بالحرب الأهلية في الصومال، وغيرها من القرارات، التي بات التدخل الإنساني في ضوئها يصطبغ بشرعية دولية تقوم على أساسين جوهريين، هما: احترام السيادة والاستقلال السياسي للدولة المعنية، ثم النزاهة والحياد وعدم التمييز.

خاتمة

أكد الواقع الدولي والمارسة العملية على وجوب مقاربة حالات التدخل الدولي الإنساني بصفة منفردة، على الرغم من السجال القانوني الذي شكّله التدخل

العلة الدولية للدراسات الإنسانية

الدولي الإنساني، نظرًا لتداخل مجموعة من الشروط، والتي نستطيع من خلالها تحديد مدى شرعية ومشروعية هذا الفعل، ومن ضمن هذه الشروط الأساسية، نجد أن التدخل الإنساني لا يكون إلا في الحالات التي تُنتهك فيها حقوق الإنسان. كما يجب أن يكون هذا التدخل بصفة جماعية، ومن خلال منظمة دولية، ولا يستهدف سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي للدولة المعنية، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة المتمثلة بحفظ السلم والأمن الدوليين، ويجب أن يتسم هذا

التدخل بالتجرد التام من كل غرض ذاتي للدول المتدخلة بعد استنفادها لجميع الطرق السلمية. وفي ضوء الواقع الدولي، يمكن القول إن بعض الدول صارت تلعب دور الشرطي العالمي، في حين أن دولًا أخرى ترى الحجة الإنسانية هي الذريعة للتدخل في البلدان الأخرى. (١٦)

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف السبيل لتفعيل التدخل الدولي الإنساني وفق الشروط المذكورة في واقع دولي متهم بانتهاجه سياسة الانتقائية والانحياز والكيل بمكيالين؟

- ١- نزار أيوب، التدخل الدولي الإنساني في سورية ومسؤولية الحماية، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة،
 ٢٠١٧م)، ص ٥.
 - ٢- قضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة هي قضية عرضت على محكمة العدل الدولية عام ١٩٨٦م.
- ٣- صلاح جبير البصيصي، دور محكمة العدل الدولية في تطوير مبادئ القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، (القاهرة: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، ٢٠١٧م)، ص ٩٠-٩٦.
 - ٤- على إبراهيم، قانون المنظمات الدولية، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥م)، ص ٣١٩.
- ٥- حازم محمد عتلم، قانون النزاعات المسلحة الدولية، الطبعة الأولى، (الكويت: مؤسسة دار الطباعة للكتب والنشر، ١٩٩٤م)، ص ٨٤.
- ۲- إبراهيم الدراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، طبعة أولى، (القاهرة: منشورات الحلبي الحقوقية،
 ۲۰۰۵م)، ص ۲۰۹۹.
- ٧- ماهر عبد المنعم محمد أبو يونس، «استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية في ظل السوابق الدولية،» (أطروحة دكتوراه،
 جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢م)، ص ١٧.
 - ۸- قرار مجلس الأمن رقم: ٢٦٢٥ (١٩٧٠).
 - ٩- سوفوكليس، التدخل الإنساني في القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، (الأردن: ٢٠٠٥م)، ص ١٦٥.
- ١ أمزه صالح، «الحدود الفاصلة بين التدخل الإنساني والمجال المحفوظ للدولة،» مجلة بحوث جامعة الجزائر ١، (الجزائر: جامعة الجزائر)، العدد: ٩٠/ الجزء الأول، هامش رقم ١٤، ص ٢٣٣.
- 11- تنص الفقرة العاشرة من ديباجة قرار مجلس الأمن رقم: ٩٢٩ لعام ١٩٩٤م، المتعلقة بالحالة الرواندية، الوثيقة رقم: ٩٢٩ لعام ١٩٩٤م، المتعلقة بالحالة الرواندية، الوثيقة رقم: ٩٢٩ (١٩٩٤) على أنه: «...وإذ يقر مجلس الأمن جسامة الأزمة الإنسانية في رواندا تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، «انظر: أحمد أبو الوفا، منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧م)، ص ١٤.
 - ١٢ حسام أحمد محمد هنداوي، التدخل الدولي الإنساني، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧م)، ص ١٦ ٢٣.
- ١٣-سهيل حسين الفتالاوي، القانون الدولي العام، حقوق وواجبات الدول، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م)، ص ٤٦-٥١.
- 14 قرار محكمة العدل الدولية في قضية نيكاراغوا الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٨٦م، في القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا، الوثيقة رقم ST /LEG /SER.F وللمزيد حول هذا القرار راجع:
 BRUNELE, Les Nations-Unies et l'humanitaire, un bilan mitige, politique étranger, n 2K 2005,
 - pp. 320, 321.

- ٥١- شفيق المصري، «تطور مفهوم السيادة الوطنية في القانون الدولي وممارسته» جريدة الحياة اللندنية، (لندن: ١٩٩٤م)، ص ٣.
- ١٦- وليد عبد الناصر، «حقوق الإنسان في العلاقات الدولية،» المجلة الاجتماعية القومية، (مصر: ١٩٩٥م) العدد: ٣/ المجلد ٣٢، ص ١٣٩.
- ۱۷ بوكرا إدريس، «الضغوط الاقتصادية الفردية في العلاقات بين الدول،» (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، بن عكنون، ١٩٩٥م)، ص ٩.
- ١٨ محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤م)، ص ٣٥-٣٦.
 - ١٩ عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، ص ٩٥.
- ٢٠ قاضٍ وأستاذ جامعي وقانوني أميركي، ولد في ١٤ فبراير ١٩٢١م في نيويورك في الولايات المتحدة، وتوفي في ٢٥ سبتمبر
 ١٩٨٠م في كامبريدج في المملكة المتحدة. انظر:
 - https://www.wikii.org/en/wiki/educator/richard-reeve-baxter-
 - ١١١٣٣ الاسترجاع في: ٨، أكتوبر، ٢٠٢١م،
- ٢١- محمد مصطفى يونس، «النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة، دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء مبادئ القانون الدولي المعاصر،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٥م)، ص ٧٧٩.
 - ۲۲ هو قاض، وسياسي من المملكة المتحدة، ويلز (۱۸۸۰م-۱۹۷۱م) انظر: https://www.thepeerage.com/p40355.htm#i403545

الاسترجاع في: ١٠، أغسطس، ٢٠٢١م،

- ٢٣ محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الجنائي، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٣ م)، ص ٨١.
 - ۲۶ باحث أميركي بارز في مجال القانون الدولي (۱۹۳۳م-۱۹۹۹م) انظر: https://prabook.com/web/richard.lillich/798261

الاسترجاع في: ١١، أغسطس، ٢٠٢١م،

٢٥- محمد ناصر بوغزالة، «التدخل الإنساني،» المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، (الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠٠م)، العدد: ٣، ص ٢١٣.

77- محام وأكاديمي فرنسي درس القانون الدولي، ساهم في وضع نظريات حول حق التدخل الإنساني (١٩٣٧م-٢٠١٥م)، انظر:

https://www.whoswho.fr/decede/biographie-mario-bettati 19753

الاسترجاع في: ١١، أغسطس، ٢٠٢١م،

٧٧ - فوزي أوصديق، مبدأ التدخل والسيادة، لماذا؟ وكيف؟، (مصر: دار الكتاب الحديث، ١٩٩٩م)، ص ٢٣٧.

٢٨ - يونس، «النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة،» ص ٧٨٢.

٢٩ - المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

۰۳- أستاذ القانون الدولي، وأحد أبرز المنظرين القانونيين، ولد في بريطانيا (۱۹۰۷م-۱۹۸۰م) انظر: https://adb.anu.edu.au/biography/stone-julius-15728.

الاسترجاع في: ١١، أغسطس، ٢٠٢١م،

٣١- أحمد الرشيدي «بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني» في: التدخل الإنساني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نيفين مسعد، (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧م)، ص ١٩.

٣٢ - يونس، «النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة،» ص ١٣٢ - ١٣٣.

٣٣ - المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

٣٤- الرشيدي «بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني،» ص ٢٠- ٢١.

٣٥ عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، ص ١٠١-١٠١.

٣٦- يونس، «النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة،» ص ٧٩٤-٧٩٥.

٣٧ غسان هشام الجندي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، (عمان: مطبعة عبير، ١٩٨٩م)، ص ١٦٦ -١٦٧.

٣٨-إدريس بوكرا، «شرعية وسائل الضغط إثر انتهاكات حقوق الإنسان،» المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، (الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠٠٢م)، العدد: ٢٠، ص ٤٣.

٣٩-يونس، «النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة،» ص ٧٨٩. انظر أيضًا: حساني خالد، «التدخل الدولي لأغراض إنسانية بين سيادة الدول والالتزام بحماية حقوق الإنسان،» مجلة القانون، المجتمع والسلطة، (الجزائر: جامعة وهران ٢ محمد بن أحمد، ٢٠١٥م)، العدد: ٤، ص ٩٩.

• ٤ - عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، ص ٢٢.

- ١٤ عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، ص ١٠٤.
- ٤٢ الرشيدي، «بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني،» ص ٢٥ ٢٦. انظر أيضًا: الجندي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، ص ١٧٠ ١٧١.
- ٤٣- منصور السعدي، «إشكالية التدخل الإنساني، دراسة حالة ليبيا ٢٠١١م-٢٠١٦م،» (رسالة ماجستير، جامعة مولود معمرى، تيزي وزو، ٢٠١٧م)، ص ٣٧.
 - ٤٤ أستاذ القانون الدولي والدبلوماسية، ومساعدًا للأمم المتحدة، أميركا، ١٩١٥م ٢٠٠٣م، انظر: https://academic.oup.com/chinesejil/article-abstract/2/2/vii/371676?redirectedFrom=PDF الاسترجاع في: ١١، أغسطس، ٢٠٢١م،
- ٥٤- أحد أكثر علماء القانون الدولي المعاصرين تأثيرًا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، كان رئيسًا سابقًا للجمعية الأميركية للقانون الدولي والجمعية الأميركية للفلسفة السياسية والقانونية، وأستاذًا جامعيًّا في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا (١٩١٧م-٢٠١٠م) انظر:

https://www.law.columbia.edu/faculty/louis-henkin

الاسترجاع في: ١١، أغسطس، ٢٠٢١م،

- ٢٦ معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الإنساني، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع،
 ٢٠١١م)، ص ٣٦-٣٦.
- ٤٧ حسام حسن مصطفى حسان، «التدخل الإنساني في القانون الدولي المعاصر،» (أطروحة دكتوراه، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٠٤م)، ص ٣٧٨.
- ٤٨- محمد غازي ناصر الجنابي، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠م)، ص ٣١-٣٣.
- 49- Elliot Abrams, "To Fight The Good Fight" National Interest, Issue 54, Washington: Spring 2000, p, p 70-78.
 - ٥٠ الجندي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، ص ١٠٤ ١٠٥.
- ۱ ٥- في بداية سنة ٢٠٠٥م بدأ يظهر فكر جديد لتصحيح مسار «التدخل العسكري الإنساني» ووضع آلية محددة للتدخل، وهي الفكرة التي صاغ غارث إيفانز بنودها في مطلع عام ٢٠٠٠م تحت اسم مبادئ «مسؤولية الحماية» (Responsibility to) التي تبنتها بالإجماع اللجنة العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥م.

- ٥٢- «تطور مفهوم 'التدخل العسكري الإنساني' إلى مسؤولية الحماية، » مسارات، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٣م)، عدد مايو، ص ١٠. ولمزيد من المعلومات، انظر:
 - Responsibility to Protect, The Responsibility to Protect: Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty, December, 2001, available at https://walterdorn.net/pdf/Responsibility-to-Protect_ICISS-Report_Dec2001.pdf (Accessed 13 July 2021).
 - ٥٣ خالد، «التدخل الدولي لأغراض إنسانية بين سيادة الدول والالتزام بحماية حقوق الإنسان،» ص. ٩٣.
- ٥٥ حسام أحمد هنداوي، القانون الدولي العام وحماية الحريات الشخصية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢م)، ص ١٠٦ - ١٠٧.
- ٥٥- أينيس ل. كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة: عبد الله العريان، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤م)، ص ٢٥٣.
 - ٥٠ نصت المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه.»
- ٥٧- نشير إلى أن الجمعية العامة أصدرت قرارها رقم ٥٥/ ١٠٠ لعام ١٩٩٠م أيضًا، الخاص بإنشاء ممرات إنسانية سريعة لضحايا الكوارث الطبيعية والحالات المهاثلة، في ظل الاحترام التام لسيادة الدولة المعنية، ووحدة التراب، والوحدة والوطنية للدول التي تقدم إليها المساعدات، بعد الحصول على موافقتها. وكذلك القرار ٢٦/ ١٢٩ لعام ١٩٩١م، الذي أكد التوجه نفسه. ولمزيد من المعلومات انظر: عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية.
- ٥٨ انظر قرار منظمة الأمم المتحدة رقم ٢٣١/٤٣١ لعام ١٩٨٨م، بشأن تقديم المساعدات الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الماثلة.
- 9 ٥ محمد تاج الدين الحسيني، «إشكالية التعارض بين حق التدخل الدولي وبين سيادة الدولة»» في: رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية، عبد الهادي بوطالب، (فاس: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1998م)، ص ١٢٧.
- ٦ موريس توريللي، «هل تتحول المساعدات الإنسانية إلى تدخل إنساني؟» المجلة الدولية للصليب الأحمر، (جنيف: الصليب الأحمر، ١٩٩٢م)، العدد: ٢٥، ص ١٩٩٨.
- 71- محمد قدري سعيد، الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٥٠٠٥م)، ص ٢٠٠٥م.

أبو الوفا، أحمد. منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧م.

أبو يونس، ماهر عبد المنعم محمد. «استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية في ظل السوابق الدولية،» أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢م.

إدريس، بوكرا. «الضغوط الاقتصادية الفردية في العلاقات بين الدول،» أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، بن عكنون، ١٩٩٥م.

أيوب، نزار. التدخل الدولي الإنساني في سورية ومسؤولية الحماية، الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٢٠١٧م.

البصيصي، صلاح جبير. دور محكمة العدل الدولية في تطوير مبادئ القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، القاهرة: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، ٢٠١٧م.

بوغزالة، محمد ناصر. «التدخل الإنساني،» المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠١١م، العدد: ٣.

بوكرا، إدريس. «شرعية وسائل الضغط إثر انتهاكات حقوق الإنسان،» المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠٠٢م، العدد: ٢.

تقرير الجمعية العامة عن ضرورة تطبيق مبادئ «مسؤولية الحماية،» ٢٠٠٩م.

توريللي، موريس. «هل تتحول المساعدات الإنسانية إلى تدخل إنساني؟» المجلة الدولية للصليب الأحمر، جنيف: الصليب الأحمر، 1997م، العدد: ٢٥.

الجندي، غسان هشام. القانون الدولي لحقوق الإنسان، عمان: مطبعة عبير، ١٩٨٩م.

الحسيني، محمد تاج الدين. «إشكالية التعارض بين حق التدخل الدولي وبين سيادة الدولة،» في: رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية، عبد الهادي بوطالب، فاس: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٩٤م.

خالد، حساني. «التدخل الدولي لأغراض إنسانية بين سيادة الدول والالتزام بحماية حقوق الإنسان، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، الجزائر: جامعة وهران ٢ محمد بن أحمد، ٢٠١٥م، العدد: ٤.

خلف، محمد محمود. حق الدفاع الشرعي في القانون الجنائي، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٣م.

خولي، معمر فيصل. الأمم المتحدة والتدخل الإنساني، الطبعة الأولى، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

الدراجي، إبراهيم. جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، طبعة أولى، القاهرة: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥م.

دون اسم المؤلف: «تطور مفهوم 'التدخل العسكري الإنساني' إلى مسؤولية الحماية،» مجلة مسارات، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٣م، عدد مايو.

الرشيدي، أحمد. «بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني،» في: التدخل الإنساني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نيفين مسعد، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧م. السعدي، منصور. «إشكالية التدخل الإنساني، دراسة حالة ليبيا (٢٠١٦-٢٠١٦)، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ٢٠١٧م.

سعيد، محمد قدري. الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥م. سوفوكليس. التدخل الإنساني في القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، الأردن: ٢٠٠٥م.

صالح، أمزه. «الحدود الفاصلة بين التدخل الإنساني والمجال المحفوظ للدولة،» مجلة بحوث جامعة الجزائر ١، الجزائر: جامعة الجزائر، العدد: ٩٠/ الجزء الأول. دون سنة النشر.

عبد الرحمن، محمد يعقوب. التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤م.

عبد الناصر، وليد. «حقوق الإنسان في العلاقات الدولية،» المجلة الاجتماعية القومية، مصر: ١٩٩٥م، العدد: ٣/ المجلد ٣٢.

عتلم، حازم محمد. قانون النزاعات المسلحة الدولية، الطبعة الأولى، الكويت: مؤسسة دار الطباعة للكتب والنشر، ١٩٩٤م.

الفتلاوي، سهيل حسين. القانون الدولي العام، حقوق وواجبات الدول، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.

قرار الجمعية العامة رقم (٤٥/ ١٠٠) سنة ١٩٩٠م.

قرار الجمعية العامة رقم (٤٦/ ١٢٩) سنة ١٩٩١م.

قرار الجمعية العامة رقم ٢٣١/٤٣ لعام ١٩٨٨م.

قرار مجلس الأمن رقم: ٢٦٢٥ (١٩٧٠) ٢٦٢٥ /s /RES

قرار مجلس الأمن رقم: ٩٢٩ (١٩٩٤)، ٩٢٩ / ٩٢٩(١٩٩٤)

قرار محكمة العدل الدولية في قضية نيكاراغوا الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٨٦م، الوثيقة رقم: ١/ST/LEG/SER.F.

كلود، أينيس. النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة: عبد الله العريان، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤م.

ميثاق منظمة الأمم المتحدة ١٩٤٥.

هنداوي، حسام أحمد محمد. التدخل الدولي الإنساني، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧م.

هنداوي، حسام أحمد. القانون الدولي العام وحماية الحريات الشخصية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢م.

يونس، محمد مصطفى. «النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة، دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء مبادئ القانون الدولي المعاصر،» رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٥م.

Elliot Abrams, "To Fight the Good Fight," National Interest, Issue 54, Washington: Spring 2000.

Responsibility to Protect, The Responsibility to Protect: Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty, December 2001.





د. خالد كاظم أبو دوح - مصر أستاذ علم الاجتماع المشارك، جامعة سوهاج يمثل التغير المناخي تهديدًا كبيرًا وإضافيًّا وحقيقيًّا، ويحمل عديدًا من التحديات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتهاعية والأمنية الشديدة، على مختلف دول العالم، ومنها الدول العربية، خاصة في ظل الواقع الذي تعيشه بعض هذه الدول، سواء ارتبط بالمشكلات الاقتصادية، أو عدم الاستقرار السياسي أو النزاعات المسلحة، وعلى هذا الأساس، تأتى هذه الدراسة بهدف تقديم مقاربة لقضايا التغير المناخى وتحدياته وتأثيراته المختلفة على العالم العربي، وطرق وإستراتيجيات التكيف مع هذه التغيرات وتداعياتها، وزيادة فهم وإبراز الروابط بين التغير المناخى والتحديات البيئية والاجتماعية والأمنية، خاصة وأن الروابط بين تغير المناخ والتدهور البيئي والتحديات الاجتماعية والأمنية، مثل: الفقر، وزيادة الأوضاع الإنسانية الهشة، ونشوب الصراعات والنزاعات المسلحة، تبدو معقدة، وغير بارزة في العديد من الدراسات والتقارير الدولية، وذلك عبر منهجية التحليل النقدي، التي ستطبق على الدراسات والبحوث ذات الصلة، وعلى التقارير الدولية المعنية بالتغير المناخي وتداعياته.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، الأمن البيئي، التكيف المناخي، التهديدات البيئية.

التحديات البيئية الأساسية في العالم العربي

رؤية اجتماعية - أمنية

د. خالد كاظم أبو دوح

مصر

مقدمة

يشكل التغيّر المناخيّ تهديدًا كبيرًا لمختلف جوانب الوجود الإنساني، وأحد التحديات الكبيرة التي تواجه الدول العربية، وبقية دول العالم، هذا على الأقل؛ بسبب التحديات والعواقب الهائلة المتوقع أن يحدثها التغير المناخي على النظم البيئية، وعلى مختلف قطاعات المجتمع البشري، ولتعقيد الموقف، يطرح التغير المناخي مشكلة صعبة للغاية على السياسيين والمسؤولين الحكوميين، ومن أحد جوانب هذه المشكلة أن معظم الأفراد لا يدركون مدى خطورتها أو يتعاملون معها بنوع من الإنكار واللامبالاة، خاصة وأن معظمهم لا يختبر سوى علاقة ضعيفة جدًّا بين انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتغير المناخ في حياتهم اليومية وممارساتهم الاعتيادية، ومن جانب آخر، هناك انفصال زماني ومكاني بين مسببات التغير المناخي وتداعياته، فالبلدان الصناعية المسؤولة بصفة أكبر عن معظم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، هي عمومًا الأقل عرضة للتحديات والتأثيرات الشديدة للتغيرات المناخية المتوقعة، إضافة إلى أن معظم الآثار الضارة للتغير المناخي، ستحدث في وقت لاحق، وستعانيها أجيال ستأتي بعد سنوات طويلة.

مما سبق، نجد ازديادًا في صعوبات التعامل مع قضايا التغير المناخي، والوصول إلى الدعم المجتمعي والشعبي للتدابير الضرورية والفعالة للتعامل والتكيف والتخفيف من تغير المناخ وتأثيراته.

وأما العالم العربي، الذي لا تسهم دوله بأكثر من ٥٪ من إجمالي الانبعاثات الحرارية، فيمثل التغير المناخي فيه تهديدًا كبيرًا وإضافيًّا وحقيقيًّا، ويحمل عديدًا من التحديات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتهاعية والأمنية الشديدة، خاصة في ظل الواقع الذي تعيشه بعض هذه الدول، سواء ارتبط بالمشكلات الاقتصادية، أو عدم الاستقرار السياسي أو النزاعات المسلحة. وبوجه عام، تشير التوقعات المستقبلية إلى احتهالية أن تصبح الموارد الطبيعية وغير الطبيعية (مثل: الماء) من مصادر الصراع والنزاع في مناطق كثيرة من العالم.

العجلة الدولية للدولسات الإنسانية

وتأتي هذه الدراسة، بهدف تقديم مقاربة لقضايا التغير المناخي وتحدياته وتأثيراته المختلفة على دول العالم العربي، وطرق وإستراتيجيات التكيف مع هذه التغيرات وتداعياتها، وزيادة فهم وإبراز الروابط بين التغير المناخي والتحديات البيئية والاجتهاعية والأمنية، خاصة وأن الروابط بين تغير المناخ والتدهور البيئي والتحديات الاجتهاعية والأمنية، مثل: الفقر، وزيادة الأوضاع الإنسانية الهشة، ونشوب الصراعات والنزاعات المسلحة – تبدو معقدة، وغير بارزة في العديد من الدراسات والتقارير الدولية، وذلك من خلال منهجية التحليل النقدي، التي سوف تطبَّق على الدراسات والبحوث ذات الصلة، وعلى التقارير الدولية المعنية بالتغير المناخي وتداعياته.

53

قضايا التغير المناخي: مقاربة متعددة التخصصات

مجرد التفكير في مشكلة تغير المناخ Climate Change يعد تحدّيًا صعبًا، لأن هذه المشكلة يمكن تصورها بطرق مختلفة، باختلاف التخصصات، ويمكن تناولها عبر العديد من المستويات «المحلية، والوطنية، والقومية، والعالمية. » فهناك علم تغير المناخ، الذي يهتم برصد وقياس التغييرات المناخية، والكيفية التي تؤثر بها تركيزات الغازات الدفيئة المتزايدة على درجة الحرارة في العالم، وكيمياء المحيطات، والغطاء النباتي، والتأثيرات المصاحبة. إضافة إلى علم المناخ، هناك العلوم الاجتماعية والأمنية، التي تقدم تفاهمات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، وتتطرق إلى التنمية الاقتصادية، ونظم الطاقة، والمصالح المتبادلة والمتباينة للدول والفاعلين السياسيين الآخرين، والنزاعات على الموارد الطبيعية، وهناك الأبعاد الأخلاقية لمشكلة تغير المناخ أيضًا، والتي تركز على من سيتحمل تكاليف تغير المناخ الآن وفي المستقبل، .(Hoffmann, 2013:4)

ومما يزيد الأمور تعقيدًا، أن أي تصور من التصورات السابقة لا يستطيع بمفرده أن يقدم فهمًا كاملًا وموضوعيًّا لمشكلة تغير المناخ وتأثيراته المتعددة والمركبة؛ فهذه المشكلة تحتاج إلى عملية تأطير بطرق مختلفة، ويجب عدم إهمال هذه الأبعاد المركبة التي ترصد وتحلل وتفسر مشكلة تغير المناخ وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة.

توصيف التغير المناخي: رؤية علم المناخ والعلوم الطبيعية

بناء على رؤية علم المناخ والعلوم الطبيعية، يعد

المنطق العلمي لمشكلة تغير المناخ يسيرًا وواضحًا في الوصف، حيث تعود هذه المشكلة إلى التحفيز المصطنع لعملية الاحتباس الحراري، وهذه الأخيرة، ترجع إلى زيادة نسبة الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، الأمر الذي يكشف عن نفسه في ارتفاع درجات الحرارة على سطح الأرض، (السبيعي، درجات الحرارة على سطح الأرض، (السبيعي، مفيدًا؛ لأنه يحافظ على دفء الكوكب، ويسمح للحياة بالازدهار وفقًا للأشكال التي نعرفها، ومع ذلك، منذ الثورة الصناعية، كانت البشرية سببًا في انبعاث مزيد من الغازات الدفيئة، مثل: "ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وغيرهما؛» في الغالب بسبب حرق الوقود، عا يزيد من تركيز هذه الغازات في الغلاف الجوي، وبذلك زيادة تأثير الاحترار.

وتشمل الآثار المحتملة لزيادة الانبعاثات الدفيئة، تحمض المحيطات؛ حيث يسفر امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون -البشري المنشأ عن تحمض تدريجي للمحيط (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ٢٠١٣م: ٥٢)، هذا إلى جانب الاحترار العالمي، الذي من المحتمل أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة تواتر وشدة العواصف والرياح، واتساع مساحات الجفاف، وتغير أنهاط هطول الأمطار، وتغير نواقل الأمراض ومساراتها، وهجرة الأنواع؛ سواء كانت أنواعًا من الطيور، أو الكائنات الجية التي يدفعها البحرية، أو غير ذلك من الكائنات الحية التي يدفعها الإنتاجية الزراعية، وغير ذلك.

ولقد وضع تقرير فريق «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC» عام ٢٠٠٧م التأطير

العدد (**٥**) صفر 1443 هـ./ سبتمر 2021م

والدرس الأكثر شمولًا لمشكلة تغير المناخ، وقد لقي هذا التقرير إجماعًا في المجتمع العلمي العالمي، من حيث إن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري قد زادت زيادة كبيرة بسبب النشاط البشري، وأن الزيادات المتواضعة في درجات الحرارة التي شهدناها، مرجحة للزيادة بدرجة أكبر في المستقبل، بسبب الزيادة الملحوظة في تركيزات الغازات الدفيئة، التي تنشأ بفعل المهارسات البشرية. وعلى نحو مباشر، عدَّ المجتمع العالمي أن النشاط البشري، نحو مباشر، عدَّ المجتمع العالمي أن النشاط البشري، الحراري، وأنه يمكننا توقع ارتفاع أكبر في درجات الحرارة، وتأثيرات متعددة وعميقة بسبب ذلك، الحرارة، وتأثيرات متعددة وعميقة بسبب ذلك،

التغير المناخي: رؤية العلوم الأخرى

مما سبق، يبدو أن هناك توصيفًا جيدًا وفهمًا واضحًا لشكلة التغير المناخي من جانب علم المناخ والعلوم الطبيعية المساندة، إلا أن هذا الفهم لا يخبرنا بالحقيقة كاملة، ولا يقدم رؤية متكاملة للتداعيات المباشرة وغير المباشرة للتغيرات المناخية، كما أن هذا الفهم يصعب علينا صناعة السياسات على المستويات المختلفة؛ لأنه لا يضع الأبعاد الأخرى للمشكلة في حسبانه، «كالأبعاد الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والأمنية، وغيرها.» لذلك سأحاول في هذا السياق، والأمنية، وغيرها.» لذلك سأحاول في هذا السياق، وصف وفهم مشكلة التغير المناخي، وذلك من خلال الأبعاد المختلفة التي تثيرها رؤية العلوم الاجتماعية الأبعاد المختلفة التي تثيرها رؤية العلوم الاجتماعية فلذه المشكلة، وذلك على النحو الآتي:

• تنشأ الانبعاثات الدفيئة من كل نشاط بشري تقريبًا، وتنتج معظم العمليات الصناعية

والطاقة والنقل والزراعة الحالية، غازات دفيئة، وغالبية الاقتصاد العالمي يعتمد اعتهادًا أساسيًّا على استخدام الوقود الأحفوري. (١)

- يتسم الاعتهاد على الوقود الأحفوري بعدم التكافؤ بين الدول، حيث إن هناك تفاوتًا بين المستهلكين والمنتجين له. وبعبارة أخرى، تنتج بعض الدول كثيرًا من الوقود الأحفوري، بينها تستهلك دول أخرى الكثير منه، وترغب مجموعة ثالثة من الدول التي تستهلك أقل إلى استهلاك المزيد، وهناك العديد من صور النزاع على مستوى السياسة العالمية حول هذا الأمر، (حداد، ٢٠١٩م: ٢٠١٠).
- كما أن هناك تباينًا واضحًا في نصيب الفرد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وذلك باختلاف الدول.
- تختلف المسؤولية التاريخية عن تركيزات غازات الاحتباس الحراري عن المسؤولية المستقبلية، لن تكون الدول التي أسهمت بأكبر قدر في المستوى الحالي للتركيزات -الولايات المتحدة الأميركية، والدول الصناعية الأوروبية هي الدول نفسها التي تسهم بأكبر قدر في المستوى المستقبلي لتركيزات هذه الغازات؛ الولايات المتحدة الأميركية، والصين، والهند، الولايات المتحدة الأميركية، والصين، والهند، (Hoffmann, 2013:4)
- ستحدث تداعيات التغير المناخي بدرجات متباينة، حيث تظهر هذه التغيرات على المستويات المحلية والوطنية والقومية والعالمية، بدرجات متفاوتة ومتباينة، ومن المرجح أن تعاني بعض الدول والدول الفقيرة،

بصفة أكبر التداعياتِ السلبية، إضافة إلى أن القدرة على الاستجابة للتغيرات المناخية ستكون متباينة تباينًا كبيرًا. وفي هذا السياق، أكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩م أن أثر تغير المناخ لن يقع على الجميع بالتساوي، لا بالطريقة نفسها، ولا في الوقت نفسه، ولا بالحجم نفسه. فسيصيب الفقراء، من بلدان وفئات وأفراد أولًا، وبالشدة القصوى. ويتوقع لبلدان بأكملها أن «تختفي،» بالمعنى ويتوقع لبلدان بأكملها أن «تختفي،» بالمعنى الحرفي للكلمة. ولعل أشد آثار تغير المناخ إجحافًا ما يقع على الأجيال القادمة، التي استحمل عبء المسارات الإنهائية، التي سلكتها الأجيال السابقة، معتمدة على الوقود الأحفوري، (تقرير التنمية البشرية، الوقود الأحفوري، (تقرير التنمية البشرية).

- تغير المناخ هو -بلا شك- مصدر قلق اجتهاعي، والدافع الأساسي وراء تغير المناخ العالمي هو اجتهاعي-بنيوي بطبيعته، وقضاياه جزء لا يتجزأ من المؤسسات والمعتقدات الثقافية، والقيم والمهارسات الاجتهاعية التي تختلف من مجتمع لآخر (Islam, Kieu, 2021).
- يؤثر تغير المناخ تأثيرًا مباشرًا وغير مباشر في الأمن، عبر عديد من المستويات، من خلال آثاره السلبية على البنية التحتية الحيوية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة بعض الدول، كما أنه يهدد وجود بعض الدول الجزرية الصغيرة، كما يمكن أن يؤدي نقص المياه والغذاء والطاقة إلى تدمير سبل العيش

في بعض المجتمعات المحلية، ولا سيها بين الفئات الهشة، ويمكن أن يخلق ذلك اتجاهات واسعة لتهديد الأمن والاستقرار في بعض الدول، (أبو دوح، ٢٠٢٠م: ٩٥).

مما سبق، يمكن تأكيد أن التغير المناخي مشكلة مركبة الأبعاد، وتمتد عبر الحدود الوطنية، وتداعياته تطول جميع المجالات المناخية والاجتهاعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، ولذلك يواجه الباحثون وصانعو السياسات في المجالات المختلفة مهمة ضخمة، تتمثل في التنسيق وتطوير سياسات متكاملة وشاملة وفعالة، للتعامل والتكيف والتخفيف من الآثار المتوقعة لهذه المشكلة.

وهناك حاجة ماسة إلى إستراتيجية أكثر شمولًا للتعامل مع أبعاد وتداعيات مشكلة التغير المناخي، وصياغة وتنسيق جدول أعهال السياسات والبحوث، للتكيف مع تلك التداعيات والتخفيف من حدتها. ويعد ذلك حجر الزاوية لتحقيق تقدم جوهري، وعلى الرغم من أنه كانت هناك مساهمات مهمة في أبحاث تغير المناخ من مختلف التخصصات، إلا أن كلًّا منها نظر إلى المشكلة من زاويته الخاصة، دون بذل جهد متضافر لتحقيق الدمج والتكامل بين الأجزاء غير المتعلة، إذ يجب هنا الدمج بين المعارف والتخصصات المختلفة، إذ يجب هنا الدمج بين المعارف والتخصصات المختلفة، إذ يجب هنا الدمج بين المعارف والتخصصات المختلفة، إذ يجب هنا الدمج بين المعارف والتخصصات

خريطة تهديدات التغير المناخي في العالم العربي

يمثل تغير المناخ تهديدًا جديدًا وحقيقيًّا من جرّاء التداعيات البيئية والاقتصادية والسياسية والأمنية الشديدة في العالم العربي، خاصة وأن المنطقة العربية

العدد (**٥**) صفر 1443 هـ / سبتمر 2021

تعد من المناطق التي تعايش عديدًا من الضغوط غير المناخية، لذلك من المرجح أن يؤدي التغير المناخي وآثاره المحتملة إلى تفاقم هذه الضغوط، وبذلك عدم الاستقرار، بمعنى أن تداعيات التغير المناخي يمكن أن تضاعف المخاطر.

ويتوقع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، زيادة تواتر وشدة الظواهر المناخية المتطرفة، مثل: الفيضانات، والجفاف، وغير ذلك. وهذا بدوره قد يؤدي إلى هجرات جماعية في المنطقة العربية، وتشير السيناريوهات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظات أخرى، إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار ٥,٠ متر على سبيل المثال – قد يؤدي إلى تشريد نحو مليوني شخص في المثال – قد يؤدي إلى تشريد نحو مليوني شخص في الدول العربية، خاصة مصر، وذلك بحلول عام الدول العربية، خاصة مصر، وذلك بحلول عام والتصحر، يمكن أن يتسبب في خلق تيارات هجرة والتصحر، يمكن أن يتسبب في خلق تيارات هجرة من بعض دول شرق إفريقيا نحو دول العالم العربي. وبناء على ما سبق، يصبح من الأهمية بمكان رسم خريطة توضح أهم التهديدات المناخية المحتملة في العالم العربي.

التغيرات المناخية في المنطقة العربية: نظرة مختصرة الحرارة والمياه

يتألف الوطن العربي من اثنتين وعشرين دولة، متد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، وتقع غالبية الدول العربية في مناطق شبه قاحلة وجافة، وشديدة التأثر بتغير المناخ، وتمتاز المنطقة باختلافات واسعة فيها يتعلق بالظروف المناخية، فهناك تمايز كبير في هطول الأمطار الموسمية والسنوية، وهناك تباين في متوسط درجات الحرارة السنوية، وكذلك درجات

الحرارة العظمى والصغرى، تختلف من التجمد إلى أكثر من ٥٠ درجة مئوية، وذلك باختلاف الموقع والموسم، ويعد هطول الأمطار من بين أكثر العوامل المناخية تأثيرًا، حيث تستقبل المنطقة ما يقدر بنحو ٢,٢٨٢ مليار متر مكعب من مياه الأمطار كل عام، مقارنة بها يقدر بنحو ٢٠٥ مليار متر مكعب/ سنويًّا من المياه المسطحة، و٣٥ مليار متر مكعب/ سنويًّا من المياه الجوفية، ومن الجدير بالذكر أنه من بين ٢٢ دولة عربية، هناك ١٥ دولة من أكثر دول العالم إجهادًا مائيًّا، حيث يقل نصيب الفرد من المياه عن ١٠٠٠ متر مكعب، (البرنامج الإنهائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٢م). لذلك تعد المنطقة العربية متنوعة الخصائص والسمات الجغرافية، ولها خصوصية طبيعية من حيث الموقع الجغرافي، وسمات المناخ، وهذا كله يجعل منها منطقة يمكن أن تتأثر بمجمل التغيرات المناخية المحتملة.

عدد السكان والتركيبة السكانية

وجدير بالذكر أن عدد سكان المنطقة العربية زاد ما بين عامي ٢٠٠٠م و٢٠١٥م أكثر من ١٠٠ مليون نسمة. مليون نسمة ليصل إلى نحو ٤٠٠ مليون نسمة. ويتوقع أن يبلغ العدد بحلول عام ٢٠٣٠م أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة؛ ٤٣ ٪ منهم يعيشون في المشرق العربي، و٣٣ ٪ يعيشون في المغرب العربي، و٢١ ٪ في مجموعة البلدان الأقل نموًّا، خصوصًا في الصومال واليمن وجزر القمر، و٨٪ في دول مجلس التعاون الخليجي، (صندوق الأمم المتحدة للسكان، التعاون الخليجي، (صندوق الأمم المتحدة للسكان،

وغالبًا ما ينظر إلى العالم العربي على أنه وحدة متجانسة، ويبدو هذا صحيحًا جزئيًّا، إذا نظرنا

إلى اللغة والدين، إلا أن هناك عوامل أخرى تشير إلى عدم التجانس، خاصة فيها يتعلق بالسهات الاجتهاعية والاقتصادية والبيئية، وبخلاف ذلك، في حين يعتمد الاقتصاد وسبل العيش في غالبية الدول العربية، اعتهادًا أساسيًّا على الزراعة، لذا فهي معرضة بشدة لأي تغيرات مناخية؛ فمثلًا: تعتمد دول الخليج العربي على الدخل النفطي، وبذلك هي أكثر عرضة لأي سياسة تخفيف تهدف إلى تقليل استهلاك النفط، وبناء على تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن منطقة الخليج تندرج في فئة عالية على الخريطة العالمية للتأثر بتغير المناخ، فئة عالية على الخريطة العالمية للتأثر بتغير المناخ، (Elasha, 2010: 9).

الأمن المائي

ووفقًا لتقرير التقييم العالمي لعام ٢٠١١م حول الحد من مخاطر الكوارث UN ISDR، فإنه منذ عام ٢٠٠٧م-٢٠٠٨م، عاني نحو ٧٥٪ من الأسر «الأكثر اعتمادًا على الزراعة في سوريا» فشلَ المحصول الكامل. كما أن المنطقة العربية هي من أكثر المناطق ندرة في المياه، ونظرًا لمعدلات النمو السكاني والتوسع الحضري السريع، وارتفاع مستويات المعيشة، وزيادة وتيرة الجفاف في السنوات الأخيرة، فإن هناك تزايدًا على طلب المياه، متجاوزًا قدرة العرض في المنطقة. وفي الواقع، إلى جانب الاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية، أدى الطلب المتزايد على المياه إلى تدهور جودتها، من خلال تسرب مياه البحر، وملوحة طبقات المياه الجوفية، كما أن النقص في المياه المتاحة للرى، شكل تهديدًا خطيرًا للأمن الغذائي في المنطقة. إضافة إلى ذلك، تشير التوقعات البيئية العالمية ٢٠١٦م، إلى أن توقعات تغير المناخ حول درجات

الحرارة وأنهاط هطول الأمطار، ومستويات سطح البحر، تتنبأ بانخفاض إضافي في مدى توافر المياه في المنطقة العربية، (Abumoghli, 2019). ولذلك يعد الأمن المائي لعدد كبير من الدول العربية، من أكثر أشكال الأمن التي يمكن أن تتأثر سلبًا من جراء التغيرات المناخية، ويمكن أن يكون لها تداعيات اجتهاعية واسعة، فمسألة الأمن المائي، هي مسألة وجودية للبشر.

هناك التحولات التي تضرب الأراضي كموارد طبيعية أيضًا، فالاتجاهات الحديثة المرتبطة بتغير المناخ والصراعات السياسية، والتغيرات في أنهاط وممارسات استخدام الأراضي الناتجة عن التحضر السريع، تكمن وراء التصحر وتدهور الأراضي، الذي شهدته المنطقة العربية على مدى العقود الماضية، إن مظاهر تغير المناخ -بها في ذلك انخفاض معدلات هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة- تسرع من التصحر، من خلال تآكل التربة وزيادة الملوحة والعواصف الترابية.

المناطق الساحلية

أما المناطق البحرية والسواحل العربية، فتمتلك الدول العربية أكثر البيئات الساحلية والبحرية تميزًا في العالم، مع مستويات عالية من توطن الأنواع في كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر، وتوفر هذ النظم البيئية عددًا من الخدمات والسلع: تتضمن مصايد الأسهاك الغنية التي تعد مصدرًا رئيسًا للغذاء والدخل، وتُحلّى مياه البحر كذلك، وتولد صناعة السياحة كثيرًا من الفوائد الاقتصادية، مثل: «٢٠٪ من الناتج المحلي اللبناني،» ومع ذلك مثارس ضغوط عدة على هذه الموارد، مما يهدد

توافرها في المستقبل. وقد أدت التنمية الساحلية غير المنظمة، المرتبطة بالتوسع الحضري، والنمو السكاني، إلى تعديل ٤٠٪ من سواحل دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن المناطق الساحلية في المغرب العربي (الجزائر وليبيا والمغرب وتونس) هي الأكثر تحضرًا وازدحامًا، (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، ٢٠٠٩م: ٤٩).

وتعطل الأنشطة البشرية هذه النظم البحرية وتلوثها، فعلى سبيل المثال: تصريف محطات التحلية، وإلقاء النفايات، ومياه الصرف الزراعي (٤٠٪ من مياه الصرف الصحي في قطاع غزة تصرَّف إلى البحر دون معالجة)، وانسكابات النفط (٠٠٠٥ طن تقديري في البحر الأحمر)، كل ذلك يسهم في تلوث هذه البيئات وتدهورها، محدثةً تغيرات في طبيعة الحياة البيئية في هذه المناطق البحرية.

كما أن هناك عددًا من العواصم العربية التي تقع في المناطق الساحلية، بما في ذلك المدن سريعة النمو (أبو ظبي، والدوحة، ودبي)؛ مما يجعلها عرضة بشدة لارتفاع مستوى سطح البحر المتوقع في القرن المقبل، وفي هذا السياق، تشير الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠١٣م إلى أن هناك ارتفاعًا محتملًا لمتوسط سطح البحر على مستوى العالم، بنحو متر واحد بحلول ٢١٠٠، وستؤثر العالم، بنحو متر واحد بحلول ٢١٠٠، وستؤثر الأراضي الممتدة عبر هذه المناطق الساحلية، الأراضي الممتدة عبر هذه المناطق الساحلية، (Abumoghli, 2019).

مسببات أخرى للتغير المناخي في المنطقة العربية وفي بعض المناطق العربية، تعد الحروب طويلة الأمد محركًا قويًّا آخرَ للضرر البيئي، من حرق ١٥

مليون برميل نفط، والرعي الجائر في العراق، إلى معدلات إزالة الغابات وحرائقها في سوريا. وكذلك يؤدي سوء إدارة الموارد الطبيعية إلى تفاقم آثار تغير المناخ، ويعوق إستراتيجيات التكيف والمواجهة؛ فحرائق الغابات تطلق انبعاثات الكربون، واستنفاد الأشخاص يمنع امتصاص الكربون، في حين أن تحويل المراعي إلى أراضٍ جافة، يجعلها أكثر عرضة لتآكل التربة، ومعدلات التبخر العالية في مواجهة العواصف الترابية وزيادة درجات الحرارة مواجهة العواصف الترابية وزيادة درجات الحرارة).

ومن المتوقع أيضًا، أن يؤدي تغير المناخ، إلى زيادة تواتر وشدة الظروف المناخية القاسية، والكوارث ذات الصلة، فيعرّض مزيدًا من الفئات الاجتهاعية لحالات الخطر، ويؤدي إلى أحداث أكثر شدة، مثل: الجفاف، والفيضانات، والأعاصير والعواصف الترابية، ويمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى تفاقم تعرض المنطقة العربية للكوارث الطبيعية (Elasha, 2010: 16).

تأثيرات التغير المناخي المتوقعة في العالم العربي

وفيها يلي، سنعرض موجزًا لتأثيرات تغير المناخ المتوقعة في العالم العربي، بناء على تقسيمه إلى ثلاث مناطق جغرافية: بعض دول الشرق الأوسط وشهال إفريقيا (الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وفلسطين وسوريا واليمن). دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعهان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). ودول جنوب الصحراء الكبرى (جيبوتي والصومال والسودان وجزر القمر)، وذلك في الجدول رقم (۱).

جدول رقم (١): تأثيرات التغير المناخي المتوقعة في العالم العربي

بحلول نهاية هذا القرن، من المتوقع أن تشهد بعض دول هذه المنطقة زيادة من ٣ درجات مئوية إلى ٥ درجات مئوية في متوسط درجات الحرارة، وانخفاضًا بنسبة ٢٠٪ في هطول الأمطار (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ٢٠٠٧م). من المتوقع أن ينخفض جريان المياه بنسبة ٢٠٪ إلى ٣٠٪ في معظم منطقة الشرق الأوسط وشهال إفريقيا بحلول عام ٢٠٥٠م بسبب انخفاض هطول الأمطار. وقد يؤدي انخفاض تدفق التيار وتغذية المياه الجوفية إلى:

- انخفاض في إمدادات المياه بنسبة ١٠٪ أو أكثر بحلول عام ٢٠٥٠م.
 - زيادة تقلب درجات الحرارة الموسمية.
 - الظواهر الجوية الأكثر شدة، مثل الجفاف والفيضانات.
- ارتفاع كبير في مستوى سطح البحر: من المتوقع أن يرتفع البحر الأبيض المتوسط ما بين ٣٠ سم ومتر واحد بحلول نهاية القرن، فيتسبّب في فيضانات في المناطق الساحلية على طول دلتا النيل (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ٢٠٠٨م).
- من المتوقع أن تتحول المناطق الأحيائية في البحر الأبيض المتوسط من ٣٠٠-٥٠٠ كم شمالًا إذا حدث ارتفاع في درجة الحرارة بمقدار ٥,٥ درجة مئوية، مما يعني أن النظم الإيكولوجية للبحر الأبيض المتوسط (على سبيل المثال في الأردن) ستصبح أشبه بالصحراء.
 - زيادة الأمراض والآفات المنقولة بالنواقل، فضلًا عن الوفيات.

تتنبأ النهاذج المناخية بدرجات حرارة أكثر دفتًا ومزيدًا من هطول الأمطار المتغيرة لهذه المنطقة في ظل ظاهرة الاحتباس الحراري. من المتوقع أن يتسارع التصحر وفقدان الأراضي المنتجة، في حين أن زيادة الأحداث المتطرفة -مثل الجفاف والفيضانات- يمكن أن تؤدي إلى نقص الغذاء والمجاعات.

يمكن أن يؤدي المناخ الأكثر دفئًا إلى توسيع نطاق ناقلات الملاريا والحمى الصفراء وغيرها من الأمراض المنقولة بالنواقل.

يمثّل نقص المياه العذبة مشكلة تواجهها العديد من البلدان في هذه الأجزاء من إفريقيا.

قد تؤدي الضغوط البيئية مثل تناقص إمدادات الغذاء والماء إلى صراع بين الدول المتضررة، مما يطلق العنان لهجرات اللاجئين البيئيين في القارة الإفريقية.

• ٧٪ من مياه النيل تتدفق من المرتفعات الإثيوبية. يهدد تغير المناخ، المصحوب بالنمو السكاني السريع، بزيادة التنافس على المياه في المنطقة. هناك احتمالات بانخفاض تدفقات النيل في ثمانية سيناريوهات مناخية، مع تأثيرات تُراوح من عدم التغيير، إلى ما يقرب من ٤٠٪ انخفاضًا في التدفقات بحلول عام ٢٠٠٥م، إلى أكثر من ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠م في ثلاثة سيناريوهات خاصة بتدفق مياه النيل، (٤١ Elasha, 2010: 14).

59

جدول رقم (١): تأثيرات التغير المناخي المتوقعة في العالم العربي

إن لم يوقف ارتفاع درجة الحرارة، وخاصة إذا تجاوز درجتين مئوية إلى ٣ درجات مئوية، فإن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تحذر من أن العالم قد يواجه انقراضًا هائلًا لأنواع من الحيوانات والطيور والكائنات البحرية، ومجاعة واسعة النطاق، وتراجع إنتاج المحاصيل، وارتفاع مستمر في مستويات سطح البحر يمكن أن يغرق أجزاء رئيسة من المناطق الساحلية في العالم.

يعد العديد من خبراء الأمن العسكري، تغير المناخ تهديدًا أكبر من الإرهاب العالمي. على وجه التحديد، يعد تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر خطيرًا لعدة بلدان عربية.

ستزداد ملوحة المياه الجوفية، وسيحدث مزيد من تدهور الأراضي في المنطقة، وسيتأثر التنوع البيولوجي على الأرض وفي الخليج. سيؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر على السواحل والحياة البحرية بشدة، ويمكن أن تؤثر على محطات تحلية المياه التي تعد مصدر المياه في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي (Elasha, 2010: 14).

التغير المناخي وتدهور الأمن الإنساني: تحليل اجتهاعي - أمنى

من المحتمل أن يؤدي التغير المناخي -بأبعاده المتعددة- إلى تأثيرات على مستويات وقطاعات مختلفة، ستلقي بتداعياتها السلبية على النظم البيئية الطبيعية، وعلى جميع قطاعات المجتمع، الاجتماعية والاقتصادية، وعلى سبل العيش ومستوى رفاهية الإنسان.

ففي الدول العربية الهشة، على وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي تقارب الصراعات مع تداعيات التغير المناخي، إلى خلق أشكال جديدة من الضعف الاجتهاعي، نظرًا لأن تغير المناخ يلقي بتأثيراته على جبهات عديدة، على سبيل المثال: حركة الشباب وتنظيم داعش، وهما التنظيمان الإرهابيان المتمركزان في الصومال والعراق على التوالي، حيث إن أغلب أعضائهم قدموا من المناطق التي تشهد فقرًا في الموارد الطبيعية، وتتنامى فيها صور الحرمان الاقتصادي والاجتهاعي، والتي تأثرت بشدة بتغير المناخ، كما أن

هناك دراسات أكدت أن تدهور مستويات الأمن الغذائي في بعض المناطق العربية، أسهم في زيادة حالات الحرمان والسخط، مما خلق بيئة محفزة على الاحتجاجات والاضطرابات الاجتهاعية والسياسية، في بعض الأحوال، مثل هذه الأحداث تعمل على تغذية النزاعات المسلحة في مناطق النزاعات، وتخلق صورًا أقل من الصراع في مناطق أخرى (Development Program, 2018).

وفي هذا السياق، أكدت إحدى الدراسات (Werrwll, Femia, 2013) أن تغير المناخ يعد بمنزلة عامل مضاعف للتهديدات الأمنية، ويؤدي إلى تفاقم المشكلات البيئية والاجتهاعية والاقتصادية وغير ذلك، كالجفاف، وندرة المياه، والأمن الغذائي، والهجرة. فالتدهور البيئي هنا، يمكن أن يؤدي دورًا في نشر الفقر في أماكن معينة من الدول، ويدفع ذلك قطاعًا كبيرًا من السكان إلى التحرك على نطاق واسع، أي اللجوء إلى الهجرة الداخلية أو الخارجية، وقد

تؤدي ندرة الموارد والتوزيع غير العادل لها إلى نشوب حروب أهلية وصراعات داخلية، ويؤثر على حياة البشر بطرق مختلفة؛ كخلق صراعات مسلحة داخلية بين جماعات وأقاليم الدولة الواحدة، أو صراعات عالمية بين دول معينة، وقد وصِّف هذا الوضع بواسطة استخدام مفهوم «حروب الموارد» Resource Wars (Browing, 2013: 80).

وخير مثال على ذلك، ما حدث في كل من سوريا واليمن والسودان، حيث نجد أن التغير المناخي في هذه الدول يظهر جليًّا وسط فسيفساء من أسباب النزاع، حيث دفع الجفاف في منتصف عام ٢٠٠٠م حشودًا من المزارعين إلى التخلي عن الزراعة والهجرة إلى مدن تعاني ضغطًا سكانيًّا، كها أدى تراجع مخزون المياه وارتفاع أسعار الغذاء إلى حدوث الفوضى الاجتهاعية، التي أسهمت في نشوء حالة من الاضطرابات خرجت عن السيطرة فيها بعد، وأدت إلى صور النزاع التي نعايش بعضها حتى الآن، (بشير، ٢٠٢٠م: ٩٨).

فالثابت أن التداعيات السلبية للتغيرات المناخية، تؤثر في حياة الفقراء تأثيرًا كبيرًا، وغالبًا ما تشكل حوادث مثل الجفاف والعواصف خبرات وتجارب مؤلمة لأولئك الذين يتأثرون بها، حيث إنها تهدد حياة الناس وتتركهم مع شعور بعدم الأمن، أو من الطبيعي أن تتدهور مستويات الأمن الإنساني في المناطق التي تواجه تداعيات المناخ. وعلى المدى البعيد، تقلل الصدمات المناخية فرص التنمية البشرية، مما يعوق الإنتاجية ويقلل القدرات البشرية. فالمستويات العالية من الفقر وانخفاض مستويات التنمية البشرية في بعض المناطق العربية، تحد من قدرة الأفراد والأسر على التأقلم مع المخاطر المناخية والاستجابة لها.

وفيها يتصل بتداعيات تغير المناخ على أوجه الضعف الاجتهاعي، رصدت مجموعة البنك الدولي عددًا من التأثيرات في تقرير لها بعنوان: اخفضوا الحرارة: مواجهة الواقع المناخي الجديد ٢٠١٤م، وذلك على النحو الآتى:

- المكن للصدمات وحالات الإجهاد الناجمة عن تغير المناخ أن تقوض جهود الحد من الفقر؛ بل تدفع فئات جديدة إلى براثن الفقر.
- 7. وسيكون تغير المناخ على الأغلب أشد تأثيرًا على الفقراء والفئات المعرضة للإقصاء الاجتهاعي التي تسم بقدرات محدودة للتكيف مع تغير المناخ السريع أو البطيء، وعلى سبيل المثال: يمكن أن يؤدي الإجهاد المائي، المتوقع في البلدان العربية منخفضة الدخل، إلى ارتفاع حاد في أعباء العمل المرتبطة بالبحث عن المياه، في البيئات الحضرية والريفية.
- ٣. وقد يؤدي تغير المناخ إلى تشريد المواطنين وإلى التأثير على أنهاط الهجرة ومعدلاتها (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٤م: ٦).

وعلى الرغم من أن المنطقة العربية لم تشهد زيادة أو تطرفًا في الكوارث الطبيعية، غير أن حالات الجفاف في عدد من البلدان تكشف عن الضعف في المناطق غير المجهزة بالقدرة اللازمة على الحد من المخاطر والتعافي، على سبيل المثال: يؤثر الإجهاد المائي وندرة المياه على غالبية الأفراد في بعض المناطق العربية، ويقترنان أحيانًا بندرة الأراضي الصالحة للزراعة وانكهاشها، ومن المؤكد ازدياد تقلص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بين عامي ١٩٩٠م و١٠٠٥م، عن أكثر من ٤٥٪ في أكثر من نصف البلدان العربية، ومع أن المجاعة قد أصابت

العدد (🗷) صفر 1443 هـ / سبتمر 2021م

البلدان العربية المتأثرة بالحروب عمومًا، فإن العوامل المذكورة أعلاه، أدت إلى الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية (خاصة الحبوب)، مما ترك كثيرًا من البلدان عرضة للنقص في الإنتاج وتقلب الأسعار. ويمكن في هذا السياق، الإشارة إلى أن واردات الأغذية تمثل ١٣٪ من جميع واردات البضائع في المنطقة العربية، وأما الجزائر ومصر والأردن ولبنان، فيقترب الرقم من ٢٠٪، واستحوذت المملكة العربية السعودية وحدها على ٤, ٦٪ من واردات الحبوب العالمية في ٢٠١٨م، مع ستة بلدان عربية أخرى مصنفة في قائمة أكبر ٢٥ بلدًا مستوردًا للحبوب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٠٧م: ٢٤). وبالرجوع إلى وجهة نظر الدراسات الأمنية (-Schef fran, J., Brzoska, M., Brauch, H.G., Link, P.M., % Schilling, J. (Eds.), 2012 ئجد من الطبيعي أن تلقى التأثيرات السابقة بتداعياتها السلبية على الأمن القومي، سواء على مستوى البلدان الأكثر تضررًا، أو على مستوى الأمن القومي الإقليمي، لأنها قد تؤدى إلى تفاقم الضغوط الحالية، مما يسهم في زيادة معدلات الفقر في بعض المناطق، والتدهور البيئي، والنزوح السكاني، وقد يخلق ذلك نهاذج من عدم الاستقرار السياسي، فيوفر بيئات مواتية للاحتجاجات والاضطرابات. فالثابت في التحليلات الأمنية، أنه يمكن لتأثيرات تغير المناخ على القطاعات الاقتصادية الرئيسة، مثل: الزراعة والمياه، تأثيرات عميقة على الأمن الغذائي، أن تشكل تهديدات للاستقرار العام والسلم الاجتماعي

أبرز التهديدات الأمنية للتغيرات المناخية

.(Lonergan, Kavanagh, 1991: 272)

الأمن المناخ إلى زيادة انعدام الأمن الإنساني والبيئي، مع تداعيات غير متناسبة

- على الفئات الاجتهاعية الضعيفة، مثل: النساء والأطفال والجهاعات الهامشية، مما يخلق حالات من الاحتجاج والاضطرابات.
- ستؤثر تداعيات التغير المناخي على إمدادات المياه والزراعة وصيد الأساك والثروة الحيوانية مباشرة في الأمن الغذائي، مما سينتج أمراض سوء التغذية ومشكلات صحية أخرى.
- ستتعرض البنية التحتية الأساسية أو الحرجة، مثل: أنظمة النقل وشبكات الطاقة والطرق والمواصلات لضغوط أكثر من المعتاد، وقد ينتج ذلك مخاطر اقتصادية واجتماعية جديدة.
- إمكانية حدوث تراجع في النمو الاقتصادي، بسبب المشكلات البيئية التي تتفاقم بفعل العوامل المناخية.
- احتمالية أن تتضرر صناعة السياحة في بعض المناطق، حيث من المتوقع أن تغرق بعض الوجهات السياحية بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر، أو أن تصبح هذه الوجهات أكثر عرضة للصدمات الطبيعية أو الكوارث المناخية.
- . الارتفاع في مستوى مياه سطح البحر قد يدمر كثيرًا من المناطق المدنية والعسكرية، وقد ينشأ عن ذلك عدد من النزاعات الحدودية وعدم الاستقرار السياسي.
- ٧٠. نشوببعض النزاعات الداخلية في بعض الدول على الموارد الطبيعية.
- ٨. يعمل تغير المناخ كعامل جيو سياسي مساعد على
 إعادة تنشيط المخاطر والأزمات الحالية.

مفهوم التكيف مع التغير المناخي

يشير التكيف (Adaptation) إلى جميع الاستجابات المرتبطة بالتغير المناخي التي يمكن من خلال الاعتباد عليها، تقليل القابلية للتأثر، أو هو الإجراءات التي تتخذ للاستفادة من الفرص الجديدة، التي قد تنشأ نتيجة تغير المناخ، وتركز هذه الإجراءات على إدارة المخاطر؛ فالاستثار في الإجراءات القائمة على المخاطر أمر أساسي لخفض التكاليف البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ، (.Osman 7 :2010). وأشارت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أنه عملية التكيف مع المناخ الفعلى، أو المتوقع وتأثيراته. وفي النظم البشرية، يكون الهدف من عملية التكيف هو التخفيف من الضرر، أو استغلال الفرص المفيدة، وفي بعض النظم الطبيعية، قد ييسر التدخل البشري التكيف مع المناخ المتوقع وتأثيراته، (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ۲۰۱٤م: ٥).

وتؤكد معظم تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (٢٠٠٧م: ٥٦)، أن المجتمعات تستطيع الاستجابة لتغير المناخ عن طريق التكيف والتقليل من آثاره، وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة (التخفيف)، وبذلك ينخفض معدل وحجم التغير. ويمكن تعزيز تخطيط التكيف وتنفيذه عبر الإجراءات التكميلية على جميع المستويات، بدءًا من الأفراد وانتهاء بالحكومات، إذ يمكن للحكومات الوطنية أن تنسق بالحكومات، إذ يمكن للحكومات الوطنية أن تنسق الوطنية، مثلًا عن طريق حماية الفئات الضعيفة، ودعم التنوع الاقتصادي، وتوفير المعلومات، والسياسات والأطر القانونية، والدعم المالي، ويتزايد الاعتراف والأطر القانونية، والدعم المالي، ويتزايد الاعتراف

- قد يؤدي تغير المناخ إلى تعميق الفقر وزيادة إقصاء وتهميش بعض الجهاعات والأفراد، وتغذية التوترات الاجتهاعية القائمة في بلدان ضعيفة عدة.
- الآثار السلبية المحتملة على صحة الإنسان والحيوان.
- ۱۱. احتمال زيادة معد لات النزوح والهجرة، وزيادة في أعداد اللاجئين (لاجئو المناخ refugees).
- 11. لن تستطيع الدول الضعيفة اقتصاديًّا والأقل استقرارًا تحمل الضغوط أو التداعيات التي يمكن أن ينتجها التغير المناخي.
- 17. ستلقي التحديات الأمنية الناتجة عن تغير المناخ ضغوطًا متزايدة على بنية الأمن والمؤسسات الأمنية في العالم كله. (أبو دوح، ٢٠٢٠م: ٩٥).

التغير المناخي: السياسات وأفضل المارسات

مما سبق، يمكن إدراك أن التغير المناخي يشكل تهديدًا كبيرًا لجميع جوانب التنمية، ويمكن أن يعوق مجمل الأهداف الإنهائية التي يحاول العالم تحقيقها. وعلى الرغم من أن دول العالم العربي لا تسهم بأكثر من ٥٪ من إجمالي الانبعاثات الكربونية، إلا أنه من المتوقع أن يكون تأثير التغير المناخي على المنطقة شديدًا؛ لذلك يعد التكيف مع تغير المناخ ضرورة اقتصادية واجتهاعية للمنطقة العربية، وهناك حاجة ماسة لاتخاذ الإجراءات المثلى، وينبغي أن يكون التكيف وإدارة المخاطر عنصرًا مركزيًا في إستراتيجيات التخطيط التنموي للدول العربية.

بالأهمية البالغة للحكومات المحلية وللقطاع الخاص في إحراز تقدم في التكيف، بالنظر إلى أدوارهما في رفع مستوى تكيف المجتمعات المحلية والأسر المعيشية، وفي إدارة معلومات المخاطر وتوفير التمثيل اللازم (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ٢٠١٤م: ١٩).

ويتوقف تخطيط التكيف وتنفيذه على القيم والأهداف المجتمعية، وتصورات المجتمع للمخاطر، والاعتراف بتنوع المصالح والظروف، والسياقات، والتوقعات الاجتهاعية، والثقافية. لذلك من المهم الدمج بين مخاطر تغير المناخ والبنية الثقافية والعادات والتقاليد الحاكمة للأفراد، ومن شأن هذا الدمج بين المعارف أن يزيد من فاعلية التكيف.

وأشار أحد الباحثين (Fu ssel, 2007: 266) إلى ضرورة مراعاة تنوع أنشطة التكيف وممارساته، وذلك من خلال الأبعاد الرئيسة الآتية:

المجالات الحساسة للمناخ: يعد التكيف وثيق الصلة بجميع المجالات الحساسة للمناخ، بها في ذلك؛ الزراعة والغابات وإدارة المياه وحماية السواحل والصحة العامة والوقاية من الكوارث.

أنواع مخاطر المناخ: يمكن أن يكون التكيف مدفوعًا بمجموعة متنوعة من مخاطر المناخ الحالية والمستقبلية، بما في ذلك التغيرات المرصودة والمتوقعة في متوسط المناخ، وتقلب المناخ، والظواهر المناخية المتطرفة.

القدرة على التنبؤ بالتغيرات المناخية: يمكن التنبؤ ببعض جوانب تغير المناخ في المستقبل بثقة عالية إلى حد معقول (مثل التغيرات في متوسط درجة الحرارة)، بينها يرتبط البعض الآخر بعدم اليقين الكبير (مثل التغيرات في مسارات الأعاصير وشدتها).

الظروف غير المناخية: يحدث التكيف على أثر الظروف البيئية والاقتصادية والسياسية والثقافية، التي تختلف اختلافًا كبيرًا عبر المناطق.

الهدف: يمكن أن يكون التكيف مستقلًا (مثل تقليل النشاط البدني في أثناء موجة الحر) أو مخططًا له بأسلوب هادف (على سبيل المثال، اعتباد قو انين بناء جديدة).

التوقيت: يمكن أن يكون التكيف المخطط تفاعليًا (أي بعد حدوث بعض التأثيرات) أو استباقيًا/ مخططًا (أي قبل حدوث ضرر كبير).

المدى الزمني للتخطيط: يمكن أن يختلف الأفق الزمني للتكيف المخطط اختلافًا كبيرًا، من بضعة أشهر إلى عدة عقود.

الشكل: يشمل التكيف مجموعة واسعة من التدابير، بها في ذلك التدابير الفنية والمؤسسية، والقانونية، والتعليمية، والسلوكية. ويمكن احتساب البحث وجمع البيانات بمنزلة تدابير للتكيف (بمعنى أوسع) أيضًا؛ لأنها تسهل تنفيذ الإجراءات الفعالة لتقليل المخاطر المناخية.

الفاعلون: يشمل التكيف مجموعة كبيرة من الأشخاص على مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي في العديد من المؤسسات العامة والخاصة.

ومن المهم الإشارة هنا، إلى أن تدابير التكيف وخياراته، تختلف بحسب العديد من العوامل، على سبيل المثال: يمكن أن تكون هناك إجراءات تكيفية لكل قطاع أو مجال في المجتمع، ويمكن أن يشمل التكيف إجراءات تفاعلية أو استباقية، أو يمكن التخطيط لها أو مستقلة، ويوضح الجدول رقم (٢) أهم مقاربات التكيف (Osman. 2010:10)، وذلك على النحو الآتى:

جدول رقم (٢): أهم مقاربات التكيف مع التغير المناخي

النهاذج	الخصائص	أنواع التكيف
الاستجابات الطبيعية للأنواع النباتية على سبيل المثال: الجفاف أو التغيرات الموسمية (الربيع المبكر) ممارسات الزراعة المستقلة (التغييرات في مواعيد البذر)	التكيف الذي يحدث بصفة طبيعية، أو لا يحدث كاستجابة واعية لتغير المناخ.	التكيف المستقل
تمويل أبحاث تغير المناخ خلق الوعي بين المزارعين تطوير أدوات دعم السياسات	توفير المعلومات والظروف التنظيمية والمؤسسية والإدارية، التي تمكن من إجراء التكيف، والتعليم وبناء القدرات.	بناء القدرة على التكيف
إنشاء مرافق تجميع المياه وتخزينها إدخال أصناف المحاصيل الجديدة أدوات إدارة الموارد والبنية التحتية	اتخاذ الإجراءات التي تساعد على تقليل التعرض لمخاطر المناخ أو استغلال الفرص.	تدابير التكيف

إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية في العالم العربي

على ضوء التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ على العالم العربي، يعد التكيف أولوية قصوى لضهان فاعلية طويلة الأمد للجهود الوطنية والإقليمية، للتقليل من حدة التداعيات السلبية للتغير المناخي من ناحية، ولضهان نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من ناحية ثانية. ولقد طوِّرت من خلال قرارات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ – القدرةُ التكيفية للفقراء وللبلدان الفقيرة، للتعامل مع تأثيرات تغير المناخ، كما أن دولاً عربية عدة، عملت على تعزيز تعميم إستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، ضمن خطط وجهود التنمية الوطنية، كما هو المناخ، ضمن خطط وجهود التنمية الوطنية، كما هو

الحال لإدماج مكونات السياسات المناخية في الأطر الوطنية الحاكمة للقطاعات الاقتصادية والسياسية والصناعية والاجتماعية وغير ذلك.

ومن الإجراءات الإقليمية المهمة التي اتخذتها الحكومات العربية، إطلاق المبادرة العربية لمواجهة آثار التغير المناخي، وذلك عن طريق المكتب الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنهائي للأمم المتحدة، ويحدد هدف المبادرة العربية، في بناء ودعم العزم لدى الشركاء الوطنيين والمعنيين الإقليميين، على تكوين استجابات متكاملة -عبر مختلف القطاعات - وإقليمية لتحديات المناخ، وتسهيل التكيف العملي والتعاوني مع التأثيرات المتواصلة والمستقبلية، فيها يُعزّز مكاسبَ التنمية البشرية في البلدان العربية.

العدد (🗷) صفر 1443 هـ / سبتمر 2021

ويُطوَّر هذا البرنامجُ على أساس عمليةٍ تشاوُريةٍ واسعةِ النطاق، لضهان استِهدافه أكثرَ المجالات والأولويّات حرَجًا في المنطقة. وقد عقدت المبادرة العربيّة لمُواجَهة آثار تَغيُّر المناخ حتى الآنَ سلسلةً من ثلاثة لقاءاتٍ تشاوُريةٍ إقليمية بشأن الأولويّات المناخية في المنطقة؛ في دمشق، سوريا؛ وفي القاهرة، مصر؛ وفي المنامة، البحرين. وقد جمعت هذه المشاوراتُ معًا راسِمي سياساتٍ، وخبراء، وممثلين للقطاع الخاص، وشركاء فنيين وآخرين في التعاون الدَّولي، وأثمرت مجموعة من الاستنتاجات التي تُكوِّن معًا نقطة انطلاقٍ لتطوير إطارٍ للعمل من أجل توجيه التدخلات الإستراتيجية للمبادرة العربية في مواجهة آثار تغير المناخ، (Gelil,2010: 3-7).

ولقد حرصت جميع الدول العربية تقريبًا على تقديم تقرير الاتصال الوطني الأول، والقليل منها قدم تقرير الاتصال الثاني، وتتضمن هذه التقارير تقييات قابلية التأثر والتكيف، وتركز الدول العربية على موارد المياه والزراعة، بصفتها أكثر القطاعات عرضة لتأثيرات تغير المناخ، (Elasha, 2010: 32). وإضافة لذلك، كانت هناك تقارير وطنية لتقييم الإنتاجية الزراعية، لعدد معين من المحاصيل، في مناطق محددة تحت تأثير التغيرات المناخية، باستخدام نتائج المبادرة الإقليمية، لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية، وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية (RICCAR)، الذي نفذته الإسكوا (ESCWA) بتمويل من سيدا (SEED). وتشكل هذه التقارير الوطنية، ثمرة هذه الجهود مجتمعة، وتتضمن مقترحات وتوصيات للتكيف مع تغيرات وفرة المياه، نتيجة تأثيرات تغير المناخ. وقد شاركت تسع دول في تنفيذ المكون الأول:

العراق، الأردن، مصر، لبنان، المغرب، فلسطين، السودان، تونس واليمن.

وقد اتجهت الدول العربية نحو التعاون الإقليمي لبناء المرونة المناخية، وذلك من خلال جامعة الدول العربية، التي تعد نظامًا شاملًا يضم عدة لجان فنية عربية متخصصة، مجالس وزارية، ومنها مجلس وزراء البيئة العرب، الذي يندرج تحت آلية التنسيق الشاملة للمجلس الاقتصادي والاجتهاعي بجامعة الدول العربية. ويعد هذا المجلس الآلية الإقليمية التي تهدف إلى تسهيل ودعم التعاون بين الدول العربية في المجالات المتعلقة بالبيئة، بها في ذلك وضع السراتيجيات إقليمية بشأن تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وفي عام ٢٠١٦م، أنشئ قسم جديد للتنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية، يقود التنسيق لإقامة شراكات جديدة لتحقيق المعربية، يقود التنسيق لإقامة شراكات جديدة لتحقيق المداف هذه الإستراتيجيات، (-velopment Programme, 2018: 31

وفي إطار الجهود الوطنية للتكيف مع التغير المناخي، طورت الدول العربية «برنامج العمل الوطني للتكيف» (NAPA)، وهو مبادرة تكيف تهدف إلى بناء القدرة التكيفية للمجتمعات الأكثر ضعفًا في أكثر البلدان ضعفًا (التي حددت على أنها أقل البلدان نموًّا)، عن طريق تحديد وتطوير تدابير محددة، تهدف إلى الحد من التعرض لتغير المناخ في مجموعات وقطاعات مختلفة. وبناءً على ذلك، فإن الهدف الرئيس لبرنامج العمل الوطني للتكيف هو أن تكون بمنزلة قناة ميسرة ومباشرة للاتصال بالمعلومات المتعلقة باحتياجات التكيف العاجلة والفورية لأقل البلدان نموًّا. استدرجت العاجلة والفورية في قائمة الدول الخمسين الأقل نموًّا

في العالم، وهي؛ جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال، والسودان، واليمن. وأعدَّ كلُّ منها وقدَّم برامج العمل الوطنية للتكيف. وتوفر برامج العمل الوطنية للتكيف طرقًا ومقاربات ومناهج لأقل البلدان نموًّا، لتحديد الأنشطة ذات الأولوية، التي تستجيب لاحتياجاتها العاجلة والفورية، فيها يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ. ويكمن الأساس المنطقي لبرامج العمل الوطنية للتكيف، في حقيقة أن أقل البلدان نموًّا، لديها قدرة محدودة للغاية على التكيف، وفي حاجة إلى دعم عدد، يتيح لها التعامل مع الآثار الضارة لتقلب المناخ وتغيره، (Elasha, 2010: 33).

الخاتمة

اتضح مما سبق، أن قضية التغيرات المناخية تمثل تحديًا كبيرًا أمام العالم البشري، وقد بدأت التغيرات المناخية الحادة، والأحداث الجوية الشديدة التطرف، تؤثر في حياة ملايين البشر حول العالم بصفة فعلية، وهي مدمرة للمحاصيل، والبيئات الساحلية والبرية، وتهدد الأمن المائي والغذائي. وفي العالم العربي، من المتوقع أن تخلق الزيادة في موجات الحرارة، ضغوطًا حادة على الموارد المائية، وقد يسفر عنها عواقب ضخمة على الأمن الغذائي للمنطقة، وغير ذلك من التغيرات على الأمن العذائي للمنطقة، وغير ذلك من التغيرات التي سبق ذكرها، وحسب العديد من الدراسات والتقارير الدولية، من المتوقع أن يكون للتغيرات الناخية تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية، وعلى المناخية تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية، وعلى

الرغم من أن شدة هذه التداعيات يمكن أن تكون بدرجات متفاوتة، إلا أن الثابت، أن الأمن العربي بكل أشكاله مرتبط على المستوى الإقليمي.

ومن المهم التأكيد هنا، على خطورة التداعيات الاجتهاعية الأمنية، التي يمكن أن يخلفها التغير المناخي، خاصة الأعباء التي يمكن أن يفرضها على الفقراء ومتوسطي الدخل في العالم العربي، وهذا يتطلب ضرورة عمل الدول العربية على أن تتوافق السياسات العربية المتعلقة بالمناخ مع التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب أن يكون هناك تعاون عربي قوي، وعدم التأخر في اتخاذ إجراءات التكيف والتخفيف، والعمل على اتباع إستراتيجيات وإجراءات للتحول نحو مسارات التعافي من آثار التغير المناخي، من أجل تساعد على التعافي من آثار التغير المناخي، من أجل تحسين سبل العيش والرفاهية الاجتهاعية والاقتصادية، والإدارة البيئية الفعالة.

وتستطيع الدول العربية أن تستجيب لتغير المناخ عن طريق التكيف مع آثاره، وفي هذا السياق، تؤكد الدراسات الحديثة استنتاج تقرير التقييم الثالث، بأن التكيف سيكون حيويًّا ومفيدًا، غير أن القيود المالية والتكنولوجية والمعرفية والسلوكية والسياسية والاجتهاعية والمؤسسية والثقافية، يمكن أن تحد من تنفيذ وفعالية الإجراءات التكيفية، لذلك يجب على الدول العربية أن تتعاون في هذا السياق، بحيث تكون هناك مواجهة جماعية لمثل هذه التحديات.

الهوامش

1- الوقود الأحفوري: بعد أن دفنت بقايا الكائنات الحية (النباتات والحيوانات) تحت طبقات القشرة الأرضية، وتعرضت لدرجات حرارة وضغط مرتفعة جدًّا، زاد تركيز مادة الكربون فيها، وتحولت إلى وقود أحفوري، يستخدم لإنتاج الطاقة الأحفورية، ويعتمد تركيب الوقود الأحفوري على دورة الكربون، ويستخرج من المواد الأحفورية، مثل: الفحم الحجري، الفحم النفطي الأسود، الغاز الطبيعي، والبترول.

أبو دوح، خالد كاظم. (٢٠٢٠م). الأمن البيئي والحاجة إلى أمننة قضايا التغير المناخي. مجلة الأمن والحياة. العدد ٤٣٤: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

برنامج الأمم المتحدة الإنهائي. (٢٠١٩م). ورقة بحثية: نحو المواطنة الشاملة في البلدان العربية. تقرير التنمية الإنسانية العربية: المكتب الإقليمي للدول العربية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٠٨م). تقرير محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم: الأمم المتحدة.

بشير، هشام. (٢٠٢٠م). رؤية مصر ٢٠٣٠ لقضية التغيرات المناخية وتأثيرها على أمن الشرق الأوسط. المؤتمر الدولي مستقبل منطقة الشرق الأوسط: جامعة عين شمس.

تقرير التنمية البشرية. (٢٠١٩). ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين: برنامج الأمم المتحدة الإنهائي.

حداد، معين. (٢٠١٩). التغير المناخي والنزاعات الجيوبولتيكية. شؤون الأوسط. العدد ١٦١: مركز الدراسات الإستراتيجية.

السبيعي، محمد عصام. (٢٠١٢م). النسق العالمي لضبط التغير المناخي دراسة في عوامل النشوء. مجلة العلوم الاجتماعية. العدد ١: الكويت.

صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠١٧م). العالم العربي أمام تحديات شيخوخة السكان: الأمم المتحدة.

المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية. (٢٠١٧). التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا».

المنتدى العربي للبيئة والتنمية. (٢٠٠٩م). البيئة العربية وتغير المناخ. بيروت: التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية.

مجموعة البنك الدولي. (٢٠١٤م). اخفضوا الحرارة مواجهة الواقع المناخي الجديد: البنك الدولي.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (٢٠١٣م). تغير المناخ الأساس العلمي الفيزيائي: الأمم المتحدة.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (٢٠١٤). تغير المناخ التقرير التجميعي ملخص لصانعي السياسات: الأمم المتحدة.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (٢٠١٤م). تغير المناخ آثاره والتكيف معه ومدى التأثر به: الأمم المتحدة.

Abumoghli I. (2019). Environmental Outlook for the West Asia Region. In Environmental Challenges in the MENA Region: The Long Road from Conflict to Cooperation. *Pouran H. and Hakimian H. (eds.)*. *Gingko Library*. Chapter 2. 10-30.

Ahmad, Jamil. (2017). Climate Change and the 2030 Agenda for Sustainable Development – Tackling Challenge with the SDGs. in International Environmental Law-making and Diplomacy Review 2015, *Ed Couzens, Tuula Honkonen and Melissa Lewis (editors): University of Eastern Finland.*

- Behnassi, Mohamed. (2017). The 'Securitization' of Climate Change: Relevance and Implications for the Global Climate Regime. in International Environmental Law-making and Diplomacy Review 2015, Ed Couzens, Tuula Honkonen and Melissa Lewis (editors): *University of Eastern Finland*.
- Elasha, Balgis Osman. (2010). Mapping of Climate Change Threats and Human Development Impacts in the Arab Region. *Research Paper Series. United Nations Development Program*.
- Hoffmann, Matthew J (2013). Global Climate Change. In the Handbook of Global Climate and Environment Policy. Robert Falkner (edit). *John Wiley & Sons*, Ltd. 3-28.
- Islam, Md Saidul, Kieu, Edson (2021). Climate Change and Food Security in Asia Pacific. *International Political Economy Series. Palgrave Macmillan*.
- Scheffran, J., Brzoska, M., Brauch, H.G., Link, P.M., & Schilling, J. (Eds.). (2012). Climate Change and Security in the Middle East. Human Security and Violent Conflict: *Challenges for Societal Stability* (vol. 8), pp.371-423. Springer.



د. حنان أحمد الفولي - مصر عضو الجمعية المصرية للقانون الدولي، أستاذ مساعد في القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة طيبة

تلقى هذه الدراسة الضوء على أحد التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني في وقتنا المعاصر، وهي التداعيات التي نشأت عن ظهور الإرهاب كطرف في النزاعات المسلحة غير الدولية، حيث خلق ظروفًا قانونية وعمليّة مثّلت عائقًا أمام إيصال المساعدات الإنسانية في مناطق النزاع المسلح. وتمثَّلت الظروف القانونية في السياسات والتدابير التشريعية لمكافحة الإرهاب، التي كان لها انعكاسات سلبيّة سواء على تمويل المنظّات الإنسانيّة أو على المبادئ التي تحكم تقديم المساعدات الإنسانية، أما الظروف العمليّة فتجسدت في ظاهرة تسييس المساعدات الإنسانية، فمن جانب تضع الجهاعات الإرهابية العراقيل أمام المساعدات الإنسانية أو تستأثر بها لنفسها، وتستخدم القوة مع العاملين بالمجال الإنساني، وعلى الجانب الآخر، تسعى الحكومات جاهدة إلى عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق سيطرة الإرهابيين، وبين هذا الجانب وذاك يوجد المدنيون الذين يخضعون لسيطرة الإرهابيين، وهؤلاء هم الضحية لهذا الاستغلال السياسي للمساعدات الإنسانية، وتقودنا الدراسة إلى حل هذه الإشكالية ووضع حد لهذه التداعيات، من خلال إيجاد سبل للمواءمة بين متطلبات الأمن والاحتياجات الإنسانية، وتستعرض في هذا السياق عددًا من المارسات الجيّدة وتقيّمها، ثم التزامات الدول وفق القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالأنشطة الإنسانية والتي يتعين أن تتقيد ما عند إعداد وتنفيذ تدابير وسياسات مكافحة الإرهاب.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، الجماعات الإرهابية، القانون الدولي الإنساني، المساعدات الإنسانية، العمل الإنساني، النزاعات المسلحة غر الدولية.

مكافحة الإرهاب والمساعدات الإنسانية التداعيات والحلول

د. حنان أحمد الفولي مصر

مقدمة

اتجهت أنظار العالم لخطر الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ولما كان تمويل الإرهاب يوفر منابع الحياة للجهاعات الإرهابية، عمِل المجتمع الدولي على تجفيفها عبر تدابير تشريعية، كها ضمَّنت الدول قوانينها الجنائية تجريعًا لتمويل الإرهاب ورصد عقوبات رادعة لممولي الإرهاب، إضافة إلى اتخاذ تدابير أخرى لتحقيق الهدف ذاته.

وعلى صعيد آخر، اشتعلت مناطق عدة بالنزاعات المسلحة الداخلية؛ مما وفر السبيل للجهاعات الإرهابية لتكون طرفًا في هذه النزاعات، وظهرت الحاجة الملحة للعمل الإنساني في هذه المناطق، ومن هنا وجدت المنظهات الإنسانية نفسها أمام تحديات جديدة، نشأت نتيجة الظروف القانونية والعملية التي أوجدها الإرهاب، والتي مثّلت عائقًا أمام المساعدات الإنسانية في مناطق النزاع المسلح؛ فصارت المساعدات الإنسانية بين حجري رحى؛ أحدهما تدابير مكافحة الإرهاب، والآخر ممارسات الجهاعات الإرهابية، وكلاهما يضعان مزيدًا من العراقيل أمام العمل الإنساني.

أهمية الدراسة

حظيت المسألة -محل الدراسة- باهتهام كبير في السنوات الأخيرة، خاصة بعد قرار المحكمة العليا الأميركية في قضية هولدر ضد مشروع القانون الإنساني، والتحديات التي واجهها الذين يسعون إلى الاستجابة للمجاعة في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب في عام ٢٠١٠م. وقد أدت معظم المنشورات والمناقشات الأكاديمية والسياسية، التي تناولت

هذه المسألة إلى مشاركة قيمة من أصحاب المصلحة الرئيسيين والجهات الفاعلة الإنسانية والدول بقدراتها المختلفة في محاولة لإيجاد الحلول.

مشكلة الدراسة

إن النزاعاتِ المسلحة الداخلية بيئةٌ مناسبة لوجود الجماعات الإرهابية؛ مما يخلق تحديات أمام المنظات الإنسانية، فعقبة تمويل الإرهاب تقف عائقًا أمام

| العدد (**0**) صفر 1443 ₪ / سبتمر 2021

الدراسات السابقة

- دراسة بعنوان:

Study of the Impact of Donor Counter-Terrorism Measures on Principled Humanitarian Action, July 2013.

أعدها كيت ماكينتوش وياتريك دويلات Kate Mackintosh & Patrick Duplat بتكليف من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمجلس النرويجي للاجئين، نيابة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، وتهدف إلى دراسة تأثير قوانين وسياسات مكافحة الإرهاب على العمل الإنساني، وسلطت الضوء، كدراسة حالة، على كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والصومال، وركزت على أثر تشريعات مكافحة الإرهاب على العمل الإنساني. أما دراستنا؛ فتتناول أثر تداعيات الإرهاب في المساعدات الإنسانية، سواء فيها تمخض عنه من مواجهة تشريعية من جانب المجتمع الدولي، أو في ممارسة الجماعات الإرهابية تجاه المساعدات الإنسانية، والتصر فات المقابلة من جانب الحكومات، والتي أدت إلى الاستغلال السياسي للمساعدات الإنسانية من جانب الطرفين فصار ضحايا الإرهاب «المدنيين» هم ذاتهم ضحايا سياسات قمعه.

- دراسة بعنوان:

Counter-Terrorism Measures on Humanitarian Action, HLS PILAC • CHE Project • March 2017.
وهي دراسة ميدانية تجريبية أجراها جيسيكا Jessica S. Burniske & بورنسكي وناز موديرزاده Naz K. Modirzadeh ضمن برنامج «القانون الدولي والنزاعات المسلحة» بكلية الحقوق بجامعة هارفارد

Pilot Empirical Survey Study on the Impact of

المساعدات الإنسانية، وتوفير إطار تشريعي فعّال لمواجهة تمويل الإرهاب أمر بالغ الأهمية، وإذا كان لا بد من قطع الدعم المادي عن الإرهابيين عبر سياسات محكمة، إلا أنه يجب تفادي الأثر السلبي في العمل الإنساني؛ فلا يمكن تجاهل العواقب غير المقصودة للجزاءات على المساعدات الإنسانية، ولا يمكن تجاهل تسييس تلك المساعدات. ومن هنا يأتي السؤال: كيف يمكن إجراء مواءمة بين الضرورات الأمنية والاحتياجات الإنسانية، وكيف نوفق بين الأجندة الإنسانية؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى فحص التداعيات الناتجة عن الإرهاب بوصفه طرفًا في النزاعات المسلحة الداخلية، على المساعدات الإنسانية في مناطق سيطرة الإرهابين، وذلك بالعمل على: ١) انعكاسات تدابير وسياسات مكافحة تمويل الإرهاب على المساعدات الإنسانية.

7) تسييس المساعدات الإنسانية واستخدامها إستراتيجيَّةً لتحقيق أهداف سياسية، سواء من جانب الجهاعات الإرهابية أو الحكومات. وتسعى الدراسة إلى إجراء مواءمة بين الضرورات الأمنية والاحتياجات الإنسانية، وإيجاد سبل للموازنة بين الأجندة السياسية والأحندة الانسانية أنضًا.

منهج الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي للإحاطة بأبعاد مشكلة الدراسة وتحديد أسبابها، والمنهج الاستقرائي في استقراء النصوص والقواعد القانونية ذات الصلة، والمنهج التحليلي في تحليل الإطار القانوني.

في مارس ٢٠١٧م. استخدمت الدراسة استبانة أرسلت لمجموعة سياسات العمل والقانونيين البارزين بمشروع مكافحة الإرهاب والمشاركة الإنسانية، الذي يضم ١١٠ عضوًا تقريبًا، إضافة إلى ١٧٥ منظمة إنسانية من ٢٨ دولة حول العالم. وهذه الدراسة تجريبية ميدانية تختلف عن دراستنا النظرية، إلا أن الباحثة استعانت ببعض النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة كونها تجسد مشكلة البحث.

السياسات والتدابير التشريعية لمكافحة تمويل الإرهاب

تعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م نقطة انطلاق المجتمع الدولي نحو التصدي للإرهاب، ولما كان المال شريان الحياة للإرهاب، عمد المجتمع الدولي إلى بناء إطار قانوني لمكافحة تمويل الإرهاب، وقد ترجمت هذه التشريعات الدولية والإقليمية إلى قوانين وإستراتيجيات من جانب الدول الأعضاء المعنية، مع اختلاف التفسيرات الفردية لإجراءات مكافحة الإرهاب في بعض الأحيان. إضافة إلى ذلك، تضع كل دولة مجموعة من الإجراءات والتشريعات الخاصة بها. وسنتناول الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب على المستويين الدولي والوطني بإيجاز.

الإطار القانوني الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب

عرّفت الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩م، تمويلَ الإرهاب بأنه «أي دعم مالي -بمختلف صوره- يقدم إلى الأفراد أو المنظات التي تدعم الإرهاب أو تقوم بالتخطيط لعمليات إرهابية، وقد يأتي هذا التمويل من مصادر مشروعة، كالجمعيات الخيرية مثلًا، أو مصادر أخرى غير

مشروعة، مثل تجارة البضائع التالفة أو تجارة المخدرات؛ وبذلك يختلف مصطلح تمويل الإرهاب هو عن مصطلح غسل الأموال؛ فتمويل الإرهاب هو منظومة من الإجراءات لتحويل أموال من مصادر ليست بالضرورة غير مشروعة لتنفيذ أنشطة إرهابية؛ فالأموال التي تدعم الأنشطة الإرهابية قد يكون مصدرها وسائل مشروعة، مثل: جمع التبرعات عن طريق جمعيات ومؤسسات لا تستهدف الربح، أما غسل الأموال فيهدف إلى إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة، وإضفاء الصبغة الشرعية عليها، ومن ثم إعادة ضخها في الاقتصاد. (۱)

والواقع أن العلاقة وطيدة بين تمويل الإرهاب وغسل الأموال، فالقواعد التي توضع بهدف مكافحة غسل الأموال يمكن أن تسهم في مكافحة تمويل الإرهاب، وهو ما جعل فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال «فريق العمل المالي» (FATF) المنشأة عام ١٩٨٩م، تضيف لعملها -فيها بعد مكافحة تمويل الإرهاب. ولا تقتصر علاقة تمويل الإرهاب بغيره من الجرائم على جرائم غسل الأموال، وإنها ترتبط بجرائم الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، وجرائم الدعارة، والمخدرات، والقرصنة.

وفي عام ٢٠٠٦م، وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، (٢) والتي تنص على توحيد الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، وأنشئت الهيئات والمؤسسات المناسبة لتنفيذ التشريعات وأنظمة العقوبات. علاوة على ذلك، هناك تعاون متعدد الأطراف في إطار العمل غير الرسمي للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وفريق العمل المالي (FATF).

العدد (**٥**) صفر 1443 هـ / سبتمر 2021م

الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب ١٩٩٩م(٣)

جاءت الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب نتيجة لمبادرة فرنسية، حظيت بتأييد قوي من مجموعة الثهانية وفي مايو ١٩٩٨م، حدد وزراء خارجية مجموعة الثهانية قضية منع جمع الأموال لأغراض الإرهاب؛ «باعتبارها من المجالات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذ إجراءات إضافية بشأنها،» وبعدها بدأت فرنسا المفاوضات بشأن الاتفاقية وقدمت مقترحًا إلى الأمم المتحدة. وفي ديسمبر اللجنة المخصصة المنشأة بالقرار ١٥/١٠٠ ببحث اللجنة المخصصة المنشأة بالقرار ١٥/١٠٠ ببحث الاتفاقية وبلورة تفاصيلها، وفي التاسع من ديسمبر الاتفاقية وبلورة تفاصيلها، وفي التاسع من ديسمبر الاتفاقية، وقعتها ١٣٢ دولة، ثم أصبحت سارية المفعول في ٨٠ دولة بدءًا من ٣٠ أبريل ٢٠٠٢م.

وتتضمن الاتفاقية ثلاثة التزامات رئيسة على الدول الموقعة:

- على الدول الأطراف أن تنص على جريمة تمويل الأعمال الإرهابية في تشريعاتها الجنائية.
- على الدول الأطراف الدخول في علاقات تعاون واسع النطاق مع الدول الأطراف الأخرى، وتزويدها بالمساعدة القانونية في المسائل التى تغطيها الاتفاقية.
- ٣. على الدول الأطراف النص قانونًا على بعض المتطلبات المتعلقة بدور المؤسسات المالية في الكشف عن أعمال تمويل الإرهاب وإبلاغ الجهات المختصة بأي أدلة تتعلق بها. (٥)

قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣

يعد قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١م، الذي تبناه المجلس بالإجماع، (١) بعد هجمات ١١ سبتمبر

في الولايات المتحدة الأميركية، هو الأداة القانونية الأكثر تأثيرًا فيها يتعلق بتشريعات وتدابير مكافحة تمويل الإرهاب، إذ إنه أثّر في كثير من قوانين مكافحة الإرهاب وممارساته على المستوى الوطني، واستهدف حرمان الأفراد أو الكيانات الضالعة في الإرهاب من الوصول المباشر أو غير المباشر إلى الأموال أو الأصول المالية أو السلع والخدمات بصفة أساسية، (٧) وذلك عن طريق إلزام جميع الدول باتخاذ عدد من التدابير تتمثل في منع تمويل الإرهاب، والتجميد الفوري لأي أموال لأشخاص يشاركون في أعهال إرهابية، وتجريم مساعدة الإرهابيين في القوانين الوطنية وتقديم المخالفين للعدالة. ولضهان تنفيذ الدول لهذه التدابير، أنشأ القرار لجنة مكافحة الإرهاب لرصد التنفيذ. (٨)

ويرى البعض أن مجلس الأمن قد فتح آفاقًا جديدة باتخاذ هذا القرار، تساهم بمقتضاها المنظمات الدولية في إنشاء قواعد القانون الدولي، حيث إنهم عدّوا هذا القرار ذا طابع تشريعي تضمّن قواعد عامة ومجردة، ولا سيم أنها المرة الأولى التي يستخدم فيها مجلس الأمن صلاحياته وفق الفصل السابع من الميثاق ليلزم الدول الأعضاء باتخاذ أو الامتناع عن اتخاذ إجراءات محددة لا تقتصر على معاقبة دولة بعينها، كما هو الحال في القرارات السابقة ذات الصلة. فعلى الرغم من أن القرار اعتمد كرد فعل بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، إلا أنه خرج عن السلوك المعتاد للمجلس، فلم يقتصر على تحديد هوية مرتكبي الهجمات وتوقيع العقوبات عليهم، وإنها نص على إجراءات ذات طابع عام تستهدف منع جميع أعمال تمويل الإرهاب وملاحقتها قضائيًّا وتوقيع العقاب على مرتكبيها، كما لم يورد قائمة بأفراد أو كيانات معينة في سياق الحديث عن تجميد أصول الإرهابيين،

وإنها نص على تجميد أصول الإرهابيين عموما. (٩) وأهم ما يلاحظ على هذا القرار في سياق دراستنا أنه لم يستثن المساعدات الإنسانية وأنشطة الحماية.

وقد أنشأت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٦م قاعدة بيانات تتعلق بجهات الاتصال بالوكالات الوطنية المسؤولة عن التعامل مع هذه الطلبات؛ بهدف تيسير تنفيذ الدول الأعضاء لأحكام تجميد الأصول المنصوص عليها في هذا القرار، ولا سيها أحكامه المتعلقة بطلبات الأطراف بتجميد الأصول.

وفي ديسمبر ٢٠١٩م صدر الدليل التقني لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١م، بعد أن حدَّته المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، (١٠) والذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء لتنفيذ مقتضيات هذا القرار، وتتضمن النسخة المحدَّثة ١٤ قسمًا جديدًا وأربعة فصول عن المسائل المتصلة بتمويل الإرهاب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومراقبة الحدود، والعدالة الجنائية وحقوق الإنسان، وإنفاذ القانون، ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وقد واصلت اللجنة التنفيذية الزيارات التقييمية للدول الأعضاء باسم اللجنة؛ لرصد وتعزيز وتيسير تنفيذها لقرارات مخلس الأمن ذات الصلة وتحديد مواطن القوة، وأوجه القصور، والاحتياجات من المساعدة التقنية، والخبرات المفيدة والمهارسات الجيدة في هذا الصدد. (١١)

توصيات فرقة العمل للإجراءات المالية (FATF)

فرقة العمل للإجراءات المالية هي المعنية بمكافحة غسل الأموال، ويطلق عليها فرقة العمل المالي، وهي منظمة دولية حكومية مقرها باريس، (١٢) وتعمل على تصميم وتعزيز السياسات والمعايير لمكافحة غسل

الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى لسلامة النظام المالي الدولي، أنشئت عام ١٩٨٩ م بهدف مكافحة غسل الأموال، ثم وسّع مجال نشاطها ليشمل أيضًا تمويل أسلحة الدمار الشامل والفساد وتمويل الإرهاب. وفي أكتوبر ٢٠٠١م، أصدرت هذه الفرقة ثهاني توصيات خاصة بشأن تمويل الإرهاب، وكانت تلك التوصيات إضافية إلى التوصيات الأربعين الأساسيّة، التي أصدرتها الفرقة بشأن مكافحة غسل الأموال في عام ١٩٩٠م، ونقَّحتها في عام ١٩٩٦م، ثم نقحتها مجددًا في عام ٢٠٠٣م؛ بحيث تنطبق على غسل الأموال وتمويل الإرهاب على حدِّ سواء. وتتطابق التوصيات الخاصة الخمس الأولى إلى حد بعيد مع أحكام اتفاقية تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩م وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١م، بينها تتناول التوصيات الأخيرة مجالات جديدة تتعلق بنظم التحويلات غير الرسمية، وتحديد المعلومات التي يلزم أن تصاحب التحويلات البرقية، والضوابط الرامية إلى منع استخدام المنظمات غير الهادفة إلى الربح في تمويل الإرهاب.

وأضاف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ٢٠٠٢م التوصيات الأربعين لفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، والتوصيات الخاصة الثهانية بشأن تمويل الإرهاب إلى قائمتها الخاصة بالمعايير المفيدة، وفي ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٤م، أضيفت توصية تاسعة تتعلق بناقلي أو مهربي الأموال النقدية. ومن أجل الامتثال لإرشادات فرقة العمل المالي، على سبيل المثال، يمكن للبنوك اتخاذ إجراءات تعوق أو حتى تمنع المنظات الإنسانية من فتح حسابات مصرفية أو تحويل الأموال في بلدان معينة.

مؤتمر «لا أموال للإرهاب»

عقد مؤتمر «لا أموال للإرهاب» في باريس بفرنسا يومي ٢٥ و٢٦ أبريل عام ٢٠١٨م، وحضر الدورة الأولى للمؤتمر ممثلون عن سبعين دولة ومسؤولون من عشرين منظمة دولية وإقليمية ووكالة متخصصة. والتزمت الدول الأعضاء في بيانها الختامي بالنهوض بالأطر القانونية الخاصة بكلّ منها، وتعزيز تعاونها في مجال المعلومات، وحُدّدت عدّة أولويات واضحة، واتَّخذت مجموعة من التدابير الملموسة في الوثيقة المعنونة بـ «خطة باريس،». شارك في المؤتمر كل من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والمؤسسات المالية الماثلة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومجموعة الدول العشرين، والتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، والمنظمات والوكالات الدولية والإقليمية مدف مكافحة تمويل الإرهاب، استنادًا إلى الأعمال التي أنجزت منذ اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩م، وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١م. وعقدت الدورة الثانية لهذا المؤتمر في ٧-٨ نوفمبر ٢٠١٩م في مدينة ملبورن بأستراليا.

التشريعات الجنائية الوطنية لمكافحة تمويل الإرهاب

على الصعيد الوطني، تحظر العديد من القوانين الجنائية تقديم الدعم المادي أو غير المادي للإرهاب، وتطلب بعض الدول لقيام المسؤولية الجنائية نية دعم عمل إرهابي، في حين أن دولًا أخرى تطلب فقط معرفة أن المجموعة مدرجة كإرهابية، وأنها تتلقى مساهمات. وتذهب المملكة المتحدة إلى أبعد من ذلك، حيث إنها تكتفي بأن يتوفر لدى الداعم «سبب معقول للشك» بأنه قد يستخدم الموارد في عمل إجرامي، وفي أستراليا

يكفي أن تكون «متصرفًا بدون اكتراث» فيها إذا كانت الأموال ستستخدم لتسهيل عمل إرهابي أم لا، وهذا يزيد من احتمالية أن يصبح العمل الإنساني، أو المشاركة الإضافية، مخالفة للقانون مخالفةً كبيرة.

تعمد بعض القوانين الوطنية إلى تعريف الركن المعنوي في تمويل الإرهاب في عبارات أكثر اتساعًا عما تقتضيه الاتفاقية عندما تتناول العلم والإرادة. فوفقًا لهذه القوانين يرتكب الشخص جريمة عندما يقدم أو يجمع أموالًا عن علم وإرادة، متصرفًا دون اكتراث لإمكانية أنها سوف تستخدم أو قد تستخدم في الإرهاب، أو لديه من الأسباب المعقولة ما يجعله يتوقع ذلك. وتعول المحاكم عند تقديرها لمدى توافر العلم والإرادة على ما يمكن للشخص العادي أن يعرفه أو يقصده في مثل هذه الظروف.

أما القانون الأميركي فقد عرَّف الدعم الماديّ في عام ١٩٩٤م، وعُدِّل بقانون باتريوت في أعقاب هجهات سبتمبر ٢٠٠١م، الذي عرفه على أنه «أي متلكات، ملموسة أو غير ملموسة، أو خدمة، بها في ذلك العملات، أو الأدوات النقدية، أو الأوراق المالية، أو الخدمات المالية، أو السكن، أو التدريب، أو مشورة الخبراء، أو المساعدة، أو البيوت الآمنة، أو التوثيق، أو التحديد الكاذب، أو معدات الاتصالات، أو المرافق، أو الأسلحة والمواد الفتاكة والمتفجرات والأفراد، أو النقل، باستثناء الأدوية أو المواد الدينية. """)

وعندما سُنَّ هذا القانون، استبعد «المساعدة الإنسانية للأشخاص غير المتورطين بشكل مباشر في الانتهاكات [الإرهابية]» من الدعم المادي، ثم عدِّل ذلك إلى الاستثناء المحدود للأدوية والمواد الدينية في أعقاب تفجير مدينة أوكلاهوما عام ١٩٩٥م. ويلاحظ

على التعريف الأميركي للدعم المادي أنه واسع للغاية، فهو يمتد إلى أبعد من مجرد دفع الأموال لجماعة إرهابية محددة؛ إذ يشمل التدريب والمشورة والأشكال الأخرى من المشاركة التي يمكن أن تندرج ضمن نطاق أنشطة المنظات الإنسانية.

ومما يدعم ذلك، أن المحكمة العليا الأميركية فسرت هذا النص تفسيرًا واسعًا في قضية هولدر ضد مشروع القانون الإنساني، فسبب قلقًا في أوساط المجتمع الإنساني. فوفقًا لهذا الحكم، يعد توفير أي دعم أو موارد مادية لمنظمة إرهابية أو أعضائها، باستثناء الأدوية والمواد الدينية جريمة، وفقًا للقانون الجنائي الأميركي، ولا يشترط أن تتجه نية مقدم الإغاثة أو أن يعرف أنه سيستخدم في التحضير لهجوم إرهابي أو تنفيذه. وأشارت المحكمة العليا إلى رأي حكومة الولايات المتحدة بأن «كل المساهمات في المنظمات الإرهابية الأجنبية (حتى تلك التي تبدو لأغراض حيدة) تعزز الأنشطة الإرهابية لتلك الجاعات.»

أما القانون الجنائي الكَندي، بصيغته المعدلة بقانون مكافحة الإرهاب، فقد عَدَّ تمويل الإرهاب هو: توفير، أو إتاحة الممتلكات، أو الخدمات المالية، أو غيرها من الخدمات ذات الصلة، واشترط أن يتوافر لدى المانح نية استخدامها، أو العلم بأنها ستُستخدم، كليًّا أو جزئيًّا، بغرض تسهيل أو تنفيذ أي نشاط إرهابي، أو لغرض بغرض تسهيل أو تنفيذ أي نشاط إرهابي، أو لغرض إفادة أي شخص يسهِّل أو ينفِّذ مثل هذا النشاط، أو مع العلم بأن جماعة إرهابية ستستخدمها، كليًّا أو جزئيًّا، أو ستستفيد منها، ولم يشترط أن تكون الجهاعة مدرجة على قوائم الإرهاب. بمعنى أن القانون يتطلب نية أو معرفة أن الممتلكات ستستخدم لتنفيذ هجهات إرهابية، ولم تحتو هذه المادة على استثناءات للأنشطة الإنسانية. (١٤)

وحسب القانون الجنائي الفرنسي، (١٥) يعد مرتكبًا لجريمة تمويل الإرهاب مَن يوفِّر، أو يجمع، أو يدير الأموال، أو الأوراق المالية، أو أي ممتلكات، أو يقدم المشورة لهذا الغرض. ولكي تقع جريمة تمويل منظمة إرهابية وفقًا للقانون الفرنسي، يجب أن يتوافر لدى المانح نية أو علم بأن الموارد المقدمة ستستخدم لنشاط إرهابي، سواء وقع ذلك النشاط أم لم يقع، واشتراط القصد يجعل من غير المحتمل أن تنطبق الجريمة على الأنشطة الإنسانية.

وتضمَّن القانون الألماني جريمة دعم منظمة إرهابية، ولم يعرِّف الدعم في القانون الجنائي، وتشير التعليقات إلى أن هذا يشمل الدعم اللوجستي والمالي. لكن، لكي تقع الجريمة، يجب على الداعم أن يشارك أهداف المنظمة، وأن يكون على الأقل غير مكترث بها إذا كانت المجموعة تهدف لارتكاب أعهال إرهابية محددة أم لا؛ بمعنى أنه توقع أن يحدث ذلك، ومع ذلك قدَّم الدعم، وعقوبة دعم منظمة إرهابية هي السَّجن مدةً تُراوح بين ستة أشهر وعشر سنوات.

عَدَّ القانون البريطاني الشخص مرتكبًا لجريمة تمويل الإرهاب إذا قام «بتقديم أموال أو ممتلكات أخرى، وكان يعلم أو لديه سبب معقول للاعتقاد أنها ستستخدم أو قد تُستخدم لأغراض الإرهاب»، (١٦٠) أو إذا «دخل أو أصبح ذا علاقة في ترتيب تكون نتيجته توفير الأموال أو الممتلكات أو جعلها متاحة لآخر، وهو يعلم أو لديه سبب معقول للاشتباه في أنها ستستخدم أو يمكن استخدامها لأغراض الإرهاب.»(١٧)

وفي ظل هذا القانون، لم تكن توجد استثناءات للأنشطة الإنسانية، ولم تُقاضَ الجهات الفاعلة الإنسانية بموجب قوانين مكافحة الإرهاب، وتُحقِّق في

أعمال المؤسسات الخيرية التي يشتبه بصلتها بالإرهاب اللجنةُ الخيرية؛ وهي هيئة تنظيمية مستقلة تقدم المشورة والمراقبة والتحقيق، ويمكنها في نهاية المطاف تولي مؤسسة خبرية أو إغلاقها. (١٨)

وفي عام ٢٠١٩م، عُدِّل هذا القانون بموجب قانون أمن الحدود والإرهاب والذي أدرج الفقرة ٥٨/ب، التي جرَّمت «الدخول لمنطقة محددة أو البقاء فيها،» إلا أنه استثني من نطاق التجريم أن يكون الدخول والبقاء بغرض تقديم المساعدة ذات الطابع الإنساني. (١٩)

أثر تدابير مكافحة الإرهاب في المساعدات الإنسانية

أثّرت تشريعات مكافحة الإرهاب وتدابيره تأثيرًا مباشرًا في مستويات التمويل الإنساني؛ فقد فَسَرت الحكوماتُ والبنوك قواعدَ مكافحة تمويل الإرهاب ونفّذتها بطريقة عرقلت المساعدات الإنسانية، وعرَّضت موظفي المنظّات الإنسانيّة غير الحكوميّة لمخاطر أمنيّة.

الانعكاسات على تمويل المنظمات الإنسانية

أثرَّ تدابير مكافحة الإرهاب في مستويات التمويل الإنسانيّ تأثيرًا مباشرًا؛ فقد فسَّرت الحكومات والبنوك قواعدَ مكافحة تمويل الإرهاب ونفَّذتها بطريقة عرقلت المساعدات الإنسانيّة، وعرّضت موظفي المنظّات الإنسانيّة غير الحكوميّة لمخاطر أمنيّة. ويُعزى ذلك إلى التوصيّة الثامنة لفرقة العمل المعنيّة بالإجراءات المالية، والتي عدّت المنظات غير الحكومية «عالية المخاطر،» والتي عدّت المنظات غير الحكومية «عالية المخاطر،» إذ وصفتها على أنها معرضة للاستخدام كأداة في تمويل الإرهاب؛ مما يساهم في سلوك حذر للغاية تجاهها من جانب البنوك. (۲۰)

وقد رفضت البنوك تحويل أموال أو الاحتفاظ بحسابات مفتوحة في المناطق الجغرافيّة عالية المخاطر، كما زادت من عمليات التفتيش الأمني وطلب المعلومات، مما عرَّض عددًا كبيرًا من المنظّات الإنسانيّة العاملة في مناطق النزاع المسلح، التي يكون للإرهابيين دور فيها، إلى إغلاق حساباتها المصرفية، فيُشلُّ العمل الإنسانيّ الذي تشتدّ الحاجة إليه في هذه المناطق. ونتيجةً للقيود التي فرضتها البنوك على التحويلات المالية للمنظات الإنسانية، لجأت هذه الأخيرة إلى تحويل الأموال باتباع آليات غير رسمية.

ومن جهة أخرى، أصبح التمويل الإنساني المقدم من الحكومات المانحة مشروطًا بمزيد من الضمانات التي تكفل عدم استفادة الأفراد أو المنظمات المصنفة كإرهابية، وأن يُجرى مزيد من الفحوصات الأمنية على الشركاء المحليين والجهات المنفذة؛ لذلك يُدرج عدد من المانحين -بها في ذلك أستراليا وكندا والولايات المتحدة- بنودًا معينة لمكافحة الإرهاب في اتفاقات التمويل على جميع المستويات، وتختلف صياغة هذه البنود والموقف المطلوب من الشركاء في المجال الإنساني حسب الجهة المستفيدة، وهذه البنود تتطلب من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تكون على دراية بتشريعات مكافحة الإرهاب، وأن تتخذ خطوات ملموسة لضمان أن الأموال لن تستخدم استخدامًا مباشرًا أو غير مباشر لدعم الإرهاب، كما تتطلب أغلب الشروط التعاقدية تحويل هذه الالتزامات إلى أي شركاء تنفيذيين أو متعاقدين أو مستفيدين من الباطن من جانب متلقى المنحة الأولية. (٢١)

الطبيعة الدقيقة للالتزامات المفروضة على المنظمة الإنسانية غالبًا ما توحي بالعواقب الوخيمة المحتملة

على الجهات الإنسانية الفاعلة، بها في ذلك المسؤولية الجنائية، والأضرار التي تلحق بالسمعة، وتخفيضات التمويل. ومن بنود مكافحة الإرهاب في اتفاقات التمويل أيضًا إخطار المانحين بها إذا كانت الأموال قد استخدمت أو اكتشف ارتباطها بكيان مصنَّف كإرهابي؛ مما يدفع البعض إلى التساؤل حول تقويض الحياد، الحقيقي أو المتصور، من الجهات الإنسانية الفاعلة في الميدان.

تتطلب معظمُ البنود الواردة في مذكرات التفاهم مع المنظمات الشريكة، من أجل الحصول على تأكيدات بأنها لن تقدم دعمًا بأي وجه لمنظمة مدرجة على قائمة الإرهاب - فحوصاتٍ أمنيَّةً لمجموعة أوسع من الشركاء المنفذين، لضمان عدم وجودهم على قوائم الإرهاب. وعلى الرغم من أن مجموعات الإغاثة الإنسانية عادةً ما تقوم بمثل هذه الفحوصات تجاه شركائها المنفذين، إلا أن بعض بنود التعاقدات قد تطلب ضم متطوعين، وأعضاء مجالس إدارة، وأي مانحين آخرين وحتى المستفيدين إلى قائمة الأشخاص والكيانات التي يجب فحصها. ومع أن هذه الفحوصات الإضافية تتطلب جهدًا أكبر من العبء الوظيفي وساعات كثيرة من العمل الإضافي، بل قد تتطلب توظيف فرق إضافية، إلا أن المانحين قد لا يخصصون التمويل الإضافي اللازم لهذه الأعباء الإضافية التي تتسبب بها بنودهم. وبخلق هذه الخطوات المرهقة الإضافية المطلوب اتخاذها قبل إيصال الدعم، فإن هذه البنود تؤدي إلى تحويل اتجاه الموارد المخصصة لمنظمة ما إلى اتجاهات أُخرى غير العمل الإنساني، أو قد تتسبب بتأخير تنفيذ المشروع، وبالنتيجة إلى إضعاف فاعلية عملها.(٢٢)

الانعكاسات على مبادئ تقديم المساعدات الإنسانية

بها أن العمل الإنساني هو إحدى وسائل القانون الدولي الإنساني لتخفيف المعاناة الناجمة عن النزاعات المسلحة، لذا يلزم هذا القانون أطراف النزاع المسلح بأداء أنشطة الإغاثة بأنفسهم أو الساح للمنظات المحايدة والإنسانية بعمل ذلك. هناك عدد من المبادئ الراسخة ذات الصلة بالعمل الإنساني، التي تحكم العاملين بالمجال الإنساني، تُلزمهم عند تقديم المساعدات الإنسانية أن يتعاملوا مع جميع أطراف النزاع على أساس الإنسانية والحياد والنزاهة والمساواة وعدم التمييز. (٢٣) هذه المبادئ تضمنتها مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال أعمال الإغاثة في حالات الكوارث، (٢٤) وتتطلب هذه المبادئ الإنسانية من الجهات الفاعلة الإنسانية أن تعامل أطراف النزاع المسلح، من الدول وغير الدول، على قدم المساواة وأن تقدم الخدمات لكل الضحايا بها يتناسب مع احتياجاتهم ووفقًا لمعيار الحاجة وحدها دون النظر لأي أوصاف أخرى.

والواقع أن ما تفرضه هذه المبادئ من نهج يمكن أن يتعارض مع نهج مكافحة الإرهاب الذي يصنف بعض العناصر المسلحة على أنها إرهابية، وبالتالي إجرامية، وقد يتعرض للمساءلة من يتعامل معها، حتى لو كان لأغراض إنسانية، إذ عدَّت هذه التشريعات أيَّ فائدة قد تعود على هذه العناصر، سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، دعيًا ماديًّا لجاعة إرهابية. ويعد مبدأ الإنسانية من أهم هذه المبادئ، ويهدف إلى منع المعاناة وتخفيفها أينها وجدت، ويرتبط مبدأ الإنسانية ارتباطًا وثيقًا بمبدأ

النزاهة، الذي يقتضي عدم التمييز على أساس الجنسية، أو العرق، أو الدين، أو أي معايير أخرى مماثلة، وتقديم المساعدة والحماية بها يتناسب مع الحاجة فقط. إضافة إلى ذلك، هناك مبادئ الحياد بين أطراف النزاع المسلح والاستقلال عن الأجندات السياسية، وكلاهما يسمح بترجمة المبادئ الأساسية الأخرى إلى أفعال على أرض الواقع.

ومن الأمثلة على تعارض قوانين مكافحة الإرهاب مع المبادئ الإنسانية، التي تحكم تقديم المساعدات، تقديم المساعدة الطبية للأشخاص المحميين والمدنيين، فوفقًا للقانون الدولي الإنساني يلتزم العاملون في الحقل الإنساني بمبدأ تقديم المساعدة للمدنيين والمقاتلين غير القادرين على القتال على أساس الحاجة وحدها، (٥٢) إلا أن تقديم المساعدة الطبية لعضو في جماعة مصنفة كارهابية يقع تحت طائلة التجريم؛ لأن قانون الدعم المادي لا يسمح إلا بتوفير الأدوية دون غيرها من أنواع المساعدة والرعاية الطبية؛ مما يشكل عائقًا أمام معظم الأنشطة الإنسانية. (٢١)

وقد أكدت ذلك منظمة أطباء بلا حدود، إذ قالت: "في الواقع، إن التقاطع بين القانون الدولي الإنساني والقوانين الجنائية وقوانين مكافحة الإرهاب الوطنية يعد أكبر عقبة تواجهنا، وتجعل من الصعب ضهان حياد وسلامة المهمة الطبية، وحماية الموظفين والمرضى." وكشف تقرير نشرته جامعة Essex تحت عنوان "تجريم الرعاية الصحية،" أنه من بين ١٦ دول شملها الاستطلاع، "أظهرت المارسات في ١٠ دول على الأقل أن السلطات تفسر دعم الإرهاب ليشمل توفير الرعاية الصحية." يضيف التقرير بأن "إطار مكافحة الإرهاب قد زعم تعزيز الأساس القانوني مكافحة الإرهاب قد زعم تعزيز الأساس القانوني

والأخلاقي لتسويغ مثل هذه الأعمال.» على سبيل المثال، بموجب القانون الوطني العراقي المتعلق بمكافحة الإرهاب، وُجهت تهم إلى الأطباء العاملين في المستشفيات الواقعة تحت الأراضي التي يسيطر عليها داعش. وفي الولايات المتحدة، أدين طبيب متطوع في الهيكل العسكري للقاعدة لعلاج المقاتلين الجرحى بالتآمر لتقديم الدعم المادي أو محاولة تقديمه تحت توجيه أو سيطرة منظمة إرهابية. (٢٧)

مبادئ الحياد والنزاهة تتطلب المساعدة والحماية الإنسانية لتخفيف معاناة المحتاجين، وليس لدعم جهود أي طرف في نزاع مسلح؛ لذا، فهي تتعارض مع تمويل أو مساعدة أي مجموعة محاربة، بما في ذلك تلك التي يمكن تصنيفها كإرهابية. غير أن بنود بعض المانحين التي تطلب من منظات الإغاثة الإفصاح عن معلومات خاصة حول شركائهم، تقوض حيادية هذه المنظات؛ فالعديد من العقود تذهب لما هو أبعد من ذلك بمحاولة توجيه الولاءات السياسية الخاصة بالمستفيدين، وتوجيه تمويل المنح لمؤسسات ذات توجه سياسي معين، يشكل خرقًا لمبدأ الحيادية بلا منازع.

ومبدأ عدم التحيز يعني إيصال المعونات استنادًا إلى الحاجة؛ إذ يجب إيصال الدعم بأسلوب حيادي، بغض النظر عن العرق، أو الجنسية، أو الدين، أو الأصول الإثنية، أو الانتهاء السياسي؛ لأن المنظهات الإنسانية ليست جهةً لإصدار أحكام الذنب أو البراءة بحق المستفيدين المحتملين من المساعدات التي تقدمها.

وتعد بنود مكافحة الإرهاب التي تتضمنها اتفاقات التمويل ذات أثر مقوِّض لهذا المبدأ؛ إذ إنها قد تطلب من منظمةٍ ما إجراء فحص أمني للمستفيدين للاشتباه بصلتهم بمجموعات معينة، (٢٨) وهذا الإجراء ينافي

فكرة أن المساعدات يجب أن تقدم من دون تحيز، فقد يمنع هذا البند منظمة من العمل في غزة على سبيل المثال؛ لأن حماس قد صنّفت كمجموعة إرهابية، بينها غزة هي الأكثر احتياجًا للمساعدة الإنسانية.

وقد شبّه رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كلمته أمام مجلس الأمن التأثيرَ المقوّض لقوانين وتدابير مكافحة الإرهاب على المساعدات الإنسانية بالتأثير المقوّض للهجهات الإرهابية على مبدأي التمييز والتناسب، حيث قال: «تسييس المساعدات الإنسانية واستغلالها عن عمد لتحقيق مآرب سياسية، أو للسيطرة على السكان، يهدم مبدأ عدم التحيز كها تهدمه الهجهات الإرهابية، وهي بطبيعتها عشوائية؛ فمفاهيم التناسب والتمييز لا بد أن تشكل صميم الأنهاط السلوكية في أثناء القتال. (٢٩)

أما مبدأ الاستقلال، فيفرض على المنظات أن تحافظ على استقلالية تامة عن أهداف أي مانح، سواء كان هذا الهدف سياسيًّا، أو اقتصاديًّا، أو عسكريًّا، أو غير ذلك؛ فأهداف المانحين يجب ألا تنعكس سلبًا على العمل الإنساني، ويجب على المنظات الإنسانية اتخاذ قراراتها باستقلالية تامة فيها يتعلق بمن يتلقى الخدمة وكيفية تقديمها ومكان تقديمها.

طرحت الاستبانة التي أجراها برنامج القانون الدولي والنزاعات المسلحة بكلية الحقوق بجامعة هارفارد على العاملين بالمجال الإنساني سؤالًا عمَّا إذا كانت قوانين مكافحة الإرهاب تؤثر في التزام منظماتهم بالمبادئ التي تحكم العمل الإنساني (الإنسانية والحياد، والاستقلال والحياد)؛ فكانت الإجابة كالآتي: ٦٠٪ نعم، بينها أجاب ٢٣٪ لا، وأجاب ٢١٪ بأنهم لا يعرفون. وعند السؤال حول كيفية تأثير قوانين مكافحة

الإرهاب في التزام منظهاتهم بالمبادئ الإنسانية، أجاب ٩١٪ بأنها أضعفت التزامهم بالمبادئ الإنسانية، ما يشير إلى تأثير قوي محسوس لقوانين وسياسات مكافحة الإرهاب على أداء العاملين في المجال الإنساني. (٣٠)

بعد تناول أبرز تشريعات وتدابير مكافحة تمويل الإرهاب الوطنية والدولية، رصدنا استخدام تعريفات فضفاضة وغامضة للدعم المادي للجهاعات الإرهابية، وأوضحنا انعكاسات ذلك على تقديم المساعدات الإنسانية؛ إذ إن حظر أعهال «الدعم المادي» و«الخدمات» و«المساعدة أو الارتباط بالمنظهات الإرهابية» في التشريعات الجنائية – يمكن أن يؤدي عمليًا إلى تجريم الأنشطة الأساسية للمنظهات الإنسانية، ثم يتضح أن التدابير التي تتخذها الحكومات، سواء على الصعيد الدولي أو الوطني، التي تهدف إلى مكافحة أعهال الإرهاب عن طريق تجريمه، يجب أن تعاد صياغتها بحيث لا تعرقل العمل الإنساني. (۱۳)

الاستغلال السياسي للمساعدات الإنسانية

وَفقًا للمبادئ التي تحكم العمل الإنساني، تسعى المنظهات الإنسانية للاستجابة لاحتياجات الأشخاص الأكثر ضعفًا؛ بغض النظر عن الأجندات السياسية، إلا أن الأحوال العملية التي فرضها الإرهاب أوجدت ظاهرة تسييس المساعدات الإنسانية؛ إذ تُستغلُّ عن عمد لتحقيق مآرب سياسية أو للسيطرة على السكان. (٢٢) فنجد على أحد جانبي القضية الإنسانية التي نحن بصددها، الجهاعات الإرهابية التي تضع العراقيل أمام المساعدات الإنسانية أو تستأثر بها لنفسها، وتستخدم القوة مع العاملين بالمجال الإنساني، وعلى الجانب الآخر، نجد الحكومات

العدد (**٥**) صفر 1443 هـ / سبتمر 2021م

تناضل في مواجهة الإرهاب وتحاول قطع الإمدادات عنه، وتسعى جاهدة إلى عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق سيطرته حتى لا يستولي عليها، وبين هذا الجانب وذاك يوجد المدنيون الذين يعيشون في منطقة سيطرة الإرهابيين، وهؤلاء هم الضحية لهذا الاستغلال السياسي للمساعدات الإنسانية.

تحديات تقديم المساعدات الإنسانية في مناطق الإرهابيين

وفقًا للمادة ٢/١٨ من البروتوكول الإضافي الثاني، (٣٣) لا بد من موافقة الدولة المعنية على المساعدات الإنسانية. (٤٣) غير أن أحد أطراف النزاعات المسلحة غير الدولية قد يكون جماعة مدرجة على قائمة الإرهاب؛ كما هو الحال مع «حركة الشباب» في الصومال، (٣٥) حيث إن هذه الحركة كانت تسيطر فعليًّا على مناطق عدة، يقطنها مدنيون في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية، وهنا تظهر تحديات عدة بوجه المنظات الإنسانية، التي تسعى إلى توصيل المساعدات الإنسانية الى المدنيين الذين يتعين حصولهم عليها لبقائهم على قيد الحياة، منها:

- قد تضع الجماعات الإرهابية في المناطق التي تسيطر عليها نقاطَ تفتيش؛ فلا تستطيع قوافل الإغاثة المرور إلى أماكن وجود المدنيين إلا بدفع رسوم لهذه الجماعات.
- قد تفرض هذه الجماعات على المنظمات الإنسانية التي تعمل في مناطق سيطرتها دفع مبلغ شهري مقابل السماح لها بالعمل.
- قد تستولي هذه الجماعات على المساعدات الإنسانية، وقد تعتقل أو حتى تقتل عمال الإغاثة.

ويتزايد الضغط الواقع على المنظمات الإنسانية باحتجاز الجماعات الإرهابية للسكان المدنيين والأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، بهدف الحصول على فدية لتحقيق مآربها، ففي ٢ مايو ٢٠١٨م اختطفت حركة الشباب ممرِّضةً ألمانيَّة من مجمع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مقديشيو. (٣٦)

وعندما تدفع المنظات الإنسانية رسومًا من أجل المرور أو مبلغًا شهريًّا مقابل السياح لها بالعمل، فإن ذلك يعد، من جهة، انتهاكًا لمبدأ الحياد، ومن جهة أخرى، قد تقع هذه الأفعال تحت طائلة التجريم بوصفها تقديم دعم مادي لجاعات إرهابية، مما قد يهدد المنظمة بتجميد أرصدتها وإغلاقها، ويهدد العاملين بها بعقوبة جنائية.

فالخوف من المقاضاة بموجب قوانين مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة والولايات المتحدة يعوق أولئك الذين يحاولون تقديم المساعدة الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مصنفة على أنها إرهابية، إذ إن قوانينهما لا تتضمن أي إعفاءات للعمل الإنساني. (٣٧)

صحيحٌ أنَّ الحكوماتِ لم تقاضِ عاملين بالحقل الإنساني لانتهاكهم قوانينَ مكافحة الإرهاب، بحسب دانيال فريد المسؤول في وزارة الخارجية والمكلف بتنسيق سياسة العقوبات الأميركية، إذ قال: «محاكمة العاملين بالحقل الإنساني ليست من أولويات الإنفاذ وفقًا لقوانين مكافحة الإرهاب الأميركية،» وعلى الرغم من هذا البيان وبيانات أخرى صدرت عن مسؤولين حكوميين، إلا أن الحقيقة تظل أنه من غير المرغوب فيه لدى الأفراد والجهاعات التورط في انتهاكات محتملة للقانون الجنائي. (٨٣)

إن ممارسة الدور التفاوضي، الذي يعد من أهم إستراتيجيات ممارسة العمل الإنساني، صارت ممارسة خطرة، ويمكن مقاضاة القائمين بها إذا كانت مع الجهاعات الإرهابية، فتواصل مفوضي العمل الإنساني مع الجهاعات الإرهابية من أجل حل قضايا المفقودين أو إيصال المساعدات لمن هم تحت سيطرتهم – يعد جريمة جنائية وفقًا لقوانين مكافحة الإرهاب.

وهذا ما أثار قلق مفوضى العمل الإنساني من أن يتحملوا المسؤولية الجنائية عند الاتصال أو التفاوض مع الجهات المسلحة غير الحكومية المدرجة ككيانات إرهابية؛ إذ إنَّه من المستحيل عليهم أن يتجنبوا في الواقع العملي الاتصال مع الجهات المسلحة غير الحكومية، التي تسيطر على الأراضي التي تجري فيها العمليات الإنسانية؛ فالاتصال بالجهات المسلحة غير الحكومية، أمر حاسم في تسهيل الاستجابات الإنسانية الآمنة والفعالة. كما تتطلب المبادئ الإنسانية الأساسية -التي يرتكز عليها القانون الدولي الإنساني وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٦/ ١٨٢ - من الجهات الإنسانية الفاعلة التعامل مع الدول والأطراف من غير الدول في نزاع مسلح على قدم المساواة، والاستجابة لاحتياجات السكان المدنيين، دون النظر إلى العوامل السياسية أو غيرها. (٢٩) يمكن للهيئات الإنسانية المحايدة أن تتعامل أيضًا مع جميع أطراف النزاع من أجل التفاوض على الوصول: بلغة اتفاقيات جنيف، «لتقديم خدماتها.»

أشارت المنظمات غير الحكومية في بيان لها إلى أن «التمويل الممنوح للمنظمات غير الحكومية من جانب الدول المانحة يأتي مع الالتزام بالامتثال لقوانين مكافحة الإرهاب، وبالتالي يُحظر على المنظمات غير الحكومية التي تتلقى هذه الأموال الحكومية إجراء أي

اتصال مع أي من الفصائل المتحاربة التي حددتها تلك الدول على أنها إرهابيَّة.»

ثم قالت المنظمات غير الحكومية في البيان نفسه: «نحن قادة المنظمات غير الحكومية التي وقعت على هذا النص، نرى أن تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب هذه من جانب الدول المانحة على منظراتنا هو موقف غير مقبول، لأنه يتعارض تمامًا مع تفويضنا. وتطالب الدول المانحة وتراقب بشكل عشوائي تطبيق القوانين الأمنية، إلى درجة التهديد بقطع الدعم المالي عن أي منظمة تنحرف عن هذه المراسيم. وهذه ليست مسألة التشكيك في شرعية الإجراءات المتخذة لكبح الإرهاب، إلا أنه، تمشيًا مع مهمّاتنا، يتعين تجنب أي شكل من أشكال تجريم الأعمال الإنسانية. ويشكل هذا النهج من جانب الجهات المانحة هجومًا كبيرًا على مبدأ الحياد لدينا. وقدرتنا على إقامة اتصال وتفاوض مع جميع الفصائل المتحاربة ضرورة مطلقة بالنسبة لنا. »(١٠٠) ومما يزيد من مخاوف العاملين بالمجال الإنساني عند عملهم في مناطق سيطرة الإرهابيين، غموض نصوص تشريعات مكافحة الإرهاب، إضافة إلى عدم حصولهم على تدريب كافٍ بشأنها. ففي سؤال طرحته الاستبانة التي أجرتها كلية الحقوق بجامعة هارفارد عما إذا كانت قوانين مكافحة الإرهاب تقدم توجيهًا واضحًا للجهات الفاعلة الإنسانية بشأن التزاماتها القانونية، أجابت نسبة ٥٥٪ من المشاركين بـ (لا،) وعندما سُئلوا عن تقديم قوانين مكافحة الإرهاب توجيها واضحًا للجهات الإنسانية بشأن التزاماتها القانونية، أجابت نسبة ٥٤٪ من المشاركين بأن القوانين تتضمن لغة غير واضحة أو غامضة؛ وشملت العوامل الأخرى التي أشارت إليها نسبة ١٣٪ من المشاركين عدم كفاية التوجيه من

العدد (**٥**) صفر 1443 هـ / سبتمر 2021م

المانحين؛ وأشارت نسبة ١١٪ من المشاركين إلى أن العاملين في المجال الإنساني ليس لديهم وعي وتدريب كافيان على قوانين مكافحة الإرهاب؛ وقالت نسبة ١١٪ من المشاركين إن قوانين مكافحة الإرهاب تتعارض مع المعلومات المقدمة من الحكومات والجهات المانحة. إذن مربط الفرس هو أن قوانين مكافحة الإرهاب لم توضح للعاملين بالمجال الإنساني كيف يؤدون أعمالهم دون انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني وبصفة خاصة مبادئ العمل الإنساني. (١٤)

على الجانب الآخر، تكشف ممارسات الجهاعات الإرهابية عن أن منع وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية قد صارت إحدى استراتيجياتها التي تستخدمها لتحقيق أغراض عسكرية أو سياسية.

ومن ذلك حركة الشباب التي دأبت على عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال. وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة حركة الشباب، ظلت أنشطة المنظات الإنسانية مقيدة أو عظورة كليًّا، باستثناء أنشطة جمعية الإحسان التابعة لهذه الحركة. وكان للمنظات التي تقدم المساعدات الصحية النصيب الأكبر من الضرر، حيث منعت حملات التطعيم من الوصول الى المجتمعات المحلية في جوبا الوسطى، عقب ادعاءات من حركة الشباب مفادها أن الأدوية تتسبب في العجز الجنسي وهي حرام، واتهمت المنظات التي تقدم الخدمات الصحية في المنطقة بجمع المعلومات عن الحركة، فمُنعت، ومن ونهبت اللوازم الطبية من المرافق الصحية المحلية أثناء هجات شنتها حركة الشباب.

ووثَّقت إحدى المنظهات الدَّوليَّة خمسة حوادث على الأقل ما بين يوليو ٢٠١٧م وفبراير ٢٠١٨م، إذ نهب

مهاجمون مسلحون من حركة الشباب أماكن عمل الجهات الشريكة المنفذة، كما سرقوا في منطقة جوبا الوسطى في يناير ٢٠١٨م الإمداداتِ الغذائية، ونهبوا كذلك الإمدادات الغذائية عند نقطة تفتيش بالقرب من قرية يالهو وذلك في أبريل ٢٠١٨م. (٢٤)

وتعمد الجهاعات الإرهابية الاعتداء على الأطباء والقائمين بتقديم الخدمات الطبية أيضًا، وذلك حتى لا يعالجوا مقاتلي العدو فيعودوا مرة أخرى لساحة القتال. ففي سوريا، على سبيل المثال، اعتقلت إحدى الجهاعات الإرهابية مئات الأطباء والممرضين لعلاج الأشخاص المحتاجين للمساعدة الطبية في منطقة المعارضة. (33)

وفي الصومال، سجلت المنظمة الدولية غير المحكومية للسلامة -NGO Safety Or هجومًا على عاملين في المجال الإنساني تاير إلى أغسطس ٢٠١٨م، على سبيل المثال، قُتل موظف لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هجوم بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في مقديشيو وهو يغادر مجمع اللجنة، كما قُتل موظف لدى منظمة الصحة العالمية على يد مسلحين في سوق بكارة في مقديشو. (٥٤) إضافة إلى زعم حركة الشباب في ٩ أغسطس ٢٠١٨ باختطاف خمسة من العاملين في مجال تقديم المعونة في منطقة باي. (٢٠١٥م منطقة باي. (٢٠١٥)

وقد أشار هيكو ماس Heiko Maas، وزير الخارجية الألماني، في بيانه أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة حول حماية الفضاء الإنساني، فقال: «بدلًا من أن يكون العاملون في المجال الإنساني محميين حماية خاصة، أصبحوا هم الأكثر عرضة للخطر.»(٧٤)

وفي ذات الوقت الذي يعاني فيه العمل الإنساني من وطأة مكافحة تمويل الإرهاب «كضرورة أمنية،»، نجد

«بعض الدول تقوم بتمويل الإرهاب» بذريعة دفع فدًى لإطلاق سراح محتجزين بأيدي الجهاعات الإرهابية، رغم أن مجلس الأمن قد أدان صراحة هذه المهارسات؛ ففي قراره رقم ٢٤٦٢ لعام ٢٠١٩م أشار إلى أن المجلس يكرر دعوته للدول الأعضاء لمنْع الإرهابيين الاستفادة بوجه مباشر أو غير مباشر من دفع الفدية. (٨٤٠ ضحايا الإرهاب هم ضحايا تدابير مكافحته

يشير الواقع العملي إلى أن المناطق التي تكون فيها الجهاعات المسلحة المصنفة كإرهابية، (٤٩) هي في الغالب المناطق التي تكون فيها الاحتياجات الإنسانية أعظم. فالمدنيون الذين يقطنون المناطق التي تسيطر عليها الجهاعات المسلحة المصنفة كإرهابية قد يقل أو يحول دون حصولهم على المساعدات الإنسانية، إما بسبب قلة المبالغ الممنوحة، أو بسبب الأحوال المتعلقة بالتمويل؛ أو لأن المنظات الإنسانية تحاول تجنب المخاطر القانونية والواقعية بتجنب التعامل مع هذه المخاطر القانونية والواقعية بتجنب التعامل مع هذه الجهاعات في حين أن المدنيين في هذه المناطق يكونون في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية لكي يستطيعوا البقاء على قيد الحياة.

فالقوانين البريطانية والأميركية الصارمة لمكافحة الإرهاب تعوق عمل المنظات الإنسانية في تقديم مساعدات طارئة حيوية لملايين الأشخاص الذين يواجهون المجاعة والأمراض القاتلة في الصومال الذي ض به الجفاف.

يقول كين مينخاوس، بروفيسور العلوم السياسية في كلية دافيدسون في كارولينا الشالية، «لعبت قوانين مكافحة الإرهاب الأميركية دورًا مركزيًّا مساويًا في الحيلولة دون وصول المعونات إلى ضحايا المجاعة، الذين هم في أمسّ الحاجة إليها.» وقال أيضًا: «إن

المنظهات الإنسانية أوقفت تسليم المعونات الغذائية للمناطق التي ضربها القحط، والتي تسيطر عليها حركة الشباب، خوفاً من انتهاك قانون مكافحة الإرهاب الأميركي.»(٥٠٠)

كما حذرت فاليري آموس، مسؤولة العمليات الإنسانية لدى الأمم المتحدة، من أن قوانين مكافحة الإرهاب في العالم تعوّق عمل منظات الإغاثة وتمنعهم من الوصول إلى من هم في حاجة ملحّة إليها، وقالت آموس: "إن العديد من الناس سوف يموتون في سوريا؛ لأن المنظات الخيرية تخشى التعرض للمساءلة إذا ما قدمت المساعدات في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش."(١٥)

وتدابير مكافحة الإرهاب التي تُتخذ ضد «المقاتلين الأجانب» وأسرهم، تُسبِّب أضرارًا بالغة للأطفال؛ فالأطفال هم أكثر المتأثرين بمثل هذه التدابير، حتى أولئك المتهمون بارتكاب جرائم، هم أولًا وقبل كل شيء ضحايا. وفي هذا الشأن، ناشدت الجمعيةُ العامة الدولَ الأعضاء بضهان وجوب معاملة الأطفال المرتبطين بجهاعات مسلحة، أو يُزعم ارتباطهم بها، كضحايا في المقام الأول، كما فعلت في قرارها عام كضحايا في المقام الأول، كما فعلت في قرارها عام ١٨٠ م الخاص بحقوق الطفل. لذا يجب أن يكون احتجاز الأطفال هو المآل الأخير، ويجب معاملتهم معاملة تراعي أعهارهم ومواطن ضعفهم الفردية.

وفي الاستبانة التي أجراها برنامج القانون الدولي والنزاعات المسلحة بكلية الحقوق بجامعة هارفارد على العاملين بالمجال الإنساني، طُرح سؤال حول تأثير قوانين مكافحة الإرهاب في العمل الإنساني، فأشار 19٪ من المجيين إلى أن تدابير مكافحة الإرهاب أدَّت إلى إعاقة عملهم أو تقليصه، إضافة إلى ذلك،

العدد (**0**) صفر 1443 هـ / سبتمر 2021

ذكر ٣٨٪ من المجيبين أن قوانين مكافحة الإرهاب تسببت في أن تتخلى منظهاتهم عن الأنشطة والبرامج إما بتغييرها أو إيقافها. (٥٢)

على صعيد آخر، نجد أن المنظمات الإنسانية التي تعمل في هذه المناطق الأشد احتياجًا، قد فقدت أهم آلياتها لإيصال المساعدات الإنسانية، وهي التواصل والتفاوض، فالعاملون في المجال الإنساني، حتى يتمكنوا من العمل والوصول إلى السكان المحتاجين، يجب أن يكونوا قادرين على التفاوض، حيثها كان ذلك ضروريًّا وممكناً، مع جميع الأطراف المشاركة في النزاع من أجل إرسال المساعدة، وكذلك لضمان سلامة فريقهم على الأرض إلى أقصى حد ممكن. وهو ما يتعارض مع قوانين مكافحة الإرهاب التي تحظر على هذه المنظمات إجراء أي اتصال مع أيِّ من الفصائل المتحاربة، التي وصفتها الدولُ المانحة بأنها إرهابية، وقد يأتي هذا الحظر أيضًا من حكومات البلدان التي تواجه حربًا أهلية. من ناحية أخرى، فإن توسيع نطاق قوانين مكافحة الإرهاب يساعد على زيادة شك هذه الجاعات في المنظمات الإنسانية، ويقدم تسويعًا لحجة مضللة طرحها أولئك الذين يعارضون تدخلات المنظمات غير الحكومية الدولية؛ إذ يسعون للسيطرة على السكان المدنيين وإبقاء بلادهم معزولة عن العالم. (٥٣)

ويدعم هذا القول ما ذكره جويل تشارني Joel عن مجاعة الصومال ٢٠١٠م-٢٠١١م، R.Charney عن مجاعة الصومال ٢٠١٠م-٢٠١١م، حين قال: «إن الحكومات المانحة والحكومات في المنطقة أدركت خطر المجاعة بسبب الجفاف الشديد في القرن الإفريقي في سبتمبر ٢٠١٠م في كل من إثيوبيا وكينيا، فحالت الإجراءات السريعة دون وقوع آلاف الوفيات بفضل الجهات المانحة السخية والحكومات المضيفة

المتعاونة وعدم وجود عقبات قانونية. أما في الصومال، فقد تأخر تسليم الأغذية والأدوية الطارئة لأكثر من ١٠ أشهر؛ وذلك إلى حين توفير ذات الحكومات المانحة والأمم المتحدة إطارًا قانونيًّا للاستجابة في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب الإرهابية، وحتى صدور قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم ١٩١٦م والذي تضمن (اقتطاعًا) إنسانيًّا سمح أخيرًا بمواصلة الاستجابة، وذلك بعدما مات أكثر من ٢٦٠ ألف صومالي من جرّاء المجاعة، نصفهم من الأطفال دون سن الخامسة. ولو كانت الحكومات المانحة أكثر استعدادًا للسماح للمنظات الإنسانية بالتفاوض بشأن الوصول إلى جنوب وسط الصومال، لكان من شأن ذلك إنقاذ العديد من هذه الوفيات.» (١٥٥)

ولبيان مزيد من آثار تدابير مكافحة الإرهاب على المدنيين بالمناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون، نستعرض جزءًا من كلمة مراقب اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمام مجلس الأمن، التي قال فيها: «بعض التدابير، وأبرزها التشريعات والجزاءات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، يمكنها تقييد العمل الإنساني وتجريمه. إن الأمر يتعلق بقدرتنا على عبور الخطوط الأمامية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية للمجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة والأفراد المصنفون كإرهابيين. ويمكن أن يكون لتدابير مكافحة الإرهاب تأثير سلبي على قدرتنا على زيارة الأشخاص المحتجزين، واستعادة رفات الموتى، وتدريب الجماعات المسلحة في مجال القانون الدولي الإنساني، وتيسير عمليات تبادل المحتجزين والإفراج عنهم. وباختصار، إن قدرتنا على الاضطلاع بولايتنا تُكبَّلُ بصورة متزايدة. ونتيجة

لذلك، يعاني الناس في الوقت الذي ينبغي للقانون الدولي الإنساني أن يحميهم. الدولي الإنساني أن يحميهم.

ومما سبق نجد أن هناك تعارضًا بين الأجندة السياسية والأجندة الإنسانية؛ فالقانون الدولي الإنساني يتطلب تعزيز المشاركة الإنسانية مع الجهاعات المسلحة من أجل حماية السكان المحتاجين، في حين تحظر قوانين مكافحة الإرهاب هذه المشاركة مع الجهاعات الإرهابية للماية الأمن.

المواءمة بين متطلبات الأمن والاحتياجات الإنسانية

في ضوء الاستجابة للأصوات التي تعالت لتنادي بضرورة المواءمة بين قوانين مكافحة الإرهاب والأنشطة الإنسانية، (٢٥) أدرجت صكوك الأمم المتحدة والصكوك الإقليمية، وكذلك بعض التشريعات الوطنية، ضهانات محددة لهذه الأنشطة على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني. وقد تجسدت هذه الجهود في بعض المهارسات الجيدة، وتوجت بصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٦٢ لعام ٢٠١٩م. من جهة أخرى، يعد تقيد الدول، عند إعداد وتنفيذ تدابير وسياسات مكافحة الإرهاب، بالتزاماتها وفقًا للقانون الدولي الإنساني ضرورة لتحقيق الموازنة بين متطلبات الأمن والاحتياجات الإنسانية.

جهود تفادي أثر مكافحة الإرهاب في المساعدات الإنسانية

إن إدراج فقرات تتعلق بالأنشطة الإنسانية في تشريعات مكافحة الإرهاب، سواء على المستوى الدولي أو الوطني، من أنجع السبل لتفادي الأثر السلبي لهذه التشريعات على العمل الإنساني.

الإعفاءات الإنسانية على المستوى الدولي

- 1. تضمن توجيه الاتحاد الأوروبي ١٥٥ / ٢٠١٧م للبرلمان والمجلس الأوروبي بشأن مكافحة الإرهاب استثناء الأنشطة الإنسانية، حيث ورد في الفقرة ٣٨: «لا يندرج تقديم الأنشطة الإنسانية من جانب المنظات الإنسانية المحايدة المعترف بها بموجب القانون الدولي، بها في ذلك القانون الدولي الإنساني، في نطاق هذا التوجيه، مع مراعاة السوابق القضائية لمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي.»(٧٥)
- ردفي الفقرة ٢٦ من استعراض الجمعية العامة لإستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في ١٩ يوليو ٢٠١٦م، (٨٥) بأن الجمعية العامة «تحث الدول على أن تكفل، وفقًا لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي والقوانين الوطنية، وكلها كان القانون الدولي الإنساني منطبقًا، بأن لا تعرقل تشريعات وتدابير مكافحة الإرهاب الأنشطة الإنسانية أو التواصل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، حسبها هو منصوص عليه في القانون الدولي الإنساني. (٩٥)
- ٣. تضمنت الفقرة السابعة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٧٧/ ١٨٠، الذي اتخذته في ١٩ ديسمبر ٢٠١٧م حث الدول، في سياق اضطلاعها بأنشطة مكافحة الإرهاب، على احترام التزاماتها الدولية بشأن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، والاعتراف بالدور الرئيس الذي تؤديه المنظات الإنسانية في المناطق التي تنشط فيها الجاعات الإرهابية.

- قانون نيوزيلندا لقمع الإرهاب رقم ٣٤ لسنة
 ٢٠٠٢م. (٦٠)
- قانون العقوبات الكندي: يعد هذا القانون أيضًا من القوانين الجنائية الوطنية التي تشكل مارسة جيدة في هذا السياق. (١١)

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٦٢

اعتمد مجلس الأمن في جلسته رقم ٨٤٦٩ بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٩م قرارًا بشأن تمويل الإرهاب، بعنوان «الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين من جرّاء الأعمال الإرهابية: منع ومكافحة تمويل الإرهاب،» حيث اتُّخذ هذا القرار الذي صاغته فرنسا بالإجماع وفقًا للفصل السابع من الميثاق، إذ يعزز سلسلة طويلة من قرارات مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب وتمويله؛ كان أولها القرار ١٣٧٣، الذي اعتُمد بعد الهجمات التي وقعت في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م. ركز هذا القرار رسميًّا على تمويل الإرهاب، لكن مع إطار استثنائي للجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجتمع المدني التي تعمل في مناطق الصراع والمناطق الهشة.(٦٢٦) وقد أكد أن أعمال الإرهاب تُشكِّل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين. وطلب هذا القرار الملزم قانونا(١٣٠) من جميع الدول تجريم المعاملات المالية التي تقع بنيَّةٍ أو علم على أنها ستستخدم لصالح المنظمات الإرهابية أو الأفراد الإرهابيين.

الواقع أن مجلس الأمن قد تناول تمويل الإرهاب في قرارات عدة (٢٠١ منذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م الإرهابية على الولايات المتحدة الأميركية، لكن هذه هي المرة الأولى التي يركّز فيها على قضية الأنشطة الإنسانية.

وقد سعى هذا القرار لإيجاد توازن بين حظر توجيه الأموال إلى الإرهابيين في سياق الأنشطة المشروعة من جهة، والأثر السلبي لهذا الحظر على الأنشطة الإنسانية، وذلك من خلال بعض الضهانات التي وردت في ديباجة القرار وفي الفقرات ٤،٥٠٤ و ٢٤ منه.

التزام الدول بالأنشطة الإنسانية عند مكافحة الإرهاب

لتحقيق المواءمة بين متطلبات الأمن التي تقتضي مواجهة الإرهاب، والاحتياجات الإنسانية لضحايا الإرهاب، لا بد من أن تتقيد الدول عند تصميم أو تطبيق تدابير مكافحة الإرهاب بالتزاماتها وفق القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالأنشطة الإنسانية.

ووفقًا للقانون الدولي الإنساني، فإن أفراد ومنشآت الوحدات الطبية العسكرية (٥٦٠) والمدنية (٢٦) الذين يقومون بمهرات إنسانية، يكفل لهم ولمن تحت رعايتهم من الجرحي والمرضى الحماية الإنسانية. وتشمل هذه الحماية جميع الجرحي والمرضى، سواء كانوا مدنيين أو مقاتلين، وبغض النظر عما إذا صُنِّفوا على أنهم «إرهابيون» من جانب الحكومات أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فلهم تلقى العلاج والرعاية الطبية، دون أي تمييز إلا لأسباب طبية، (٢٧) ويحظر القانون الدولي الإنساني معاقبة أي شخص لأداء واجبات طبية تتوافق مع أخلاقيات مهنة الطب أو إجبار شخص منخرط في أنشطة طبية على القيام بأعمال مخالفة للأخلاقيات الطبية.(٢٨) كما يوجب على أطراف النزاع احترام وحماية العاملين في المجال الطبي والمرافق ووسائل النقل المخصصة حصريًّا للواجبات الطبية. (١٩) ويحظر مهاجمة المقاتلين الذين أصيبوا بعجز بسبب الجروح أو المرض، شريطة أن يمتنعوا عن أي عمل عدائي وألا يحاولوا الفرار.(٧٠)

وقد أكد مجلس الأمن في قراره رقم ٢٠١٦ لعام ٢٠١٦م هذه الالتزامات، مطالبًا «بأن تمتثل جميع الأطراف في النزاعات المسلحة امتثالًا كاملًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ... لضهان احترام وحماية جميع العاملين في المجال الطبي والعاملين في المجال الإنساني المنخرطين في الواجبات الطبية ووسائل النقل والمعدات الخاصة بهم حصرًا، وكذلك المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى.»(١٧) وقد لاحظ مجلس الأمن القواعد المعمول بها في القانون الدولي الإنساني فيها يتعلق بعدم معاقبة أي شخص على القيام بأنشطة طبية تتوافق مع أخلاقيات مهنة الطب «وحث الدول وجميع أطراف النزاع المسلح... [على تطوير] الأطر القانونية الوطنية لضهان احترام التزاماتها القانونية الدولية ذات الصلة.»(٢٧)

بعد أن انتهينا من تناول المواءمة بين الضرورات الأمنية المتمثلة في مكافحة الإرهاب والاحتياجات الإنسانية، يمكننا تأييد دراسة أجراها شاتام هاوس؛ إذ خلصت هذه الدراسة إلى أن إدراج شروط الإعفاء للعمل الإنساني في أنظمة العقوبات، والاستثناءات في تدابير مكافحة الإرهاب والقوانين الوطنية ذات الصلة، هي الطريقة الأنجع لضان عدم تعطيل العمليات الإنسانية للمدنيين الخاضعين لمناطق سيطرة الجهاعات الإرهابية، لذا يجب أن يشجع مجلس الأمن على تضمين هذه البنود؛ لأنها تخفف بعض مخاوف القطاع المصرفي. كما ينبغي استمرار حوار بناء الثقة بين الجهات الإنسانية الفاعلة، والأطراف ذات الصلة في الحكومة والقطاع المصرفي، على المستوى الدولي -تحت رعاية مجموعة العمل المالي- وعلى المستوى الوطني. (٣٠)

لا ننكر أن بعض المنظهات العاملة في الحقل الإنساني قد استغلّها أشخاص يحملون فكرًا يتنافى مع فكرها وأهدافها الإنسانية الخالصة؛ مما حدا بالدول العظمى، مثل: الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا للتدخل ووضع تقنين في هذا الشأن؛ حتى لا يستغل الإرهابيون العمل الإنساني في عولمة الإرهاب، غير أن هذا التقنين فرض قيودًا عملية وتشريعية أثَّرت في قدرة العاملين بالحقل الإنساني على أداء مهمَّ أتهم. وعلى صعيد آخر، امتدّت أذرع الإرهاب إلى نزاعات مسلحة عدّة؛ فأوجدت وضعًا إنسانيًا مأساويًا، أدى إلى صراع بين الجهاعات الإرهابية والحكومات، وخلق استغلالًا بين الجهاعات الإرهابية والحكومات، وخلق استغلالًا مناطق سيطرة الجهاعات الإرهابية.

ولتسليط الضوء على هذه القضية الإنسانية المهمّة وفهم أبعادها، تناولْنا الإطار القانوني لمكافحة تمويل الإرهاب وتداعياته على ممارسة العمل الإنساني وفقًا لمبادئه. وعلى صعيد آخر، تطرّقنا للواقع الذي فرضته الجهاعات الإرهابية وضرورات مواجهتها على الأرض لمنع الاستغلال السياسي للمساعدات الإنسانية. ولما كان طرح المشكلة وأسبابها وحده غير كاف، حاولنا البحث عن حلول، وذلك عن طريق كاف، حاولنا البحث عن حلول، وذلك عن طريق إيضاح بعض المهارسات الجيدة والخطوات المشجعة. وقد توصلت دراستنا إلى عدد من النتائج، وارتأينا طرح بعض التوصيات.

نتائج الدراسة

١- تدابير مكافحة تمويل الإرهاب التي فرضتها
 الحاجة لمقاومته، تمثل ضغوطًا على ممارسة

العدد (**٥**) صفر 1443 هـ / سبتمر 2011م

العمل الإنساني وفقًا لمبادئه، وتأثير هذه التدابير يتمثل في:

- تعويق المنظات الإنسانية عن الوصول للمحتاجين في مناطق سيطرة الإرهابيين، إذ يُنظر إليهم في الغالب على أنهم منحازون يجمعون المعلومات ويمررونها إلى الحكومات.
- ممارسة العمل الإنساني وفق مبادئه تعرض العاملين به لخطر الملاحقة القضائية بوصف ما يقدمونه من مساعدات إنسانية دعًا ماديًّا للإرهاب.
- بنود مكافحة الإرهاب التي تتضمَّنها اتفاقات التمويل تعوّق عمل المنظات الإنسانية.
- التزام مجلس الأمن في قراراته المتعلقة بمكافحة مويل الإرهاب، منذ يناير ٢٠١٣م، بالتشديد على الدول الأعضاء لاحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بها في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في أي تدابير تهدف إلى مكافحة الإرهاب، حتى يمكننا أن نعد هذا البند قاعدة عرفية أنشأها مجلس الأمن يجب على الدول التقيد بها عند تصميم التشريعات والتدابير المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب.
- ٣. يعد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٦٢ خطوة مهمة
 ومشجعة، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من الضهانات.

التوصيات

١. عقد منتديات دولية ووطنية يجري فيها حوار بين مقدمي الخدمات المالية والهيئات التنظيمية

والجهات الإنسانية الفاعلة، وإجراء تقييم للأثر السلبي لتشريعات وتدابير مكافحة تمويل الإرهاب في العمل الإنساني، واقتراح حلول لتقليل الآثار غير المقصودة على ممارسة العمل الإنساني وفقًا لمبادئه؛ والتي تنجم عن تقليل المخاطر والإفراط في الامتثال لقوانين مكافحة الإرهاب، ومحاولة التوصل لحلول عملية ملموسة لمشكلة الاستجابة الإنسانية في مناطق سيطرة الجماعات الإرهابية.

- عقد برامج تدريب قانوني للعاملين بالمجال الإنساني تساعدهم على الإلمام بتشريعات مكافحة تمويل الإرهاب.
- ٣. تحسين المعرفة بالقانون الدولي الإنساني ومبادئ العمل الإنساني، وذلك عبر دعم توفير التدريب للجهاعات المسلحة من غير الدول حول كيفية احترام القانون الدولي الإنساني، وتسهيل العمل الإنساني القائم على المبادئ، ولا سيها بهدف حماية السكان المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال، وكذلك دعم قبول واحترام المساعدات الإنسانية، والعاملين في المجال الطبي.
- دعم تدريب الجيش وقوات الأمن والموظفين الدبلوماسيين حول كيفية تسهيل واحترام المفاوضات الإنسانية عند الانخراط في الدبلوماسية الإنسانية والمفاوضات السياسية.
- ه. دعم الحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين ومحاورتهم.
- إدراج شروط إعفاء العمل الإنساني في أنظمة العقوبات الدولية؛ فهذه هي الطريقة الأنجع لعدم تعطيل العمليات الإنسانية للمدنيين

الخاضعين لمناطق سيطرة الإرهابيين، وهذا ليس من شأنه تجنب العواقب الإنسانية السلبية غير المقصودة الناتجة عن تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات فقط، بل سيساعد أيضًا في الحفاظ على الشرعية ودعم هذه التدابير والنظم على المدى البعيد.

- ٧. يجب على مجلس الأمن أن يشجع الدول على
 تضمين بنود الإعفاء الإنساني في التشريعات
 الوطنية لمكافحة تمويل الإرهاب.
- ٨. البناء على نهاذج المهارسات الجيدة التي قامت بها بعض الدول والتطورات الإيجابية الأخيرة، مثل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٦٢ الخاص بتمويل الإرهاب، وجعلها ممارسات منهجية.

٩. تجنب عمليات حظر مكافحة تمويل الإرهاب المصوغة على نطاق واسع في التشريعات الجنائية الوطنية؛ لأنها قد تمهد الطريق لتجريم المساعدة الانسانية.

أخيرًا، لا يعقل أن نواجه فساد العقول والفكر الضال بالأداة نفسها، فلا نريد في حربنا على الأفعال غير الإنسانية للإرهابيين أن نفقد نحن إنسانيتنا أيضًا، ونتجاهل الاحتياجات الإنسانية لأولئك الذين لا ذنب لهم سوى أن الظروف قد وضعتهم تحت سيطرة جماعة إرهابية. فضحايا الإرهاب هم ذاتهم ضحايا قوانين مكافحة الإرهاب؛ نتيجةً لتسييس المساعدات الإنسانية.

العجلة الدولية للدراسات الإنسانية

الهوامش

- ۱- د. محمد السيد عرفة، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط١، ٢٠٠٩م، ص ٢٦، ٥٦.
- 2- UN General Assembly, The United Nations Global Counter-Terrorism Strategy, A/RES/60/288 (20 September 2006).
 - تعد هذه الاتفاقية واحدة من أربع عشرة معاهدة دولية متعددة الأطراف تتناول جوانب مختلفة من الأعمال الإرهابية.
- ٤- اعتمدت اتفاقية قمع تمويل الإرهاب بقرار الجمعية العامة رقم ٥٣/ ١٠٨، انظر: ١٠٨/٥٣ / ١٠٨، السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة العادية ٥٣، الجلسة ٨٣، الملحق ٤٩، الفقرة ١٢.
- ٥- قمع تمويل الإرهاب، دليل للصياغة التشريعية، إدارة الشؤون القانونية، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣م. متاح على الرابط: https://www.imf.org/external/pubs/ft/SFTH/ara/SFTHa.pdf
 - ٦- قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ / ٢٠٠١م في جلسته رقم ٤٣٨٥ المعقودة في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١م.
- ٧- كان مجلس الأمن قد قرر من قبل في قراريه رقمي ١٢٦٧ لعام ١٩٩٩م و١٣٣٣ لعام ٢٠٠٠م أن تصادر الدول الأعضاء في
 الأمم المتحدة أصول إرهابيين ومنظّات إرهابية حدّدتهم بالاسم.
 - ٨- أنشأ مجلس الأمن بموجب القرار رقم ١٥٣٥ لعام ٢٠٠٤م المديرية التنفيذية لمساعدة لجنة مكافحة الإرهاب في عملها.
- 9- Paul.C. Szasz, The Security Council Starts Legislating, The American Journal of International law, vol. 96, N. 4, Oct 2002, pp .901- 905.
- ١ صدر الدليل التقني عام ٩ • ٢ م والذي يعد أداة مرجعية تستخدم في أثناء الزيارات التي تجري بالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب.
- ١١ التقرير العاشر المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بتاريخ ٤ فبراير ٢٠٢٠م، وثائق الأمم المتحدة، ص ١٠ متاح على الرابط:
 - https://www.undocs.org/ar/S/2020/95
- ١٢ تضم مجموعة العمل المالي حاليًا ٣٧ دولة عضوًا ومنظمتين إقليميتين (المفوضية الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي)، تمثل المراكز المالية الرئيسة في جميع أنحاء العالم.
 - ١٣ قانون مكافحة الإرهاب وتنفيذ عقوبة الإعدام، الباب ١٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة الأميركية القسم ٢٣٣٩ أ.
- 14- Criminal Code (R.S.C., 1985, c. C-46) PART II.1 Terrorism- section 83.3 -2001, c. 41, s. 4; 2019, c. 25, s. 17(E). Retrieved from: https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/C-46/index.html
- 10-أُسِّسَ قانون مكافحة الإرهاب الفرنسي في عام ١٩٨٦م، وعدَّل بعد ذلك مرات عدة، بها في ذلك في عام ١٩٩٦م؛ بعد تفجيرات المجموعة الإسلامية آرمي في باريس في عام ٢٠٠١م ردًّا على سبتمبر ٢٠٠١م وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣، وفي تفجيرات المجموعة الإسلامية ومن في باريس في نادن ٢٠٠٥م.
 - ١٦- المادة ١٥ من قانون الإرهاب لعام ٢٠٠٠م.

- 18- Mackintosh, K., Duplet, P., Study of the Impact of Donor Counter-terrorism Measures on Principled Humanitarian Action, NRC, and UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), July 2013, P 69.
- 19- United Kingdom's Counter-Terrorism and Border Security Act 2019, Chapter 1, Section 4, Subsection 5(a). Retrieved from: https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2019/3/section/4/enacted. Retrieved on: 9.8.2020.
- ٢- المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين (OECD)، فبراير ٢٠١٢م.
- 21- Mackintosh, K., Duplet, P., Study of the Impact of Donor Counter-Terrorism Measures on Principled Humanitarian Action, Op. Cit., p70.

Stuart Gordon & Sherine El Taraboulsi-McCarthy, Counter-terrorism, Bank De-risking and Humanitarian Response: A Path Forward Key Findings from Four Case Studies, Humanitarian Policy Group, August 2018.

- ٢٣ موفق محمد الرفاعي، المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، جامعة عمّان العربية، كلية الدراسات القانونية العليا، ٢٠٠٨م، ص ٢٦، أيضًا: حيدر كاظم عابد، المساعدات الإنسانية، دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، المجلد الثامن، العدد الثالث، ٢١٦م، ص ٣٧٦.
- ٢٤ قواعد السلوك من أجل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية أثناء الإغاثة في حالات
 الكوارث، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إصدار ١٥ سبتمبر ١٩٩٥م، متاح على الرابط:
 https://www.icrc.org/data/files/publications/ar/icrc-004-1067-1.pdf
- ٢٥- لمزيد من التفاصيل حول تأثير قوانين مكافحة الإرهاب في المساعدات الطبية التي تقدمها المنظمات الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة، انظر:
 - Alice Debarre, Safeguarding Medical Care and Humanitarian Action in the UN Counterterrorism Framework, International Peace Institute, September 2018. Retrieved from: https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2018/09/1809_Safeguarding-Medical-Care.pdf
- 26- Sophie Delaunay, Andres Romero, and Mary Vonckx, Condemned to Resist, Professionals in Humanitarian Assistance and Protection, 10 February 2014. Retrieved from: http://phap.org/articles/condemned-to-resist.
- 27- Nathalie Weizmann, Painting Within the Lines: The UN's Newest Resolution Criminalizing Financing for Terrorists -Without Imperiling Humanitarian Activities, Just Security, 29 March 2019. Retrieved from: https://www.justsecurity.org/63442/painting-within-the-lines-the-uns-newest-resolution-criminalizing-financing-for-terrorists-without-imperiling-humanitarian-activities/.

95

۲۹ - كلمة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمام مجلس الأمن، ١ أبريل ٢٠١٩م، متاح على الرابط: https://www.icrc.org/ar/document/icrc-president-un-security-council-space-impartial-humanitarian-action-under-threat

- 30- Pilot Empirical Survey Study on The Impact of Counter Terrorism Measures on Humanitarian Action, Jessica S. Burniske & Naz K. Modirzadeh HLS PILAC CHE Project March 2017. Retrieved from: http://blogs.harvard.edu/pilac/files/2017/03/Pilot-Empirical-Survey-Study-2017. pdf.
- 31- Desk Review of Relevant Literature on the Impact of Counter-terrorism Legislation and Measures on Principled Humanitarian Assistance, Working Document, IASC Results Group 3 Subgroup on Counter-terrorism, Key Recommendations. Retrieved from: https://interagencystandingcommittee. org/system/files/2020-02/IASC_RG3_COTER_Recommendations%20from%20desk%20review_for%20publication.pdf

٣٢- كلمة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمام مجلس الأمن، ١ أبريل ١٩٠٠م، مرجع سابق.

٣٣- تنص هذه المادة على أن «تبذل أعمال الغوث ذات الطابع الإنساني بموافقة الطرف السامي المتعاقد المعني ...»

٣٤- يوسف مقرين، الأساس القانوني للمساعدات الإنسانية في القانون الدولي الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية والحضارة، الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٦م، ص ٤٠٧.

- 35- Mackintosh, K., Duplet, P., Study of the Impact of Donor Counter-Terrorism Measures on Principled Humanitarian Action, NRC and UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) Op. Cit., P84.
- ٣٦- التقرير المتعلق بالصومال الذي أعده فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا وفقًا للفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٢٠١٧م. متاح على الرابط: https://undocs.org/ar/S/2018/1002
- ٣٧- بيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء اجتماع اللجنة السادسة للجمعية العامة حول «تدابير القضاء على الإرهاب الدولي،» ١٠ أكتوبر ٢٠١٩م. متاح على الرابط:

https://www.icrc.org/ar/document/counter-terrorism-activities-must-respect-protections-afforded-international-humanitarian

38- Counterterrorism and Humanitarian Engagement Project, OFAC Licensing, Background Briefing, March 2013, Counter-terrorism Laws and Regulations, Op. Cit., P8.

- 39- Kristina Roepstorff, Charlotte Faltas & Sonja Hövelmann, Counter-terrorism Measures and Sanction Regimes: Shrinking Space for Humanitarian Aid Organizations, Center for Humanitarian Action February 2020 . Retrieved from: https://www.chaberlin.org/wp-content/uploads/2020/03/2020-02-counterterrorism-sanction-regimes-roepstorff-faltas-hoevelmann.pdf.
- 40- Première Urgence Internationale, 28 January 2020, NGOs' Declaration, Anti-terrorism Laws Threaten to Paralyse Humanitarian NGOs. Retrieved from: https://www.premiere-urgence.org/en/anti-terrorism-laws-threaten-to-paralyse-humanitarian-ngos/
- 41- Pilot Empirical Survey Study on The Impact of Counter-terrorism Measures on Humanitarian Action, Op. Cit.
- ٤٢ مقابلة مع موظف من منظمة دولية في مقديشيو ٢٨ مارس ٢٠١٨م، ومقابلة مع موظف دولي في نيروبي ٨ يونيو ٢٠١٨م مشار إليها في: تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المقدم إلى مجلس الأمن الدولي في ٩ نوفمبر ٢٠١٨م، ص ٥١. متاح على الرابط:

https://undocs.org/ar/S/2018/1002

- ٤٣ تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المقدم إلى مجلس الأمن الدولي في ٩ نوفمبر ٢٠١٨م، مرجع سابق، ص ٥١ - ٥٢.
- 44- Counter-terrorism Laws and Regulations, Op. Cit., p10. Also, 'Syria Two Years On: The Failure of International Aid,' Médecins Sans Frontières, 6 March 2013. Retrieved from: http://www.doctorswithoutborders.org/article/syria-two-years-failure-international-aid
- ٥٥ تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المقدم إلى مجلس الأمن الدولي في ٩ نوفمبر ٢٠١٨م، مرجع سابق، ص ٥٢ - ٥٣.
- 46- Halbeeg News, Suspected Al-shabab Militants Abduct Five Aid Workers in Bay Region, 9 August 2018. Retrieved from: https://en.halbeeg.com/2018/08/09/suspected-al-shabab-militants-abduct-five-aid-workers-in-bay-region/
- 47- Statement von Foreign Minister Heiko Mass at the UN Security Council briefing on safeguarding Humanitarian space, Federal Foreign Office, 01.4.2019. Retrieved from: https://www.auswaertiges-amt.de/en/newsroom/news/maas-security-council-humanitarian-space/2206124.
 - ٤٨ الفقرة ٢٦ من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٦٢ لعام ٢٠١٩م.
- 93- الجهاعات المسلحة المصنفة كإرهابية هي الجهاعات المسلحة التي صنفت كجهاعات إرهابية إما من قبل الحكومات أو منظمة الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية، مثل: (حركة حماس، الشباب... إلخ).
- ٥ ندوة في هلسنكي بفنلندا، ١٨ أبريل ٢٠١٢م، دائرة دراسة الأديان في جامعة هلسنكي، مشار إليها في: عمر عدس، مكافحة الإرهاب تسهم في تجويع الصومال، جريدة الخليج، مقال منشور بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١٢م، متاح على الرابط:
 http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej.page/60072a87-5cb1-4852-8b03-06dd0945b403

97

١٥- مشار إليه في: تيم ويويل، بي بي سي نيوز، آموس تحذر من أن قوانين مكافحة الإرهاب «تعوّق عمليات الإغاثة،» ١ يوليو ٢٠١٤م، متاح على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/07/140701_anti_terrorism_laws

- 52- Pilot Empirical Survey Study on The Imoact of Counter-terrorism Measures on Humanitarian Action, Op. Cit.
- 53- Anti-terrorism Laws Threaten to Paralyse Humanitarian NGOs, Op. Cit.
- 54- Joel R. Charny, Counter-terrorism and Humanitarian Action: The Perils of Zero Tolerance, March 20, 2019. Retrieved from: https://warontherocks.com/2019/03/counter-terrorism-and-humanitarian-action-the-perils-of-zero-tolerance/.
- ٥٥ كلمة مراقب اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة في جلسته رقم ٩٦ م ٨٤ يوم الخميس ٢٨ مارس ٩ ٢٠١٩م، وثائق الأمم المتحدة، ص ٤٦. متاح على الرابط: https://undocs.org/ar/S/PV.8496
- ٥٦ تصريح بيتر ماورير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يجب ألا تأتي مكافحة الإرهاب على حساب العمل الإنساني أو المبادئ الإنسانية، ملاحظات على الفعالية الجانبية رفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول أطر مكافحة الإرهاب وأنظمة الجزاءات: حماية الحيز الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩م. متاح على الرابط: https://www.icrc.org/ar/document/combatting-terrorism-should-not-come-expense-humanitarian-action-or-principles
- 57- Directive (EU) 2017/541 of the European Parliament and of the Council of 15 March 2017 on combating terrorism and replacing Council Framework Decision 2002/475/JHA and amending Council Decision 2005/671/JHA, Para 38. Retrieved from: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A32017L0541
- ٥٨-وردت إستراتيجية الجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٠ المؤرخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٦م، الدورة الستون. متاح على الرابط: https://undocs.org/ar/A/RES/60/288
 - 9 ٥ قرار الجمعية العامة رقم ٧٠/ ٢٩١ المؤرخ ١ يوليو ٢٠١٦م جلسة الجمعية العامة رقم ١١٠ الدورة السبعون. متاح على الرابط:

https://undocs.org/ar/A/RES/70/291

- 60- New Zealand Legislation, Terrorism Suppression Act 2002, 17 October 2002, Public Act 2002 No. 34, Part 2, Article 10. Retrieved from: http://www.legislation.govt.nz/act/public/2002/0034/55.0/DLM151491.html
- 61- Criminal Code (R. S. C., 1985, c. C-46), Government of Canada, Justice Laws Website, Part II. 1, Para 83.01/1/b/ii/E. Retrieved from: https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/C-46/page-13.html#h-116340

- 62- Fionnuala Ni Aolàin, The Massive Perils of the Latest U. N. Resolution on Terrorism, Just Security, 8 July 2019. Retrieved from:
 - https://www.justsecurity.org/64840/the-massive-perils-of-the-latest-u-n-resolution-on-terrorism/
 - ٦٣ المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.
 - ٦٤ منذ عام ٢٠٠١م حتى اعتباد القرار ٢٤٦٢ لعام ٢٠١٩م، اعتمد مجلس الأمن نحو ٢٢ قرارًا بشأن تمويل الإرهاب.
- ٦٥-المادة ٢١ من اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال الجرحي والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان والمؤرخة ١٢ أغسطس ١٩٤٩م.
- 77- المادة ١٥ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية المؤرخ ٨ يونيو ١٩٧٧م.
 - ٦٧- انظر القاعدة ١١٠ من القانون الدولي الإنساني العرفي متاح على الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule110
 - ٦٨- انظر القاعدة ٢٦ من القانون الدولي الإنساني العرفي متاح على الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule26
 - 79 انظر القاعدة 70 من القانون الدولي الإنساني العرفي متاح على الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule25
 - ٧- انظر القاعدة ٤٧ من القانون الدولي الإنساني العرفي متاح على الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule47
- 71- UN Security Council Resolution 2286 (May 3, 2016), UN Doc. S/RES/2286, para 2.
- 72- Ibid, para 4.
- 73- Emanuela-Chiara Gillard, Humanitarian Action and Non-state Armed Groups, the International Legal Framework, Research Paper, Chatham House, February 2017, pp15-16. Retrieved from: https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2017-02-02-humanitarian-action-non-state-armed-groups-gillard.pdf
- Also, Kristina Roepstorff, Charlotte Faltas, & Sonja Hövelmann, Counterterrorism Measures and Sanction Regimes: Shrinking Space for Humanitarian Aid Organizations, Center for Humanitarian Action, 27 February 2020. Retrieved from: https://www.chaberlin.org/en/publications/counterterrorism-measures-and-sanction-regimes-shrinking-space-for-humanitarian-aid-organisations/

- إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٨٨/ ٦٠، ٨ سبتمبر ٢٠٠٦م.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة. قرار الجمعية العامة رقم ١٠٨/٥٣، السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة العادية ٥٣، الجلسة ٨٣، لعام ١٩٩٩م.
- الرفاعي، موفق محمد. المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، عمّان، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات القانونية العليا، ٢٠٠٨م.
 - صندوق النقد الدولي. قمع تمويل الإرهاب؛ دليل للصياغة التشريعية، إدارة الشؤون القانونية، ٢٠٠٣م.
- عابد، حيدر كاظم. المساعدات الإنسانية: دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني، العراق، جامعة بابل، كلية القانون، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثامن، العدد الثالث، ٢٠١٦م.
- عدس، عمر. مكافحة الإرهاب تسهم في تجويع الصومال، جريدة الخليج، مقال منشور بتاريخ ٢٧-٤-٢٠ متاح على الرابط: http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/60072a87-5cb1-4852-8b03-06dd0945b403
 - عرفة، محمد السيد. تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، ٢٠٠٩م.
 - فريق الرصد المعنى بالصومال وإريتريا. التقرير المقدم إلى مجلس الأمن الدولي، في ٩ نوفمبر ٢٠١٨ م.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. أنشطة مكافحة الإرهاب لا بد أن تحترم الحماية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني، بيان أمام اجتماع اللجنة السادسة للجمعية العامة حول «تدابير القضاء على الإرهاب الدولي،» ١٠ أكتوبر ٢٠١٩م.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. قواعد السلوك من أجل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظات غير الحكومية أثناء الإغاثة في حالات الكوارث، إصدار ١٥ سبتمبر ١٩٩٥م.
 - اللجنة الدولية للصليب الأحمر. كلمة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمام مجلس الأمن، ١ أبريل ٢٠١٩م.
- مارديني، روبرت. بيان اللجنة الدولية في المناقشة المفتوحة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن منع ومكافحة تمويل الإرهاب، ٢٨ مارس ٢٠١٩م.
- ماورير، بيتر. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تصريح: يجب ألا تأتي مكافحة الإرهاب على حساب العمل الإنساني أو المبادئ الإنسانية، ملاحظات على الفعالية الجانبية رفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول أطر مكافحة الإرهاب وأنظمة الجزاءات: حماية الحيز الإنساني، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩م.
- مجلس الأمن. المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بمناسبة اتخاذ القرار رقم ٢٤٦٢، الجلسة ٨٤٩٦ بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٩م.
- مقرين، يوسف. الأساس القانوني للمساعدات الإنسانية في القانون الدولي الإنساني، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والحضارة، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٦م.

منظمة الأمم المتحدة. التقرير العاشر المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، وثائق الأمم المتحدة، بتاريخ ٤ فبراير ٢٠٢٠م.

منظمة الأمم المتحدة. ميثاق منظمة الأمم المتحدة، ١٩٤٥م.

ويويل، تيم. آموس تحذر من أن قوانين مكافحة الإرهاب تعوّق عمليات الإغاثة، بي بي سي نيوز، ١ يوليو ٢٠١٤م، متاح على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/07/140701_anti_terrorism_laws

Article. Professionals in Humanitarian Assistance & Protection.

Burniske, Jessica S. & Naz K. Modirzadeh. (2017). Pilot Empirical Survey Study on the Impact of Counterterrorism Measures on Humanitarian Action. Cambridge, MA: Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict.

Charny, Joel R. (2019). Counter-Terrorism and Humanitarian Action: The Perils of Zero Tolerance.

Criminal Code (R. S. C., 1985, c. C-46), Government of Canada, Justice Laws Website.

Debarre, Alice. (2018). Safeguarding Medical Care and Humanitarian Action in the UN Counterterrorism Framework. International Peace institute.

Directive (EU) 2017/541 of the European Parliament and of the Council of (15 March 2017) on Combating Terrorism and Replacing Council Framework Decision 2002/475/JHA and Amending Council Decision 2005/671/JHA.

Gillard, Emanuela-Chiara. (2017). Humanitarian Action and Non-state Armed Groups: The International Legal Framework. Research Paper, Chatham House.

Gordon, Stuart & El Taraboulsi-McCarthy, Sherine. (2018). Counter-Terrorism, Bank De-risking and Humanitarian Response: A Path Forward. Key Findings from Four Case Studies. Humanitarian Policy Group.

Halbeeg News. (9 August 2018). Suspected Al-shabab Militants Abduct Five Aid Workers in Bay Region. Retrieved from:

https://en.halbeeg.com/2018/08/09/suspected-al-shabab-militants-abduct-five-aid-workers-in-bay-region/.

Inter-Agency Standing Committee (IASC). (2020). Desk Review of Relevant Literature on the Impact of Counter-Terrorism Legislation and Measures on Principled Humanitarian Assistance. Key Recommendations. Working Document.

Mackintosh, K. & Duplet, P. (2013). Study of the Impact of Donor Counter-Terrorism Measures on Principled Humanitarian Action. NRC & UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA).

New Zealand Legislation. Terrorism Suppression Act 2002. (17 October 2002). Public Act 2002, No. 34.

Première Urgence Internationale. (28 January 2020). NGOs' Declaration. Anti-Terrorism Laws Threaten to Paralyse Humanitarian NGOs. Retrieved from: https://www.premiere-urgence.org/en/anti-terrorism-laws-threaten-to-paralyse-humanitarian-ngos/.

Roepstorff, Kristina; Faltas, Charlotte, & Sonja Hövelmann. (2020). Counterterrorism Measures and Sanction Regimes: Shrinking Space for Humanitarian Aid Organizations. Center for Humanitarian Action (CHA).

Sophie Delaunay, Andres Romero, & Mary Vonckx. (2014). Condemned To Resist.

Szasz, Paul. C. (2002). The Security Council Starts Legislating. *The American Journal of International law*, vol. 96, 4.

UN Security Council Resolution 2286. (May 3, 2016). UN Doc. S/RES/2286.

United Kingdom's Counter-Terrorism and Border Security Act 2019.

Weizmann, Nathalie. (2019). Painting Within the Lines: The UN's Newest Resolution Criminalizing Financing for Terrorists -Without Imperiling Humanitarian Activities. Just Security.

التعليم العام في اليمن وجهود تطويره جهود المملكة العربية السعودية أنموذجا

د. زياد محمد المحوري - اليمن أستاذ مساعد في كلية التربية زنجبار، جامعة أبين يعاني التعليم العام في اليمن كغيره من القطاعات الخدمية كثير من الصعوبات والمشاكل، من حيث البنية والمضمون، ورغم الجهود الرسمية التي بذلت في سبيل تحقيق نهضة تعليمية في مجال التعليم العام لتناسب الوضع الاقتصادي القائم في البلاد، إلا أن ما تحقق كان دون المستوى المرجو، حيث تشير دراسات عدة إلى أن هذا التحسن النسبي كان مقتصرا على الجانب الكمّي من العملية التعليمية وأن التحسن في الجانب النوعي كان محدودا جدا مما يُشير إلى تدني مستوى التعليم العام في اليمن وضعف مخرجاته.

ومنذ الانقلاب الحوثي على الحكومة الشرعية، والتعليم العام في اليمن يعاني كثير من الأزمات في بنيته الوظيفية والمنهجية؛ فالمدارس دمرت، والمعلمون بدون رواتب، ونسبة التسرب من مقاعد الدراسة أصبحت عالية، ولعل ضآلة الدعم والتمويل من العوامل الرئيسة في ما وصل إليه التعليم العام من تدنى وضعف في جميع مجالاته، فكانت المملكة العربية السعودية هناك تقدم الدعم غير المحدود في كل المجالات والقطاعات الخدمية، ولعل القطاع التعليمي قد حصل على النصيب الأكبر من دعم الأشقاء في المملكة العربية السعودية، وهو ما سنحاول عرضه في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: التعليم العام، اليمن، الواقع التعليمي، الجهود الإغاثية، المملكة العربية السعودية.

التعليم العام في اليمن وجهود تطويره

جهود المملكة العربية السعودية أنموذجا

ں الیمن

د. زياد محمد المحوري

تمهيد

يعد التعليم العام العامل المحرك والمنشط لحركة التغيير المطلوب في أي مجتمع من المجتمعات، فالتعليم ضرورة لازمة وملحة بالنسبة للمجتمعات النامية إذا ما أرادت اللحاق بركب الحضارة الإنسانية. كما أن التعليم لم يعد هدفه محو الأمية كما كان في الماضي، بل أصبح نوعًا من أنواع الاستثمار الاجتماعي للإنسان للإفادة منه في تحقيق أهداف التغيير التي يرنو إليها المجتمع.

كان للتعليم العام في اليمن بشقيه الأساسي والثانوي الأهمية القصوى في برامج التنمية الشاملة، حيث حظي بعناية الأوساط التربوية المهتمة بتنمية الموارد البشرية، أو التنمية الشاملة للمجتمعات بجوانبها الاقتصادية الاجتهاعية، وقد تزايد هذا الاهتهام منذ فترة التسعينيات، وذلك مع تزايد التحديات وتلاحق المتغيرات التي تزخر بها حياتنا المعاصرة، وحيث يمثل التعليم الأساسي الجذع المشترك للسلم التعليمي، فعليه أن يستجيب للمتطلبات الأساسية لهذه المجتمعات والتي تتزايد يومًا بعد يوم. كها تعد المرحلة الثانوية من المراحل المهمة في بنية النظام التعليمي، وذلك لما لها من دور مهم في تنشئة الشباب أثناء مرحلة المراهقة، حيث يمر الطلبة في هذه المرحلة بتغيرات جسمية وعقلية ونفسية وانفعالية، فتتضح ميولهم واتجاهاتهم، كها تترسخ قواعد علاقاتهم الاجتهاعية، ومن هنا فالمدرسة الثانوية مطالبة بتوفير المناخ الملائم لنمو الشباب نموا سليمًا، بهدف إعدادهم للمشاركة الإيجابية والفعالة في تقدم المجتمع.

وقد كان للمملكة العربية السعودية دورا واضحا وغير محدود في دعم الجوانب الإنسانية في اليمن في جميع القطاعات التنموية والخدمية وعلى رأسها القطاع التعليمي، والذي سنتطرق لبعض جوانبه في هذا البحث.

منهجية البحث

استخدم المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، حيث إنّ الأول هو الغالب في الدراسات الاجتهاعية، إذ لا يكتفي بالتوصيف، بل يتبع ذلك التحليل والتفسير بعد جمع المعلومات والبيانات. أما المنهج التاريخي، فقد استخدمه الباحث لتتبع تاريخ التعليم العام في اليمن، وما وصل إليه في الوقت الراهن، لمعرفة أهم المؤشرات على نمو التعليم العام، وأهم الصعوبات والتحديات التي تواجهه، وإبراز المشاكل التي يعانيها، والخطط الرسمية التي أولتها الحكومة اليمنية لدعم التعليم العام، ثم التدخل الإنساني التي قامت به المملكة العربية السعودية لمساعدة الشعب اليمني في تحقيق الحياة الكريمة له.

واقع التعليم العام في اليمن لمحة تاريخية

بعد خروج العثمانيين من الشطر الشهالي لليمن عام ١٩١٨م، بسبب هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى وتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بين فرنسا وبريطانيا، تسلم الإمام يحيى حميد الدين زمام الأمور في تسيير شئون الحكم، فلم يعمل على إحداث أي تغيير يذكر في الوضع القائم آنذاك في كل المجالات ومنها مجال التعليم لأسباب عدة، منها:(١)

- الحروب المستمرة مع العثمانيين من جهة، ومع القبائل اليمنية من جهة أخرى.
- تخوّف الإمام يحيى من الانفتاح على العالم الخارجي ودخول تأثيرات خارجية على اليمن.
- ٣. اتباع سياسة أن الشعب الجاهل أسلس قيادة
 من الشعب المتعلم.

نشر الدعاية والأكاذيب من إن التعليم الحديث
 كفر وخروج عن الإسلام!

وعلى الرغم من تلك الأسباب، فقد قام الإمام يحيى بمحاولات تعليمية وثقافية بسيطة تلائم متطلبات العصر آنذاك؛ فأسس المدرسة العلمية؛ ودار الأيتام؛ والمكتبة العامة.

وقد اقتصر التعليم قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في صورة كتاتيب (معلامة) تلحق غالباً بالمساجد، والغرض منها تعليم القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم ومبادئ الحساب، ولم يكن هناك منهج محدد أو كتب مطبوعة، ولا هيكل تنظيمي أو إداري للتعليم في اليمن أو وجود سلم تعليمي بالمعنى المتعارف عليه اليوم. وإلى جانب الكتاتيب ودور التحفيظ في المساجد، كانت هناك المدارس العلمية التي تركزت في بعض المدن كصنعاء وتعز وذمار وصعدة وحجة التي كان يسمح لفئة خاصة من المواطنين الالتحاق بها؛ وهم أبناء الأسر الميسورة والمعروفة بالعلم، حيث كانت تهدف تلك المدارس إلى تخريج القضاة والموظفين، وتدرّس فيها العلوم الشرعية واللغة العربية بشكل أساسي. وهذا الاتجاه لحكام اليمن جعله اليمن في عزلة تامة عن العالم الخارجي، ولم تتصل به إلا بعد قيام ثورة ٢٦سبتمبر عام ١٩٦٢م، حيث عملت الثورة على التخلص من الثالوث الرهيب (الفقر والجهل والمرض) عن طريق الاستعانة بالدول العربية والدول الصديقة وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة آنذاك (مصر وسوريا حاليًا)، التي كان لها السبق الأكبر في تقديم العون والمساعدات في مجالات الدفاع عن الثورة والجمهورية، وفي مجال الإدارة والصحة والمالية والمواصلات والعدل، وفي

مجال التربية والتعليم بشكل أساسي، عن طريق إرساء قاعدة تعليمية حديثة، وإقامة الهياكل التنظيمية للإدارة التعليمية. (٢)

وقد أعتمد النظام التربوي والتعليمي بعد الثورة مباشرة على مناهج التعليم وكتبه التي تدرّس في مراحل التعليم المختلفة في مصر ، إلى جانب الاستعانة بالخبرات المصرية في مجال تحديث التعليم وتطويره. وقد وصلت أول بعثة تعليمية بعد قيام الثورة عام ١٩٦٣م، وكانت تضم عدداً من المدرسين والإداريين والمستشارين والخبراء، عملت على وضع مخطط لتنظيم ديوان وزارة التربية والتعليم ومكاتب التربية في المحافظات ووضع لوائح لتنظيم العملية التعليمية والتربوية وقوانينها للمدارس في المدن الرئيسة وصدرت عدداً من القرارات لإصلاح التعليم وتحديثه ومنها القرار الجمهوري رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣م الخاص بتشكيل وزارة التربية والتعليم وتحديد مهامها، حيث كان هذا القرار اللبنة الأولى في إرساء الأنظمة واللوائح والتشريعات الأخرى لتنظيم التعليم ووضع هياكله في اليمن، وقد أعقب هذا القرار صدور قرارات وقوانين عدة بهدف تنظيم التعليم وتطويره، ومنها:

- قانون رقم ۲۶ لسنة ۱۹۶۶م بشأن تنظيم التعليم الابتدائي.
- تنظيم الإعدادي.
- ۳. قانون رقم ۲۲ لسنة ۱۹٦٤م بشأن تنظيم
 التعليم الثانوي.

وقد عُدّلت هذه القوانين بصدور قانون التعليم العام رقم ٢٢ لعام ١٩٧٤م، الذي تم تغييره عام ١٩٩٢م بصدور قانون التربية والتعليم رقم ٤٥

للجمهورية اليمنية الموحدة، التي تم توحيدها في ٢٢مايو ١٩٩٠م. (٣)

أما في الشطر الجنوبي وخلال المدة من عام ١٨٣٩م وحتى عام ١٩٣٧م ظلت عدن والمحميات التابعة لها تحكم بواسطة الإدارة البريطانية في الهند، وخلال تلك المدة استطاعت بريطانيا إخضاع المنطقة عن طريق الاتفاقيات والأحلاف التي وقعتها مع عدد من الأمراء والسلاطين والقوى السياسية الأخرى التي تحالفت معها ومارست سياسة تجهيل فظيع ضد جماهير الشعب، حيث أخذت تبارك في الريف كل ما من شأنه أن يعمّق الجهل والتخلف؛ وفي المدينة كانت تعمّق الثقافة التي تمجّد رسالتها، وانها جاءت لخدمة الشعوب الأخرى وتطويرها، ولم تشهد المنطقة تعليمًا يخدم مصالح الشعب طوال مدة الاستعار. لقد ألغيت تبعية المنطقة للهند في عام ١٩٣٧م، ورُبطت مباشرة بإدارة المستعمرات في لندن، وعملت الإدارة الاستعمارية على توسيع سيطرتها على المنطقة لتشمل السيطرة الإدارية الكاملة، وذلك عن طريق فرض معاهدات جديدة أُطلق عليها اسم الاستشارة؛ والتي بموجبها تستطيع التدخل في الشؤون الإدارية في كل مناطق الجزء الجنوبي من اليمن من خلال المستشارين البريطانيين الذين أصبحوا هم الحكام الفعليين.(٤)

ويهدف الاستعمار بمختلف أشكاله وألوانه إلى إبقاء الشعوب المستعمرة في جهل مطبق بعيدة عن كل ماله علاقة بالعلم والمعرفة حتى يسهل عليه تنفيذ مشاريعه بسلام، وهذا ما ينطبق على ما حدث في الشطر الجنوبي من اليمن، حيث عملت بريطانيا على أن يظل الجزء الجنوبي من اليمن لسنيين طويلة محروماً من العلم والمعرفة. لذلك ليس مستغرباً أن يكون افتتاح أول

العدد (🗷) صفر 1443 هـ / سبتمر 2021م

مدرسة حكومية بعد مرور ١٧ سنة من دخول بريطانيا لعدن؛ وذلك في عام ١٨٥٦م، إذ افتتحها القديس بدجر Badger حينذاك، واستمرت سنتين ثم أغلقت، حيث كان هدف هذه المدرسة إعداد موظفين كتبة في الدائرة العربية بسكرتارية حكومة بومبي في عدن. وفي عام ١٨٦٦م افتتحت مدرسة حكومية في كريتر، وكانت تقدم التعليم باللغة الإنجليزية، ويديرها مدير هندي، والغرض منها كما أعلن هو:

«...to prove and spread its influence across the

nation and to attract the sons of chiefs. »

أي «لإثبات ونشر نفوذها في جميع أنحاء البلاد وجذب أبناء الرؤساء؛» أي لتهيئة المناخ النفسي والفكري لدى القبائل والسلاطين لقبول القادم الغريب «المستعمر،» وبالتالي، خلق علاقات طيبة مع البريطانيين في عدن، هذا بالإضافة إلى تأهيل كتبة عرب للإدارة البريطانية، وقد فشلت هذه المدرسة في تحقيق هدفها؛ فلم نجد في سجل هذه المدرسة خلال أول عامين من افتتاحها سوى ستة تلاميذ فقط، معظمهم من أبناء جنود الوحدة الهندية في الجيش البريطاني في عدن. وفي عام ١٩٧٨م بلغ عدد تلاميذ هذه المدرسة الوافدة إلى عدن، وخاصة الهنود. (٥)

وفي المدة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية انتعشت التجارة في عدن، وقام التجار الحضارم ببناء المدارس الأهلية، وخاصة المهاجرون منهم في جزر الهند الشرقية، وقد أفرز هذا المناخ الجديد في الشطر الجنوبي من اليمن أتجاهاً نحو الإصلاح ظهر بارزاً في شكل المدارس الأولية الأهلية التي بدأت تفتح أبوابها أمام جميع المواطنين، نافضة بذلك غبار الجمود الذي حط على

الكتاتيب التي تردّت أحوالها في أثناء الهيمنة البريطانية. ويمكن احتساب مدرسة «جبل حديد» نواة للتعليم الحكومي في المحمية الغربية، الذي اخذ يظهر على شكل مدارس أولية في عقد الأربعينيات، وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات. وقد تابع بعض خريجي مدرسة جبل حديد دراستهم في الثانوية الحكومية في عدن، كها زادت مدة الدراسة في هذه المدرسة إلى سنتين إضافيتين بعد السنوات الأربع الابتدائية؛ وذلك منذ الأربعينيات؛ وتوسع القبول فيها ليشمل فئات أوسع. (٢)

وعلى الرغم من تزايد عدد المدارس بعد ذلك، وخاصة في السنوات الأخيرة قبل الاستقلال، إلا أن التعليم ظل محدوداً؛ ولذلك نجد أنه في العام الدراسي ٦٥ / ١٩٦٦م لم يحضر في المدارس سوى ١٤٥٩٥ تلميذاً وتلميذة في المرحلة الابتدائية و٧١٠٦ طالب وطالبة في المرحلة المتوسطة و٣٤٤٣ طالب وطالبة في المرحلة الثانوية. بينها كان عدد المتدربين الملتحقين في المعهد الفني الوحيد في مدينة المعلا لا يتجاوز ٢٠٠ متدرب، أما التعليم العالي فلم يكن له وجود حتى عام الاستقلال ١٩٦٧م. وكان التعليم في مستعمرة عدن يخضع للنظام التعليمي البريطاني الذي يقوم على المدرسة الابتدائية ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، والمدرسة المتوسطة ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، والمدرسة الثانوية ومدتها أربع سنوات، أما المناهج الدراسية التي كانت تُقدّم، كانت تعتمد من جانب السلطات الاستعمارية وتعكس فلسفتها و رؤيتها. (۷)

ولذلك كان التعليم في عدن والمحميات التابعة لها يخضع للنظام التعليمي البريطاني، وبالتالي، ظل متخلفاً ولم يُعط الاهتهام المطلوب لتطويره. وقد أُنشئت أعداد محدودة من المدارس الابتدائية والمتوسطة تستوعب عدداً

محدوداً من الطلاب. وبعد الاستقلال في عام ١٩٦٧م، ألغي النظام التعليمي الذي كان سائداً أثناء وجود بريطانيا في جنوب اليمن، من حيث السلم التعليمي والمناهج التعليمية وجعل التعليم من مسؤولية الدولة وبالمجان، وقد توالى صدور اللوائح والتشريعات التربوية؛ ومن ذلك صدور قانون التعليم رقم ٢٦ لسنة والأهداف الخاصة بكل مرحلة تعليمية وإعطاء أهمية والأهداف الخاصة بكل مرحلة تعليمية وإعطاء أهمية كبيرة لنشر التعليم وبناء المدارس المختلفة والاهتمام بالمعلم. إلى جانب ذلك عُقد أول مؤتمر تربوي في عدن عام ١٩٧٥م ومؤتمر آخر عام ١٩٧٩م، وقد أستمر الخال عليه في تطوير التعليم والاهتمام به حتى قيام الخمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م، حيث دمج النظامين التعليميين في نظام تعليمي واحد في السلَّم التعليمي، والإدارة التعليمية، والمدرسية، والمناهج.

إن التعليم العام في الجمهورية اليمنية قد توسع كمّياً بصورة كبيرة، وعلى سبيل المثال، بلغ عدد المقيدين في مرحلة التعليم الأساسي للفئة العمرية ٦-١٤ للعام الدراسي ٢٠٠٠م ١١٨, ١١٨ ٣ طالباً وطالبة، وهناك تحسن في زيادة عدد الإناث الملتحقات بالتعليم الأساسي أيضاً، حيث بلغ عدد الإناث الملتحقات في العام الدراسي ٢٠٠٢م ٢٠٨٠, ٢٩٤, ١،(٩) ويقابل العام الدراسي ٢٠٠٢م ٢٠٠٠م في مستوى التعليم ونوعيته. أمّا التحسن النسبي – الذي أشرنا إليه سابقًا – كان مقتصرا على الجانب الكمّي من العملية التعليمية، والتحسن في الجانب الكمّي من العملية التعليمية، والتحسن في الجانب النوعي كان محدودا جدا؛ مما يُشير إلى تدني مستوى التعليم بشكل عام.

بعد الثورة اليمنية في الستينيات من القرن الماضي، كان أكثر ما يشغل النظم السياسية الوطنية التي جاءت

بها الثورات ١٩٦٢م في الشهال، ١٩٦٣م في الجنوب، ثم الاستقلال١٩٦٧م، بناء نظام تعليمي حديث يتجاوز إرث التخلف الاستعهاري، ومن أجل إعادة بناء المجتمع اليمني، وتجديد ثقافته، وربطة بالعلم وبالعالم الحديث، والمشاركة في التنمية والتحديث، والتواصل مع العالم الخارجي.

وفي ظل شحة الموارد الاقتصادية وضعف الإمكانات البشرية، وخلال عقود من التنمية المتواضعة، كان التعليم الحلقة الأضعف، ومن ثم الأكثر حاجة للتنمية. فاتجه الجهد الأكبر إلى إحداث أكبر قدر من التوسع في التعليم وإعطائه الأولوية في التنمية، وبالرغم من تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م، وتعلق الآمال الشعبية بها لتطوير التعليم العام وأحداث ثورة علمية فيه، إلا أنه للأسف الشديد ظل الوضع التعليمي على حاله السابق سواء في المحافظات الشمالية ؛ حيث استمر العمل بنظام الست سنوات في المرحلة الابتدائية كمرحلة تعليمية منتهية بشهادة عامة، أو في المحافظات الجنوبية والشرقية التي ظلت تعمل بنظام المدرسة الموحدة ذي الثماني سنوات كمرحلة تعليمية واحدة تنتهى بشهادة عامة أيضاً. وانتهى الوضع بالنسبة للتعليم العام عند صدور القرار الوزاري رقم ١٠٣٧ لسنة ١٩٩٣م بشأن نظام التعليم العام، والقرار الوزاري رقم ١٣٢٠لسنة ١٩٩٤م بتوحيد الخطة المدرسية لجميع حقوق التعليم العام في الجمهورية اليمنية. (١٠٠ وخلال ثلاثة عقود من عمر الوحدة اليمنية، نمي التعليم في اليمن وتطور أفقياً وراسياً بأنواع ومسارات تكاملت في اتجاه المنتج النهائي للتعليم المواكب لحركة تطور المجتمع واحتياجاته إلى حد ما، مدفوعاً بمطالب سياسية واجتماعية وثقافية غالبة-أُثّرت ومازالت تؤثّر - على تطور التعليم حتى الآن.(١١١)

٤٠٠٢م	۳۰۰۳	التفاصيـــــل
1.,716	1.,199	عدد المدارس الأساسية
٣,٩٥٥,٧٥١	٣,٧٠٢,٥٧١	عدد طلاب المرحلة الأساسية
7, 270, 220	7,797,791	عدد الذكور
1,000,007	١, ٤٠٤, ٨٨٠	عدد الإناث
7,71,7	%٦٢,١	نسبة الطلاب الذكور إلى إجمالي الطلاب
% % ^, v	%٣٦,٢	نسبة الطلاب الإناث إلى إجمالي الطلاب
٣٠٠	۲۸٠	عدد المدارس الثانوية
٥٨٨,٩٩٥	०४१,९४०	عدد طلاب المرحلة الثانوية
٤١١,٠١٦	۳۸۱,٦٨٠	عدد الذكور
177,979	101,750	عدد الإناث
%,,,	% Y Y,1	نسبة الطلاب الذكور إلى إجمالي الطلاب
% ** •	7.47	نسبة الطلاب الإناث إلى إجمالي الطلاب

التعليم الأساسي

يحتل التعليم الأساسي المستوى الأول من التعليم العام في اليمن، وله أهمية خاصة ومتميزة عن مراحل وأنواع التعليم اللاحقة باعتباره المرحلة الأساسية لجميع الأطفال، ويهدف التعليم الأساسي في اليمن إلى إكساب التلاميذ ما يلى: (١٣)

- المقومات الأساسية التي تعدهم للمواطنة السلمية.
- المهارات العملية والتكنولوجية التي يمكن استخدامها في مجالات العمل البسيط.
- تنمية شخصية التلاميذ الخلاقة وتطبيعها بسيات
 ومواصفات مميزة وأساسية، منها الايجابية في

التفكير وفي القول وفي العمل، ويتم ذلك عن طريق تعويد التلاميذ الاعتهاد على النفس بقدر المستطاع خلال سنوات التعليم، وعن طريق بذل الجهد الذاتي في اكتساب الخبرات والحصول على المعرفة، وتدريب التلميذ على استخدام ما يكتسبه من هذه المعارف والخبرات في مواجهة ما يقابله من مسائل فردية أو أمور جماعية.

التعليهم الثانوي

يعد التعليم الثانوي (١٥-١٧سنة) مرحلة تعليم وسيط بين التعليم الأساسي والتعليم الجامعي، وحلقة تعليمية مهمة تعتمد على تنظيم المخرجات التعليمية

- ٤. تأخر الاعتهادات الأجنبية.
- ٥. غياب الإدارة العلمية الكفؤة والمؤهلة في مختلف نظم ومستويات الإدارة التربوية.
- ٦. ضعف قدرات نظام الإدارة التربوية على ترجمة المخططات النظرية في التربية، والتعليم أمر، واقعى حقيقى، وملموس.
- ٧. النمو المتسارع في مؤسسات التربية والتعليم دون أن يصاحب ذلك نمو موازي في مجال الإدارة التربوية، واختلال في النمو الكمى والكيفي لعناصر نظام الإدارة التربوية.
- ٨. عدم الاهتمام بالنمو المعرفي والتثقيف الذاتي بهدف مواكبة التطور الجاري.

التعليم العام في اليمن في ظل جائحة كورونا

وفي ظل جائحة كورونا، أصدرت اليونيسكو التقرير العالمي لرصد التعليم للعام ٢٠٢٠م تحت عنوان: التعليم الشامل للجميع «الجميع بلا استثناء» «والذي يسعى إلى اعتاد آلية لرصد هدف التنمية المستدامة الرابع الخاص بالتعليم ومؤشراته إلى جانب الأهداف الأخرى المتعلقة بالتعليم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، فضلا عن تقديم معلومات عن تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والدولية الرامية إلى المساعدة على مساءلة جميع الشركاء المعنيين بالوفاء بتعهداتهم في إطار التدابير العامة لمتابعة استعراض المساعى الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.»(١٦) وتركز رسائل هذا التقرير بضرورة التصدى لتحديات التعليم الكبيرة ابتداءً من الابتكارات التكنولوجية وصولا إلى تغير وتوزيعها نحو تفرعات التعليم العام (علمي، أدبي، تجاري)، ويعد التعليم الثانوي مقياسًا لمدى قدرة النظام التعليمي على الحفاظ على كفاءته الداخلية، والتقليل من الاختلالات المحتملة من التسرب والانقطاع.

ويهدف التعليم الثانوي اليمنى إلى إكساب الطلاب ما يلى:(١٤)

- ١. فهم العقيدة الإسلامية وإحكامها وقيمتها والتعامل والسلوك بموجبها والتزود بقدر كاف من المعلومات عن الثقافة والحضارة العربية والإسلامية.
- ٢. إجادة اللغة العربية كتابة ونطقًا واستخدامها في توسيع ثقافة الطالب الأدبية والعلمية، والتعبير عن الأفكار بوضوح مع مراعاة مقومات البناء اللغوي الصحيح وكذلك إجادة قراءة وكتابة لغة أجنبية واحدة على الأقل.
- ٣. الوعى بقضايا الشعب والوطن اليمني والأمة العربية والإسلامية وضرورة العمل من اجل التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الوطن اليمنى وأداء الواجبات والتمسك بالحقوق والدفاع عن حقوق الآخرين والعمل بروح الفريق الواحد.
- ٤. المهارات العقلية واليدوية الأساسية للمهن الفنية الحديثة واستقصاء مصادر المعلومات ومعرفة عمليات جمعها.

تحديات قطاع التعليم العام في اليمن(١٥)

- ١. شح الموارد المالية وتأخير اعتهاد المخصصات المالية من وزارة المالية.
 - ٢. غياب المساهمة المحلية في تنفيذ الأنشطة.

111

العدد (**٥**) صفر 1443 هـ / سبتمر 2021

أبرز مشكلات التعليم العام في اليمن

أشارت دراسة تشخيصية للمشكلات التعليمية ورؤية تطويرية للتعليم في اليمن قام بها الباحث سعيد عبده أحمد مقبل عام ٢٠١٠م تحت عنوان (مشكلات التعليم العام في الوطن العربي: اليمن أنموذجا) إلى أن أبرز مشاكل التعليم في اليمن تتمثل في الآتي: (١٨)

مشاكل تتعلق بالطلاب

- 1. انتشار ظاهرة الغش في الاختبارات المدرسية والثانوية العامة.
- ترفيع طلاب الصفوف الأولية دون إتقان المهارات الأساسية (القراءة والكتابة والحساب).
- ٣. ترفيع عدد من الطلاب الراسبين في مختلف المستويات لزيادة نسبة النجاح.

مشاكل تتعلق بالمعلمين

- ضعف كفايات المعلم التدريسية تخطيطا وتنفيذا وتقويها.
- النقص في عدد المعلمين وخاصة في المواد العلمية واللغة الإنجليزية.
- ٣. اكتفاء بعض المعلمين بشرح المواضيع التي ستأتى في الاختبارات فقط.
- خعف وقصور برامج إعداد المعلمين في كُليات التربية في إكساب المعلم الكفايات التدريسية والتخصصية.
- ه. اختيار المعلمين الجدد لا يتم وفق نظام يستند إلى أُسس تربوية.
- ٦. غياب برامج التدريب المهني في مؤسسات إعداد التربويين لمديري المدارس قبل تعيينهم.

المناخ والنزاعات والتنقل القسري للناس والتعصب والكراهية، وتفاقم أوجه عدم المساواة، حيث أظهرت جائحة كوفيد-١٩ أوجه عدم المساواة وهشاشة المجتمعات، خاصة الفقيرة والتي تعانى النزاعات في حصول الجميع على التعليم بلا استثناء ومنها اليمن. وحتى قبل انتشار الجائحة، كان واحدا من كل خمسة أطفال ومراهقين وشباب حول العالم مستبعدين من التعليم، إذ أسهمت الأزمة الحالية لجائحة كوفيد- ١٩ بتأثر ٩٠٪ من طلاب العالم من إغلاق المدارس. وتأتي التوصية الرئيسة للتقرير المتمثلة في مناشدة كل الجهات الفاعلة في مجال التعليم بضرورة توسيع فهمها للتعليم الشامل بحيث يشمل الجميع بغض النظر عن هوياتهم أو خلفيتهم الثقافية أو قدراتهم الجسمانية، خاصة في ظل الأزمة الحالية والتي تسعى فيها الدول لتحديث الأنظمة التعليمية لتكون أكثر شمولاً، وتبنى وسائل تعليمية في الطريق الصحيح. ويشير التقرير إلى انخفاض إمكانيات النظام التعليمي في اليمن، حيث تمتلك فرصة ضئيلة جداً تمكنها من استمرارية التعليم، إذ إن من بين أفقر ٢٠٪ من الأسر كانت حصة الذين يمتلكون تلفزيون ١٠٪ فقط بحسب البيانات المتوفرة حتى ٢٠١٣ م، إضافة إلى أن أزمة الغذاء التي يعيشها اليمن أثرت على قدرة الأطفال للالتحاق بالمدارس على الرغم من إعادة اليمن لإطلاق برنامج الوجبات المدرسية في العام ٢٠١٨م في جميع المدارس الابتدائية لعدد ١٣ محافظة ليصل إلى ما يقارب ٠٠٠, ٢٠٠ طالب وبدعم من برنامج الأغذية العالمي. ومن أجل تحقيق نتائج دراسية أفضل يشير التقرير إلى ضرورة وجود حاجة ملحة لوضع سياسة وطنية للوجبات المدرسية والذي يتطلب التزامات من الميزانية وتوفير دعم لو جستى يتسم بالفعالية والكفاءة. (١٧)

التوجهات كما يلي:(٢٠)

- عاربة الأمية لتخفّض إلى أقل من ١٠٪ بحلول
 ٢٠٢٥م.
- ٢. تعميم وضمان تعليم الإناث خاصة في الريف وتقليص الفارق في التعليم بين الذكور والإناث لتصل نسبة التحاق الإناث في التعليم الأساسي إلى ٩٠٪ بحلول العام ٢٠٢٥.
- ٣. إدخال تحول جذري في أنظمة التعليم، من حيث الهيكل والمنهج لتصبح قادرة على مواكبة التطورات العلمية والتقنية واحتياجات التنمية.
- إنشاء مدارس تكنولوجيا المعلومات لتعمل
 على استقطاب التلاميذ النابهين.

وماجاء في الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١م/ ٢٠٠٥م، حيث استهدفت هذه الخطة في مجال التعليم العام، إدخال تحول هيكلي في نظام التربية والتعليم ليصبح قادرا على مواكبة التطورات العلمية والتقنية وتلبية احتياجات التنمية المستقبلية؛ ونتيجة لذلك توقعت أن تتحسن مؤشرات التعليم خلال سنوات الخطة، (٢١) وقد حاولت تلك الخطط تحقيق بعض الأهداف التربوية لتطوير التعليم العام، ولكن غلب عليها التنظير، أكثر من التخطيط الاستراتيجي المدروس وبالتالي ظل التعليم العام في اليمن يراوح مكانه حتى اليوم.

المساعدات السعودية لدعم التعليم في اليمن

الأزمة الإنسانية المستمرة في اليمن الناتجة عن الإنقلاب الحوثي على الشرعية في اليمن منذ ما يزيد عن ٨ سنوات، تسببت في تشريد أعداد كبيرة من المدنيين

مشاكل إدارية

١. تعيين مُديري المدارس دون معايير تربوية.

- ضعف الكفايات والقدرات الإدارية والفنية لديري المدارس وقلة اهتهامهم بالتنمية المهنية والتثقيف الذاتي.
- ٣. غياب السياسة التربوية المتناسقة والمتكاملة لقطاع التعليم والتدريب.
- عملية تطوير المناهج لا تستند إلى دراسات علمية.
- غياب الوسائل التعليمية والتجارب المعملية المصاحبة للدروس المقدمة للطلاب.
- ضعف العلاقة بين الإدارة المدرسية وأولياء أمور الطلاب.
- ن ضعف الاهتهام بتطبيق مواد التربية المهنية والفنية في المدارس.
- ٨. انخفاض مستوى معيشة الأسر اليمنية الذي
 يؤثر على مستوى الإنفاق على التعليم.

الخطط الرسمية لدعم التعليم العام في اليمن

جاء في الرؤية الإستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م، والتي هي عبارة عن تصور نظري مدروس لما يمكن أن يكون عليه اليمن إجمالا بعد عقدين من الزمن، وتهدف الرؤية إلى انتقال اليمن إلى مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية، ومن خلال توجهات محددة لبلوغ طموحات وأهداف النمو والتنوع الاقتصادي والتطور الاجتماعي والمعرفي والثقافي وتعزيز المهارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان. (١٩)

وفيها يخص التعليم العام فقد احتوت الرؤية الإستراتيجية في المجال الاجتهاعي على عددًا من

113

وتسرب آلاف الطلاب اليمنيين من مقاعد الدراسة. وبناء على ذلك، جاءت استراتيجية مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية لدعم قطاع التعليم في اليمن؛ وذلك عبر دعم وتمويل المشاريع التربوية والتعليمية في عموم اليمن، وتوطين وتجويد الخدمات التعليمية، والمحافظة على استمرار العملية التعليمية، وتحسين ظروف العاملين في هذه المهنة الإنسانية بأحدث الوسائل والطرق التعليمية .و ركزت المساعدات التي تقدمها المملكة العربية السعودية عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية لأشقائها في الجمهورية اليمنية على دعم قطاع التعليم، وخصته ب ١٥ مشروعاً بتكلفة بلغت ٢٠٢، ٢٥٤ , ١٠٥ دولار أميركي. (٢٠٠ من وتقرر تنفيذ هذه المشاريع التربوية خلال خمس سنوات من ٢٠١٥م إلى ٢٠٢٠م.

وتمثلت الجهود الإغاثية التي تقدمها المملكة العربية السعودية لقطاع التعليم في اليمن في إبرام اتفاقية بين مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ووزارة التعليم السعودية، حيث وقعت في يوم الأحد - ١٨ صفر ١٤٤٠ هـ - ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨م، في العاصمة السعودية الرياض مذكرة تعاون مشترك بين مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ووزارة التعليم السعودية، ، لتنفيذ أعمال إغاثية وإنسانية وخدمات تعليمية في اليمن، ويأتي توقيع هذه المذكرة أستكمالاً للجهود الإغاثية التي قدمتها المملكة العربية السعودية لليمن في السنوات السابقة، واستكمالاً للجهود الإغاثية التي نقّذها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية؛ والتي تمثلت في ٢٨٦ مشروعاً بأكثر من ٢٠١٨ مليار دولار حتى سبتمبر ٢٠١٨ مشروعاً وتستمر مذكرة التعاون بين الجانبين إلى خمسة أعوام من

٢٠١٨م إلى ٢٠٢٣م، بهدف تعزيز التكامل والشراكة الاستراتيجية بين المركز ووزارة التعليم، رغبةً في تحقيق مزيد من التنسيق والتكامل بينهما في مختلف المجالات ذات الصلة، إسهاماً منها في بناء المجتمع المعرفي. (٢٣)

وأوضح المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية معالي الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة أهمية هذه الشراكة الإستراتيجية بين المركز ووزارة التعليم، وإبرام مذكرة التعاون، في برنامج وصفه بالحيوي جدا والمهم، وهو البرنامج الإنساني. يشار إلى أن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية نقّد ٢٠١٩ مشروعاً، منذ إنشائه في والأعمال الإنسانية نقّد ٢٠١٩ مشروعاً، منذ إنشائه في النزاعات حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٨م. (٢٠)

كما اشترك مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية مع مكتب اليونسكو - بيروت؛ أي «المكتب الإقليمي للتربية في الدول العربية،» وفي إطار استجابتهما للأزمة التعليمية في الدول العربية التي تشهد نزاعات، وفي إطار دعمها للدول العربية في تلبية احتياجات الأطفال التعليمية أثناء الأزمات، قاما بتنفيذ ثلاثة مشاريع تربوية في اليمن تهدف الى تعزيز فرص التعليم لدى الأطفال خارج المدرسة. وتجدر الإشارة الى أنّه هذه المشاريع صممت بناءً على مشاورات وزيارات متبادلة بين مكتب اليونسكو في بيروت وإدارة الدعم المجتمعي في مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ووزارة التربية والتعليم في اليمن، وبمشاركة خبراء سعوديين وخبراء من دول عربية يعملون على إعداد وتطوير موارد مرجعية وتعليمية في مجال الاستلحاق الدراسي والصفوف متعددة المستويات. وتهدف المشاريع الثلاثة التي تحمل شعار «من حقّى أن أتطوّر» و «من حقّى أن

أتعلّم» و «التعليم هو السلام» والتي يموّلها ويشارك في تنفيذها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية مع منظمة اليونسكو، إلى تزويد الأطفال اليمنيين غير الملتحقين بالمدرسة والمعرضين لخطر التسرب بفرص تعليمية عن طريق برامج استلحاق دراسي ومسارات بديلة للتعليم، والى تطوير محتوى وموارد حول الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. (٢٥)

كما تستند المشاريع الى «الإطار الإستراتيجي للتعليم في حالات الطوارئ في المنطقة العربية ١٨ • ٢ م - ٢٠٢ م» الذي وضعته اليونسكو بالتشاور ومشاركة مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بهدف دعم الدول الأعضاء في المنطقة العربية لبناء نُظُم تعليمية أكثر قدرة على الصمود وتلبية الاحتياجات التعليمية وضمان استمرارية توافر التعليم في حالات الطوارئ وفي أوضاع النزاع وما بعد النزاع. ومواكبة لتلك الأعمال الإنسانية التي يقدمها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، أصدرت وزارة التربية والتعليم في اليمن قرارين وزاريين تعلن فيهما عن مأسسة مسارات التعليم التعويضي وتعليم الفرصة الثانية للأطفال خارج المدرسة، وعن تشكيل اللجنة العليا لتيسير التعليم التعويضي بوزارة التربية والتعليم، وتأتي هذه القرارات كتتويج لجهود المناصرة التي قام بها مكتب اليونسكو في بيروت ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية للاعتراف بمسارات التعليم البديل في اليمن.

أبرز المشروعات التي نفذها المركز في اليمن

• برنامج الاستلحاق الدراسي للأطفال اليمنيين بعنوان: «من حقي أن أتعلّم:»

هذا البرنامج الى توفير فرصة ثانية تعليمية واستلحاقية للأطفال غير الملتحقين بالمدرسة

والمعرّضين للخطر من سن ٧ سنوات الى ١٤ سنة عن طريق نهاذج إبداعية ومرنة، مثل مدرسة الفصل الواحد والبرامج الإثرائية الصيفية.

برنامج بناء القدرات الوطنية اليمنية للمسارات البديلة للأطفال خارج المدرسة والمعرّضون للخطر بعنوان: «من حقّي أن أتطوّر:»

يهدف الى تعزيز القدرات الوطنية اليمنية التعليمية الحكومية للوصول للأطفال غير الملتحقين بالتعليم والمعرّضين لخطر التسرّب، وكذلك تعزيز القدرات الوطنية فيها يخصّ التعليم من أجل السلام.

• برنامج بعنوان: «التعليم هو السلام:»

يهدف الى تصميم وتطوير موارد حول الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وكذلك محتوى تعليمي مُسرّع لتأسيس نهاذج ومسارات تعليمية بديلة، بالإضافة الى المبادئ والمفاهيم والمحتويات المتعلّقة بالتهاسك الإجتهاعي والمواطنة ومنع التطرّف العنيف، وبرامج فرصة ثانية تعليمية للحدّ من ظاهرة التسرّب المدرسي. يدخل هذا المشروع في إطار مشروع اقليمي لمركز الملك سلهان لبناء ثقافة السلام في المنطقة. (٢١) ومن المشروعات التي نفذها مركز الملك سلهان

ومن المشروعات التي نفدها مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية أيضًا، في المدة الواقعة ما بين ٥ يونيو ٢٠١٨م إلى ٤ يناير ١٠٢٠م، «مشروع مساعدات إعادة الدمج المقدمة للعائدين والمجتمعات المستضيفة في طحج،» بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة المستهدفاً ٢٥٨٥، مستهدفاً ٢٥٨٥ , ٣من الطلاب والطالبات والمعلمين، شمل ترميم أربع مدارس وتدريب

115

وتأهيل المعلمين والمعلمات في مجال التعليم أثناء الأزمات والطوارئ (۲۷) ومشروع «حملة تعليمي» لدعم وزارة التعليم اليمنية بـ ٥٠٠٠ مقعد وطاولة ومستلزمات مدرسية استفاد منها وطالبا وطالبة في محافظة مأرب. (۲۸)

وقدم المركز ضمن مشاريع الدعم المجتمعي في اليمن، «مشروع الحقيبة المدرسية لعام ٢٠١٩م- اليمن، «مشروع الحقيبة المدرسية لعام ٢٠٢٠ التفع منه ٢٠ ألف طالب وطالبة من خلال الإسهام في تحفيزهم لمواصلة التعليم والحد من الأسباب المؤدية إلى التسرب من المدارس في تلك المحافظات.

ومن أوجه الدعم السعودي لقطاع التعليم في اليمن، «مشروع تقديم الحوافز النقدية لدعم المعلمين والكوادر المدرسية،» استفاد منه ٧٩٩, ١٣٦ معلماً وكادراً مدرسياً في ٣٣١, ١٠ مدرسة في إب، وأمانة العاصمة، والبيضاء، وحجة، والحديدة، وذمار، وصعده، وصنعاء، وعمران، والمحويت، وريمة. (٢٩) وهو المشروع الذي نفِّذ في أكتوبر ٢٠١٨م، وأعلنت فيه السعودية والإمارات عن تقديم مبلغ ٧٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين، لتوفير مرتبات ١٣٥ ألفاً من المعلمين والمعلمات في مناطق سيطرة ميليشيا الحوثي؛ لضمان استمرار العملية التعليمية، على أن تسلّم هذه المساعدة عن طريق اليونيسف. ويشار إلى أن ميليشيا الحوثى أوقفت مرتبات المعلمين منذ أواخر ٢٠١٦م، وأقدمت على فصل المئات منهم، واستبدلتهم بآخرين من أتباعها الذين استقدمتهم من خارج المهنة، وإن كانوا لا يملكون أي مؤهلات سوى انتائهم للسلالة، ضمن مخططها لـ «حوثنة التعليم.»(٣٠)

وفي أبريل ٢٠١٩م، دشن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية مشروعاً نوعياً تحت شعار «معاً من

أجل التعليم في اليمن، الله عيث قال معالى الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة المشرف العام على المركز: «سيتم من خلال المشروع إطلاق العديد من البرامج والمبادرات التي تُعنى بالمجال التعليمي حرصاً على المسيرة التعليمية باليمن، وأشار أيضًا إلى أن المشروع الذي دشن بالتعاون مع وزارة التعليم السعودية وقيادة قوات التحالف، سيقدم: «٥٠ ألف طاولة ومقعد مدرسي، تخدم ٥٠ ألف طالب وطالبة في ١٤ محافظة يمنية، إضافة إلى اللوازم المدرسية...، معرباً عن أمله برؤية طلاب وطالبات اليمن يعودون إلى فصول الدراسة وهم ينعمون بالأمن والسلام والاستقرار ليكونوا لبنات بناء وتنمية لمستقبل زاهر يبني بأيدي أبناء اليمن.»(٣١) وسبق هذا المشروع، إعلان الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي؛ إذ تكفّل المجلس بالتكاليف المالية لطباعة الكتاب المدرسي لكافة المدارس اليمنية، وفقا لطبعة عام ٢٠١٤م الخالية من التغييرات الحوثية.

وشمل الدعم الذي قدمته المملكة العربية السعودية إعادة تأهيل البنية التحتية للمنشآت التعليمية لمختلف المراحل الدراسية في البلاد، ورفدها بالاحتياجات المادية اللازمة، من أجل مواصلة دورها في تعليم أبناء اليمن والحفاظ على الهوية الوطنية، ويأتي هذا الدعم، ضمن جهود المملكة العربية السعودية المستمرة لإسناد الشعب اليمني في معركة المصير المشترك ضد ميليشيا الحوثي الانقلابية التي تسعى إلى زعزعة أمن المنطقة واستقرارها، وتهديد الملاحة الدولية. (٣٢)

التوصيات والمقترحات

 الإشراف المباشر من قبل مركز الملك سلمان للإغاثة والاعمال الإنسانية، على توجيه

الدعم المقدم من قبل المركز، واستلام المركز تقارير شهرية وسنوية لما تقدمه، والجهات المستفيدة من ذلك الدعم، حتى تسير الأمور بمصداقية وشفافية.

- ٢. تعزيز وتطوير البنية التحتية في اليمن، وترميم ما خربته أيدى الجماعة الانقلابية الحوثية. ويأتى إطلاق هذه المشاريع استمرارًا لجهود المملكة في دعم الاستقرار باليمن، وانطلاقًا من دورها القيادي والنجاح الذي تحقق بتنفيذ اتفاق الرياض بين الأطراف اليمنية، وبعد أن أصبحت البيئة مهيأة لتنفيذ المزيد من المشروعات التنموية، بها يعزز من الاقتصاد اليمنى ويحسن المعيشة من خلال البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، كما يأتي ذلك تفعيلًا لمخرجات ورشة العمل الأولى التي تمت بين الجانبين السعودي واليمني، واستضافها البرنامج في ١١ نوفمبر ٢٠١٩، والتي استعرضت فيها الحكومة اليمنية أهم الاحتياجات للجمهورية اليمنية من المشاريع التنموية.
- ٣. تشكيل فرق مسحية وبحثية لتحديد الفئات الأشد تضررا، وأكثر المحافظات اليمنية والمؤسسات التربوية المحتاجة للدعم.
- عزيز الشراكة بين اليمن والمملكة العربية السعودية من جميع النواحي، حيث تؤمن

- المملكة العربية السعودية بأهمية تلبية احتياجات مختلف القطاعات الحيوية اليمنية، وهو ما تحرص عليه دائمًا بالتنسيق مع السلطات المحلية اليمنية، وبالتعاون مع شركائها من الجهات السعودية والمنظات الدولية، سعيًا إلى توحيد الجهود للعمل على تنمية اليمن وإنجاح هذه الأعمال، من أجل الإسهام في تحقيق الازدهار التنموي وصولاً إلى تعزيز السلام في اليمن.
- ٥. تعميق العلاقة الأخوية والرسمية بين البلدين، والتي تأتي استجابة للمطالب الشعبية بين الشعبين الشقيقين. ولعل الجهود الإغاثية التي نفذها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، قد عززت ذلك ونقلت اليمن اقتصاديًا واجتماعيًا وبشكل عملي من الإغاثة إلى تدشين حقيقي للتنمية في قطاعات خدمية حقيقية ومكونات البنية التحتية، والتي كانت القيادة السياسية حريصة ومشددة على الولوج بها في التنمية المجتمعية اقتصاديًا، وتبقى المملكة العربية السعودية الداعم الأول والأكبر قديها وحديثاً.
- 7. تبادل الزيارات والخبرات بين البلدين الشقيقين على كافة المستويات، وخاصة العمل الإغاثي، فلم يعد العمل يتعلق بالدعم المادي غير المحدود للمملكة العربية السعودية، بل لابد من دعم الخبرات والكفاءات اليمنية.

العجلة الدولية للدراسات الإنسانية

الهوامش

- ١- بدر سعيد على غالب الأغبري، إصلاح التعليم وتطويره في اليمن. صنعاء، دار الشوكاني للطباعة، ط١، ٢٠٠٣م- ٢٠٠٤م، ص٧-٨.
 - ٢- الأغيرى، ص٢٩.
 - ٣- الأغرى، ص٣٠.
- ٤- كرامة مبارك سليمان، التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن، ج١. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١، ۱۹۹۶م، ص۲۶.
 - ٥- سليان، ص٦٨.
 - ٦- سليان، ص٧٢.
 - ٧- سليان، ص٧٠.
 - ۸- سلیهان، ص۳۱.
 - ٩- الأغبري، مرجع سابق، ص٨٩.
- ١٠ المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن التعليم العام في الجمهورية اليمنية، صنعاء: الجمهورية اليمنية، ۲۰۰۵م، ص٤.
 - ١١- أحمد على الحاج، التعليم اليمني: جذور تشكله واتجاهات تطوره. صنعاء: دار الشوكاني للطباعة، بت، ص٨١.
 - ١٢ المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق، ص٥.
 - ١٣ المرجع السابق، ص١١.
 - ١٤- المرجع السابق، ص١٨.
 - ١٥ المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق، ص٢٣.
- ١٦ وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، «وضع اليمن في التقارير والمؤشرات الدولية.» نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، اليمن، نشرة تصدر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، العدد ٥٢،
 - ۲۰۲۰م، ص۲۰
 - ١٧ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص٦.
- ١٨ هاشم اللاحجي، «التعليم في اليمن: مشاكل وتحديات.» مجلة الثيار، ع ٨٩، ٢٠١٧م، عدن، مجلة تصدر عن جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية، ص٩.
 - ١٩- المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق، ص٢٣.

- ٢٠- المرجع السابق، ص٢٤.
- ٢١- المرجع السابق، ص٢٤.
- ۲۲-وكالة الأنباء السعودية (واس)، (المملكة تدعم قطاع التعليم في اليمن بـ ١٥ مشروعاً بمبلغ تجاوز١٠٥ ملايين دولار). الرياض ١/ ٢/ ٢٠٢٠ م، ص١.
 - https://www.spa.gov.sa/2093577
- ٢٣- فتح الرحمن يوسف، (إسهامات سعودية لدعم التعليم في اليمن)، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٤٥٨٠، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨م، ص١.
 - https://aawsat.com/home/article/1441171
 - ٢٤ يوسف، المرجع السابق، ص١.
- ٢٥- موقع منظمة اليونسكو، (اليونسكو تدعم التعليم في اليمن)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،
- https://ar.unesco.org/news/lywnskw-tdm-ltlym-fy-lymn-ytmwyl-mn-mrkz-lmlk-slmn-llgth-wlml-lnsny
 - ٢٦- المرجع السابق، ص١.
- ٢٧ منظمة الهجرة الدولية، «مساعدات إعادة الدمج المقدمة للعائدين والمجتمعات المستضيفة في لحج». المجلة الدولية للدراسات
 ١٤٤١هـ/ يناير ٢٠٢٠م، الرياض: مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ص٨٧.
 - ٢٨ وكالة الأنباء السعودية (واس)، ص١.
 - ٢٩ وكالة الأنباء السعودية (واس)، ص٢٠.
- •٣- موقع المشهد اليمني «تقرير خاص»، (جهود سعودية نوعية لإنقاذ العملية التعليمية في اليمن)، الأربعاء، ٣ يوليو ٢٠١٩، ص١.
 - https://www.almashhad-alyemeni.com/138002
- ٣١ صحيفة الشرق الأوسط أونلاين(تقرير خاص)، مشروع سعودي لدعم القطاع التعليمي في اليمن. الرياض: الشرق الأوسط أونلاين، ٢١ أبريل ٢٠١٩م، ص١.
 - https://aawsat.com/home/article/1689161
 - ٣٢ موقع المشهد اليمني، ص١٠.

الأغبري، بدر سعيد علي غالب، (إصلاح التعليم وتطويره في اليمن) صنعاء: دار الشوكاني للطباعة، ط١، ٢٠٠٣م- ٢٠٠٤م. الخاج، أحمد على، (التعليم اليمني: جذور تشكله واتجاهات تطوره)، صنعاء: دار الشوكاني للطباعة، بت.

سليمان، كرامة مبارك، (التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن)، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ج١، ط١، ١٩٩٤م.

صحيفة الشرق الأوسط أونلاين (تقرير خاص)، (مشروع سعودي لدعم القطاع التعليمي في اليمن)، الرياض: الشرق الأوسط أونلاين، ٢١ أبريل ٢٠١٩م.

https://aawsat.com/home/article/1689161

اللاحجي، هاشم، (التعليم في اليمن: مشاكل وتحديات) مجلة الثمار، العدد٨٩، ٢٠١٧م.

المركز الوطني للمعلومات. مادة معلوماتية عن التعليم العام في الجمهورية اليمنية. صنعاء: الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٥م.

منظمة الهجرة الدولية، (مساعدات إعادة الدمج المقدمة للعائدين والمجتمعات المستضيفة في لحج) المجلة الدولية للدراسات الإنسانية. الرياض: مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ع١، يناير ٢٠٢٠م.

موقع منظمة اليونسكو، (اليونسكو تدعم التعليم في اليمن) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بيروت، ١٣/ ٧/ ٢٠٢٠م.

https://ar.unesco.org/news/lywnskw-tdm-ltlym-fy-lymn-ytmwyl-mn-mrkz-lmlk-slmn-llgth-wlml-lnsny

موقع المشهد اليمني «تقرير خاص»، (جهود سعودية نوعية لإنقاذ العملية التعليمية في اليمن)، الأربعاء، ٣ يوليو ٢٠١٩، ص١. https://www.almashhad-alyemeni.com/138002

فتح الرحمن يوسف، (إسهامات سعودية لدعم التعليم في اليمن)، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٢٩،١٤٥٨، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨م، ص١.

https://aawsat.com/home/article/1441171

وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية (وضع اليمن في التقارير والمؤشرات الدولية) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، اليمن: نشرة تصدر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد ٢٠٢٠م.

وكالة الأنباء السعودية (واس)، (المملكة تدعم قطاع التعليم في اليمن بـ ١٥ مشروعاً بمبلغ تجاوز ١٠٥ ملايين دولار). الرياض ١/ ٦/ ٢٠٢٠ م، ص١.

https://www.spa.gov.sa/2093577

الحاج، أحمد على، (التعليم اليمني: جذور تشكله واتجاهات تطوره)، صنعاء: دار الشوكاني للطباعة، بت.

سليمان، كرامة مبارك، (التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن)، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ج١، ط١، ١٩٩٤م.

صحيفة الشرق الأوسط أونلاين (تقرير خاص)، (مشروع سعودي لدعم القطاع التعليمي في اليمن)، الرياض: الشرق الأوسط أونلاين، ٢١ أبريل ٢٠١٩م.

https://aawsat.com/home/article/1689161

اللاحجى، هاشم، (التعليم في اليمن: مشاكل وتحديات) مجلة الثمار، العدد ٨٩، ٢٠١٧م.

المركز الوطني للمعلومات. مادة معلوماتية عن التعليم العام في الجمهورية اليمنية. صنعاء: الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٥م.

منظمة الهجرة الدولية، (مساعدات إعادة الدمج المقدمة للعائدين والمجتمعات المستضيفة في لحج) المجلة الدولية للدراسات الإنسانية. الرياض: مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ع١، يناير ٢٠٢٠م.

موقع منظمة اليونسكو، (اليونسكو تدعم التعليم في اليمن) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بيروت، ١٣/ ٧/ ٢٠٢٠م.

https://ar.unesco.org/news/lywnskw-tdm-ltlym-fy-lymn-ytmwyl-mn-mrkz-lmlk-slmn-llgth-wlml-lnsny

موقع المشهد اليمني «تقرير خاص»، (جهود سعودية نوعية لإنقاذ العملية التعليمية في اليمن)، الأربعاء، ٣ يوليو ٢٠١٩، ص١. https://www.almashhad-alyemeni.com/138002

فتح الرحمين يوسف، (إسهامات سعودية لدعم التعليم في اليمن)، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٤٥٨٠، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨م، ص١.

https://aawsat.com/home/article/1441171

وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية (وضع اليمن في التقارير والمؤشرات الدولية) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتهاعية، اليمن: نشرة تصدر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد ٢٠،٠٢٠م.

وكالة الأنباء السعودية (واس)، (المملكة تدعم قطاع التعليم في اليمن بـ ١٥ مشروعاً بمبلغ تجاوز ١٠٥ ملايين دولار). الرياض ١/ ٦/ ٢٠٢٠ م، ص١.

https://www.spa.gov.sa/2093577

٢٣- فتح الرحمن يوسف، (إسهامات سعودية لدعم التعليم في اليمن)، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٤٥٨٠، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨م، ص١.

https://aawsat.com/home/article/1441171

- ٢٤- يوسف، المرجع السابق، ص١.
- ٢٥- موقع منظمة اليونسكو، (اليونسكو تدعم التعليم في اليمن)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ١٠٥- ١٠٠ ٢٠٢م، ص١.

https://ar.unesco.org/news/lywnskw-tdm-ltlym-fy-lymn-ytmwyl-mn-mrkz-lmlk-slmn-llgth-wlml-lnsny

- ٢٦- المرجع السابق، ص١.
- ۲۷ منظمة الهجرة الدولية، «مساعدات إعادة الدمج المقدمة للعائدين والمجتمعات المستضيفة في لحج». المجلة الدولية للدراسات
 الإنسانية، ع١، جمادى الأولى ١٤٤١هـ/ يناير ٢٠٢م، الرياض: مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ص٨٧.
 - ٢٨ وكالة الأنباء السعودية (واس)، ص١.
 - ٢٩ وكالة الأنباء السعودية (واس)، ص١٢.
- ٣٠- موقع المشهد اليمني «تقرير خاص»، (جهود سعودية نوعية لإنقاذ العملية التعليمية في اليمن)، الأربعاء، ٣ يوليو ٢٠١٩، ص١.

https://www.almashhad-alyemeni.com/138002

٣١- صحيفة الشرق الأوسط أونلاين (تقرير خاص)، مشروع سعودي لدعم القطاع التعليمي في اليمن. الرياض: الشرق الأوسط أونلاين، ٢١ أبريل ٢٠١٩م، ص١.

https://aawsat.com/home/article/1689161

٣٢- موقع المشهد اليمني، ص٢.

Endnotes

- ١- بدر سعيد علي غالب الأغبري، إصلاح التعليم وتطويره في اليمن. صنعاء، دار الشوكاني للطباعة، ط١،
 ٢٠٠٣م- ٢٠٠٤م، ص٧-٨.
 - ٢- الأغبري، ص٢٩.
 - ٣- الأغيري، ص٣٠.
- ٤- كرامة مبارك سليمان، التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن، ج١. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١،
 ١٩٩٤م، ص٦٦٠.
 - ٥- سليان، ص٦٨.
 - ٦- سليمان، ص٧٢.
 - ٧- سليمان، ص٧٧.
 - ۸- سلیمان، ص۳۱.
 - ٩- الأغبري، مرجع سابق، ص٨٩.
- ١- المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن التعليم العام في الجمهورية اليمنية، صنعاء: الجمهورية اليمنية، ٥٠٠٥م، ص٤.
 - ١١- أحمد علي الحاج، التعليم اليمني: جذور تشكله واتجاهات تطوره. صنعاء: دار الشوكاني للطباعة، بت، ص٨١.
 - ١٢ المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق، ص٥.
 - ١٣- المرجع السابق، ص١١.
 - ١٤- المرجع السابق، ص١٨.
 - ١٥- المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق، ص٢٣.
- ١٦- وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، «وضع اليمن في التقارير والمؤشرات الدولية.»
 نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، اليمن، نشرة تصدر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، العدد ٥٢.
 ٢٠٢٠م، ص٦.
 - ١٧ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص٦.
- ۱۸- هاشم اللاحجي، «التعليم في اليمن: مشاكل وتحديات.» مجلة الثهار، ع ۸۹، ۲۰۱۷م، عدن، مجلة تصدر عن جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية، ص ۹.
 - ١٩- المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق، ص٢٣.
 - ٢٠- المرجع السابق، ص٢٤.
 - ٢١- المرجع السابق، ص٢٤.
- ۲۲- (۲۲)وكالة الأنباء السعودية (واس)، (المملكة تدعم قطاع التعليم في اليمن بـ ١٥ مشروعاً بمبلغ تجاوز١٠٥ ملايين دولار). الرياض ١/ 7/ ٢٠٢٠م، ص١.
 - https://www.spa.gov.sa/2093577

- organizations to help Yemen to achieve prosperity and consolidate peace.
- 5. Deepening the fraternal and official relationship between the two countries, which comes in response to the popular demands of both peoples. The relief efforts implemented by the KSrelief have strengthened the economic and social relationship between the two countries with the development of Yemeni service
- and infrastructure sectors. And thus, the Kingdom of Saudi Arabia remains the first and largest Yemen's supporter.
- 6. Paying visits and exchanging experiences between the two countries at all levels, especially related to relief work. Saudi Arabia's intervention is no longer limited to provide Yemen with financial support, but rather to guarantee that Yemeni people acquire useful qualifications and skills.



The International Journal of **Humanitarian Studies**

are to be implemented to support the educational process in Yemen." He also pointed out that "the program 'Together for Education in Yemen' implemented by KSrelief with the participation of Saudi-led Coalition Joint Forces and Saudi Ministry of Education includes the provision of more than 50,000 desks and chairs that will serve students in 14 Yemeni governorates besides school requirements....," and he also expressed his hope to see the students of Yemen return to the classrooms with security, peace, and stability for the development of a prosperous future built by the Yemeni hands(31)." This project was preceded by the announcement of the General Secretariat of the Gulf Cooperation Council to incur the costs of printing the textbook for all Yemeni schools, according to the 2014 edition that is free of Houthi changes.

The assistance provided by the Kingdom of Saudi Arabia to Yemen included the rehabilitation of the infrastructure of educational facilities for the various educational levels in the country and the provision of the necessary material needs to ensure continuity of their role in educating Yemeni people and preserving the national identity. This assistance comes as part of the Kingdom of Saudi Arabia's continuous efforts to support the Yemeni people in the battle of a common destiny against the Houthi militia, which seeks to destabilize the region's security and stability, and threaten international navigation(32).

Recommendations

1. The direct supervision by KSrelief to address the aids provided by the center.

- And for credibility and transparency, the center should receive monthly and annual reports about the provision of aids and their beneficiaries.
- 2. Rehabilitating the infrastructure in Yemen and restoring what was destroyed by the Houthi group. The launch of these projects guarantees: The continuation of the Kingdom's efforts to support stability in Yemen; a reflection on its leadership role by highlighting the success achieved with the implementation of the Riyadh Agreement between the Yemeni parties; the implementation of more development projects as soon as Yemen became ready for that, enhancing the Yemeni economy, and improving its living standards through the Saudi Development and Reconstruction Program for Yemen. The outcomes of this last projects were presented in the first workshop that took place between the Saudi and Yemeni representatives hosted by the Saudi Development and Reconstruction Program on November 11, 2019, in which the Yemeni government reviewed the most important needs of the Republic of Yemen in terms of development projects.
- 3. Provision of Qualified survey and research teams to identify the most affected groups, the Yemeni governorates more in need of help, and educational institutions in need of support.
- 4. Enhancing the partnership between Yemen and the Kingdom of Saudi Arabia in all fields, as the Kingdom of Saudi Arabia believes in the importance of meeting the needs of various vital Yemeni sectors in coordination with the local Yemeni authorities, partners from the Saudi authorities, and international

- The Yemeni National Capacity-Building project to create alternative pathways for out-of-school and atrisk children, "I Have the Right to Develop" aims at strengthening Yemen's national education capacities to reach children who are out of school or at risk of dropping out. This initiative reinforces national capacities in the field of education to promote peace and community stability.
- "Education Promotes Peace:" aims at developing accelerated educational content and resources around the SDG4 for establishing alternative educational pathways. The program also promotes the principles of social cohesion, citizenship and peace and the prevention of violent extremism, and creates educational programs which reduce the phenomenon of school dropout⁽²⁶⁾.
- "Reintegration Assistance to Returnee and Host Communities in Lahj," It was implemented during the period from June 5, 2018, to January 4, 2020, in cooperation with the International Organization for Migration (IOM). This project assisted 3,468 students and teachers, including the restoration of four schools and the training and rehabilitation of teachers in the field of education during crises and emergencies⁽²⁷⁾.
- KSrelief launched the project entitled "Educational Campaign" to provide the Yemeni ministry of education with 5000 chairs and tables for 5000 students in Marib Governorate⁽²⁸⁾.
- KSrelief inaugurated the "School Bag Project" for the year 2019-2020" in the governorates of Aden, Al Dhale'e, Lahj

- and Abyan, benefiting 20,000 students by contributing to motivating them to continue education and reduce the causes of school dropout in those governorates.
- The "Cash Incentives to Support Teachers and School-based Staff **Project:**" This project assisted 136,799 teachers and school staff in 10,331 schools in Ibb, Capital Municipality (Sana'a), Al Bayda, Hajjah, Hudaydah, Dhamar, Sa'ada, Amran, Al Mahwit and Raymah(29). Provided that this assistance is delivered through UNICEF, this project was implemented in October 2018, in which Saudi Arabia and the UAE announced the provision of \$70 million, divided equally between the two countries, to provide salaries for 135,000 teachers in the Houthi militia-controlled areas to ensure the continuity of the educational process. It is noteworthy that the Houthi militia has suspended the salaries of teachers since late 2016, and has terminated hundreds of them from their jobs, and replaced them with others from its followers whom it has brought from outside the profession, even if they do not have any qualifications other than belonging to the dynasty, as part of its scheme to "Houthize education(30)."
- In April 2019, KSrelief launched a joint qualitative program entitled "Together for Education in Yemen," introducing the project the Counselor at the Royal Court and Supervisor General of the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center, Dr. Abdullah Bin Abdulaziz Al-Rabeeah said: "several educational initiatives and projects

The International Journal of Humanitarian Studies

of strengthening the integration and strategic partnership between the Center and the Ministry of Education, with a desire to achieve more coordination and integration between them in various related fields, as a contribution to building society awareness⁽²³⁾.

Talking about the humanitarian program in Yemen, His Excellency Dr. Abdullah bin Abdulaziz Al-Rabeeah, the supervisor general of the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center, explained the importance of this strategic partnership between the Center and the Ministry of Education, and this memorandum of cooperation. It is noteworthy that the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center has implemented 469 projects since May 13, 2015, in most countries affected by conflict until the end of September 2018⁽²⁴⁾.

The King Salman Humanitarian Aid and Relief Center also partnered with the UNESCO the "UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States - Beirut." As part of their response to the educational crisis in Arab countries experiencing conflict, and as part of their support to Arab countries in meeting the educational needs of children during crises, the Center has implemented three educational projects in Yemen aimed at enhancing educational opportunities for out-of-school children. It should be noted that these projects were designed based on consultations and mutual visits between the UNESCO office in Beirut, the Department of Community Subsidy at the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center, and the Ministry of Education in Yemen. These projects were planned with the participation of Saudi and other Arab experts. The main task of those experts was to develop educational resources in the field of residency and multi-level classes. Labeled

"Education Promotes Peace", "I Have the Right to Develop", and "My Right to Learn", the projects aim to provide out-of-school and at-risk children in Yemen with learning opportunities through catch-up and alternative education programs, and to develop educational resources related to the sustainable development goal 4 (SDG4)(25). These projects are based on the "UNESCO Strategic Framework for Education in Emergencies in the Arab Region 2018-2021" built with the participation of the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center for supporting member states in the Arab region in their efforts to build more resilient educational systems that meet educational needs and ensure continuity of education in times of emergencies, conflicts, and post-conflicts.

In line with these humanitarian actions provided by the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center, the Ministry of Education in Yemen announced the establishment of compensatory education pathways and second-chance education for out-of-school children, and the formation of the Higher Committee for facilitating compensatory education. These decisions represent the culmination of the advocacy efforts undertaken by the UNESCO office in Beirut and the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center to avow alternative education pathways in Yemen.

Key education projects implemented by KSrelief in Yemen

 The catch-up education project "My Right to Learn" provides alternative educational opportunities for out-ofschool and at-risk children from 7 to 14 years of age. The project offers innovative and flexible learning models such as oneclassroom schools and remedial summer support and enrichment programs. transforming Yemen into one of the medium human development countries, achieve growth, economic diversification, social, cognitive, and cultural development goals, and promote democratic practice, political participation, and human rights⁽¹⁹⁾.

Regarding public education, the strategic vision of the social field included several trends as follows⁽²⁰⁾:

- 1. Reduction of the illiteracy ratio to less than 10% by 2025.
- 2. Ensuring female education especially in rural areas and reducing the gap in education between males and females so that the female enrollment rate in basic education reach 90% by the year 2025.
- Introducing a radical transformation in education systems, in terms of structure and curriculum, to be able to keep pace with scientific and technical developments.
- 4. Establishing information technology schools to attract intelligent students.

The second five-year plan 2001/2005 aimed at introducing a structural transformation in the education system to be able to keep pace with scientific and technical developments and meet the needs of future development. As a result, the education system was expected to improve during those years⁽²¹⁾. However, the plan tried to achieve some educational goals for the development of public education, but it was in vain, and therefore public education in Yemen has remained undeveloped until today.

Saudi Aids to Support Education in Yemen

The ongoing humanitarian crisis in Yemen, resulting from the Houthi coup against the legitimate government has already lasted eight years. This crisis has caused the displacement of

large numbers of civilians and caused thousands of Yemeni students to drop out of school. Accordingly, the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center came to the aid of the education sector in Yemen through the funding of educational projects across the country. Its strategy included the nationalization and improvement of educational services with the purpose of maintaining the continuity of the educational process and improving the conditions of workers in this humanitarian profession through the latest educational means and methods. The aid provided by the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center to people in Yemen focused on supporting the education sector and allocated 15 projects at a cost of \$105.451.204 to it(22). These educational projects were implemented during five years from 2015 to 2020.

Aids provided by the Kingdom of Saudi Arabia in support of the education sector in Yemen were stipulated as part of an agreement between the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center and the Saudi Ministry of Education. On that occasion, a memorandum of cooperation was signed between the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center and the Saudi Ministry of Education on Sunday, October 29, 2018, in Riyadh, to implement relief and humanitarian actions, and educational projects in Yemen. This memorandum is the continuation of relief efforts provided by the Kingdom of Saudi Arabia to Yemen in previous years, and a continuation of the relief efforts implemented by the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center, which contributed to 286 projects at a cost of 1.6 billion dollars until September 2018. The memorandum of cooperation between the two sides will last for to 2023, with the aim

The International Journal of Humanitarian Studies

the data available until 2013, 20% of families are among the poorest in the world only the 10% own a television. In addition, to the food crisis that Yemen is experiencing is having a serious impact on the ability of children to enroll in schools, this despite in 2018, with the support of the World Food Program, Yemen re-launched a school meals program in all the primary schools of 13 governorates, reaching nearly 400,000 students. To achieve better academic results, the report points out that there is an urgent need to develop a national policy to guarantee school meals, a step that requires a dedicated state budget and the provision of an effective and efficient logistical support⁽¹⁷⁾.

Key Problems of Yemeni Public Education

A diagnostic study of educational problems and a developmental vision for education in Yemen carried out by researcher Saeed Abdo Ahmed Moqbel in 2010 entitled *Problems of public education in the Arab world: Yemen as a model*, indicated that the most prominent problems of education in Yemen are the following⁽¹⁸⁾:

Students' problems

- 1. The prevalence of cheating in public school and secondary exams.
- 2. Graduating elementary students without basic skills such as reading, writing and arithmetic.
- 3. Promoting students who failed at various levels to increase the success rate.

Teachers' problems

- 1. Weakness of the teacher's teaching competencies in planning, implementation, and evaluation.
- 2. Shortage of teachers, especially in scientific subjects and English language.

- 3. Some teachers are satisfied with explaining the only the topics present in the books.
- 4. Weakness and shortcomings of teacher preparation programs in faculties of education in providing teachers with teaching and specialized competencies.
- 5. The selection of new teachers is not carried out according to a system based on educational foundations.
- 6. Absence of vocational training programs in institutions that prepare educators for school principals prior to their appointment.

Management problems

- 1. Appointing school principals without educational standards.
- Weak administrative and technical competencies and capabilities of school principals and their lack of interest in professional development and selfeducation.
- 3. Absence of a coherent and integrated educational policy for the education and training sector.
- 4. Curriculum development process is not based on scientific studies.
- 5. Absence of teaching aids and laboratories to carry out.
- 6. Weak relationship between school administration and students' parents.
- 7. Weak interest in applying vocational and technical education materials in schools.
- 8. The low standard of living of Yemeni families, which affects the level of spending on education.

Official Plans to Support Yemeni Public Education

The Yemeni strategic vision 2025 is a theoretical and thoughtful vision of what Yemen could be in two decades. It aims in

 Basic mental and manual skills for modern technical professions, and investigation of sources of information and knowledge of their collection processes.

Challenges of Yemeni Public Education Sector⁽¹⁵⁾

- Scarcity of financial resources and delay of financial allocations from the Ministry of Finance.
- 2. Absence of local participation in the implementation of educational activities.
- 3. The expenses of operating the teaching devices center are almost non-existent.
- 4. Delayed foreign credit.
- The absence of efficient and qualified scientific management in the various educational management systems and levels.
- 6. The weak capacity of the educational administration system to translate theoretical plans into educational realities.
- 7. The accelerated growth in educational institutions without parallel growth in the field of educational administration, and an imbalance in the quantitative and qualitative growth of the elements of the educational management system.
- Lack of interest in cognitive development and self-education to keep pace with the current development.

Public Yemeni Education in Times of Covid-19

Considering the Corona pandemic, UNESCO issued the Global Education Monitoring Report for the year 2020 under the title: Inclusive Education for Everyone "Everyone without Exception," "Which seeks to adopt a mechanism for monitoring

the fourth sustainable development goal on education and its indicators along with other goals related to education in the 2030 agenda for Sustainable Development, as well as providing information on the implementation of national and international strategies aimed at helping hold all stakeholders accountable to fulfill their pledges within the framework of general measures to continue reviewing the endeavors to achieve the sustainable development goals⁽¹⁶⁾."

The messages of this report focus on the need to address the great challenges of education, from technological innovations to climate change, conflict, forced movement of people, intolerance and hatred, and the deepening of inequalities. The COVID-19 pandemic has shown the inequalities and fragility of poor societies, including Yemeni one, and those who suffer from conflicts regarding the access to education for all without exception. Even before the outbreak of the pandemic, one in five children, adolescents and young people around the world were excluded from education, as the current crisis of the Covid-19 pandemic contributed to the impact of 90% of the world's students caused by the closure of schools.

The main recommendation of the report is to appeal to all actors in the field of education to the importance of include everyone, regardless of their identities, cultural background, or physical abilities, especially in light of the current crisis in which countries seek to modernize educational systems making them more inclusive and adopting all the appropriate educational means in the right way.

The report indicates the low capabilities of the educational system in Yemen, as it has a very small chance of offering continuing education in a country in which, according to

The International Journal of Humanitarian Studies

KPIs of Public Education

Details	2003	2004
Ratio of female students to total students	36.2%	38.7%
Number of secondary schools	280	300
Number of secondary schools' students	539.925	588.995
Number of males	381.680	411.016
Number of females	158.245	177.979
Ratio of male students to total students	72.1%	69.8%
Ratio of female students to total students	28%	30%

Elementary Education

Elementary education occupies the first position in public education in Yemen. It differs from the subsequent stages of education because of its special importance being the basic stage for all children. Elementary education in Yemen aims at providing students with the following⁽¹³⁾:

- 1. The basic information that prepares to be peaceful citizens.
- 2. Practical and technological skills that can be used in the areas of easy work.
- 3. Developing students' personality, including positive thinking, saying, and doing. This is achieved by accustoming students to self-reliance as much as possible during the years of education, and by teaching them to make efforts in gaining experience and obtaining knowledge. Primary education also aims at training the students the knowledge and experience they acquired in school when facing individual or collective issues.

Secondary Education

Secondary education stage (15-17 years) is an educational phase that spans between basic and university education. It is an important educational link that depends on the

organization and distribution of educational outcomes towards the branches of public education (scientific, literary, commercial). Secondary education can be considered a measure of the educational system's ability to maintain its internal efficiency and reduce potential imbalances. Secondary education in Yemen aims at providing students with the following⁽¹⁴⁾:

- 1. Deep understanding to the Islamic faith, its provisions, and ethics, while providing sufficient information about Arab and Islamic culture and civilization.
- 2. Proficiency in the Arabic language with the purpose to expand the student's literary and scientific culture. The knowledge of Arabic also aimed at expressing ideas clearly, considering the elements of correct linguistic construction. Proficiency in reading and writing at least one foreign language.
- 3. Awareness of the issues of the Yemeni people, the Yemeni homeland, and the Arab and Islamic nations. Moreover, the need to work for political, social, economic, and cultural progress and perform citizens' duties, adhere to rights, defend the rights of others, and work in a team spirit.

Public education in the Republic of Yemen has greatly expanded quantitatively. For example, the number of students enrolled in primary school for the age group 6-14 for the academic year 2000 reached 3,518,118 students. The number of females enrolled in primary school has increased as well, and the number of females enrolled in the 2002 school year was 1,294,820⁽⁹⁾. Unfortunately, this has been accompanied with low quality of education. The relative improvement of education to which we referred to earlier, was limited to the quantitative aspect of the educational process, and the improvement in the qualitative aspect was very scarce. This indicates a general low level of education.

After the Yemeni revolution in the sixties of the last century, the national political systems brought about by the revolutions of 1962 in the North, 1963 in the South, and the independence in 1967, were most concerned with building a modern educational system that transcends the legacy of colonial backwardness than with rebuild Yemeni society and renew its culture. All these new political systems also favored the communication with the outside world and to participate, also in the field of education, in the process of development and modernization of the country.

Considering the scarcity of economic

resources and lack skills result of during decades of modest development, education was the weakest link, and therefore the most in need of development. The new independent country's main priority should have been to expand the educational system to support Yemen future development. Instead, despite its official unification in 1990, and popular hopes for the establishment of a renovated public education that should have sparked a scientific revolution, the education system remained unchanged. Both the northern governorates that adopted the six years system ended and the southern and eastern governorates that adopted the eight years system ended up issuing a general certificate of graduation. This situation ended with the issue Ministerial Resolution No. 1037 in 1993, and later in 1994 when Ministerial Resolution No. 1320 unified the school curricula and the provision of education all over the Republic of Yemen⁽¹⁰⁾.

Driven by predominant political, social, and cultural demands that have affected and still affecting the development of education so far⁽¹¹⁾, to some extent for three decades, public education in Yemen has grown and developed horizontally and vertically with types and paths that have integrated towards the final product of an education that keeps pace with the movement of society's development and needs.

KPIs of Public Education(12)

Details	2003	2004
Number of primary schools	10.199	10.684
Number of primary school students	3.702.571	3.955.751
Number of males	2.297.691	2.425.445
Number of females	1.404.880	1.530.306
Ratio of male students to total students	62.1%	61.3%

(Contd... page on 86)

The International Journal of Humanitarian Studies

was an Indian, the purpose of this school was «...to prove and spread its influence across the nation and to attract the sons of chiefs, » i.e., to habituate the tribes and sultans psychologically and intellectually to accept "colonialism," and thus to create good relations with the British administration in Aden, and to qualify Arab clerks to work with them. However, this school failed to achieve its goal because only six students attended during the first two years of its inauguration, most of whom were children of the Indian soldiers in the British Army in Aden. The number of students has increased in 1978 to reach 60, most of them foreigners and Indians⁽⁵⁾.

In the period between the First and Second World Wars, trade flourished in Aden, and Hadrami merchants, especially immigrants from the East Indies, built national schools. This new situation in south Yemen produced a trend towards reform that appeared prominently in the trend of establishing national primary schools. These schools began to open their doors to all citizens, thus throwing off the dust from the katatib that deteriorated during the British domination.

The Jabal Hadid School was the starting point of public education, which began to appear in the form of primary schools in the 1940s, in the Western protectorate. The duration of primary school was four years at that time, later, it became of six years when more students joined it⁽⁶⁾. However, after graduation from these primary schools, some students have continued their secondary school at Aden public secondary school.

Although the increase of schools, especially in the last years before independence, education remained limited. Therefore, we find that only 14,595 students attended primary school

between 1965 and 1966. Only 7,106 students attended preparatory school in the same year, and 3,443 students attended secondary school. No more than 200 students attended the industrial technical institute in Al-Mu'allā. In the year of independence only 11,967 attended higher education.

The British education system was implemented with the colonization of Aden, and it can be divided into three stages: 1) Primary school for four years; 2) Preparatory school for three years; 3) Secondary school for four years. As for the curricula, they were prepared by the colonial authorities and reflected their philosophy and vision⁽⁷⁾.

Education in Aden and its protectorates was subject to the British education system, and thus, it remained poor and undeveloped. A limited number of primary and preparatory schools was founded to include a limited number of students. However, the British education system in South Yemen has been withdrawn after the independence in 1967. The education ladder and curricula have been changed. Yemeni government-provided education for everybody and for free. Many education policies, laws, and decisions have been made. One of the education decisions at that time was the education law number 26 for the year 1972 according to which public educational general and private goals have been identified plus more interest in education publishing, teachers, and schools building. Moreover, the first education conference was held in Aden in 1975, and another one followed in 1979. This situation continued until the union of the two Yemeni states formed the modern republic of Yemen in 1990. Therefore, the two education systems became one system under the umbrella of the Republic of Yemen⁽⁸⁾.

After the revolution, the educational system in Yemen relied on the educational curricula and books that Egyptians used in the various stages of education as well as on Egyptian experts for updating and improving education. The first educational mission arrived in Yemen in 1963 and consisted of teachers, administrators, advisors, and experts. This mission had the purpose of organizing the office of the ministry of education and education offices in the various governorates. It also developed regulations to organize the educational process through schools in major cities. Moreover, this mission made several decisions aimed at updating and improving education. One of this resulted in the republican decree 16 for the year 1963 that stipulated the foundation of the ministry of education identifying its tasks. This decision was the first step toward the establishment of other systems, regulations, and legislation for the organization of education structures in Yemen. After that, several decisions and regulations were made with the purpose to organize and develop education:

- 1. Law 24 of the year 1964 for the organization of elementary education.
- 2. Law 25 of the year 1964 for the organization of preparatory education.
- 3. Law 26 of the year 1964 for the organization of secondary education.

All the previous laws were amended in 1974 after law 22 for the organization of public education in Yemen. However, this late law has been changed in 1992 with the introduction of law 45 for the establishment of the ministry of education of the Republic of Yemen, which has been unified on May 22, 1990⁽³⁾.

Aden and its protectorates in Southern Yemen, during the period 1839-1937, remained under the rule of the British administration in India. During that period, Britain was able to subjugate the people of this region by signing agreements with princes, sultans, and other political forces allied with them. Britain also practiced a terrible policy of marginalization against people, where it praised, encouraged, and supported any action that might increase people's unawareness in the countryside. Whereas, in cities, it entrenched the culture that glorifies its mission and convinced people that Britain came to develop and serve people them. However, the region did not witness the development of an education system that served the interests of the people throughout the colonial period. In 1937, this region passed from the British administration in India to the colonial administration in London. The new colonial administration extended its control over all southern Yemen by imposing new agreements under the name of "consultations," through which British consultants, who became the actual rulers⁽⁴⁾, had the right to interfere in all administrative affairs in Southern Yemen.

In all its features, colonialism aims to keep people in the colonized areas in a status of unawareness, for implementing its projects more easily. The same happened in Southern Yemen, where Britain prevented people from receiving and education for many years. Therefore, it is not strange that the first school in Aden was established seventeen years after British colonization. It was inaugurated in 1856 by Saint Badger with the purpose to train a few locals to work as clerks for the Arab department at the Secretariat of Bombay government in Aden. However, this school was closed two years later.

In 1866, a public school was opened in Kraytar, with English as language of instruction. According to its principal, who

The International Journal of Humanitarian Studies

Research Methodology

This research follows two approaches:

- The descriptive approach is mostly used in social studies to describe, analyze, and interpret social phenomena after data collection.
- 2) The historical approach which allow analyze the history of public education in Yemen and discover its present situation. Also, the researcher used this approach to understand the key performance indicators about the public education development in Yemen, discover the most significant challenges, and highlight the problems it is experiencing. The researcher will also analyze the official plans of the Yemen government for supporting public education, and the Kingdom of Saudi Arabia's humanitarian intervention for assisting Yemeni people in their effort to build the bases for a decent life.

Reality of Public Education in Yemen

Brief history

After the Ottomans' withdrawal from the northern part of Yemen in 1918, due to their defeat in the First World War and the division of the Ottoman Empire's possessions between France and Britain, Imam Yahya Hamid al-Din oversaw governing the country. However, he did not work to bring about any significant change in the situation at that time especially in the public education sector, for several reasons⁽¹⁾:

- 1. Wars with the Ottomans on the one hand, and wars with the Yemeni tribes on the other.
- 2. Imam Yahya's fear of opening to the outside world and of consequent foreign influences.

- 3. Imam Yahya's belief that it is easier to rule ignorant than educated people.
- 4. Imam Yahya's belief that modern education equaled atheism and was against Islam.

Despite all this, Imam Yahya launched some timid cultural and educational experiments with the establishment of scientific schools, orphanages, and public libraries.

Before the September 26, 1962, revolution, education in Yemen was limited to *katatib* (learning sessions) which often took place in mosques, and whose main purpose was to teach reading and writing, as well as learning the Noble Qur'an and the principles of arithmetic. At that time, there was no specific curriculum or printed books, nor organizational or administrative structure for education or educational ladder.

Besides katatib (learning sessions), the scientific schools, often located in Sana'a, Taizz, Dhamar, Sa'dah, and Hajjah, were for students who came from wealthy and famous families. These schools aimed at graduating judges and civil servants, and mainly taught Sharia sciences and the Arabic language. This trend isolated Yemen completely from the outside world until the outbreak of the September 26, 1962, revolution, which came to rescue people from the terrible trinity of poverty, ignorance, and disease, through the assistance of sisterly and friendly countries such as the United Arab Republic, presentday Egypt and Syria, which greatly assisted Yemen mostly by defending the revolution and supporting the administrative, health, justice, finance, and transportation sectors. These same countries also contributed to the establishment of a modern educational base and organizational structure for administration of the education sector⁽²⁾.

Development of Public Education in Yemen

Case of Kingdom of Saudi Arabia Assistance

Dr. Ziad Mohammed Al-Mehwari

Yemen

Introduction

Public education is the driving factor for implementing the fundamental changes required in any society. For developing countries, education is an urgent tool that allows them to catch up with human civilization. Moreover, education is no longer aimed at eradicating illiteracy as it was in the past, but rather it has become a form of social investment on people with the purpose of achieving the change societies aspire to.

Primary and secondary public education was of paramount importance in comprehensive development programs in Yemen. Educational circles, more interested in human resource development, or in the comprehensive development of the economic and social aspects of their society, paid more attention to public education. Since the nineties, this interest has increased simultaneously with the increase and the ever-changing nature of present-day challenges.

Since elementary education represents the very first step of the educational ladder, it must respond to the increasingly challenging basic requirements of these societies.

Secondary education is also important because it plays a significant role in the upbringing of teenagers. At this stage, students undergo physical, mental, psychological, and emotional changes before their tendencies and trends become clear, and the rules of their social relationships become firmly established. For this reason, secondary school must provide the appropriate environment for the healthy growth of teenagers and prepare them for active and positive participation in the progress of society. The Kingdom of Saudi Arabia has unlimitedly aided Yemen in all developmental and service sectors, especially the educational one that we will discuss some of its aspects in this research.

Like other service sectors in Yemen, the public education sector suffers from many difficulties and problems, in terms of structure and content. Despite the official efforts to improve public education to meet the needs of the existing economic situation in the country, the results have not been sufficient. Several studies indicate that this slow improvement was limited to the quantitative aspect of the educational process, whereas improvement in the qualitative aspect was very limited, which indicates the poor level of public education in Yemen and the weakness of its outputs.

After the Houthi coup against the legitimate government, public education in Yemen has been suffering from many crises in its functional and methodological structure. Schools have been destroyed, teachers have no more received their salaries, and the dropout rate has increased. Poor funding is one of the main factors that led to the decline and weakness of public education in all its disciplines. The Kingdom of Saudi Arabia assisted Yemen in all fields including the service sector and in particular education which received the largest share. This research aims at focusing on this area.

Keywords: Public Education, Yemen, Education Reality, Relief Efforts, Saudi Arabia

Development of Public Education in Yemen Case of Kingdom of Saudi Arabia Assistance

Dr. Ziad Mohammed Al-Mehwari - Yemen Assistant Professor, Faculty of Education, Zanzibar, Abyan University

- مجلس الأمن. المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بمناسبة اتخاذ القرار رقم ٢٤٦٢، الجلسة ٨٤٩٦ بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٩م.
- مقرين، يوسف. الأساس القانوني للمساعدات الإنسانية في القانون الدولي الإنساني، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والحضارة، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٦م.
- منظمة الأمم المتحدة. التقرير العاشر المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، وثائق الأمم المتحدة، بتاريخ ٤ فبراير ٢٠٢٠م.
 - منظمة الأمم المتحدة. ميثاق منظمة الأمم المتحدة، ١٩٤٥م.
- ويويل، تيم. آموس تحذر من أن قوانين مكافحة الإرهاب تعوّق عمليات الإغاثة، بي بي سي نيوز، ١ يوليو ٢٠١٤م، متاح على الرابط:
 - https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/07/140701_anti_terrorism_laws

98

UN Security Council Resolution 2286. (May 3, 2016). UN Doc. S/RES/2286.

United Kingdom's Counter-Terrorism and Border Security Act 2019.

Weizmann, Nathalie. (2019). Painting Within the Lines: The UN's Newest Resolution Criminalizing Financing for Terrorists - Without Imperiling Humanitarian Activities. Just Security.

إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٨٨/ ٦٠، ٨ سبتمبر ٢٠٠٦م.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. قرار الجمعية العامة رقم ١٠٨/٥٣، السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة العادية ٥٣، الجلسة ٨٣، لعام ١٩٩٩م.

الرفاعي، موفق محمد. المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، عمّان، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات القانونية العليا، ٢٠٠٨م.

صندوق النقد الدولي. قمع تمويل الإرهاب؛ دليل للصياغة التشريعية، إدارة الشؤون القانونية، ٢٠٠٣م.

عابد، حيدر كاظم. المساعدات الإنسانية: دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني، العراق، جامعة بابل، كلية القانون، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثامن، العدد الثالث، ٢٠١٦م.

عدس، عمر. مكافحة الإرهاب تسهم في تجويع الصومال، جريدة الخليج، مقال منشور بتاريخ ٢٧-٤-٢٠ متاح على الرابط: http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/60072a87-5cb1-4852-8b03-06dd0945b403

عرفة، محمد السيد. تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، ٢٠٠٩م.

فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. التقرير المقدم إلى مجلس الأمن الدولي، في ٩ نوفمبر ٢٠١٨ م.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. أنشطة مكافحة الإرهاب لا بد أن تحترم الحماية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني، بيان أمام اجتماع اللجنة السادسة للجمعية العامة حول «تدابير القضاء على الإرهاب الدولى،» ١٠ أكتوبر ٢٠١٩م.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. قواعد السلوك من أجل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظات غير الحكومية أثناء الإغاثة في حالات الكوارث، إصدار ١٥ سبتمبر ١٩٩٥م.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. كلمة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمام مجلس الأمن، ١ أبريل ٢٠١٩م.

مارديني، روبرت. بيان اللجنة الدولية في المناقشة المفتوحة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن منع ومكافحة تمويل الإرهاب، ٢٨ مارس ٢٠١٩م.

ماورير، بيتر. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تصريح: يجب ألا تأتي مكافحة الإرهاب على حساب العمل الإنساني أو المبادئ الإنسانية، ملاحظات على الفعالية الجانبية رفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول أطر مكافحة الإرهاب وأنظمة الجزاءات: حماية الحيز الإنساني، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩م.

The International Journal of Humanitarian Studies

References

- Article. Professionals in Humanitarian Assistance & Protection.
- Burniske, Jessica S. & Naz K. Modirzadeh. (2017). Pilot Empirical Survey Study on the Impact of Counter-Terrorism Measures on Humanitarian Action. Cambridge, MA: Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict.
- Charny, Joel R. (2019). Counter-Terrorism and Humanitarian Action: The Perils of Zero Tolerance.
- Criminal Code (R. S. C., 1985, c. C-46), Government of Canada, Justice Laws Website.
- Debarre, Alice. (2018). Safeguarding Medical Care and Humanitarian Action in the UN Counter-Terrorism Framework. International Peace institute.
- Directive (EU) 2017/541 of the European Parliament and of the Council of (15 March 2017) on Combating Terrorism and Replacing Council Framework Decision 2002/475/JHA and Amending Council Decision 2005/671/JHA.
- Gillard, Emanuela-Chiara. (2017). Humanitarian Action and Non-state Armed Groups: The International Legal Framework. Research Paper, Chatham House.
- Gordon, Stuart & El Taraboulsi-McCarthy, Sherine. (2018). Counter-Terrorism, Bank De-risking and Humanitarian Response: A Path Forward. Key Findings from Four Case Studies. Humanitarian Policy Group.
- Halbeeg News. (9 August 2018). Suspected Al-shabab Militants Abduct Five Aid Workers in Bay Region. Retrieved from:
 - https://en.halbeeg.com/2018/08/09/suspected-al-shabab-militants-abduct-five-aid-workers-in-bay-region/.
- Inter-Agency Standing Committee (IASC). (2020). Desk Review of Relevant Literature on the Impact of Counter-Terrorism Legislation and Measures on Principled Humanitarian Assistance. Key Recommendations. Working Document.
- Mackintosh, K. & Duplet, P. (2013). Study of the Impact of Donor Counter-Terrorism Measures on Principled Humanitarian Action. NRC & UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA).
- New Zealand Legislation. Terrorism Suppression Act 2002. (17 October 2002). Public Act 2002, No. 34.
- Première Urgence Internationale. (28 January 2020). NGOs' Declaration. Anti-Terrorism Laws Threaten to Paralyse Humanitarian NGOs. Retrieved from: https://www.premiere-urgence.org/en/anti-terrorism-laws-threaten-to-paralyse-humanitarian-ngos/.
- Roepstorff, Kristina; Faltas, Charlotte, & Sonja Hövelmann. (2020). Counter-Terrorism Measures and Sanction Regimes: Shrinking Space for Humanitarian Aid Organizations. Center for Humanitarian Action (CHA).
- Sophie Delaunay, Andres Romero, & Mary Vonckx. (2014). Condemned To Resist.
- Szasz, Paul. C. (2002). The Security Council Starts Legislating. *The American Journal of International law*, vol. 96, 4.

- 13- انظر القاعدة ٢٦ من القانون الدولي الإنساني العرفي متاح على الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule26
- 19- انظر القاعدة ٢٥ من القانون الدولي الإنساني العرفي متاح على الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule25
- ٧- انظر القاعدة ٤٧ من القانون الدولي الإنساني العرفي متاح على الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule47
- 71- UN Security Council Resolution 2286 (May 3, 2016), UN Doc. S/RES/2286, para 2.
- 72- Ibid, para 4.
- 73- Emanuela-Chiara Gillard, Humanitarian Action and Non-state Armed Groups, the International Legal Framework, Research Paper, Chatham House, February 2017, pp15-16. Retrieved from: https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2017-02-02-humanitarian-action-non-state-armed-groups-gillard.pdf
- Also, Kristina Roepstorff, Charlotte Faltas, & Sonja Hövelmann, Counter-Terrorism Measures and Sanction Regimes: Shrinking Space for Humanitarian Aid Organizations, Center for Humanitarian Action, 27 February 2020. Retrieved from: https://www.chaberlin.org/en/publications/Counter-Terrorism-measures-and-sanction-regimes-shrinking-space-for-humanitarian-aid-organisations/

- ٥٦ تصريح بيتر ماورير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يجب ألا تأتي مكافحة الإرهاب على حساب العمل الإنساني أو المبادئ الإنسانية، ملاحظات على الفعالية الجانبية رفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول أطر مكافحة الإرهاب وأنظمة الجزاءات: حماية الحيز الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٦ سبتمبر ٢٩ ١٠١م. متاح على الرابط: https://www.icrc.org/ar/document/combatting-terrorism-should-not-come-expense-humanitar-ian-action-or-principles
- 57- Directive (EU) 2017/541 of the European Parliament and of the Council of 15 March 2017 on combating terrorism and replacing Council Framework Decision 2002/475/JHA and amending Council Decision 2005/671/JHA, Para 38. Retrieved from: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A32017L0541
- ۰۸ وردت إستراتيجية الجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٠ المؤرخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٦م، الدورة الستون. متاح على الرابط: https://undocs.org/ar/A/RES/60/288
 - 90 قرار الجمعية العامة رقم ٧٠ / ٢٩١ المؤرخ ١ يوليو ٢٠١٦م جلسة الجمعية العامة رقم ١١٠، الدورة السبعون. متاح على الرابط: https://undocs.org/ar/A/RES/70/291
- 60- New Zealand Legislation, Terrorism Suppression Act 2002, 17 October 2002, Public Act 2002 No. 34, Part 2, Article 10. Retrieved from: http://www.legislation.govt.nz/act/public/2002/0034/55.0/DLM151491.html
- 61- Criminal Code (R. S. C., 1985, c. C-46), Government of Canada, Justice Laws Website, Part II. 1, Para 83.01/1/b/ii/E. Retrieved from: https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/C-46/page-13.html#h-116340
- 62 Fionnuala Ni Aolàin, The Massive Perils of the Latest U. N. Resolution on Terrorism, Just Security, 8 July 2019. Retrieved from: https://www.justsecurity.org/64840/the-massive-perils-of-the-latest-u-n-resolution-on-terrorism/
 - ٦٣- المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.
 - ٦٤- منذ عام ٢٠٠١م حتى اعتهاد القرار ٢٤٦٢ لعام ٢٠١٩م، اعتمد مجلس الأمن نحو ٢٢ قرارًا بشأن تمويل الإرهاب.
- ٦٥- المادة ٢١ من اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال الجرحي والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان والمؤرخة ١٢ أغسطس ١٩٤٩م.
- 77− المادة ١٥ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية المؤرخ ٨ يونيو ١٩٧٧م.
 - ٦٧- انظر القاعدة ١١٠ من القانون الدولي الإنساني العرفي متاح على الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule110

- 41- Pilot Empirical Survey Study on The Impact of Counter-terrorism Measures on Humanitarian Action, Op. Cit.
- ٤٢- مقابلة مع موظف من منظمة دولية في مقديشيو ٢٨ مارس ٢٠١٨م، ومقابلة مع موظف دولي في نيروبي ٨ يونيو ٢٠١٨م مشار إليها في: تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المقدم إلى مجلس الأمن الدولي في ٩ نوفمبر ٢٠١٨م، ص ٥١. متاح على الرابط:

https://undocs.org/ar/S/2018/1002

- ٤٣- تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المقدم إلى مجلس الأمن الدولي في ٩ نوفمبر ٢٠١٨م، مرجع سابق، ص ٥١-٢٥
- 44- Counter-terrorism Laws and Regulations, Op. Cit., p10. Also, 'Syria Two Years On: The Failure of International Aid,' Médecins Sans Frontières, 6 March 2013. Retrieved from:

http://www.doctorswithoutborders.org/article/syria-two-years-failure-international-aid

- ٥٥- تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المقدم إلى مجلس الأمن الدولي في ٩ نوفمبر ٢٠١٨م، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٣.
- 46- Halbeeg News, Suspected Al-shabab Militants Abduct Five Aid Workers in Bay Region, 9 August 2018. Retrieved from: https://en.halbeeg.com/2018/08/09/suspected-al-shabab-militants-abduct-five-aid-workers-in-bay-region/
- 47- Statement von Foreign Minister Heiko Mass at the UN Security Council briefing on safeguarding Humanitarian space, Federal Foreign Office, 01.4.2019. Retrieved from: https://www.auswaertiges-amt.de/en/newsroom/news/maas-security-council-humanitarian-space/2206124.
 - ٤٨- الفقرة ٢٦ من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٦٢ لعام ٢٠١٩م.
- 93- الجماعات المسلحة المصنفة كإرهابية هي الجماعات المسلحة التي صنفت كجماعات إرهابية إما من قبل الحكومات أو منظمة الأمم المتحدة أو المنظات الإقليمية، مثل: (حركة حماس، الشباب... إلخ).
- ٥- ندوة في هلسنكي بفنلندا، ١٨ أبريل ٢٠١٢م، دائرة دراسة الأديان في جامعة هلسنكي، مشار إليها في: عمر عدس، مكافحة الإرهاب تسهم في تجويع الصومال، جريدة الخليج، مقال منشور بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١٢م، متاح على الرابط: http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/60072a87-5cb1-4852-8b03-06dd0945b403
- ٥١ مشار إليه في: تيم ويويل، بي بي سي نيوز، آموس تحذر من أن قوانين مكافحة الإرهاب «تعوّق عمليات الإغاثة،» ١ يوليو ٢٠١٤م، متاح على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/07/140701_anti_terrorism_laws

- 52- Pilot Empirical Survey Study on The Imoact of Counter-terrorism Measures on Humanitarian Action, Op. Cit.
- 53- Anti-terrorism Laws Threaten to Paralyse Humanitarian NGOs, Op. Cit.
- 54- Joel R. Charny, Counter-Terrorism and Humanitarian Action: The Perils of Zero Tolerance, March 20, 2019. Retrieved from: https://warontherocks.com/2019/03/counter-terrorism-and-humanitarian-action-the-perils-of-zero-tolerance/.

٢٩- كلمة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمام مجلس الأمن، ١ أبريل ٢٠١٩م، متاح على الرابط:

https://www.icrc.org/ar/document/icrc-president-un-security-council-space-impartial-humanitarian-action-under-threat

- 30- Pilot Empirical Survey Study on The Impact of Counter Terrorism Measures on Humanitarian Action, Jessica S. Burniske & Naz K. Modirzadeh HLS PILAC • CHE Project • March 2017. Retrieved from: http://blogs.harvard.edu/pilac/files/2017/03/Pilot-Empirical-Survey-Study-2017. Pdf.
- 31- Desk Review of Relevant Literature on the Impact of Counter-terrorism Legislation and Measures on Principled Humanitarian Assistance, Working Document, IASC Results Group 3 – Subgroup on Counter-Terrorism, Key Recommendations. Retrieved from: https://interagencystandingcommittee.org/system/files/2020-02/IASC RG3 COTER Recommendations% 20 from%20desk%20review for%20publication.pdf.
 - ٣٢- كلمة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمام مجلس الأمن، ١ أبريل ٢٠١٩م، مرجع سابق.
 - ٣٣- تنص هذه المادة على أن «تبذل أعمال الغوث ذات الطابع الإنساني بموافقة الطرف السامي المتعاقد المعني ...»
- ٣٤- يوسف مقرين، الأساس القانوني للمساعدات الإنسانية في القانون الدولي الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية والحضارة، الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٦م، ص ٤٠٧.
- 35- Mackintosh, K., Duplet, P., Study of the Impact of Donor Counter-Terrorism Measures on Principled Humanitarian Action, NRC and UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) Op. Cit., P84.
- ٣٦- التقرير المتعلق بالصومال الذي أعده فريق الرصد المعنى بالصومال وإريتريا وفقًا للفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٢٠١٧م. متاح على الرابط: https://undocs.org/ar/S/2018/1002
- ٣٧- بيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء اجتماع اللجنة السادسة للجمعية العامة حول «تدابير القضاء على الإرهاب الدولي،» ١٠ أكتوبر ٢٠١٩م. متاح على الرابط:

https://www.icrc.org/ar/document/counter-terrorism-activities-must-respect-protections-afforded-international-humanitarian

- Counter-Terrorism and Humanitarian Engagement Project, OFAC Licensing, Background Briefing, March 2013, Counter-terrorism Laws and Regulations, Op. Cit., P8.
- 39- Kristina Roepstorff, Charlotte Faltas & Sonja Hövelmann, Counter-terrorism Measures and Sanction Regimes: Shrinking Space for Humanitarian Aid Organizations, Center for Humanitarian Action February 2020 . Retrieved from: https://www.chaberlin.org/wp-content/uploads/2020/03/2020-02-Counter-Terrorism-sanction-regimes-roepstorff-faltas-hoevelmann.
- 40- Première Urgence Internationale, 28 January 2020, NGOs' Declaration, Anti-terrorism Laws Threaten to Paralyse Humanitarian NGOs. Retrieved from: https://www.premiere-urgence.org/ en/anti-terrorism-laws-threaten-to-paralyse-humanitarian-ngos/

- 19- United Kingdom's Counter-Terrorism and Border Security Act 2019, Chapter 1, Section 4, Subsection 5(a). Retrieved from: https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2019/3/section/4/enacted. Retrieved on: 9.8.2020.
- ٢- المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين (OECD)، فبراير ٢٠١٢م.
- 21- Mackintosh, K., Duplet, P., Study of the Impact of Donor Counter-Terrorism Measures on Principled Humanitarian Action, Op. Cit., p70.
 - ٢٢ لزيد من التفصيل حول التأثير السلبي لقوانين مكافحة الإرهاب على المنظمات الإنسانية، انظر:
 Stuart Gordon & Sherine El Taraboulsi-McCarthy, Counter-Terrorism, Bank De-risking and
 Humanitarian Response: A Path Forward Key Findings from Four Case Studies, Humanitarian
 Policy Group, August 2018.
- ٢٣ موفق محمد الرفاعي، المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، جامعة عمّان العربية، كلية الدراسات القانونية العليا، ٢٠٠٨م، ص ٢٦، أيضًا: حيدر كاظم عابد، المساعدات الإنسانية، دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، المجلد الثامن، العدد الثالث، ٢٠١٦م، ص ٣٧٦.
- ٢٤- قواعد السلوك من أجل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية أثناء الإغاثة في حالات الكوارث، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إصدار ١٥ سبتمبر ١٩٩٥م، متاح على الرابط:
 https://www.icrc.org/data/files/publications/ar/icrc-004-1067-1.pdf
- ٢٥ لمزيد من التفاصيل حول تأثير قوانين مكافحة الإرهاب في المساعدات الطبية التي تقدمها المنظات الإنسانية أثناء النزاعات
 المسلحة، انظر:
 - Alice Debarre, Safeguarding Medical Care and Humanitarian Action in the UN Counter-Terrorism Framework, International Peace Institute, September 2018. Retrieved from: https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2018/09/1809_Safeguarding-Medical-Care.pdf
- 26- Sophie Delaunay, Andres Romero, and Mary Vonckx, Condemned to Resist, Professionals in Humanitarian Assistance and Protection, 10 February 2014. Retrieved from: http://phap.org/articles/condemned-to-resist.
- 27- Nathalie Weizmann, Painting Within the Lines: The UN>s Newest Resolution Criminalizing Financing for Terrorists -Without Imperiling Humanitarian Activities, Just Security, 29 March 2019.
 Retrieved from: https://www.justsecurity.org/63442/painting-within-the-lines-the-uns-new-est-resolution-criminalizing-financing-for-terrorists-without-imperiling-humanitarian-activities/.
- ٢٨ يسمى بنظام فحص الشركاء أو المستفيدين، وبمقتضاه يجب على المنظات الإنسانية التأكد من عدم إدراج أي من شركائها أو المستفيدين في قائمة عقوبات الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة أو ارتباطه بالجهاعات الإرهابية. وهذا النظام يؤدي إلى تأخير الاستجابة الإنسانية، ومما يزيد الوضع تعقيدًا وجود قوائم مختلفة لتصنيف المنظات الإرهابية. على سبيل المثال، أدرجت حماس كجهاعة إرهابية من جانب الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، لكنها ليست على قائمة الأمم المتحدة المقابلة.

The International Journal of Humanitarian Studies Endnotes (۲۶ ص ۲۰۰۹، س ۲۰۰۹، ص ۲۲۰۰۹، منية، الرياض، ط۱، ۲۰۰۹،

- ۱- محمد السيد عرفة، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط۱، ۲۰۰۹م، ص ٢٦، ٥٦.
- 2- UN General Assembly, The United Nations Global Counter-Terrorism Strategy, A/RES/60/288 (20 September 2006).
 - تعد هذه الاتفاقية واحدة من أربع عشرة معاهدة دولية متعددة الأطراف تتناول جوانب مختلفة من الأعمال الإرهابية.
- ٤- اعتمدت اتفاقية قمع تمويل الإرهاب بقرار الجمعية العامة رقم ١٠٨/٥٣، انظر: ١٠٨/٥٣/٨ السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة العادية ٥٣، الجلسة ٨٣، الملحق ٤٩، الفقرة ١٢.
- و- قمع تمويل الإرهاب، دليل للصياغة التشريعية، إدارة الشؤون القانونية، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣م. متاح على الرابط: https://www.imf.org/external/pubs/ft/SFTH/ara/SFTHa.pdf
 - ٦- قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ / ٢٠٠١م في جلسته رقم ٤٣٨٥ المعقودة في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١م.
- ٧- كان مجلس الأمن قد قرر من قبل في قراريه رقمي ١٢٦٧ لعام ١٩٩٩م و١٣٣٣ لعام ٢٠٠٠م أن تصادر الدول الأعضاء في
 الأمم المتحدة أصول إرهابيين ومنظّات إرهابية حدّدتهم بالاسم.
- انشأ مجلس الأمن بموجب القرار رقم ١٥٣٥ لعام ٢٠٠٤م المديرية التنفيذية لمساعدة لجنة مكافحة الإرهاب في عملها. Paul.C. Szasz, The Security Council Starts Legislating, The American Journal of International law, vol. 96, N. 4, Oct 2002, pp. 901-905.
- ١- صدر الدليل التقني عام ٢٠٠٩م والذي يعد أداة مرجعية تستخدم في أثناء الزيارات التي تجري بالنيابة عن لجنة مكافحة الارهاب.
- ١١ التقرير العاشر المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بتاريخ ٤ فبراير ٢٠٢٠م، وثائق الأمم المتحدة، ص ١٠ متاح على الرابط:
 - https://www.undocs.org/ar/S/2020/95
- ١٢ تضم مجموعة العمل المالي حاليًا ٣٧ دولة عضوًا ومنظمتين إقليميتين (المفوضية الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي)، تمثل المراكز المالية الرئيسة في جميع أنحاء العالم.
- 14- Criminal Code (R.S.C., 1985, c. C-46) PART II.1 Terrorism- section 83.3 -2001, c. 41, s. 4; 2019, c. 25, s. 17(E). Retrieved from: https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/C-46/index.html
- ١٥- أُسِّسَ قانون مكافحة الإرهاب الفرنسي في عام ١٩٨٦م، وعدّل بعد ذلك مرات عدة، بها في ذلك في عام ١٩٩٦م؛ بعد تفجيرات المجموعة الإسلامية آرمي في باريس في عام ٢٠٠١م ردًّا على سبتمبر ٢٠٠١م وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣، وفي تفجيرات المجموعة الإسلامية أرمي في مدريد ٢٠٠٤م وفي لندن ٢٠٠٥م.
 - ١٦- المادة ١٥ من قانون الإرهاب لعام ٢٠٠٠م.
 - ١٧ المادة ١٧ من قانون الإرهاب لعام ٢٠٠٠م.
- 18- Mackintosh, K., Duplet, P., Study of the Impact of Donor Counter-terrorism Measures on Principled Humanitarian Action, NRC, and UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), July 2013, P 69.

- practice of humanitarian work in accordance with its principles.
- 2. Holding legal training programs for humanitarian workers to help them become familiar with counterterrorist financing legislation.
- 3. Improving knowledge of international humanitarian law and the principles of humanitarian action, by supporting the provision of training to non-state armed groups, particularly with a view to protecting the civilian population and persons hors de combat, as well as supporting acceptance and respecting humanitarian aid and medical personnel.
- 4. Supporting the training of military, security forces, and diplomatic personnel on how to facilitate and respect humanitarian negotiations when engaging in humanitarian diplomacy and political negotiations.
- 5. Support dialogue with relevant stakeholders.
- 6. Inclusion of humanitarian exemption requirements in international sanctions regimes for the reason explained above.
- 7. The Security Council should

- encourage states to include humanitarian exemption provisions in national legislations to combat terrorism financing.
- 8. Building on examples of good practices carried out by some countries and recent positive developments, such as Security Council Resolution No. 2462 on the financing of terrorism and making them systematic practices.
- 9. Avoiding anti-terrorist financing prohibitions that are broadly worded in national criminal legislations, because it may pave the way for the criminalization of humanitarian assistance.

Finally, it is unreasonable to confront the corruption of minds and deviant mindsets with the same tool. We do not want to lose our humanity in our war on the inhumane acts perpetrated by terrorists. This would mean to ignore the humanitarian needs of innocent civilians under the control of a terrorist group. In this way, as we saw earlier, the victims of terrorism become victims of antiterror laws and of the politicization of humanitarian aid.



A situation that prompted countries like the United States of America and Britain to step in and enact laws to avoid this, in particular due to the threat of the globalization of terrorism. However, these laws imposed practical and legislative restrictions that affected the ability of humanitarian workers to perform their tasks. On the other hand, terrorism is currently associated to several armed conflicts creating a tragic humanitarian situation. This caused a conflict between terrorist groups and governments, leading to political exploitation of humanitarian aid with catastrophic consequences for the civilians in areas under the control of terrorist groups.

In order to shed light on this important humanitarian issue and understand its dimensions, we discussed the legal framework for combating the financing of terrorism and its repercussions on the practice of humanitarian work in accordance with its principles. On the other hand, we discussed the reality imposed by terrorist groups and the necessity of confronting them on the ground to prevent the political exploitation of humanitarian aid. Since presenting the problem and its causes alone was not sufficient, we tried to find solutions by clarifying some good practices and encouraging stakeholders to take further steps toward new solutions. In order to support their effort, we decided to include below the results of our research.

Results

1. Impacts of the measures to combat the financing of terrorism on humanitarian action:

- a) Obstructing humanitarian organizations from reaching people in need in terrorist-controlled areas, as they are often seen as biased and collecting information and passing it on to governments.
- b) Practicing humanitarian work in accordance with its principles exposes its workers to the risk of prosecution by describing the humanitarian aid they provide as material support for terrorism.
- c) The Counter-Terrorism provisions included in the funding agreements impede the work of humanitarian organizations.
- 2. Since January 2013, the Security Council has committed to its resolutions related to combating the financing of terrorism, where it urged the member states to respect their obligations under international law, including international human rights law and international humanitarian law regarding these resolutions.
- 3. Security Council Resolution 2462 is an important and encouraging step, but it needs more guarantees.

Recommendations

1. Holding international and national forums in which between financial service providers, regulators, and humanitarian actors can dialogue and assess the negative impact of Counter-Terrorism financing legislation and measures on humanitarian work, as well as propose solutions to reduce unintended effects on the

imperative that states, when designing or implementing Counter-Terrorism measures, comply with their obligations under international humanitarian law relating to humanitarian activities.

accordance with international humanitarian law, the personnel and facilities of military(65) and civilian(66) medical units who carry out humanitarian missions are guaranteed humanitarian protection from injuries and disease for them and those under their care. This protection includes all wounded and sick, whether they are civilians or combatants regardless of whether they are classified as "terrorists" by governments or the UN Security Council. They are entitled to receive treatment and medical care, without any discrimination except for medical reasons. (67) The international humanitarian law prohibits punishing a person for performing medical duties consistent with medical ethics or forcing a person engaged in medical activities to perform acts contrary to medical ethics. (68) It also obliges the parties to the conflict to respect and protect medical personnel and facilities and means of transport dedicated exclusively to medical duties. (69) It prohibits attacking combatants incapacitated by wounds or disease, provided that they refrain from any hostile acts and do not attempt to escape. (70)

The Security Council, in its Resolution 2286 of 2016, affirmed these obligations, calling for "all parties to armed conflict to fully comply with their obligations under international law... to ensure respect and protection for all medical and humanitarian personnel engaged in medical duties,

transportation and their own equipment, as well as hospitals and other medical facilities."

The Security Council included within the applicable rules of international humanitarian law the obligation not to penalize a person for medical activities consistent with medical ethics "and urges states and all parties to armed conflict... [to develop] national legal frameworks to ensure respect for their relevant international legal obligations."

(72)

After addressing the alignment of the security imperatives of Counter-Terrorism with humanitarian needs, we are able to endorse a study by Chatham House on this subject. This study concluded that both the inclusion of exemption conditions for humanitarian work in case of sanctions. together with the application of exceptions in Counter-Terrorism measures within relevant national laws, is the most effective way to ensure that humanitarian operations are not disrupted for civilians under the control of terrorist groups. This means that Security Council should encourage the inclusion of these clauses, because this would ease some of the banking sector's concerns. The confidence-building dialogue between humanitarian actors and relevant parties in governments and the banking sector should continue, both at the international level – under the auspices of the Financial Action Task Force - and at the national level. (73)

Conclusion

It is undeniable that some humanitarian organizations have been exploited by people with an ideology incompatible with their purely humanitarian goals.

- 2. It was stated in Paragraph 22 of the General Assembly's review of the UN Counter-Terrorism Strategy on July 19, 2016, (58) that the General Assembly "urges states to ensure, in accordance with their obligations under international law and national laws, and international humanitarian law whenever applicable, that Counter-Terrorism legislations and measures do not obstruct humanitarian activities or communication with all relevant actors, as stipulated in international humanitarian law."(59)
- 3. The seventh paragraph of UN Assembly General Resolution 72/180, adopted on December 19, 2017, urged states, in the context of carrying out Counter-Terrorism activities, to respect their international obligations regarding humanitarian actors, and to recognize the key role played by humanitarian organizations in areas where terrorist groups are active.

Humanitarian exemptions in national criminal laws

- 1. New Zealand Terrorism Suppression Act No. 34 of 2002. (60)
- 2. Canadian Penal Code: This law is also a national criminal law which constitutes a good practice in this context.(61)

Security council resolution 2462

The Security Council, at its 8469th session on March 28, 2019, adopted a resolution on the financing of terrorism, entitled "Threats to international peace and security as a result of terrorist acts: preventing and combating the financing of terrorism." This resolution, formulated by France, was adopted unanimously in accordance with Chapter VII of the Charter, as it reinforces a long series of Security Council resolutions to combat terrorism and its financing. The first was Resolution 1373, which was adopted after the 9/11 attacks. This resolution focused formally on terrorism financing, but with an exceptional framework for humanitarian and civil society actors operating in conflict and fragile areas. (62) It emphasized that acts of terrorism constitute a threat to international peace and security. This legally binding resolution⁽⁶³⁾ required all countries to criminalize financial transactions made with the intent or knowledge that they would be used for the benefit of terrorist organizations or terrorist individuals.

In fact, the Security Council has dealt with the financing of terrorism in several resolutions(64) since the terrorist attacks of 9/11 on the United States, but this is the first time that it has focused on the issue of humanitarian activities.

This resolution sought to find a balance between the prohibition of channeling funds to terrorists in the context of legitimate activities on the one hand, and the negative impact of this prohibition on humanitarian activities, on the other, through some of the guarantees contained in the preamble to the resolution and in paragraphs 4, 5 and 6, and 24 of it.

States' commitment to humanitarian activities when countering terrorism

In order to align the security requirements of countering terrorism with the humanitarian needs of its victims it is

In order to further explain the effects of Counter-Terrorism measures on civilians in areas controlled by terrorists, let's look at part of the speech of one ICRC observer before the Security Council said: "Some measures, most notably legislations and sanctions related to combating terrorism, can restrict and criminalize humanitarian action. It is about our ability to cross the front lines in order to provide humanitarian assistance to local communities living in areas controlled by armed groups and individuals designated as terrorists. Counter-Terrorism measures can have a negative impact on our ability to visit people in detention, retrieve mortal remains, train armed groups in international humanitarian law, and facilitate exchanges and releases of detainees. In short, our ability to carry out our mandate is increasingly constrained. As a result, people are suffering when international humanitarian law should protect them."(55)

From the foregoing argument, we find that there is a conflict between the political and the humanitarian agendas. International humanitarian law requires enhanced humanitarian engagement with armed groups in order to protect populations in need, while Counter-Terrorism laws prohibit such engagement with terrorist groups to protect security.

Alignment Between Security Requirements and Humanitarian Needs

In response to the voices calling for the need to align Counter-Terrorism laws and humanitarian activities,(56) UN and regional instruments, as well as some legislations, have national included specific safeguards for these activities in international humanitarian law. These efforts were embodied in some good practices and culminated in the issuance of Security Council Resolution No. 2462 of 2019. On the other hand, the development and implementation of Counter-Terrorism measures and policies requires states' adherence to their obligations in accordance with international humanitarian law in order to achieve a balance between security requirements and humanitarian needs.

Efforts to avoid the impact of counter-terrorism on humanitarian aid

The inclusion of paragraphs related to humanitarian activities in Counter-Terrorism legislations, whether at the national or international level, is one of the most effective ways to avoid the negative impact of such legislation on humanitarian work.

Humanitarian exemptions at the international level

European Union Directive 541/2017 of the European Parliament and Council on Counter-Terrorism included an exception for humanitarian activities, as stated in Paragraph 38: "The provision of humanitarian activities by imparhumanitarian organizations tial recognized under international law, including international humanitarian law, is not included in the scope of this directive, taking into account the case law of the Court of Justice of the European Union."(57)

those accused of crimes are first and foremost victims. In this regard, the General Assembly called on Member States to ensure that children associated with, or alleged to be associated with, armed groups should be treated primarily as victims, as they did in its 2018 resolution on the rights of children. Detention of children must therefore be a last resort, and they must be treated with consideration for their age and individual vulnerabilities.

In the questionnaire conducted by the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict on humanitarian workers, a question was asked about the impact of Counter-Terrorism laws on humanitarian work. 69% of respondents indicated that Counter-Terrorism measures have hindered or reduced their work. In addition, 38% of respondents stated that anti-terror laws caused their organizations to abandon activities and programs by either changing or stopping them. (52)

On the other hand, we find that humanitarian organizations working in areas of greatest need have lost their most important mechanisms for delivering humanitarian aid, which are communication and negotiation. In order for humanitarian workers to be able to work and reach populations in need, they must be able to negotiate, whenever necessary and possible, with all the parties involved in the conflict in order to send assistance, as well as to ensure the safety of their team on the ground to the fullest extent possible. This contradicts anti-terror laws that prohibit these organizations from having any contact with any of the warring factions donor countries have described as terrorist, and this

ban may also come from the governments of countries facing civil war. On the other hand, expanding the scope of anti-terror laws helps increase these groups' suspicion of humanitarian organizations, and provides justification for a misguided argument put forward by those who oppose the interventions of international NGOs. The result is that they strengthen their control on the civilian population and keep their countries isolated from the world. (53)

This argument is supported by Joel R. Charney about the 2010-2011 Somalia famine, when he said: "The donor and regional governments realized the danger of famine due to the severe drought in the Horn of Africa in September 2010 in both Ethiopia and Kenya. Thousands of deaths were prevented by speedy measures taken by generous donors, cooperative host governments, and the absence of legal obstacles. In Somalia, delivery of emergency food and medicine has been delayed for more than ten months, that is, until the same donor governments and the United Nations provided a legal framework to respond in the areas controlled by the terrorist Al-Shabaab movement, and until the issuance of UN Security Council Resolution No. 1916, which included a humanitarian cut that finally allowed the response to continue. During these ten months more than 260,000 Somalis died from starvation, half of them children under the age of five. Had donor governments been more willing to allow humanitarian organizations to negotiate access to south-central Somalia, many of these deaths would have been prevented."(54)

In Somalia, the international NGO Safety Organization recorded thirty-four attacks on humanitarian workers from January to August 2018. For example, an employee of the International Committee of the Red Cross was killed in an attack with improvised explosive devices in Mogadishu as he was leaving the ICRC compound. A WHO employee was also killed by gunmen in Bakara market in Mogadishu. (45) Moreover, allegedly, the Al-Shabaab movement on August 9, 2018, kidnapped five aid workers in the Bay area. (46)

Heiko Maas, the German Foreign Minister, noted in his statement to the UN Security Council on the protection of humanitarian space: "Instead of humanitarian workers being specially protected, they are the ones most at risk." (47)

While humanitarian work suffers from the stress of combating the financing of terrorism as a "security necessity," we find that "some countries are financing terrorism" under the pretext of paying ransoms to release detainees held by terrorist groups, even though the Security Council has explicitly condemned these practices. In its Resolution No. 2462 of 2019, the Council indicated that it reiterates its call to Member States to prevent terrorists from benefiting directly or indirectly from paying ransoms. (48)

Victims of terrorism as victims of its countermeasures

In practice, the areas where armed groups classified as terrorist⁽⁴⁹⁾ are often located in the areas where humanitarian needs are more severe. Civilians who reside in areas controlled by armed

groups classified as terrorist may receive less humanitarian aid or are prevented from receiving it at all, either because of the lack of funds granted, or because of conditions related to funding, or because humanitarian organizations are trying to avoid legal and realistic risks by avoiding dealing with these groups, while civilians in these areas are in dire need of humanitarian assistance in order to survive.

Strict British and US Counter-Terrorism laws are hampering the work of humanitarian organizations to provide vital emergency aid to millions of people facing starvation and deadly diseases in drought-stricken Somalia.

Ken Minchaus, a professor of political science at Davidson College in North Carolina said at this respect: "US Counter-Terrorism laws have played an equally central role in preventing aid from reaching the starvation victims who need it most," He also said: "The humanitarian organizations have stopped delivering food aid to the drought-stricken areas controlled by Al-Shabab, for fear of violating the US anti-terror law." (50)

Valerie Amos, the UN's humanitarian chief, warned that global Counter-Terrorism laws impede the work of aid organizations and prevent them from reaching those in urgent need. "Many people will die in Syria," Amos said, "because charitable organizations fear being held accountable if they provide aid in areas controlled by ISIS." (51)

Counterterrorist measures taken against "foreign fighters" and their families cause severe harm to children. Children are the most affected by such measures, and even

must be avoided. This donor approach is a major attack on our principle of neutrality. Our ability to establish contact and negotiate with all warring factions is an absolute necessity for us."⁽⁴⁰⁾

What increases the concerns of humanitarian workers when working in terrorist-controlled areas is the vagueness of the provisions of anti-terror legislations, in addition to their lack of adequate training in this regard. When a Harvard Law School questionnaire asked whether Counter-Terrorism laws provided clear guidance to humanitarian actors about their legal obligations, 55% of respondents answered "no," and when asked about Counter-Terrorism laws providing clear guidance to humanitarian actors about their legal obligations, 54% of respondents answered that the laws contained unclear or ambiguous language. Other factors cited by 13% of respondents included insufficient guidance from donors; 11% of respondents indicated that humanitarian workers did not have sufficient awareness and training on anti-terror laws; and 11% of respondents said that Counter-Terrorism laws conflicted with information provided by governments and donors. So, the bottom line is that the anti-terrorism laws did not explain to humanitarian workers how to perform their work without violating the rules of international humanitarian law, especially the principles of humanitarian work.(41)

On the other hand, the practices of terrorist groups reveal that preventing and obstructing the delivery of humanitarian aid has become one of the strategies they use to achieve military or political goals.

This includes Al-Shabaab, which has consistently obstructed the delivery of humanitarian aid throughout southern and central Somalia. In the areas under the control of Al-Shabaab, the activities of humanitarian organizations remained completely restricted or prohibited, with the exception of the activities of the Al-Ihsan Association, an affiliate of this movement. The organizations that provide health assistance have had the largest share of the damage, as vaccination campaigns were prevented from reaching local communities in Middle Juba. following allegations by the Al-Shabaab movement that medicines cause impotence and are religiously forbidden, and accused the organizations that provide health services in the region of collecting information about the movement, and was thus banned,(42) while medical supplies were looted from local health facilities during Al-Shabaab attacks.

An international organization documented at least five incidents between July 2017 and February 2018, in which armed attackers from Al-Shabaab looted the workplaces of the implementing partners, and in the Middle Juba region in January 2018 they stole food supplies, and also looted food supplies at a checkpoint near the village of Yalho, in April 2018. (43)

Terrorist groups deliberately attack doctors and medical personnel as well, so as not to treat enemy fighters and return to the battlefield. In Syria, for example, a terrorist group has arrested hundreds of doctors and nurses for treating people in need of medical help in the opposition area. (44)

Fear of prosecution under UK and US Counter-Terrorism laws deters those trying to provide humanitarian assistance in areas controlled by designated terrorist groups, as their laws do not contain any exemptions for humanitarian action. (37)

Until now governments affirm they have not prosecuted humanitarian workers for violating counter-terrorism laws. According to Daniel Fried, the State Department official tasked with coordinating US sanctions policy, "prosecuting humanitarian workers is not an enforcement priority under US Counter-Terrorism laws". Despite this and other statements by government officials, the fact remains that it is undesirable for individuals and groups to become involved in potential violations of criminal law.⁽³⁸⁾

Negotiating with the parties is one of the most important strategies for practicing humanitarian work, however it has become dangerous because those responsible can be prosecuted if they negotiate with terrorist groups. Humanitarian action commissioners' communication with terrorist groups in order to solve cases of missing persons or deliver aid to those under terrorists' control is a crime under anti-terror laws.

This situation has raised the concern of humanitarian commissioners that they would bear criminal responsibility when communicating or negotiating with armed non-state actors listed as terrorist entities despite the fact that it is practically impossible for them to avoid contact with armed non-state actors who control the territory in which humanitarian operations take place. Contact with armed non-state

actors is crucial to facilitating safe and effective humanitarian responses. The basic humanitarian principles, which underpin the international humanitarian law and UN General Assembly Resolution 46/182, require humanitarian actors to deal with state and non-state parties to an armed conflict on an equal footing, and to respond to the needs of the civilian population, without regard to political and other factors. (39) Impartial humanitarian agencies can also engage with all parties to a conflict to negotiate access: in the language of the Geneva Conventions, "to provide their services."

The NGOs indicated in a statement that "the funding granted to NGOs by donor countries comes with an obligation to comply with Counter-Terrorism laws, and therefore NGOs that receive these government funds are prohibited from making any contact with any of the warring factions identified by those countries as terrorist."

Then the NGOs said in the same statement: "We, the leaders of the NGOs that have signed this text, consider the application of these anti-terror laws by donor countries to our organizations to be an unacceptable position, as it is totally inconsistent with our mandate. Donor countries demand and randomly monitor the implementation of security laws, to the point of threatening to cut off financial support for any organization that deviates from these decrees. This is not a question of questioning the legitimacy of measures taken to curb terrorism, but that, in keeping with our mission, any form of criminalization of humanitarian actions

that the measures taken by governments, whether at the international or national level, to combat acts of terrorism by criminalizing them, must be reformulated so as not to hamper humanitarian action. (31)

Political Exploitation of Humanitarian Aid

In accordance with the principles that govern humanitarian action, humanitarian organizations strive to respond to the needs of the most vulnerable people, regardless of political agendas. However, the practical conditions imposed by terrorism have created the phenomenon of politicization of humanitarian aid. They are deliberately used to achieve political ends or to control the population. (32) On one hand, humanitarian agencies find terrorist groups that hinder their work or monopolize it to their advantage by humanitarian workers, on the other hand they find governments which, in their effort to weaken terrorist groups, try to cut off supplies by impeding humanitarian help to reach areas under the control of terrorists. Victims of this political exploitation of humanitarian aid are civilians living in these disputed areas who do not receive the help they are entitled to.

Challenges of providing humanitarian aid in terrorist areas

According to Article 18/2 of Additional Protocol II,(33) the consent of the State concerned is required for humanitarian aid to intervene. (34) However, a party to a non-state armed conflict may be a designated terrorist group. This is the case of Somalia, (35) where the Al-Shabab move-

ment was effectively controlling several areas inhabited by civilians in dire need of humanitarian assistance. Here, several challenges arise for humanitarian organizations which seek to deliver humanitarian aid to civilians to guarantee their survival, including:

- Terrorist groups may place checkpoints in the areas they control, thus relief convoys can only pass to the whereabouts of civilians by paying fees to these groups.
- These groups may impose humanitarian organizations operating in their areas of control a monthly payment in exchange for being allowed to operate.
- These groups may seize humanitarian aid and may arrest or even kill aid workers.

The pressure on humanitarian organizations increases when terrorist groups kidnap members of the civilian population and humanitarian workers with the aim of obtaining a ransom. On May 2, 2018, Al-Shabaab kidnapped a German nurse from the International Committee of the Red Cross compound in Mogadishu. (36)

When humanitarian organizations pay a fee for passage or a monthly amount in exchange for being allowed to operate is, on the one hand, a violation of the principle of impartiality. On the other hand, such acts can be criminalized under the principle that the humanitarian organization is providing material support to terrorist groups, a crime that can lead to the freezing and closure of its accounts as well as to the indictment of the employees.

Support must be delivered in an impartial manner, regardless of race, nationality, religion, ethnic origin, or political affiliation, because humanitarian organizations were not established with the purpose of establishing the guilt of innocence against potential beneficiaries of the aid they provide.

The Counter-Terrorism provisions of the financing agreements have the effect of undermining this principle. It may require an organization to conduct a security screening of beneficiaries on suspicion of links to certain groups, (28) and this procedure contradicts the idea that aid should be provided impartially. This provision may prevent an organization from operating in Gaza, for example, because Hamas has been designated as a terrorist group, while Gaza is most in need of humanitarian assistance.

In his speech before the Security Council, the President of the International Committee of the Red Cross likened the undermining effect of Counter-Terrorism laws and measures on humanitarian aid to the undermining effect of terrorist attacks on the principles of distinction and proportionality, saying: "The politicization of humanitarian aid and its deliberate exploitation for political ends, or to control the population, destroys the principle of impartiality as undermined by terrorist attacks, which are by their nature indiscriminate. Concepts of proportionality and distinction must form the core of behavioral patterns during combat."(29)

The principle of independence also requires organizations to maintain complete independence from the goals

of any donor, be this goal political, economic, military, or otherwise. Donors' goals should not negatively affect humanitarian work, and humanitarian organizations must make their own decisions with complete independence as to who receives the service, how it is provided, and where it is provided.

A questionnaire conducted by the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict asked humanitarian workers whether Counter-Terrorism laws affect their organizations' commitment to the principles that govern humanitarian action (humanity and impartiality, independence and impartiality). Their answers were as follows: 60% yes, while 23% answered no, and 16% answered that they do not know. When asked about how Counter-Terrorism laws affect their organizations' commitment to humanitarian principles, 91% said they weakened their commitment to humanitarian principles, which indicates a strong and tangible impact of Counter-Terrorism laws and policies on the performance of humanitarian workers. (30)

After addressing the most prominent national and international counterterrorist financing legislations and measures, we monitored the use of loose and vague definitions of material support for terrorist groups and clarified the implications of this on the provision of humanitarian aid. The ban on "material support," "services" and "assistance or association with terrorist organizations" in criminal legislations can practically lead to criminalizing the basic activities of humanitarian organizations, and then it becomes clear

therefore criminals with the result that whoever deals with them may be held accountable. These legislations considered any benefit that may accrue to these elements as a direct or indirect way of providing material support to a terrorist group even if for humanitarian purposes. The principle of humanity is one of the most important of these principles, and it aims at preventing and alleviating suffering wherever it is found. The principle of humanity is closely related to the principle of integrity, which requires non-discrimination on the basis of nationality, race, religion, or any other similar criteria, including the provision of assistance and protection in proportion to the needs. In addition, there are principles of impartiality towards the parties involved in the armed conflict and independence from political agendas. Both these principles allow the translation of other basic principles into action on the ground.

An example of the conflict of Counter-Terrorism laws with the humanitarian principles that govern the provision of aid is the provision of medical assistance to protected persons and civilians. According to international humanitarian law, humanitarian workers are bound by the principle of providing assistance to civilians and combatants unable to fight on the basis of need alone. (25) However, providing medical assistance to a member of a group designated as terrorist is subject to criminalization, because the Law on Material Support only allows for the provision of medicines but no other types of medical assistance and care. This constitutes an obstacle to most humanitarian activities. (26)

A report published by the University of Essex under the title "Criminalization of Health Care" revealed that of the 16 countries surveyed, "practices in at least 10 countries showed that authorities interpret support for terrorism to include the provision of health care." The report adds that "the Counter-Terrorism framework has claimed to strengthen the legal and ethical basis for justifying such actions." For example, under Iraq's national counter-terrorism law, charges have been brought against doctors working in hospitals under ISIS-controlled territory. In the United States, a volunteer doctor in the al-Qaeda military structure who treated wounded fighters was convicted conspiring or attempting to provide material support under the direction or control of a terrorist organization.(27)

The principles of impartiality and integrity require humanitarian assistance and protection to alleviate the suffering of those in need, not to support the efforts of any party to an armed conflict. Therefore, it is incompatible with the financing or assistance of any militant group, including those that could be classified as terrorist. However, provisions by some donors requiring aid organizations to disclose private information about their partners undermine their impartiality. Many contracts go further by attempting to channel the political loyalties of the beneficiaries and directing grant funding to institutions with a particular political orientation, in violation of the principle of undisputed impartiality.

The principle of impartiality means that aid is delivered based on need.

steps to ensure that funds are not used directly or indirectly to support terrorism, and most contractual terms require that these obligations be transferred to any implementing partners, contractors, or sub-beneficiaries of the initial grant recipient.⁽²¹⁾

The precise nature of the obligations imposed on a humanitarian organization often suggests potentially serious consequences for humanitarian actors, including criminal liability, reputational damage, and funding cuts. Another Counter-Terrorism clause in funding agreements is to notify donors of whether funds have been used or found to be associated with an entity designated as terrorist. This leads some to wonder about undermining the neutrality, real or perceived, of humanitarian actors on the ground.

In order to obtain assurances that they will not provide in any way support to a designated organization, most of the clauses in MoUs with partner organizations require security checks to a wider range of implementing partners to ensure they are not on terrorist lists. Although humanitarian relief groups usually perform such checks on their implementing partners, some contract clauses may require volunteers, board members, any other donors, and even beneficiaries to be included in the list of people and entities to be screened. Although these additional checks require more workload, many hours of extra work, and may even require hiring additional teams, donors may not allocate the additional funding needed for these additional burdens caused by their provisions. By creating

these additional cumbersome steps to be taken before the delivery of support, these clauses lead to a diversion of the resources allocated to an organization to directions other than humanitarian action, or may cause delays in project implementation, and as a result weaken the effectiveness of its work. (22)

Implications for the principles of providing humanitarian aid

Since humanitarian action is one of the means of international humanitarian law to alleviate the suffering caused by armed conflict, this law obliges the parties to an armed conflict to perform relief activities themselves or to allow impartial and humanitarian organizations to do so. A number of well-established principles related to humanitarian action, which govern humanitarian workers, oblige them when providing humanitarian assistance to deal with all parties in conflict on the basis of humanity, impartiality, integrity, equality and non-discrimination. (23) These principles are contained in the Code of Conduct for International Red Cross and Red Crescent Movement and NGOs in Action on Disaster Relief. (24) These humanitarian principles require humanitarian actors to treat both state and non-state parties to armed conflict on an equal basis and to provide services to all victims in proportion to their needs and according to the criterion of need alone, without considering any other descriptions.

In fact, the approach imposed by these principles may run against the approach to combating terrorism, which classifies some armed elements as terrorists and

acts or not. That is to say, he expected this to happen, yet he provided support, and the penalty for supporting a terrorist organization is imprisonment from six months to ten years.

British law considers a person to have committed the offense of terrorism financing if he "provides money or other property, and knows or has reasonable cause to believe that it will or may be used for the purposes of terrorism,"(16) or if he "enters into or becomes involved in an arrangement that results in the provision of money or property or makes it available to another, who knows or has reasonable cause to suspect that it will be used or may be used for terrorist purposes."(17)

Under this law, no exceptions were made for humanitarian activities, and humanitarian actors were not prosecuted under anti-terror laws, and the work of charities suspected of links to terrorism is investigated by the Charity Committee, an independent regulatory body that advises, monitors, and investigates, and can eventually take over or close a charity. (18)

In 2019, this law was amended by the Counter-Terrorism and Border Security Act, which included paragraph 58/b, which criminalized "entering or remaining in a specified area," but it excluded from criminalization entry and stay for the purpose of providing humanitarian assistance. (19)

Impact of Counter-Terrorism Measures on Humanitarian Aid

Counter-Terrorism legislations measures have directly affected levels of humanitarian funding. Governments and banks have interpreted and implemented

counterterrorist financing rules in a way that has hampered humanitarian assistance and exposed humanitarian NGO staff to security risks. This is attributed to the FATF Recommendation Eight, which considered NGOs to be "high risk," describing them as vulnerable to being used as a tool in financing terrorism. This makes banks extremely wary. (20)

Banks have refused to transfer funds or maintain open accounts in high-risk geographical areas, and have increased security checks and information requests, thus causing a large number of humanitarian organizations operating in areas of armed conflict, in which terrorists have a role, to close their bank accounts, and paralyzing their much-needed humanitarian work. As a result of the restrictions imposed by banks on remittances to humanitarian organizations, the latter have resorted to transferring funds through informal mechanisms.

On the other hand, humanitarian funding provided by donor governments has become conditional on more guarantees to ensure that individuals or organizations classified as terrorist will not benefit, and that more security checks are conducted on local partners and implementing agencies. Therefore, a number of donors - including Australia, Canada, and the United States - include certain anti-terrorism clauses in funding agreements at all levels, and the wording of these clauses and the position required of humanitarian partners varies depending on the recipient. These clauses require humanitarian actors to be aware of Counter-Terrorism legislation and take concrete

cial services, housing, training, expert advice, assistance, safe houses, documentation, false identification, communications equipment, facilities, weapons, lethal materials, explosives, personnel, or transportation, excluding medicines or religious items." (13)

When this law was enacted, it excluded "humanitarian assistance to persons not directly involved in [terrorist] violations" from material support. Then it was amended to make a limited exception for medicines and religious items following the 1995 Oklahoma City bombing. The US definition of material support is very broad, extending beyond the mere payment of funds to a specific terrorist group. It includes training, advice and other forms of participation that can fall within the scope of the activities of humanitarian organizations.

Supporting this, the US Supreme Court interpreted this provision so broadly in Holder v. Humanitarian Law that it caused concern in the humanitarian community. According to this provision, providing any support or material resources to a terrorist organization or its members, other than drugs and religious items, is a crime under US criminal law, and does not require the intent or knowledge of the relief provider that such support will be used in the preparation for or execution of a terrorist attack. The Supreme Court noted the US government's view that "all contributions to foreign terrorist organizations (even those for apparently benign purposes) advance the terrorist activities of those groups."

As for the Canadian Criminal Code, as amended by the Anti-Terrorism

Act, terrorism financing is considered the provision or availability of property, financial services, or other related services, and it is stipulated that the donor has the intention to use them, or knowledge that they will be used, in whole or in part. For the purpose of facilitating or implementing any terrorist activity, or for the purpose of benefiting any person who facilitates or carries out such activity, or knowing that a terrorist group will use it, in whole or in part, or benefit from it, and it is not required that the group be on the terrorist lists. That is, the law requires intent or knowledge that the property will be used to carry out terrorist attacks, and this article did not contain exceptions for humanitarian activities. (14)

According to the French Criminal Code, (15) a person who provides, collects or manages money, securities or any property or advises for this purpose shall be deemed guilty of the offense of terrorism financing. For the crime of financing a terrorist organization to occur under French law, the donor must have the intent or knowledge that the resources provided will be used for a terrorist activity, whether or not that activity takes place, and the requirement of intent makes it unlikely that the crime will apply to humanitarian activities.

German law includes the offense of supporting a terrorist organization, and does not define support in the Criminal Code, and comments indicate that this includes logistical and financial support. However, for a crime to occur, the supporter must share the goals of the organization, and be at least indifferent to whether the group intends to commit specific terrorist

Recommendations on the Financing of Terrorism to their list of useful criteria, and on October 22, 2004, a ninth recommendation regarding cash transporters or smugglers was added. In order to comply with FATF guidelines, for example, banks can take measures that impede or even prevent humanitarian organizations from opening bank accounts or transferring funds in certain countries.

"No money for terror" conference

The "No Money for Terror" conference was held in Paris, France, on April 25-26, 2018. The first session of the conference was attended by representatives of seventy countries and officials from twenty international and regional organizations and specialized agencies. In their final statement, Member States committed themselves to advancing their respective legal frameworks and enhancing their cooperation in the field of information. Several clear priorities were identified, and a set of concrete measures were taken in the document entitled "The Paris Plan." The conference was attended by the Financial Action Task Force and similar financial institutions, the G20, the Global Coalition to Counter ISIS, and international and regional organizations and agencies aimed at countering the financing of terrorism, based on the work accomplished since the adoption of the 1999 International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism, and Security Council Resolution No. 1373 of 2001. The second session of this conference was held on 7-8 November 2019 in Melbourne, Australia.

National criminal legislations to combat terrorism financing

At the national level, many criminal laws prohibit providing material or immaterial support to terrorism. Some countries stipulate that in order to recognize criminal responsibility the authorities have to prove the intent to support a terrorist act, while others only require knowledge that the group is listed as terrorist and that it receives contributions. The UK goes even further, as it is satisfied that the authorities have a "reasonable cause to suspect" that an individual or an organization may use the resources in a criminal act, and in Australia it is enough "to act carelessly" as to whether the funds are to be used to facilitate a terrorist act or not. This increases the possibility that humanitarian action, or additional participation, will greatly violate the law.

Some national laws define the moral element of terrorism financing in broader terms than the Convention requires when it deals with knowledge and will. According to these laws, a person commits a crime when he knowingly and willingly provides or collects money, acting indifferently to the possibility that it will or might be used in terrorism, or has reasonable cause to expect it. When estimating the extent of knowledge and will, the courts rely on what the ordinary person can know or intend in such circumstances.

The US law defined material support in 1994, and was amended by the Patriot Act in the wake of the 9/11 attacks, which defined it as "any property, tangible or intangible, or service, including currency, monetary instruments, securities, finan-

perpetrators. It also did not provide a list of specific individuals or entities when talking about freezing the assets of terrorists, but rather provided for freezing the assets of terrorists in general. (9) The most important thing to note about this decision in the context of our study is that it did not exclude humanitarian aid and protection activities.

In 2016, the Counter-Terrorism Committee Executive Directorate established a database for liaising with national agencies responsible for dealing with these requests in order to facilitate the implementation by Member States of the provisions of the assets freeze stipulated in this resolution.

In December 2019, the Technical Guide for the Implementation of Security Council Resolution 1373 of 2001 was issued after it was updated by the Committee Counter-Terrorism Executive Directorate. (10) which aims assisting Member States to implement the requirements of this Resolution. The updated version includes fourteen new sections and four chapters on issues related to the financing of terrorism and information, communications technology, border control, criminal justice and human rights, law enforcement, and countering violent extremism. The Executive Committee continued evaluation visits to Member States on behalf of the Committee to monitor, promote, and facilitate their implementation of relevant Security Council resolutions and identify strengths, shortcomings, technical assistance needs, useful experiences, and good practices in this regard. (11)

FATF recommendations

The Financial Action Task Force, an intergovernmental organization in Paris, (12) is concerned with combating money laundering, and works to design and promote policies and standards to combat money laundering, terrorism financing and other threats to the integrity of the international financial system. FATF was established in 1989 with the aim of combating money laundering, then its field of activity was expanded to also include the financing of weapons of mass destruction, corruption, and the financing of terrorism. In October 2001, this task force issued eight special recommendations regarding the financing of terrorism. These recommendations were in addition to the forty basic recommendations issued by the task force on combating money laundering in 1990, revised in 1996, then again in 2003, so much so that it applied equally to money laundering and terrorism financing. The first five special recommendations largely correspond to the provisions of the 1999 International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism and Security Council Resolution No. 1373 of 2001, while the last recommendations deal with new areas related to informal remittance systems, specifying the information that needs to accompany wire transfers, and controls aimed at preventing the use of non-profit organizations from terrorism financing.

In 2002, the International Monetary Fund and the World Bank added the Forty Recommendations of the Financial Action Task Force on Money Laundering, and the Eight Special

from the Group of Eight (G8). In May 1998, the foreign ministers of the G8 identified the issue of preventing fundraising for the purposes of terrorism, "As one of the priority areas in which further action should be taken." France then began negotiations on the agreement and submitted a proposal to the UN. In December 1998, the UN General Assembly decided to entrust the ad hoc committee established by resolution 51/210 to study the agreement and elaborate its details. On December 9, 1999, the UN General Assembly adopted the agreement, (4) signed by 132 countries which became effective in 80 countries starting from April 30, 2002.

The agreement includes three main obligations for the signatory states:

- 1. States Parties shall designate as crimes all acts of financing terrorism in their criminal legislation.
- 2. The States Parties shall enter into wide-ranging cooperative relations with other States Parties and provide them with legal assistance in matters covered by the Agreement.
- 3. States Parties shall legally stipulate some requirements related to the role of financial institutions in detecting terrorism financing acts and informing the competent authorities of any evidence related thereto. (5)

UN security council resolution 1373

UN Security Council Resolution 1373 of 2001, unanimously⁽⁶⁾ adopted by the Council after the 9/11 attacks in the United States, is the most effective legal instrument regarding legislations and measures to combat terrorism financing,

as it affected many anti-terror laws and practices at the national level. It mainly aimed at depriving individuals or entities involved in terrorism of direct or indirect access to funds, financial assets, goods and services⁽⁷⁾ by obligating all countries to take a number of measures to prevent the financing of terrorism including the immediate freezing of any funds of persons involved in terrorist acts, criminalizing aid to terrorists and bringing violators to justice. The Resolution established a Counter-Terrorism Committee to ensure states' implementation of these measures.(8)

Some believe that the Security Council has opened new horizons by adopting this resolution, while international organizations which contributed to the development of international laws considered this resolution of a merely legislative nature. International organization felt that these laws were too general and abstract, especially since it was the first time the Security Council used its powers in accordance with Chapter VII of the Charter to oblige member states to take or refrain from taking specific measures not limited to punishing a specific country, as was the case in previous relevant resolutions. Although the resolution was adopted as a reaction to the 9/11 attacks, it veered from the usual behavior of the Council, as it was not limited to identifying the perpetrators of the attacks and imposing penalties on them, but rather stipulated procedures of a general nature aimed at preventing and prosecuting all acts of terrorism financing and punishing such used in this article, as they embody the research problem.

Policies and Legislative Measures to Combat Terrorism Financing

The events of 9/11 were the starting point for the international community to confront terrorism, and since money is the lifeblood of terrorism, the international community has built a legal framework to combat the financing of terrorism. These international and regional legislations have been translated into laws and strategies by the concerned member states, with often different individual interpretations of Counter-Terrorism measures. In addition, each country established its own set of procedures and legislations. We will briefly address the legal framework for combating terrorism at international and national levels.

International legal framework to combat terrorism financing

The 1999 International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism defined terrorism financing as "any financial support – in its various forms - provided to individuals or organizations that support terrorism or plan terrorist operations, and this financing may come from legitimate sources, such as charities, or illegitimate sources, such as trading in damaged goods or drug trafficking." Thus, terrorism financing differs from money laundering. Terrorism financing is a system of procedures for transferring funds from sources that are not necessarily illegal to carry out terrorist activities. Funds that support terrorist activities may come from legitimate means, such as: collecting donations through non-profit associations and institutions, while money laundering aims to conceal the true source of illegal funds, legitimize them, and then reinject them into the economy.⁽¹⁾

However, there is a strong relationship between terrorism financing and money laundering. This means that the rules established with the aim of combating money laundering may be used to combat terrorism financing. For this reason, the Financial Action Task Force on Money Laundering (FATF) established in 1989 included the fight against terrorism in its purview.

The relationship of terrorism financing with other crimes is not limited to money laundering, but also includes crimes of human and organ trafficking, prostitution, narcotics, and piracy.

In 2006, the United Nations General Assembly developed the Global Counter-Terrorism Strategy,(2) which provides for the unification of national, regional and international efforts to combat terrorism. To this purpose appropriate bodies and institutions were established to implement legislations and sanction regimes. Furthermore, there is multilateral cooperation within the informal framework of the Global Counter-Terrorism Forum and the Financial Action Task Force (FATF).

The 1999 international convention for the suppression of terrorism financing⁽³⁾

The International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism was the result of a French initiative and received strong support

oping an effective legislative framework to confront terrorism financing is critical because if it is necessary to cut off material support for terrorists through tight policies while, at the same time, it is pivotal to avoid the negative impact that these same policies might have on humanitarian work. The unintended consequences of sanctions on humanitarian aid cannot be ignored, neither can the politicization of that aid. Thus, how can we align security requirements with humanitarian needs? How do we reconcile the political agenda with the humanitarian agenda?

Objectives of the Study

This study seeks to examine the repercussions resulting from terrorism, as a party to internal armed conflicts, on humanitarian aid in areas under the control of terrorists. This is to be achieved by examining: 1) the repercussions of measures and policies to combat terrorism financing on humanitarian aid; 2) the politicization of humanitarian aid and its manipulation as a strategy to achieve political goals, whether by governments or terrorist groups. The study seeks to align security requirements with humanitarian needs and find ways to balance the political agenda with the humanitarian agenda.

Research Methodology

This study follows three approaches: 1) the descriptive approach to cover the dimensions of the study problem and determine its causes; 2) the inductive approach to extrapolate the relevant legal texts and rules; 3) the analytical approach to analyze the legal framework.

Previous Studies

Study of the Impact of Donor Counter-Terrorism Measures on Principled Humanitarian Action, July 2013. Commissioned by the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs and the Norwegian Refugee Council on behalf of the Inter-Agency Standing Committee (IASC), this study was prepared by Kate Mackintosh & Patrick Duplat. It aims at examining the impact of Counter-Terrorism laws and policies on humanitarian action on the Palestinian Occupied Territories and Somalia. On the contrary, the present study deals with the impact of the repercussions of terrorism on humanitarian aid caused by the juxtaposition of anti-terrorism laws issued by governments and their misuse by terrorists which leads to the victimization of the civilians living in the affected areas.

Pilot Empirical Survey Study on the Impact of Counter-Terrorism Measures on Humanitarian Action, HLS PILAC • CHE Project • March 2017. This is an empirical field study conducted by Jessica S. Burniske & Naz K. Modirzadeh under the auspices of the International Law and Armed Conflict Program at Harvard Law School in March 2017. The study used a questionnaire sent to the prominent legal experts and labor policy group of the Counter-Terrorism & Humanitarian Engagement Project, which includes approximately 110 members, in addition to 175 humanitarian organizations from 28 countries worldwide. Though this is an empirical field study that differs from our theoretical study, some of its findings have been

Counter-Terrorism and Humanitarian Aid

Repercussions and Solutions

Dr. Hanan Ahmed Elfouly

Egypt

Introduction

It was on the wake of 9/11 that the world became aware of the threat posed by international terrorism. As an immediate consequence, the international community realized that it was important to dry up through legislative measures terrorists' funding sources which constituted the lifeblood for terrorist groups. Individual countries also criminalized the financing of terrorism and introduced ad hoc legislations as well as other measures to deter this phenomenon.

In the meantime, internal armed conflicts flared in several regions. This paved the way for terrorist groups to take part in these conflicts, giving rise to the urgent need for humanitarian action in the affected areas. Hence, humanitarian organizations found themselves facing new challenges due to the legal and practical conditions created by terrorism. Humanitarian aid was compromised by two antithetical forces: Counter-Terrorism measures, on the one hand, and the practices of terrorist groups, on the other. Both created further impediments for humanitarian action.

Importance of the Study

The issue under investigation has received great attention in recent years, especially after the US Supreme Court's decision in the case of Holder v. Humanitarian Law Project, and the challenges faced by those seeking to respond to the famine in areas controlled by Al-Shabaab in 2010. To find solutions, key stakeholders, humanitarian actors, and states

responded to academic and political publications and discussions that have addressed this issue.

Problem of the Study

Internal armed conflicts are a suitable environment for terrorist groups. This creates challenges for humanitarian organizations, as terrorism financing is an obstacle to humanitarian aid. Devel-

This study sheds light on one of the challenges currently facing international humanitarian law, i.e., the repercussions arising from the emergence of terrorism as part of non-state armed conflicts. It will study how terrorism is creating legal and practical conditions that jeopardize the delivery of humanitarian aid in areas of armed conflict. The legal conditions embodied in the policies and legislative measures to combat terrorism had negative repercussions, both on the ways of financing humanitarian organizations and the principles governing the provision of humanitarian aid. On the other hand, due to the inevitable politicization of humanitarian aid, governments strive to prevent humanitarian aid from reaching the areas under the control of terrorists with the result that the civilians living in those areas become the victims of this political game. This study aims at suggesting a solution to this by finding ways to align security requirements with humanitarian needs. This study also aims at reviewing and evaluating some good practices and obligations states must abide by under international humanitarian law related to humanitarian activities when preparing and implementing measures and policies to combat terrorism.

Keywords: Terrorism, **Terrorist** Groups, International Humanitarian Law, Humanitarian Aid, Humanitarian Action, Non-state Armed Conflicts.

4

Counter-Terrorism and **Humanitarian** Aid

Repercussions and Solutions

Dr. Hanan Ahmed Elfouly - Egypt

Member of the Egyptian Society of International Law Assistant Professor of Public International Law, Taibah University

حداد، معين. (٢٠١٩). التغير المناخى والنزاعات الجيوبولتيكية. شؤون الأوسط. العدد ١٦١: مركز الدراسات الإستراتيجية. السبيعي، محمد عصام. (٢٠١٢م). النسق العالمي لضبط التغير المناخي دراسة في عوامل النشوء. مجلة العلوم الاجتماعية. العدد ١: الكويت.

صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠١٧م). العالم العربي أمام تحديات شيخوخة السكان: الأمم المتحدة.

المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية. (٢٠١٧). التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا».

المنتدى العربي للبيئة والتنمية. (٢٠٠٩م). البيئة العربية وتغير المناخ. بيروت: التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية.

مجموعة البنك الدولي. (٢٠١٤). اخفضوا الحرارة مواجهة الواقع المناخي الجديد: البنك الدولي.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (٢٠١٣م). تغير المناخ الأساس العلمي الفيزيائي: الأمم المتحدة.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (٢٠١٤م). تغير المناخ التقرير التجميعي ملخص لصانعي السياسات: الأمم المتحدة.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (٢٠١٤م). تغير المناخ آثاره والتكيف معه ومدى التأثر به: الأمم المتحدة.

66

Endnotes

1- Fossil Fuels: When organic beings (both plant and animal) are buried over time deep within the Earth's crust and exposed to high temperatures and pressure, the concentration of carbon in them increases. This, in turn, turns them into 'fossil fuels', which can be used to produce energy. The composition of fossil fuels relies on the carbon cycle, and they can be extracted from fossilized materials such as coal, black petroleum coal, natural gas, and petroleum.

References

- Abumoghli I. (2019). Environmental Outlook for the West Asia Region. In Environmental Challenges in the MENA Region: The Long Road from Conflict to Cooperation. *Pouran H. and Hakimian H. (eds.)*. *Gingko Library*. Chapter 2. 10-30.
- Ahmad, Jamil. (2017). Climate Change and the 2030 Agenda for Sustainable Development Tackling Challenge with the SDGs. in International Environmental Law-making and Diplomacy Review 2015, Ed Couzens, Tuula Honkonen and Melissa Lewis (editors): University of Eastern Finland.
- Behnassi, Mohamed. (2017). The 'Securitization' of Climate Change: Relevance and Implications for the Global Climate Regime. in International Environmental Law-making and Diplomacy Review 2015, Ed Couzens, Tuula Honkonen and Melissa Lewis (editors): *University of Eastern Finland*.
- Elasha, Balgis Osman. (2010). Mapping of Climate Change Threats and Human Development Impacts in the Arab Region. *Research Paper Series. United Nations Development Program*.
- Hoffmann, Matthew J (2013). Global Climate Change. In the Handbook of Global Climate and Environment Policy. Robert Falkner (edit). *John Wiley & Sons*, Ltd. 3-28.
- Islam, Md Saidul, Kieu, Edson (2021). Climate Change and Food Security in Asia Pacific. *International Political Economy Series. Palgrave Macmillan*.
- Scheffran, J., Brzoska, M., Brauch, H.G., Link, P.M., & Schilling, J. (Eds.). (2012). Climate Change and Security in the Middle East. Human Security and Violent Conflict: *Challenges for Societal Stability* (vol. 8), pp.371-423. Springer.
- أبو دوح، خالد كاظم. (٢٠٢٠م). الأمن البيئي والحاجة إلى أمننة قضايا التغير المناخي. مجلة الأمن والحياة. العدد ٤٣٤: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنهائي. (٢٠١٩م). ورقة بحثية: نحو المواطنة الشاملة في البلدان العربية. تقرير التنمية الإنسانية العربية: المكتب الإقليمي للدول العربية.
 - برنامج الأمم المتحدة الإنهائي. (٢٠٠٨). تقرير محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم: الأمم المتحدة.
- بشير، هشام. (٢٠٢٠م). رؤية مصر ٢٠٣٠ لقضية التغيرات المناخية وتأثيرها على أمن الشرق الأوسط. المؤتمر الدولي مستقبل منطقة الشرق الأوسط: جامعة عين شمس.

put forth its own National Adaptation Program of Action. The NAPA provides methods, approaches, and plans for underdeveloped countries to determine priority actions that respond to their most immediate climate change adaptation needs. The logical foundation for NAPA resides in the fact that underdeveloped countries have a limited capacity to adapt to climate change and, thus, require targeted support that enables them to manage damaging effects of climatic fluctuations and changes (Elasha, 2010: 33).

Conclusion

This article has clarified that climate change represents a major threat to human existence. Severe changes to the climate and extreme weather events have already begun and are impacting millions of people around the world. For instance, crop destruction, as well as coastal and inland damage, threaten both water and food security worldwide. In the Arab world, temperature increases are expected to put significant pressure on water resources and may have major repercussions for food security in the region. Numerous international studies and reports predict that climate change will have economic, social, and security ramifications. While the severity of this fallout may vary from

place to place, it is agreed that the threat that it poses to security throughout the Arab region is linked at the regional level.

In this context, it is important to recognize the socio-security risks generated by climate change, particularly the burden it can impose on poor and middle-class citizens in the Arab world. This reality underlines the need for Arab countries to align their climate policies with their economic development plans. This will require a high degree of cooperation across the region and that countries not delay in taking adaptive and mitigatory measures. They will also need to follow through with strategies and measures that help them recover from the effects of climate change. This will enable them to realize sustainable development and, at the same time, improve livelihoods, social and economic welfare, and effective environmental management.

Arab countries can respond to climate change by adapting to its effects. Contemporary studies confirm that while adaptation will be important, financial, technological, intellectual, behavioral, political, social, institutional, and cultural restrictions can hamper effective adaptive policies. Thus, Arab countries must cooperate to form a unified front against these kinds of threats.

in Damascus, Cairo, and Manama. These discussions have brought together policymakers, experts, private sector representatives, technical partners, and other international stakeholders and resulted in a series of conclusions that provide the basis for developing the AICCC's framework for strategic intervention (Gelil, 2010: 3-7).

Nearly all Arab countries were part of submitting the First National Communication Report, and a select few took part in submitting the second report. Both reports include vulnerability and adaptivity assessments, highlighting Arab countries' reliance on water and agricultural resources, both of which are susceptible to climate change (Elasha, 2010: 32). Additionally, there are national reports that evaluate the agricultural productivity of a select number of crops in regions experiencing the effects of climate change. These reports are based on results gathered by the Regional Initiative for the Assessment of Climate Change Impacts on Water Resources and Socio-Economic Vulnerability in the Arab Region (RICCAR), which was enacted by the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ECSWA) and funded by the organization SEED. These national reports are the result of combined efforts of recommendations and suggestions for adapting to changes to - and availability of - water due to climate change. Nine countries – Iraq, Jordan, Egypt, Lebanon, Morocco, Palestine, Sudan, Tunisia, and Yemen – participated in the implementation of the report's first component.

Through the Arab League, Arab coun-

tries have moved towards regional cooperation to build climate resilience. The Arab League is a comprehensive organization that comprises various specialized technical committees and ministerial councils, including the Arab Environment Ministers Council, which falls under the Coordination Comprehensive anism of the league's Economic and Social Council (ESC). The ESC is the main regional mechanism for steering, facilitating, and supporting collaboration between Arab countries in fields related to the environment, which includes implementing regional climate change strategies and disaster risk reduction. In 2016, the Arab League established a new department of sustainable development and international cooperation that coordinates new partnerships to achieve strategic goals (United Nations Development Program, 2018: 31).

As a part of national efforts to adapt to climate change, Arab countries have developed the National Adaptation Program of Action (NAPA), an initiative that seeks to build up the adaption capacities of at-risk communities in vulnerable countries. This is achieved by identifying and developing certain measures that aim to mitigate the exposure of different groups and sectors to climate change. The main goal of NAPA is to function as a direct channel for information about the most urgent adaptation needs for the least developed countries. There are six Arab countries listed among the 50 least developed countries in the world, which include: Comoros, Djibouti, Mauritania, Somalia, Sudan, and Yemen. Each of these countries prepared and has

Table 2: Adaptive Approaches to Climate Change

Types of Adaptation	Characteristics	Models
Independent adaptation	Adaptation that occurs naturally or is not a conscious response to climate change.	The natural responses of plant species: e.g., drought and seasonal changes (early spring) Independent farming practices (changes in the seeding schedule)
Adaptation capacity building	Providing information as well as the regulatory, institutional, and management conditions that fa- cilitate adaptation. Also, includes education and capacity building.	Funding climate change research Raising consciousness among farmers Developing policy support tools
Adaptive measures	Taking measures that either help reduce exposure to the dangers of climate change or help take advantage of opportunities.	Building water collection and storage facilities Introducing new crop varieties Resource management and infrastructure tools

Adaptive measures for climate change in the Arab world

In view of the expected effects of climate change on the Arab world, adaptation should be a top priority to ensure the long-term effectiveness of national and regional efforts to reduce its severity and ensure that its sustainable development goals are achieved. United Nations Framework Convention Resolutions on Climate Change resolutions have developed the adaptive capacity for impoverished communities and nations to deal with the effects of climate change. Further, several Arab countries have bolstered their adaptation strategies as part of their national development plans. There are also efforts to merge certain elements of climate policies with national frameworks for governing economic, political, industrial, and social sectors.

governments have adopted Arab regional important measures, such as launching the Arab Initiative for Confronting Climate Change (AICCC) through the United Nations Development Program's Regional Office for the Arab States. The Arab Initiative's goal is to build and foster the resolve of national and regional stakeholders, form multisector integrative responses to climate challenges, and facilitate practical and cooperative adaptation to continued and future climate impacts, thus strengthening human developments gains in Arab countries.

This program has been developed through an extensive consultative process to ensure the region's most critical sectors and priorities are targeted. Until now, the AICCC has held three consultative regional meetings on climate priorities

social understanding of risks, as well as a recognition of the various tions, circumstances, expectations, and cultural and social interests related to climate change. Therefore, it is important risks climate change the same conversation about the culture. traditions customs. and governing individuals. Combining these elements increases the effectiveness of adaptation.

One researcher has emphasized the importance of considering the different methods and practices through which adaptation can be approached (Füssel, 2007: 266):

Climate-sensitive areas:

Adaptation strengthens links between climate-sensitive areas, such as farming, forests, water management, coastal protection, public health, and disaster prevention.

Types of climate risks:

Adaptation can be driven by a diverse group of contemporary and future climate risks, including observable and anticipated climatic changes, climate fluctuations, and extreme climatic events.

The ability to forecast climate changes:

Some aspects of climate change can be anticipated with a high degree of reasonable confidence (such as changes to temperature averages), while others are less certain (such as changes to the paths and intensity of hurricanes).

Non-climatic conditions:

Adaptation results from environmental, economic, political, and cultural conditions that differ significantly from one region to another.

The goal:

Adaptation can be undertaken independently (like reducing physical activity during a heatwave) or planned with a focused goal (like adopting new building codes).

Timing:

Planned adaptation can be interactive (i.e., carried out after an event has occurred) or as a proactive/planned action (before serious damage occurs).

Planning timeline:

The timeframe for planned adaptation can vary widely, from a few months to a few decades.

The form:

Adaptation encompasses a wide variety of measures, be they technical, institutional, legal, educational, behavioral, or otherwise. Also, calculations and data gathering can be undertaken as an adaptation measure (in the broad sense of the term) because they facilitate the implementation of effective measures to reduce climatic dangers.

Agents:

Adaptation encompasses a wide range of people from different positions in public and private institutions.

It is important to note here that adaptation options and measures differ based on several factors. For example, there are several interactive and proactive adaptive measures that can be undertaken by each sector or segment of society. Alternatively, certain measures can be planned for or undertaken independently. Below, Table 2 highlights the most salient adaptive measures that can be undertaken (Osman, 2010: 10):

- 9. Poverty may increase, further marginalize certain groups and individuals, and feed social strife in at-risk countries.
- 10. Human and animal health is likely to be negatively affected.
- 11. Displacement and migration (climate refugees) will likely be increased.
- 12. Economically weak and unstable countries will be unable to bear the burdens associated with climate change.
- 13. Security challenges associated with climate change will increase the pressure on security infrastructure and institutions around the world (Aboudouh, 2020: 95).

Climate Change: Policies and Best Practices

It has been known that climate change represents a formidable threat to all forms of development and has the capacity to impede development goals all over the world. While Arab countries only produce some five percent of all carbon emissions, they are expected to be radically impacted by climate change. Therefore, adapting to climate change is an economic and social necessity for the region and there is a dire need to take extraordinary measures. Both adapting to the new situation and managing its risks must be central to development planning strategies for Arab countries.

The concept of adapting to climate change

Adaptation refers to all responses to climate change that can mitigate exposure to it. It also encompasses the measures taken to benefit from new opportunities that may arise because of climate change, relating mainly to risk management. Investment into risk-based policies is essential to mitigating the environmental, social, and economic costs of climate change (Osman, 2010: 7). The IPCC has highlighted the process of adapting to the actual or expected effects of climate change, the goal of which is damage reduction and taking advantage of new opportunities. In some natural systems, human intervention can ease adaptation to expected climate changes (IPCC, 2014: 5).

Most IPCC reports confirm that communities can adapt to climate change and diminish its impacts and reduce greenhouse gases, thereby minimizing the rate and extent of change (2007: 56). Adaptive planning can be bolstered and administered through wide-ranging policies starting with individuals and going up to the government level. For instance, governments can coordinate adaptation efforts by protecting vulnerable groups, supporting economic diversification, providing information, enacting policies, creating legal frameworks, and providing monetary support. Governments also have an important role to play in encouraging both local governments and the private sector to make progress in adapting to realities of climate change, help increase the resilience of their local communities and households, manage information about risks, and provide necessary representation (IPCC, 2014: 19).

Adaptation planning is contingent upon community values and goals, a

throughout the Arab region and is often coupled with a lack of arable land and land depletion. It has been established that arable land decreased in over half of Arab countries by over 45 percent between 1990 and 2015. While famine can strike any war-torn Arab country, there is a major reliance food imports - namely grains - for reasons stated above. This exposes many countries to production shortages and price fluctuations. In fact, food imports amount to some 13 percent of all imported goods in the Arab region. In Algeria, Egypt, Jordan, and Lebanon this figure is closer to 20 percent. Saudi Arabia alone accounted for 6.4 percent of grain imports world-wide in 2018 and six other Arab countries were ranked among the 25 highest grain importers in the world (United Nations Development Program, 2019: 24).

In one 2012 security study (Scheffran, J., Brzoska, M., Brauch, H.G., Link, P.M., Schilling, J. (Eds.), 2012), we find that past negative effects of climate change influence national security, whether it be in the most affected countries or on a regional level. Climate change risks increasing current pressures, exacerbating poverty, environmental degradation, population displacement, and political instability, creating favorable conditions for popular uprising and volatility. Security analyses also establish that climate change can affect the major sectors of the economy - such as agriculture and water - having a deep impact on food security and threatening general stability and social order (Lonergan, Kavanagh, 1991: 272).

The most salient security threats associated with climate change

- 1. Human and environmental security can be compromised, disproportionally impacting vulnerable segments of society, such as women, children, and marginalized groups. This then creates conditions that lead to rebellion and instability.
- 2. Food security will be directly impacted, affecting water supplies, agriculture, fisheries, and livestock, spreading malnutrition and other health problems.
- 3. Essential infrastructure, such as transport systems, energy and communications networks, and roads, will be left exceptionally vulnerable to pressures, generating new social and economic dangers.
- 4. The likelihood of reversing economic growth due to environmental problems spurred by climate change will be increased.
- 5. The probability of damaging the tourist industry in certain regions will be increased. Some tourist hotspots are expected to be submerged by rising sea levels or vulnerable to natural disasters.
- 6. Rising sea levels may significantly damage urban areas and military facilities, creating border disputes and political instability.
- 7. Domestic conflicts over natural resources are likely to break out in certain countries.
- 8. Current crises may be worsened from a geopolitical point of view.

In this context, a study by Werrwll and Femia (2013) confirmed that climate multiplies change security threats. worsening environmental, social, and economic problems, such as droughts, water scarcity, food security issues, and migration. In these cases, environmental degradation increases poverty, which then pushes large segments of the population to migrate either domestically or internationally. Resource scarcity and uneven distribution can also fuel civil wars and domestic conflicts. This in turn has a direct impact on people's livelihoods by inciting armed conflict between groups and regions of a certain country or even conflicts between nations. These types of struggles have been deemed 'resource wars' (Browing, 2013: 80).

A good example of this can be found in Syria, Yemen, and Sudan, where climate change is evident in the various conflicts that plague each country. A mid-2000 draught caused many farmers to abandon their farms and migrate to urban areas already suffering from over-population. At the same time, decreases in water reserves and increases in food prices caused social disorder. The situation ultimately became unstable and got out of control, leading to conflict that persists in some cases to the present day (Bashir, 2020: 98).

It is established that the negative repercussions of climate change have a major impact on those living in poverty. Events such as drought and hurricanes are painful experiences that threaten human life and create feelings of insecurity. It is also common for climate change to negatively impact the security situation in affected areas. In the long term, climatic shocks reduce opportunities for human development, hindering productivity and human capabilities. To be sure, high poverty rates and a reduction in human development in parts of the Arab world limit the potential of people and families to cope with – and respond to – the dangers posed by climate change.

In its 2014 report entitled "Turn Down the Heat: Confronting the New Climate Normal," the World Bank Group observed the following aspects of the relationship between climate change and social fragility:

- 1. The shocks and strains caused by climate change can undermine poverty reduction efforts and can even push new segments of society into poverty.
- 2. Climate change will impact poor and marginalized communities more than others due to their limited capacity to adapt to its immediate and long-term impacts. For example, the water scarcity expected in the low-income Arab countries may make securing and searching for water drastically more difficult in both rural and urban areas.
- 3. Climate change may displace people and impact migration rates and patterns (World Bank Group, 2014: 6).
 - Although the Arab region has not witnessed a sharp rise in natural disasters, the occurrence of droughts in certain countries reveals some areas' difficulty in mitigating and recovering from climate dangers. For instance, water stress and scarcity impacts people

Table 1: Other Causes of Climate Change in the Arab World

Climate models predict warmer temperatures and varied rainfall in this region due to global warming. This is expected to accelerate desertification and a loss of productive land as well as an increase in extreme weather events – such as droughts and flooding – causing food shortages and famine.

Sub-Saharan Africa

Warmer climates can facilitate the spread of malaria, yellow fever, and other vector-borne diseases.

Many countries in this region of Africa face freshwater scarcity. Environmental pressures, such as food and water scarcity, can lead to conflicts between nations and create climate migrants throughout the continent.

Some 70 percent of water feeding the Nile River comes from the Ethiopian Highlands. Climate change – coupled with rapid population growth – threatens to increase competition over water in the region. Eight separate climate scenarios predict reduced Nile River flows. Some effects are expected to be minimal while others are anticipated to result in a 40 percent reduction in the river's flow by 2025. Three scenarios forecast a 60 percent decrease in the Nile's flow by 2050 (Elasha, 2010: 4).

CC

If warming continues – particularly if it surpasses a two-to-three-degree Celsius increase – the IPCC warns that the world may face a mass extinction event for various land, bird, and marine species, as well as a widespread famine, reductions in crop yields, and a sustained sea-level rise that can submerge major coastal areas around the world.

Many military security experts view climate change as a greater threat than international terrorism.

As groundwater salinization increases and degrades soil in the region, terrestrial biological diversity will be impacted as well as aquatic life in the Persian Gulf. Moreover, sea-level increases will seriously impact coastlines, marine life, and desalination plants that the GCC region so heavily depends on (Elasha, 2010: 14).

Climate change and the deterioration of human safety: A socio-security analysis

It is probable that climate change will have a multilayered impact on various aspects of society. Its negative effects will affect nature's ecosystems, the socioeconomic functions of communities, as well as people's livelihoods and wellbeing.

In particularly fragile Arab countries, conflicts resulting from climate change can create societal vulnerabilities previously unseen. For instance, most members from the Somali- and Iraqi-based terrorist

organizations Al Shabab and the Islamic State in Iraq and Syria (ISIS) come from regions lacking natural resources that face growing social and economic deprivation because of climate change. Studies confirm that the decline of food security in certain regions of the Arab world has increased scarcity and discontent, creating conditions that trigger popular protests as well as social and political persecution in some cases. These situations feed armed struggles in conflict zones and creates precarious situations in other areas (United Nations Development Program, 2018).

susceptible rising sea levels predicted by the end of this century. In this context, the 2013 IPCC report indicates that sea levels are expected to rise one meter around the world by 2100, which will have a direct impact on flat coastal regions (Abumoghli, 2019).

Other drivers of climate change in the Arab world

In some regions of the Arab world, protracted conflicts are another major source of environmental destruction. This encompasses everything from the burning of 15 million barrels of oil and overgrazing in Iraq to deforestation and wildfires in Syria. Moreover, the mismanagement of natural resources worsens the effects of climate change and encumbers strategies for adapting to and confronting it. For example, wildfires release carbon emissions and exhausted populations are unable to absorb carbon in the atmosphere. Likewise, the drying up of pastures makes them more vulnerable to soil erosion and high evaporation rates

fuels dust storms and increases temperatures (Abumoghli, 2019).

Climate change is also expected to increase the frequency and intensity of extreme weather and related natural disasters. An increasing number of people risk exposure to extreme climate events, such as floods, hurricanes, and dust storms. This situation will increase dangerously the entire region's vulnerability to natural disasters (Elasha, 2010: 16).

Expected impacts of climate change in the Arab world

Here, we give a brief overview of the expected effects of climate change in the Arab world. In Table 1 below, we divided the region into three geographical areas: the Middle East and North Africa (Algeria, Egypt, Iraq, Jordan, Lebanon, Libya, Mauritania, Morocco, Palestine, Syria, Tunisia, and Yemen), the GCC (Bahrain, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia, and the United Arab Emirates), and Sub-Saharan Africa (Djibouti, Somalia, Sudan, and Comoros).

Table 1: Other Causes of Climate Change in the Arab World

By the end of the century, many of the countries in this region are likely to experience an average temperature increase of three to five degrees Celsius and a 20 percent decrease in rainfall (IPCC, 2007). The runoff footprint in most of this region is expected to decrease 20-30 percent by 2050 due to decreased rainfall. The decrease in water currents and groundwater replenishment may cause:

- a 10 percent or greater decrease in water supplies by 2050.
- an increase in seasonal temperature fluctuations.
- an intensification of climatic events, such droughts and flooding.
- a significant sea level rise. The Mediterranean Sea alone is expected to rise between 30 cm and one meter by the end of the century, causing coastal flooding along the Nile Delta (IPCC, 2008).
- a shift in the Mediterranean Sea's marine ecosystems, which will shift 300-500 km north if temperatures increase by an average of 1.5 degrees Celsius. This will practically turn Mediterranean marine ecosystems (like those of Jordan) into deserts.
- a rise in vector-borne diseases and pests, as well as related deaths.

Middle East and North Africa

Water security

According to the Annual Report 2011 by the United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNISDR), between 2007 and 2008 over 75 percent of families "dependent on agriculture in Syria" suffered a complete crop failure. Given that the Arab region is one of the most arid in the world and has high rates of population growth and urbanization, cost of living is on the rise and droughts have become more frequent over the past few years. This has created a demand for water that exceeds the region's capacity. In addition to the overconsumption of groundwater, the increasing demand for water is worsening its quality. The intrusion of saltwater is increasing the salinity of groundwater resources and, consequently, it is decreasing available water for irrigation, posing a major threat to food security in the region. Analysis from the Global Environment Outlook 2016 indicates that climate change's effects on temperatures, rainfall, and sea levels portend a further decrease in freshwater availability in the Arab region (Abumoghli, 2019). For these reasons, water security is a serious issue for Arab countries and one of the most significant security issues caused by climate change. Its wide-ranging social impacts underline the reality that water security is at the core of human survival.

Like the issues surrounding natural resources, there are transformations related to climate change that are already having political consequences. Urbanization's impact on land usage patterns and practices, for instance, is influenced by the desertification and land degradation

that the region has witnessed over the past few decades. These are all features of climate change, as decreased rainfall, increased temperature, and desertification lead collectively to soil erosion, increased salinity, and more frequent dust storms.

Coastal areas

Arab countries possess some of the most exceptional beach and coastal environments in the world. The Red and Mediterranean Seas are home to a wealth of endemic marine species, which are key sources of food and income. The opportunities created by saltwater desalination and tourism – which comprises some 20 percent of Lebanon's GDP - are pivotal to the region as well. There are several pressures on these resources, however, that threaten the future of these precious ecosystems. A lack of urban planning linked to sprawl and population growth has impacted 40 percent of the coastline in the GCC region and overcrowded the coastlines of Algeria, Libya, Morocco, and Tunisia (Arab Forum for Environment and Development, 2009: 49).

Human activity is responsible for damaging and polluting these ecosystems. Drainage from desalination plants, improper waste disposal, irrigation, and sewage runoff (40 percent of untreated sewage in the Gaza Strip drains into the ocean), and oil spills (an estimated 50 tons in the Red Sea alone) have collectively polluted and deteriorated the environment, precipitating changes in marine ecosystems.

There are also several rapidly growing coastal Arab capitals – such as Abu Dhabi, Doha, and Dubai – that are highly

countries. It is likely that climate change and its potential impacts will add to these pressures, ushering in further instability and exacerbating existing risks.

The IPCC expects an increase in the frequency and intensity of extreme weather events, such as floods and droughts, which may lead to mass migrations within the Arab world. The United Nations Environment Program and other organizations point to potential scenarios in which the sea level raises a half-meter, resulting in the dislocation of some two million people throughout the Arab region – namely Egypt – by 2050 (Elasha, 2010: 8). Increased droughts and desertification can also create new flows of migration of East Africans to Arab countries. Because of this, it is important to map out the most salient climate threats anticipated in the Arab world.

Climate change in the Arab world: Overview

Warming and water

The Arab world comprises 22 countries that extend between the Atlantic to Indian Oceans. Most Arab countries are in dry or semi-arid regions, which are particularly sensitive to climate changes. Indeed, the greater region is typified by wide-ranging climatic conditions and there is great variation in seasonal and annual rainfall and temperatures. Moreover, high, and low temperatures range from below freezing to an excess of 50 degrees Celsius based on the location and season. Rainfall is one of the most influential climatic variables in the region, as it receives approximately 2.282 billion sqm of precipitation annually in contrast to the roughly 205 billion sqm of surface water and 35

billion sqm of groundwater it is estimated to have annually. It is also noteworthy that between all 22 Arab countries, 15 receive less than 1,000 sqm per person, making them among the most water-stressed in the world (United Nations Development Program, 2002). This underscores the uniqueness of the Arab region's geographic profile as well as the diversity of its climate, and how it is particularly susceptible to climate change.

Population and demographics

In 2015, the population of the Arab world was over 400 million, a 100 million person increase since 2000. The population is expected to reach 500 million by 2030, 43 percent living in the Levant, 33 percent in North Africa, 16 percent in Somalia, Yemen, and Comoros, and eight percent in the Gulf Cooperation Council (GCC) region (United Nations Population Fund, 2017: 4).

While the Arab world is often viewed as a homogeneous bloc due to linguistic and religious commonalities, there are other characteristics that differ across the region, particularly as they relate to social, economic, and environmental features. Despite this, the economy of most Arab countries and the livelihoods of their inhabitants depend predominantly on agriculture, making the region particularly susceptible to climatic changes. In addition, GCC countries rely on oil revenues, making them more vulnerable to any policies aimed at reducing oil consumption. Based on a report from the World Economic Forum, the GCC region ranks high on the global map of climate change vulnerability (Elasha, 2010: 9).

that certain (mainly poor) countries will suffer more from the negative impacts of climate change. Further, the ability to respond to climate change will vary significantly. As the Human Development Report 2019 confirmed, climate change will not impact everyone in the same way, at the same time, nor to the same extent. Poor populations will be impacted first and with greater intensity, while some countries are expected to 'disappear' in the literal sense of the word. Perhaps the most unfair impacts of climate change are those that will impact future generations, who will bear the burden of the fossil fuel-driven development undertaken by their ancestors (Human Development Report 2019, 175).

- Climate change is undoubtedly a source of social concern, and the main driver of climate change is socio-structural in nature. The issues associated with climate change are inextricably linked to cultural institutions and beliefs as well as social values and practices that differ from one community to another (Islam, Kieu, 2021).
- Climate change impacts security in various ways, both directly and indirectly, through its negative effects on vital infrastructure. This can weaken certain countries' capabilities and threaten the very existence of some small island nations. The depletion of water, food, and energy can destroy the livelihoods in local communities – particularly among

marginalized groups – thereby producing new threats to security and stability (Aboudouh, 2020: 95).

As stated above, climate change is a complex multidimensional issue that exceeds national borders. Given that its consequences have climatic, social, economic, political, and security implications, researchers and policymakers from various fields face a major task that involves coordination, adaptation to – and mitigation of – expected impacts, as well as integrative, comprehensive, and effective policy development.

There is a dire need for a more comprehensive strategy for dealing with the various dimensions of climate change and its fallout. Such a strategy must necessarily involve creating and coordinating a policy and research agenda to adapt to new realities, while also mitigating their severity. This is the cornerstone of material progress. While there have been important contributions to climate change research, each approaches the issue from a singular perspective. A concerted effort must be made to assimilate and integrate disconnected considerations and to ensure that the contributions of different disciplines and bodies of research are merged (Islam, Kieu, 2021).

Mapping Climate Challenges in the Arab World

Because of its serious environmental, economic, political, and security repercussions, climate change is a new and real threat to the Arab world. This is particularly the true considering the many non-climate-related pressures facing Arab

report in 2007 put forth the most comprehensive framework for studying climate change. The report established the consensus among the international scientific community that greenhouse gas emissions have been significantly increased by human activity. It also concluded that the modest temperature upswings we have witnessed are likely to increase more significantly in the future because of the rise in human-gengreenhouse emissions. erated gas The report stated that the international scientific community believes that humans are the cause of this increase and that we can expect an even greater rise in temperatures in the future in addition to various other adverse effects (Hoffmann, 2013: 4).

Climate change: The perspective of other disciplines

As outlined above, there seems to be a good description and clear understanding of climate change from climatological and natural science perspectives, however this does not give us a comprehensive understanding of its direct and indirect consequences. In fact, one of the reasons why it is difficult to translate climate research into multi-layered policies is because our current understanding does not take economic, political, social, and security aspects of the issue into consideration. In this context, I will introduce a few important considerations that must be incorporated into our description and understanding of climate change by looking at sociological dimensions currently lacking from our analysis, such as the facts that:

- Greenhouse emissions generated by human activity – as well as the majority of all current industrial, energy, transportation, and agricultural production processes – generate greenhouse gases. Moreover, most of the world economy fundamentally depends on the burning of fossil fuels(1).
- The reliance on fossil fuels is based on inequalities between countries, whereby there is a large disparity between fossil fuel consumers and producers. In other words, one group of nations produces most fossil fuels, while another group consumes them. Meanwhile, a third group of nations that consumes less is aiming to consume more. There are several international political conflict scenarios surrounding this issue (Haddad, 2019: 125-134).
- There is a clear discrepancy in everyone's share of producing greenhouse gas emissions based on the country that he or she belongs to.
- · Historic responsibility for greenhouse gas emissions differs from future responsibility. In other words, countries that contributed the highest concentration of greenhouse gases in the past (the United States and industrialized Europe) are not the same that will contribute the most in the future (the United States, China, and India) (Hoffmann, 2013: 4).
- The consequences of climate change occur to varying degrees and on either local, state, national, and international levels. It is likely

Climate Change Issues: A Multidisciplinary Approach

Conceptualizing the issue of climate change is not an easy task. Climate change can be analyzed in several ways and from a variety of different disciplinary approaches. Moreover. it can be examined from local, state, national, or international perspectives. The scientific approach, for example, revolves around the observation and measurement of climatic changes. It examines how greenhouse gas emissions affect global temperatures, the chemistry of the ocean, its impact on the vegetation cover, and on other natural systems. Social and security sciences take a wide-ranging approach to this issue by combining social, economic, political, and security concepts with analysis of economic development, energy systems, conflicts over resources, mutual and divergent interests between countries and political actors, as well as ethical questions that focus on who bear the cost of climate change both now and in the future (Hoffmann, 2013:4).

Making the study of climate change even more complex is that all previous analyses of the issue provide neither a comprehensive and objective understanding of the problem nor shed light on its complex manifestations. Climate change analysis requires a reframing that uses different methods. It is essential not to ignore these complex dimensions of the issue that help us observe, analyze, and interpret climate change and its direct and indirect effects.

Describing climate change: Conceptualizing climatology and natural science

Based on contributions made in the fields of climatology and natural science, the scientific rationale for climate change is straightforward and clear. The issue stems from the human contribution to global warming, which has been caused by the release of increased greenhouse gases into the atmosphere, causing temperature increases on the Earth's surface (Al Subeaei, 2012: 16). Global warming is an important process that keeps the planet warm, allowing life as we know it to flourish. However, since the Industrial Revolution, humans have been the primary catalysts for increased greenhouse gas emissions, such as carbon dioxide and methane. The primary cause of these emission increases is burning of fossil fuels, which has increased the concentration of these gases in the atmosphere, leading to temperature increases.

One of the likely effects of increased greenhouse emissions is ocean acidification, whereby the world's oceans absorb human-produced carbon dioxide and gradually acidify (Intergovernmental Panel on Climate Change, 2013: 52). Further, global warming is expected to increase the sea level, intensify storms, exacerbate droughts, reduce agricultural production, while also changing rain patterns, the nature of disease transmission, and migratory patterns of everything from birds to marine life to any other species pushed out of their natural habitats.

The Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) issued a

conflict and strife in various regions throughout the world and particularly in the Arab region.

This study examines how to approach climate change and its various challenges and highlights their impacts on the Arab world. It also assesses strategies for adapting to these changes, raising awareness of these issues, and highlighting the links between climate change and broader environmental, social, and security challenges. This is the sort of interdisciplinary approach needed to understand the complex connections between climate change, environmental deterioration, and both social and security issues like poverty, armed conflict, and the creation of fragile humanitarian conditions. These links are often understated in international reports and studies that apply a critical analysis methodology.

Fundamental Environmental Challenges in the Arab World

A Socio-Security Perspective

Dr. Khaled Kazem Aboudouh

Egypt

Introduction

Climate change is a major threat to mankind for a variety of reasons and, as it is the case for many countries around the world, it is one of the most significant challenges facing the Arab region. Climate change is expected to significantly influence and threaten environmental systems and various aspects of society. What makes the issue even more complex is the host of challenges it creates for politicians and government officials, many of whom are unaware of how dangerous the problem is, responding to it either with denial or disinterest. These individuals often only experience a tenuous connection between greenhouse gas emissions and climate change in their daily lives and routines, which creates a spatial and temporal separation between the causes of climate changes and its fallout. For instance, the industrial countries that produce most greenhouse gases are generally less vulnerable to the serious challenges and impacts expected from climate change. However, most of the harmful impacts of climate changes will occur later and will affect future generations.

Over the years, the difficulty in dealing with climate change-related issues has only increased. This has hampered our ability to gain the community support needed to implement effective measures to manage, mitigate, and adapt to climate change and its consequences. While the Arab world contributes less than five percent of total greenhouse gas emissions in the world, climate change is a major threat to the region's environmental, economic, political, social, and security. This reality is more serious for some countries more than others depending on their specific levels of economic and political instability as well as on the persistence of armed conflicts within their borders. In general, predictions indicate that both natural (such as water) and manmade resources will likely become cause of

Climate change is a major threat that encompasses several serious environmental, economic, political, social, and security challenges for many countries, including those of the Arab world. Due to some Arab countries' economic and political instability, as well as the persistence of armed conflicts within their borders, these challenges are even more difficult to deal with. This study examines these challenges and assesses the strategies that Arab countries can adopt in order to adapt to these changes, raising awareness of climate issues and highlighting the links between climate change and broader environmental, social, and security challenges. This is the sort of interdisciplinary approach needed to understand the complex connections between climate change, environmental deterioration, and both social and security issues like poverty, armed conflict, and the creation of fragile humanitarian conditions. These links are often understated in international reports and studies that apply a critical analysis methodology.

Keywords: Climate change, Environmental security, Climate adaptation, Environmental threats

Fundamental Environmental Challenges in the Arab World A Socio-Security Perspective

Dr. Khaled Kazem Aboudouh - Egypt Associate Professor of Sociology, University of Sohag, Egypt سعيد، محمد قدري. الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥م. سوفوكليس. التدخل الإنساني في القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، الأردن: ٢٠٠٥م.

صالح، أمزه. «الحدود الفاصلة بين التدخل الإنساني والمجال المحفوظ للدولة،» مجلة بحوث جامعة الجزائر ١، الجزائر: جامعة الجزائر، الجزء الأول. دون سنة النشر.

عبد الرحمن، محمد يعقوب. التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤م.

عبد الناصر، وليد. «حقوق الإنسان في العلاقات الدولية،» المجلة الاجتماعية القومية، مصر: ١٩٩٥م، العدد: ٣/ المجلد ٣٢.

عتلم، حازم محمد. قانون النزاعات المسلحة الدولية، الطبعة الأولى، الكويت: مؤسسة دار الطباعة للكتب والنشر، ١٩٩٤م.

الفتلاوي، سهيل حسين. القانون الدولي العام، حقوق وواجبات الدول، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.

قرار الجمعية العامة رقم (٤٥/ ١٠٠) سنة ١٩٩٠م.

قرار الجمعية العامة رقم (٤٦/ ١٢٩) سنة ١٩٩١م.

قرار الجمعية العامة رقم ٤٣ / ١٣١ لعام ١٩٨٨م.

قرار مجلس الأمن رقم: ٢٦٢٥ (١٩٧٠) ٢٦٢٥ /s/RES (١٩٧٠)

قرار مجلس الأمن رقم: ٩٢٩ (١٩٩٤)، ١٩٩٤ (١٩٩٤)

قرار محكمة العدل الدولية في قضية نيكاراغوا الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٨٦م، الوثيقة رقم: ١/ST/LEG/SER.F.

كلود، أينيس. النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة: عبد الله العريان، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤م.

ميثاق منظمة الأمم المتحدة ١٩٤٥.

هنداوي، حسام أحمد محمد. التدخل الدولي الإنساني، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧م.

هنداوي، حسام أحمد. القانون الدولي العام وحماية الحريات الشخصية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢م.

يونس، محمد مصطفى. «النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة، دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء مبادئ القانون الدولي المعاصر،» رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٥م.

Elliot Abrams, "To Fight the Good Fight," National Interest, Issue 54, Washington: Spring 2000.

Responsibility to Protect, The Responsibility to Protect: Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty, December 2001.

References

- إبراهيم، على. قانون المنظمات الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥م.
- أبو الوفا، أحمد. منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧م.
- أبو يونس، ماهر عبد المنعم محمد. «استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية في ظل السوابق الدولية» أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢م.
 - إدريس، بوكرا. «الضغوط الاقتصادية الفردية في العلاقات بين الدول،» أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، بن عكنون، ١٩٩٥م.
 - أيوب، نزار. التدخل الدولي الإنساني في سورية ومسؤولية الحماية، الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٢٠١٧م.
- البصيصي، صلاح جبير. دور محكمة العدل الدولية في تطوير مبادئ القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، القاهرة: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، ٢٠١٧م.
- بوغزالة، محمد ناصر. «التدخل الإنساني،» المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠١١م، العدد: ٣.
- بوكرا، إدريس. «شرعية وسائل الضغط إثر انتهاكات حقوق الإنسان،» المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠٠٢م، العدد: ٢.
 - تقرير الجمعية العامة عن ضرورة تطبيق مبادئ «مسؤولية الحماية،» ٢٠٠٩م.
- توريللي، موريس. «هل تتحول المساعدات الإنسانية إلى تدخل إنساني؟» المجلة الدولية للصليب الأحمر، جنيف: الصليب الأحمر، ١٩٩٢م، العدد: ٢٥.
 - الجندي، غسان هشام. القانون الدولي لحقوق الإنسان، عمان: مطبعة عبير، ١٩٨٩ م.
- الحسيني، محمد تاج الدين. «إشكالية التعارض بين حق التدخل الدولي وبين سيادة الدولة،» في: رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية، عبد الهادي بوطالب، فاس: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 199٤م.
- خالد، حساني. «التدخل الدولي لأغراض إنسانية بين سيادة الدول والالتزام بحماية حقوق الإنسان، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، الجزائر: جامعة وهران ٢ محمد بن أحمد، ٢٠١٥م، العدد: ٤.
- خلف، محمد محمود. حق الدفاع الشرعي في القانون الجنائي، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٣م.
 - خولي، معمر فيصل. الأمم المتحدة والتدخل الإنساني، الطبعة الأولى، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.
- الدراجي، إبراهيم. جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، طبعة أولى، القاهرة: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥م.
- دون اسم المؤلف: «تطور مفهوم 'التدخل العسكري الإنساني' إلى مسؤولية الحماية،» مجلة مسارات، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٣م، عدد مايو.
- الرشيدي، أحمد. «بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني،» في: التدخل الإنساني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نيفين مسعد، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧م.

- 49- Elliot Abrams, "To Fight the Good Fight" · National Interest, Issue 54, Washington: Spring 2000, p, p 70-78.
 - ٥ الجندي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، ص ٤ ١ ٥ ١ .
- 51- Early in 2005, a new idea began to emerge to address "humanitarian military intervention" and set up a specific mechanism for intervention. This idea was formulated by Hon Gareth Evans early in 2000 under the name of "Responsibility to Protect" that was unanimously adopted by the General Committee of the United Nations in 2005.
- 52- Responsibility to Protect, The Responsibility to Protect: Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty, December 2001, available at https://walterdorn.net/ pdf/Responsibility-to-Protect ICISS-Report Dec2001.pdf (Accessed 13 July 2021).
 - ٥٣ خالد، «التدخل الدولي لأغراض إنسانية بين سيادة الدول والالتزام بحرابة حقوق الإنسان،» ص. ٩٣.
- ٥٤ حسام أحمد هنداوي، القانون الدولي العام وحماية الحريات الشخصية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢م)، ص ٢٠١ -
- ٥٥- أينيس ل. كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة: عبد الله العريان، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤م)، ص . 704
- 56- Article 3 of the UDHR states, 'Everyone has the right to life, liberty and security of person.'
- 57- The General Assembly issued Resolution 45/100 in 1990, regarding the establishment of humanitarian rapid corridors for victims of natural disasters and similar situations, with full respect for the sovereignty of the state, territorial integrity, and the unity of the states to which aid is provided after obtaining their approval. As well as Resolution 46/129 in 1991, which confirmed the same principle.
- 58- United Nations Resolution 43/131 in 1988, regarding providing humanitarian aid to victims of natural disasters and emergencies.
- ٥٩ محمد تاج الدين الحسيني، «إشكالية التعارض بين حق التدخل الدولي وبين سيادة الدولة،» في: رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية، عبد الهادي بوطالب، (فاس: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٧٤م)، ص ١٩٧٤.
- ٠٦- موريس توريللي، «هل تتحول المساعدات الإنسانية إلى تدخل إنساني؟» المجلة الدولية للصليب الأحمر، (جنيف: الصليب الأحر، ١٩٩٧م)، العدد: ٢٥، ص ١٩٩٨.
- ٦١- محمد قدري سعيد، الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٥٠٠٥)، ص ١٠٥٥.

- ٣٢- يونس، «النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة،» ص ١٣٢-١٣٣.
- 33- Article 55 of the UN Charter.
 - ٣٤- الرشيدي «بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني،» ص ٢-٢١.
 - ٣٥- عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، ص ١٠٠-١٠١.
 - ٣٦- يونس، «النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة،» ص ٧٩٤-٧٩٥.
 - ٣٧- غسان هشام الجندي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، (عمان: مطبعة عبير، ١٩٨٩م)، ص ١٦٦-١٦٧.
- ٣٨- إدريس بوكرا، «شرعية وسائل الضغط إثر انتهاكات حقوق الإنسان،» المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، (الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠٠٢م)، العدد: ٢٠، ص ٤٣.
- ٣٩- يونس، «النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة،» ص ٧٨٩. انظر أيضًا: حساني خالد، «التدخل الدولي لأغراض إنسانية بين سيادة الدول والالتزام بحياية حقوق الإنسان،» مجلة القانون، المجتمع والسلطة، (الجزائر: جامعة وهران ٢ محمد بن أحمد، ٢٠١٥)، العدد: ٤، ص ٩٩.
 - ٤- عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، ص ٢٢.
 - ١٤- عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، ص ١٠٤.

- ٤٢- الرشيدي، «بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني،» ص ٢٥-٢٦. انظر أيضًا: الجندي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، ص ١٧٠-١٧١.
- ٤٣- منصور السعدي، «إشكالية التدخل الإنساني، دراسة حالة ليبيا ٢٠١١م-٢٠١٦م،» (رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ٢٠١٧م)، ص ٣٧.
- 44- Professor of International Law and Diplomacy, and Assistant to the United Nations, America, (1915-2003). Retrieved from:
 - https://academic.oup.com/chinesejil/article-abstract/2/2/vii/371676?redirectedFrom=PDF
- 45- One of the most influential contemporary international law scholars on US foreign policy, he was a former president of the American Association of International Law and the American Association for Political and Legal Philosophy, and a professor at Columbia Law School (1917-2010). Retrieved from:
 - https://www.law.columbia.edu/faculty/louis-henkin
- 27- معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الإنساني، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١١م)، ص ٣٧-٣٦.
- ٤٧- حسام حسن مصطفى حسان، «التدخل الإنساني في القانون الدولي المعاصر،» (أطروحة دكتوراه، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٠٤م)، ص ٣٧٨.
- ٤٨- محمد غازي ناصر الجنابي، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠م)، ص ٣١-٣٣.

- ۱۷ بوكرا إدريس، «الضغوط الاقتصادية الفردية في العلاقات بين الدول،» (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، بن عكنون، ١٩٩٥م)، ص ٩.
- ١٨ محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤م)، ص ٣٥-٣٦.
 - ١٩ عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، ص ٩٥.
- 20- He was born on February 14, 1921, New York, the United States, and died on September 25, 1980 in Cambridge, in the United Kingdom. Retrieved from: https://www.wikii.org/en/wiki/educator/richard-reeve-baxter-11133.
- ٢١- محمد مصطفى يونس، «النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة، دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء مبادئ القانون الدولي المعاصر،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٥م)، ص ٧٧٩.
- 22- He is a judge and politician from the United Kingdom, Wales (1880-1971). Retrieved from: https://www.thepeerage.com/p40355.htm#i403545
- ٢٣- محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الجنائي، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٣م)، ص ٨١.
- 24- Famous American researcher in the field of international law (1933-1996). Retrieved from: https://prabook.com/web/richard.lillich/798261
- ٥٧- محمد ناصر بوغزالة، «التدخل الإنساني،» المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، (الجزائر: جامعة الجزائر، ١١٠-٢م)، العدد: ٣، ص ٢١٣.
- 26- A French lawyer and academic who studied international law. He contributed to the development of theories on the right to humanitarian intervention (1937-2017). Retrieved from: https://www.whoswho.fr/decede/biographie-mario-bettati_19753
 - ٧٧- فوزي أوصديق، مبدأ التدخل والسيادة، لماذا؟ وكيف؟، (مصر: دار الكتاب الحديث، ١٩٩٩م)، ص ٣٣٧.
 - ٢٨- يونس، «النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدولة،» ص ٧٨٢.
- 29- Article 51 of the UN Charter.
- 30- Professor of international law, and one of the most famous legal theorists, Britain (1907-1985). Retrieved from:
 - https://adb.anu.edu.au/biography/stone-julius-15728.
- ٣١- أحمد الرشيدي «بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني» في: التدخل الإنساني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نيفين مسعد، (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧م)، ص ١٩.

Endnotes

- ١- نزار أيوب، التدخل الدولي الإنساني في سورية ومسؤولية الحماية، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة،
 ٢٠١٧م)، ص ٥.
- 2- The case of Nicaragua v. the United States is a case presented to the International Court of Justice in 1986.
- صلاح جبير البصيصي، دور محكمة العدل الدولية في تطوير مبادئ القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، (القاهرة: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، ٢٠١٧م)، ص ٩٠-٩٦.
 - ٤- على إبراهيم، قانون المنظمات الدولية، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥م)، ص ٣١٩.
- ٥- حازم محمد عتلم، قانون النزاعات المسلحة الدولية، الطبعة الأولى، (الكويت: مؤسسة دار الطباعة للكتب والنشر، ١٩٩٤م)، ص ٨٤.
- ۲- إبراهيم الدراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، طبعة أولى، (القاهرة: منشورات الحلبي الحقوقية،
 ۲۰۰۵م)، ص ۲۹۹م.
- ٧- ماهر عبد المنعم محمد أبو يونس، «استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية في ظل السوابق الدولية،» (أطروحة دكتوراه،
 جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢م)، ص ١٧.
- 8- S/RES/2625(1970)
 - ٩- سوفوكليس، التدخل الإنساني في القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، (الأردن: ٢٠٠٥م)، ص ١٦٥.
- ١- أمزه صالح، «الحدود الفاصلة بين التدخل الإنساني والمجال المحفوظ للدولة،» مجلة بحوث جامعة الجزائر ١، (الجزائر: جامعة الجزائر)، العدد: ٩٠/ الجزء الأول، هامش رقم ١٤، ص ٢٣٣.
- 11- The tenth paragraph of preamble of Security Council, A/RES/929(1994), relating to the Rwandan case.
 - انظر: أحمد أبو الوفا، منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧م)، ص ١٤.
 - ١٢ حسام أحمد محمد هنداوي، التدخل الدولي الإنساني، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧م)، ص ١٦ ٢٣.
- ۱۳ سهيل حسين الفتلاوي، القانون الدولي العام، حقوق وواجبات الدول، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ۲۰۰۷م)، ص ٢٤٦ – ٥٠.
- 14- Judgement of the International Court of Justice on the Nicaragua Case of June 27, 1986, in the Case Concerning Military and Paramilitary Activities in Nicaragua, Document ST/LEG/SER.F/1. For more information:
 - BRUNELE, Les Nations-Unies et l'humanitaire, un bilan mitige, politique étranger, n 2K 2005, pp. 320, 321.
- ١٥- شفيق المصري، «تطور مفهوم السيادة الوطنية في القانون الدولي وممارسته،» جريدة الحياة اللندنية، (لندن: ١٩٩٤م)، ص ٣.

Issue No. (5) September 2021 / Safar 1443

The International Journal of Humanitarian Studies

tion constitute no obstacle to the humanitarian activities which the International Committee of the Red Cross or any other impartial humanitarian organization may, subject to the consent of the Parties to the conflict concerned, undertake for the protection of civilians and their relief." The text of this article shows that states have admitted the right to some public, private, and international organizations to provide aids and relief actions. Therefore, the states' admission of this matter stems from their sovereignty and is not considered interference in their internal affairs. This was confirmed by the International Court of Justice's judgment concerning military and paramilitary activities in and against Nicaragua in 1986, where it asserted that the Red Cross's assistance was not based on discrimination and does not have "the character of reprehensible interference in the internal affairs of states⁽⁶⁰⁾."

In the same context, we find that the Security Council has made many resolutions that reinforce the right of humanitarian intervention such as Resolution 688 issued in 1991 regarding the protection of the Kurds in northern Iraq, Resolutions 770 and 771 of 1992 relating to the Bosnia and Herzegovina conflict, and Resolution 794 of 1992 related to the civil war in Somalia. Considering these resolutions, humanitarian intervention has become legitimate based on two essential factors:

respect for the sovereignty and political independence of the state concerned in the intervention and the respect of its integrity and neutrality.

Conclusion

The international situation on the ground emphasized the necessity of approaching cases of international humanitarian intervention on an individual basis despite the existing dispute on the overlapping of a set of conditions through which we can determine to what extent the intervention is legal and legitimate. Among these basic conditions, we find that humanitarian intervention is only legal in cases of human rights violation. However, this intervention must be collective, approved by an international organization, and does not have to compromise the territorial integrity or political independence of the state concerned in this intervention. Moreover, this intervention must follow the purposes of the United Nations to maintain international peace and security, and the intervening states must be characterized by the complete absence of all kinds of self-interest after they have exhausted all peaceful means. Consequently, it can be said that some states are playing the role of the policeman of the world, while other states see that the humanitarian argument is the pretext for intervention in other states⁽⁶¹⁾.



compatibility between the concept of state sovereignty and its responsibility towards its citizens on the one hand, and the responsibility of the international community to protect these citizens when a state is not able to perform the role assigned to it on the other hand. Accordingly, the international community has no alternative, in the case of serious violations of the basic human rights of a particular group or gender, other than applying the idea of international humanitarian intervention for the benefit of these persecuted groups⁽⁵³⁾. The best evidence for this is the United Nations' flexible interpretation of Article 2/7 of the Charter when it intervened in countries affected by serious fundamental human rights violations:

- In 1962, the General Assembly imposed on member states the implementation of sanctions against the South African authorities to stop a crime against humanity caused by the systematic policy of racial discrimination pursued by them. Also, in 1977, the Security Council decided to impose a boycott on arms deals with South Africa by applying the requirements of Article 41 of the Charter⁽⁵⁴⁾.
- The United States and the Soviet Union relied on this principle during the discussion of the Indonesian issue in 1954 when the American delegate to the Security Council stated that when people shoot and kill other people, the Council has the right to take control of the matter. In this case, the delegate of the Soviet Union to the Security Council

considered that the Council had the right to intervene in Spanish affairs because the internal situation threatened international peace⁽⁵⁵⁾.

It seems that there is a consensus on the legality of collective humanitarian intervention, and this consensus stems from the essence of many legal texts that require the international community to monitor what is happening within states regarding the implementation of human rights. On this note, based on Article 3 of the Universal Declaration of Human Rights⁽⁵⁶⁾, which stipulates the right to life, the General Assembly issued Resolution 43/131 in 1988⁽⁵⁷⁾, regarding the provision of humanitarian assistance to victims of disasters and similar emergencies following the earthquake that occurred in Armenia. Also, the United Nations stated through the same resolution that, "leaving victims in times of disasters and emergencies without humanitarian assistance is dangerous to human life and an affront to human dignity," and this demands intervention. On the other hand, this resolution affirmed the "sovereignty, territorial integrity, and national unity of the state(58)." This means that the resolution attempted to balance at the same time between the right of humanitarian intervention in case of the inability of the state against which the force is to be used to perform its role, and its sovereignty⁽⁵⁹⁾.

States have recognized the right to provide humanitarian assistance and relief during armed conflicts under the four Geneva Conventions of 1949. The common articles (9-9-9-10) stipulated that "The provisions of the present Conven-

Article 55 of the Charter, every state that joined the Charter is obliged to respect its requirements by giving precedence to internal law in case of contradictions, accepting the supremacy of international human rights law over national legislation. This is considered a voluntary waiver of sovereignty, and this is in line with the exception included in Article 2/7 of the Charter regarding the principle of non-intervention in the domestic affairs of states, and the principle of internal jurisdiction, in case of the application of repressive measures included in Chapter VII. Accordingly, we can say that contemporary international law adopts the legal opinion of most international jurists, who believe that humanitarian intervention will be one of the new exceptions to the principle of non-intervention⁽⁴⁹⁾.

It seems that the broad concept of internal jurisdiction has begun to fade, especially in cases related to human rights⁽⁵⁰⁾, where the "international community substituted the phrase "humanitarian intervention" with the phrase "responsibility to protect(51)." This concept has added four important contributions to military humanitarian intervention. First, the need to change the way of talking about intervention focusing on the protection of citizens and not on the intervention itself to avoid the debate over sovereignty and shed light on protection. Second, the principle of the "responsibility to protect" helped to re-disassemble the concept of sovereignty to suit the situation and move away from the abstraction and strict concepts of sovereignty that were associated with the Treaty of Westphalia in

1648 that prioritizes territorial integrity. This new legal framework represents a leap from the Treaty of "Westphalia" to a new global framework that prioritizes the protection of citizens so that the state loses the right to sovereignty when it fails to protect its citizens. Third, the principle of the "responsibility to protect" has expanded the means of intervention, so that it is not only limited to "humanitarian military intervention," but also includes several responsibilities for intervention some of which conflict with the idea of prevention through the analysis of the causes of conflict, and the responsibility to respond either through military intervention or economic sanctions in case of human rights violations. Fourth, the responsibility to build by assisting in the reconstruction after the intervention. The principles of the "responsibility to protect" have suggested guidelines to provide better standards for intervention.

No intervention should be accepted except in the following cases:

- 1. Existence of significant loss of life regardless of the pre-existing intent to genocide, and regardless of the state's responsibility, inability, or negligence.
- 2. Genocide, either through killing, forced displacement, terrorism, or rape.

The power to intervene is limited to one of three institutions:

- 1. Security Council.
- 2. General Assembly.
- 3. Regional organizations⁽⁵²⁾.

It seems that the concept of "responsibility to protect" was introduced to achieve protection does not entitle states to protect those affected people by the violation of these rights, regardless of their nationality. Moreover, military intervention by one state to protect its citizens in another state is not a legal humanitarian intervention per the rules of international law⁽⁴⁰⁾.

The International Court of Justice has also previously addressed the principle of non-intervention of states in the domestic affairs of other states, as it stipulated in its judgment in Corfu Channel case, the U.K. v. Albania, on April 09, 1949, which states that: "It should be operated based on the prohibition of resorting to force, whatever the current shortcomings of the United Nations. The Court also considered that the alleged intervention is a political means of the use of force, adding that even if the Security Council fails to find appropriate solutions for implementing the intervention in accordance with Chapter VII so that states return to the state before the Charter. this cannot be accepted as a justification for humanitarian intervention⁽⁴¹⁾."

Among the arguments of this party, there is that humanitarian intervention does not comply with the requirements of international treaties to protect human rights, which reject the idea of using force to enforce respect for its provisions, except for the Security Council's intervention under Chapter VII of the UN Charter to impose military sanction against a state that brutally deals with its citizens⁽⁴²⁾. Also, the charter of the United Nations has never included the phrase "humanitarian intervention," and thus the exclusion of this phrase from the text of the charter is complete evidence of its illegality⁽⁴³⁾.

Oscar Schachter⁽⁴⁴⁾ asserted that the use of force without the approval of the United Nations is a violation of state sovereignty and contradicts the spirit and essence of the charter. Louis Henkin⁽⁴⁵⁾ also asserted that "the use of military force under the name of humanitarian intervention without the approval of the United Nations is an illegal intervention (46)." The jurist Brownlie also considered that the concept of humanitarian intervention was misused to achieve the interests of states far away from its actual objectives, and it does not have any kind of legality. Brownlie continues saying that this kind of intervention is ineffective and counterproductive, and the major powers refuse to ratify treaties in which they see interference in their domestic affairs and that any humanitarian intervention not approved by the United Nations is open permission for the major powers to restore the era of colonial interference under the pretext of protecting human rights⁽⁴⁷⁾. The German jurist, Haffner rejects the idea of a state that can be an arbiter of the actions of the rest of the world because the intervention is a violation of the independence of states⁽⁴⁸⁾.

The opinion that opposes humanitarian intervention is based mainly on its rejection of individual intervention as an illegal means aimed at creating chaos. However, those who refuse humanitarian intervention exclude the intervention of the United Nations, since it is the body that sets international standards for human rights and bears the responsibility of providing international protection for these rights. Thus, according to the requirements of

Based on the international changes, these conditions are difficult to meet in practice because of the tyranny of the political side over the human one. In addition, international relations are based on interests, as former British Prime Minister Winston Churchill famously put it, "In international relations, there are no permanent friends or permanent enemies, only permanent interests." Moreover, what motivates states to intervene in the domestic affairs of another state is not a humanitarian purpose, as it is claimed, but rather economic and political ambition, aimed primarily at searching for a foothold in a new geographic area, as it happened previously in Iraq and Somalia, as well as in Libya, and Syria today.

Jurisprudential opinions opposed to international humanitarian intervention

In opposition to the supporters of legal humanitarian intervention, we find there is an additional party whose arguments take into consideration practices of states before the establishment of the United Nations that did not provide legal justification for humanitarian interventions. Supporters of this party also rely on the narrow interpretation of the text of Article 2 (4) of the UN Charter as stated above. In preparation for the San Francisco Conference, it appears that the phrase "against the integrity and territorial integrity" was inserted under the pressure of some weak states to obtain stronger guarantees that would eliminate any justification for military operations against them(37). Therefore, humanitarian intervention cannot be described as an exception to the prohibition of the use of force, which constitutes a peremptory norm of international law, as affirmed in many international documents, such as the Declaration on the Inadmissibility of Intervention in the Domestic Affairs of States, issued by General Assembly Resolution (36/103) on December 09, 1981. This resolution included those states should refrain from exploiting and distorting human rights issues to interfere in the domestic affairs of state or group of states⁽³⁸⁾.

The same principle was affirmed by the General Assembly resolution 2131 in 1965, Declaration 2625 issued on October 24, 1970, in the Principles of International Law concerning Friendly Relations and Cooperation among States under the Charter of the United Nations, and the Charter of Economic Rights and Duties of States issued with Resolution 3281 in 1970. All these decisions prohibited interference in the domestic affairs of states for whatever reasons and rejected all exploitation of human rights intending to exert pressure on other states⁽³⁹⁾.

The implementation of this principle is included in the judgment of the International Court of Justice in the Panevezys Saldustiskis case. The court stated that international law gives states the right of diplomatic protection to their citizens inside other states and that they are not allowed to implement this right to save other states' citizens. The same court, in the judgment on the Barcelona Traction case on February 5, 1970, affirmed the need to respect diplomatic protection for nationals globally. The court also considered that the means of human rights

the necessity of intervention is estimated based on the situation⁽²⁷⁾.

Accordingly, we can say that the arguments supporters of international humanitarian intervention refer to existed before the United Nations because it is based on the solidarity of peoples who work together to reach the minimum level of human security. The Charter, then, does not abolish the traditional customary principle of humanitarian intervention⁽²⁸⁾. Also, international humanitarian intervention is included in one of the three exceptions to the principle of prohibiting the use or threat of force in international relations, per the requirements of Article 51 of the UN Charter⁽²⁹⁾. Julius Stone⁽³⁰⁾ asserts that Article 51 does not prohibit the use of force if it does not violate the territorial integrity and political independence of the state against which the force is to be used⁽³¹⁾.

Likewise, if the Security Council fails to perform its role under the requirements of Chapter VII of the Charter, states return to the status before the existence of the Charter and exercise their role in fully defending themselves, given that humanitarian intervention is an aspect of self-defense⁽³²⁾.

According to Richard B. Lillich, the Charter of the United Nations has two main objectives:

Establishing world peace and protecting human rights. Accordingly, the legality of humanitarian intervention can be deduced from the text of Articles 55 and 56 of the UN Charter⁽³³⁾, where the two articles recognize that the international community has a definite interest in protecting and promoting human rights and imple-

menting them⁽³⁴⁾. Also, among the arguments adopted by this jurisprudential party is that the United Nations cannot monopolize the authority to set legal rules. According to international custom, the state's practice remains the basis for determining legal standards. Therefore, when a group of states considers the use of force under a moral justification, this constitutes a customary precedent that indicates the end of the general belief that all legal use of force outside the Security Council resolution necessarily falls under the category of legal self-defense and per the requirements of Article 51⁽³⁵⁾.

This jurisprudential party has established a set of provisions in support of the legality of humanitarian intervention⁽³⁶⁾:

- The state that undertakes the humanitarian intervention must obtain the consent of the country on whose territory the intervention will take place. Military operations must not exceed the humanitarian objective, and the intervention must be an urgent necessity to protect citizens, and after all peaceful means have been exhausted.
- The military intervention should be devoid of any interests of the intervening states, and they must inform the Security Council and relevant regional organizations so that there is an international will that justifies the intervention.
- The purpose of the intervention must not exceed the intended humanitarian objective, such as causing massive loss of life or property or causing more chaos and instability.

merits of each case separately because the international status is full of political, economic, and geostrategic changes, and it is difficult - if not impossible - to pass a definitive judgment on whether this international humanitarian intervention is legitimate or not, especially after the globalization of human rights(16). It is important to distinguish countries in which human rights fall within the internal jurisdiction of the single states from those which necessitate the intervention of the United Nations for their protection since human rights issues have become lofty obligations that cannot be violated in any way. International mechanisms have been established to supervise the implementation of the relevant codified rules, to record the sources of violations, and then apply the appropriate sanctions⁽¹⁷⁾.

Finally, the legislation of international humanitarian intervention appears ambiguous, and it is subject to interpretation. Its implementation depends on the issue under consideration, as well as on various stakeholders. This ambiguity raises many jurisprudential questions about its legality.

International Humanitarian **Intervention from International Jurisprudence Perspective**

International humanitarian intervention is one of the most ambiguous issues. Despite the advancing years of this phenomenon⁽¹⁸⁾, international jurisprudence was at variance about its legitimacy. The globalization of human rights allowed some states to intervene in other states disguising their real intentions behind the humanitarian intervention. Therefore, contemporary international law jurisprudence has not decided on its legality(19) yet, although traditional international law accepts it only when it guarantees peace and security. Scholars differed in opinion and are divided into two parties:

Jurisprudential opinions in favor of international humanitarian intervention

Richard Baxter⁽²⁰⁾ is one of the most prominent supporters of state intervention for humanitarian purposes. He stated that international humanitarian intervention becomes legal when people are subjected to genocide or torture on a large scale by their government because the impact of this behavior is not limited to the nationals of the state itself, but it threatens the lives and rights of other nationalities. Consequently, humanitarian intervention is not a violation of sovereignty⁽²¹⁾.

Geoffrey Laurance⁽²²⁾ adopted the same approach regarding humanitarian intervention. He asserted that a state that uses the right of sovereignty to persecute its own citizens, has granted on the right to intervene to any other state that wishes to do so, and thus the latter's intervention is a legal procedure because it is in line with the law, supports human rights, and achieves justice⁽²³⁾. Also, Richard B. Lillich, (24) who employed intervention to protect the nationals of the intervening state or the nationals of other states whenever they are at risk(25), provided that the principle of necessity and the principle of relativity were respected as confirmed by the jurist Mario Bettati⁽²⁶⁾. This means that the military intervention should be the result of serious violations only, and

its internal jurisdiction. This is based on the principle of sovereignty enjoyed by member states under the Charter of the United Nations.

The second trend states that the United Nations are competent to define what falls within as well outside the internal jurisdiction of a state, especially regarding the implementation of its main principles. In case of a dispute over internal jurisdiction, the United Nations are entitled to investigate a particular issue. The proponents believe that this trend is in line with the Charter of the United Nations, especially with Article 1 (4) of the UN Charter that coordinates the relationship between states.

It seems that granting the power to the organs of the United Nations under the provisions of the Charter to define internal affairs is in line with the United Nations' purposes and its mechanism of achieving these purposes. However, we discovered that the UN has implemented a second trend regarding this issue. This is considered a norm that complements the deficiency of the Charter, especially after the changes that occurred in the concept of sovereignty due to several variables defined by the international community, including the globalization of human rights.

In this context, we refer to Javier Pérez de Cuéllar, the former Secretary-General of the United Nations, who indicated in his annual report on the work of the international organization in 1991 that, "The principle of non-intervention in the domestic affairs of states should not be used as a pretext for some governments violating human rights... The principle of protecting human rights should not

be invoked here and ignored there, and it is not permissible to refer to its use or omission selectively. Moreover, any intervention of the United Nations to protect human rights must be following the Charter of the United Nations itself. If the UN is committed to its charter to preserve the sovereignty of member states, on the one hand, it is also bound by the Universal Declaration of Human Rights on the other hand. Therefore, it must maintain the balance between people and their states in the context of every intervention⁽¹⁵⁾."

The bottom line of this point is that the principle of non-intervention in the domestic and external affairs of states is an integral part of customary public international law; this was affirmed by the International Court of Justice through its ruling in 1986 on military and paramilitary activities in and against Nicaragua. There is only one exception to this principle included in Chapter VII of the UN Charter. This exception is represented by the decisions of intervention made if the Security Council, per Article 39, considers that internal conflict threatens or disturbs the peace. In this case, the Security Council has the right to follow the measures it deems appropriate, including armed intervention per Articles 41 and 42 of the Charter to maintain international peace and security.

The Charter of the United Nations establishes the principle of non-intervention in the domestic affairs of states, except in case the latter threatens international peace and security. Accordingly, we can say that legitimizing humanitarian intervention depends on studying the

International humanitarian intervention and the principle of non-interference in the internal affairs of states

The United Nations Charter stipulates the principle of non-interference under Article 2, paragraph 7, where it states: "Nothing contained in the present Charter shall authorize the United Nations to intervene in matters which are essentially within the domestic jurisdiction of any state or shall require the Members to submit such matters to settlement under the present Charter, but this principle shall not prejudice the application of enforcement measures under Chapter VII." Many declarations issued by the United Nations General Assembly supported this principle, including Resolution 2131 on the inadmissibility of intervention in the domestic affairs of states and the protection of their independence and sovereignty, and the Declaration on principles of international law concerning friendly relations and co-operation among states per the Charter of the United Nations that condemn all kinds of intervention in the domestic affairs of states, where both bind over states "not to provide any financial assistance or encourage regime change in any state as well as non-intervention in the internal domestic of other states."

The charter of the United Nations Organization has established the principle of non-intervention in the affairs of states. However, it neither specifies these affairs nor indicates the institution authorized to specify them.

The jurisprudence ensured the development of a definition of these affairs,

where it defined internal affairs as: "The set of matters those states can dispose of freely without limiting them to act by any international law, whether customary or consensual. And if there is such a law, then it is impossible to say that this subject is within the internal jurisdiction, and if those states are freed from such a law, we would be dealing with a matter within their jurisdiction."

In the same context, the International Law Commission of the United Nations (known as the Sixth Committee), had an important role in defining the "reserved domain of the state," where it stated that, "It is the aspects of the state's activities and jurisdictions that are restricted by public international law, and that the conclusion of an international treaty on one of the issues related to the reserved domain will deprive its parties of advocating the principle of the reserved domain⁽¹³⁾."

The International Court of Justice said that the issues of the reserved domain of states lie in their freedom to choose their political, economic, and social domain as well as the use of force. Thus, these cases of intervention are considered interference in their internal affairs, and other than that, it does not fall within the domain reserved for the state⁽¹⁴⁾."

Several questions emerged about who within the member states is authorized to define the internal affairs of another state and about the distribution of jurisdiction between states and the United Nations. In this regard, there are two contradictory legal trends. The first trend limits the task to the state only. This means that it is the state itself to define what falls within

integrity or political independence of any state, or any other manner inconsistent with the purposes of the United Nations. Based on that and the concept of violation we say that international humanitarian intervention is legitimate if it does not affect the political independence of the targeted state."

It appears the compatibility between humanitarian intervention and the text of Paragraph 4 of Article 2 of the Charter of the United Nations is based on the interpretation of the text's phrases regarding the use or threat of force against territorial integrity or political independence. In this sense, "humanitarian intervention" is not considered against the state simply because it does not aim to any kind of occupation.

According to the fourth paragraph of article 2, we note that in practice, one of the purposes of the United Nations, "peace saving," can be violated through any armed intervention conducted to satisfy another purpose, "the protection of human rights." This contradiction undermined the principle according to which humanitarian intervention must not conflict with the main purposes of the United Nations, the protection of human rights and international peacekeeping and security.

There is always some kind of hierarchy between these different intents and purposes. This trend was confirmed by the legal jurist Eric David in his book, "Droit ou devoir d'ingérence humanitairein?" published in 1991. The author states, "In fact, international law and the UN Charter can to some extent resolve the contradiction between effectively managing human rights and preventing states from using

force among themselves. Moreover, it is sufficient for the Security Council or the General Assembly to classify a situation as a human rights violation and threatens international peace and security to establish the armed action that they may take against the responsible state⁽¹⁰⁾."

This is clearly explained in the third paragraph of the preamble to Resolution 794 issued in 1992, which states that: "... It was only Security Council Resolution 794 that determined that the conflict in Somalia as such 'exacerbated by the obstacles being created to the distribution of humanitarian assistance' constituted a threat to international peace and security." The Security Council affirmed the same trend in the Rwandan crisis after it issued Resolution 929, where the relationship between the violation of human rights and the threat to international peace and security was recognized⁽¹¹⁾.

Some states started implementing the provisions of the United Nations such as the Indian intervention in Bangladesh in 1971 to stop the killing of the Bangladeshis by the Pakistani forces. Also, Vietnam intervened in Cambodia in 1978 to save people who had been subject to extermination by the regime of Pol Pot. Tanzania intervened in Uganda in 1979 against the regime of Idi Amin Dada, and France also intervened in Central African Republic⁽¹²⁾ in1979 to stop the massacres of Jean-Bédel Bokassa.

All the above interventions had the purpose of preventing the threat or use of force in international relations. What about the principle of non-interference in the internal affairs of states?

this legal context, what legal basis does the international community adopt to justify its interference given its apparent contradiction with this principle?

The answer to this question takes us back to the United Nations Charter itself which introduced this principle and with it some exceptions to the principle itself since this same rule opened to the possibility of the use of force in case of threat to international peace and security. We are talking here about the collective security system, the right to legitimate defense, and the use of force by peoples under colonialism and suffering racial discrimination to achieve their right to self-determination⁽⁵⁾. One of these exceptions has been mentioned in article 2 (4) above. However, since the content of article 2 (4) meets the theme of our study, we will limit ourselves to its analysis in the hope to deal with other exceptions more in-depth in coming studies. According to the legal formulation of paragraph (4), the force can be resorted to if it does not target the territorial integrity of the state or its political independence. The United Nations relied on this interpretation for its humanitarian interventions to put an end to the serious violations of human rights.

The UN Security Council, in many of its resolutions that include the use of force, has affirmed the respect for the territorial integrity of states. Paragraph 21 of Resolution 1973 issued in 2011 regarding the situation in Libya constituted the basis for international intervention in Lybian affairs. In it, the UN Security Council reaffirmed its strong commitment to the

sovereignty of Libya and its territorial integrity and national unity.

Humanitarian intervention is usually temporary and lasts only for a limited period sufficient to achieve the required humanitarian goals⁽⁶⁾. Accordingly, if the armed intervention aims to enforce respect for the law or defend and protect human rights, it will not be considered as a violation of the territorial integrity of a state since it does not necessarily aim to annex territory, nor does it aim to conquer it(7). The idea that the political independence of the state should not be an object of military interference is also clear in Resolution 2625 issued in 1970 that reads, "Nothing in the foregoing paragraphs shall be construed as authorizing or encouraging any action which would dismember or impair, totally or in part, the territorial integrity or political unity of sovereign and independent States conducting themselves in compliance with the principle of equal rights and self-determination of peoples as described above and thus possessed of a government representing the whole people belonging to the territory without distinctions to race, creed or color⁽⁸⁾."

Political independence means peoples' freedom to choose the government's structure. It also means that the government in charge should not receive pressure when dealing with its internal and Forcing any state to external affairs. undertake any unwanted action should be considered a breach of law⁽⁹⁾.

Article 2 (4) of the UN Charter further provides that "All members shall refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial

International Humanitarian Intervention from a Public International Law Perspective

phenomenon of international humanitarian intervention is not new, but it has become mainly prominent in the post-Cold War world. The transformations witnessed by the international system following the fall of socialist states, the disintegration of the Soviet Union, and the spread of internal conflicts led to the emergence of a new form of intervention justified with the defense of human rights, the protection of minorities, and the provision of humanitarian aid. This has raised many questions about this phenomenon and its incompatibility with the basic principles of the United Nations Charter established in San Francisco in 1945, particularly, the principle of preventing threat or use of force in international relations, and the principle of preventing interference in the internal affairs of states.

International humanitarian intervention and the principle of preventing threat or use of force in international relations

Article 2 (4) of the United Nations Charter reads: "All Members shall refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any State, or any other manner inconsistent with the Purposes of the United Nations." This text is considered one of the most important achievements of the charter, and both supporters and rejecters of humanitarian intervention refer to it as an important milestone because of the fragile political situation of that time character-

ized by the interference of some states in the internal affairs of others.

Focusing on the text mentioned above, we understand that the United Nations Charter prevents the use of force or threat against any state. The United Nations General Assembly entrenched this principle through many of its recommendations such as the Declaration on Principles of International Law concerning Friendly Relations and Cooperation among States following the Charter of the United Nations which reads: "No State or group of States has the right to intervene, directly or indirectly, for any reason whatever, in the internal or external affairs of any other State. Consequently, armed intervention and all other forms of interference or attempted threats against the personality of the State or its political, economic, and cultural elements violate international law." Following this principle, the International Court of Justice, in its deliberation on the case concerning military and paramilitary activities in and against Nicaragua in 1986, pointed out the importance of this recommendation and refused to resort to force as a means of urging and guaranteeing human rights⁽²⁾.

Accordingly, the essence of Article 2 (4) is the prohibition of resorting to force against the territorial integrity or political independence of any state. This is how the Charter of the United Nations protected the sovereignty of the state, which was recently considered unlimited, to such an extent that resorting to war could not be justified under the pretext of safeguarding vital⁽³⁾ interests, defending nationals, intervening for the sake of humanity⁽⁴⁾. In

law, especially after the emergence of the concept of «international responsibility to protect, » which resulted in the re-dismantling of the concept of sovereignty, in favor of granting broad powers to the international community to intervene in case a specific state is proven unable to perform its duties.

Accordingly, this study aims at explaining the concept of international humanitarian intervention within the remit of international law and at determining to which extent the practical application of this concept matches those legal bases established by international law jurists. Thus, the question this study wants to answer is: To what extent is international humanitarian intervention legal within current international politics?

Several sub-questions emerge from this main one:

- Is the international humanitarian intervention legal, or is it a disguise major powers use when they want to interfere in the affairs of developing states to achieve their own interests?
- To what extent is it possible to reconcile the principle of international humanitarian intervention and the principle of non-interference in the internal affairs of states in accordance with the requirements of Article 2 of the Charter of the United Nations?
- How legitimate is international humanitarian intervention under the principle of preventing threat or use of force in international relations?
- Does the concept of international humanitarian intervention have absolute or relative legality?
- What is the relationship between the concepts of international humanitarian intervention and international responsibility to protect?

This study will use the inductive-analysis approach to answer the previous questions adopting the following outline:

First: International Humanitarian Intervention from a Public International **Law Perspective**

- 1. International humanitarian intervention and the principle of preventing threat or use of force in international relations.
- 2. International humanitarian intervention and the principle of noninterference in the internal affairs of states.

Second: International humanitarian intervention from an international jurisprudence perspective

- 1. Jurisprudential opinions in favor of international humanitarian intervention.
- 2. Jurisprudential opinions opposed to international humanitarian intervention.

The Legality of International Humanitarian Intervention in International Policy

Dr. Mohammed Ennadi

Morocco

Introduction

The international humanitarian intervention aims at putting an end to the brutal practices and serious crimes committed on a large scale against national, religious, and ethnic minorities⁽¹⁾. Hence, northern countries' foreign policy, through international and regional organizations, succeeded in establishing legal bases for their legal intervention in the countries of the South, this happened under the pretext of protecting human rights and minorities, restoring democracy, protecting their citizens abroad, or providing humanitarian aid to peoples in need. It happened in Iraq in 1991, Somalia in 1992, Libya in 2011. However, other aspects of the intervention suggest more the supremacy of the concept of force in international relations, instead of an intervention aimed solely at providing humanitarian aid.

This new awareness has raised many legal problems within an international system without a centralized authority that can impartially consider the behavior of the single states. The perseverance of economic disparities and national interests allows the application of double standards and the biased use of humanitarian intervention according to political and economic factors regardless of a specific humanitarian situation. On the other hand, we find that international jurisprudence is divided between supporters and rejecters of the legitimacy of this humanitarian intervention and a more conservative group that proposed a set of conditions and criteria to grant legality to international humanitarian interventions.

An analysis of this international phenomenon is important, given the seriousness of its political and legal implications regarding the principles of international law. Under discussion are the principle of sovereignty, the principle of non-use of force in international relations, and the principle of non-interference in the internal affairs of states. The latter is one of the most important victories of international

After the end of the Cold War, the international community established a new world policy, whose main priority was the provision of international peace and security and the protection of human rights. This paved the way to the principle of international humanitarian intervention which aims at protecting minorities, restoring democracy, providing humanitarian aid to the peoples in need. Recent examples of this kind of international intervention can be found in Iraq in 1991, Somalia in 1992, and Libya in 2011.

This study aims at analyzing the concept of international humanitarian intervention and its legal bases, and to which extent the practical implementation of this concept matches them. Also, it aims at explaining the most prominent developments that occurred in this field present mainly in the emergence of the concept of "international responsibility to protect." The researcher will analyze and discuss both legal texts as well as the opinions of legal jurists.

Keywords: International Humanitarian Intervention, Charter of the United Nations, Responsibility to Protect

The Legality of International Humanitarian Intervention in International Policy

Dr. Mohammed Ennadi - Morocco Researcher in the International Humanitarian Law and the International Human Rights Law

- Shiel, A. (2013). Conflict Crowdsourcing: Harnessing the power of crowdsourcing for organizations working in conflict and the potential for a crowdsourced portal for conflict-related information. McGill University.
- Silverman, Craig, ed. (2014). Verification Handbook: An Ultimate Guideline on Digital Age Sourcing for Emergency Coverage. Maastricht: European Journalism Centre.
- Standby Task Force (2011). Libya Crisis Map Deployment 2011 Report. https://www.standbytaskforce. org/2011/09/01/libya-crisis-map-report/ (last accessed on 27/02/2021).
- Statistia (2021). Number of social network users worldwide from 2017 to 2025. https://www.statista.com/ statistics/278414/number-of-worldwide-social-network-users/ (last accessed on 01/03/2021).
- Steyvers, M., Lee, M., Miller, B., and P. Hemmer (2009). The wisdom of crowds in the recollection of order information. Proceedings of the 22nd International Conference on Neural Information Processing Systems: 1785-1793.
- Surowiecki, J. (2004). The wisdom of crowds: Why the many are smarter than the few and how collective wisdom shapes business, economies, societies, and nations. New York, NY: Random House.
- Tran, T., Valecha, R., Rad, P., and H. Rao (2020). An Investigation of Misinformation Harms Related to Social Media during Two Humanitarian Crises. Information Systems Frontiers.
- Turner, B., Steyvers, M., Merkle, E. C., Budesco, D., and T. Wallsten (2014). Forecast aggregation via recalibration. Machine Learning 95: 261–289.
- UN Security Council (2016). Interim Report of the Panel of Experts on South Sudan Established Pursuant to Security Council Resolution 2206.
- U.S. Homeland Security (2018). Countering False Information on Social Media in Disasters and Emergencies Social Media Working Group for Emergency Services and Disaster Management.
- Ushahidi (2018). Impact report: 10 years of innovation. 10 years of global impact.
- Van der Windt, P., and M. Humphreys (2016). Crowdseeding in Eastern Congo: Using Cell Phones to Collect Conflict Events Data in Real Time. Journal of Conflict Resolution 60(4): 748–781.
- Vazirani, V., Nisan, N., Roughgarden, T., and E. Tardos (2007). Algorithmic Game Theory. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Vosoughi, S., Roy, D. and Aral, S. (2018). The Spread of True and False News Online. Science 359(6380): 1146-1151.
- Yi, S., Steyvers, M., Lee, M., and M. Dry (2012). The wisdom of the crowd in combinatorial problems. Cognitive Science 36: 452-470.

- Lorenz-Spreen, P., Lewandowsky, S., Sunstein, C. R., and R. Hertwig (2020). How behavioural sciences can promote truth, autonomy and democratic discourse online. Nature Human Behaviour: 1-8.
- Martin-Shields, C. (2013). The Technologist's Dilemma: Ethical Challenges of Using Crowdsourcing Technology in Conflict and Disaster-Affected regions. Georgetown Journal of International Affairs 14(2): 157–163.
- Meier, P. (2015). How to Become a Digital Sherlock Holmes and Support Relief Efforts. iRevolutions Blog. https://irevolutions.org/2015/02/26/how-to-become-a-digital-detective/ (last accessed on 21/03/2021).
- Mellers, B., Ungar, L., Baron, J., Ramos, J., Gurcay, B., Fincher, K., and P. Tetlock (2014). Psychological strategies for winning a geopolitical forecasting tournament. Psychological Science 25: 1106–1115.
- Meyer, T., Marsden, C., and I. Brown (2020). Regulating Internet Content with Technology: Analysis of Policy Initiatives Relevant to Illegal Content and Disinformation Online in the European Union. In Disinformation and Digital Media as a Challenge for Democracy 6. Edited by Terzis G., Kloza D., Kużelewska, E., and D. Trottier. Intersentia: Cambridge: 309-326.
- Maher, V. (2006). Citizen Journalism is Dead. Media in Transition Blog. School of Journalism & Media Studies, Rhodes University.
- Munro, R. (2013). Crowdsourcing and the crisis-affected community. Lessons learned and looking forward from Mission 4636. Information Retrieval 16: 210–266.
- Mutsvairo B., and S. Salgado (2020). Is citizen journalism dead? An examination of recent developments in the field. Journalism. November 2020.
- OSGeoLive (2009). Ushahidi. Incident Timeline & Mapping. https://live.osgeo.org/archive/10.5/ko/over-view/ushahidi_overview.html (last accessed on 27/02/2021).
- Pennycook, G., McPhetres, J., Zhang, Y., and D. Rand (2020). Fighting COVID-19 misinformation on social media: Experimental evidence for a scalable accuracy nudge intervention. Psychological Science.
- Rigterink, A., and G. Baliki (2019). The wisdom of seeking crowd wisdom. Reflections on the ethics of using crowdsourcing and crowdseeding to collect data in conflict zones. Discussion paper.
- Sambrook, R. (2010). Are Foreign Correspondents Redundant? Oxford: Reuters.
- Schubert, M., Bashri, M., Jayet, C., Vautrin, E., and J. Stauf (2020). Shared Truth. V20 Global Values Policy Brief: 6-12.
- Scott, M., Wright, K. and M. Bunce (2018). The State of Humanitarian Journalism. Norwich: University of East Anglia.
- Semakula, D. Nsangi, A., Oxman, A., Oxman, M. Austvoll-Dahlgren, A., Rosenbaum, S. Morelli, A., Glenton, C., Lewin, S., Kaseje, M., Chalmers, I., Fretheim, A., Kristoffersen, D., and N., Sewankambo (2017). Effects of the Informed Health Choices Podcast on the Ability of Parents of Primary School Children in Uganda to Assess Claims about Treatment Effects: A Randomised Controlled Trial', Lancet 390(10092): 389–398.

References

- Ariely, D., Au, W., Bender, R., Budesco, D, Dietz, C, Gu, H., and G. Zauberman (2000). The effects of averaging subjective probability estimates between and within judges. Journal of Experimental Psychology: Applied 6: 130–147.
- Baliki, G. (2017). Measuring Media Bias in Conflict: Evidence from Syria. In Empirical Advances in the Measurement and Analysis of Violent Conflict. Berlin: Humboldt-Universität zu Berlin.
- Bennett, S., Benjamin, A., Mistry, P, and M. Steyvers (2018). Making a crowd wiser: Benefits of individual metacognitive control on crowd performance. Computational Brain & Behavior 1: 90–99.
- Bunce, M. (2019). Humanitarian Communication in a Post-Truth World. Journal of Humanitarian Affairs 1(1): 49–55.
- Butler, D. (2013). Crowdsourcing goes mainstream in typhoon response. Nature News.
- Camerer, C. (2003). Behavioral Game Theory: Experiments in Strategic Interaction. Princeton University Press, Princeton, New Jersey.
- Fiechter, J., and N. Kornell (2021). How the wisdom of crowds, and of the crowd within, are affected by expertise. Cognitive Research.
- Fudenberg, D., and J. Tirole (1991). Game Theory. Cambridge, Mass. and. London: MIT Press.
- Gupta, A., Lamba, H., Kumaraguru, P., and Joshi, A. (2013). Faking sandy: Characterizing and identifying fake images on twitter during hurricane sandy. Proceedings of the 22nd International Conference on World Wide Web: 729-736.
- Hannides, T. (2015). Humanitarian Broadcasting in Emergencies: A Synthesis of Evaluation Findings, Research Report. London: BBC Media Action.
- Hunt, A., and D. Specht (2019). Crowdsourced mapping in crisis zones: collaboration, organization and impact. Journal of International Humanitarian Action, 4(1).
- Igoe, M. (2017). Q&A: Fighting "Fake News" to Aid Development. Devex. www.devex.com/news/q-a-fighting-fake-news-to-aiddevelopment-90585 (last accessed on 01/03/2021).
- Jin, B., Park, J., and H. Kim (2010). What Makes Online Community Members Commit? A Social Exchange Perspective. Behaviour & Information Technology 29(6): 587-599.
- Kahan, D., Peters, E., Dawson, E., and P. Slovic (2017). Motivated numeracy and enlightened self-government. Behavioural Public Policy 1: 54–86.
- Kahl, A., Mcconnell, C., and W. Tsuma (2012). Crowdsourcing as a Tool in Conflict Prevention. Conflict Trends 2012(1): 27–34.
- Kozyreva, A., Lewandowsky, S., and R. Hertwig (2020). Citizens Versus the Internet: Confronting Digital Challenges With Cognitive Tools. Psychological Science in the Public Interest 21(3): 103–156.
- Lee, M., and I. Danileiko (2014). Using cognitive models to combine probability estimates. Judgment and Decision Making 9: 259–273.

Endnotes

- 1- The authors are indebted to Dr. Julia Stauf, Dr. Anja Reitemeyer, Muhannad Al-Saho, Dr. Maha Bashri and Julia Hafenrichter for providing valuable support and comments to improve earlier versions of this paper. The authors owe thanks to the reviewers as well as seminar participants at Passau University for their comments and suggestions.
- 2- Managing Director at Behavia Behavioral Public Policy and Economics GmbH, Germany.
- 3- Affiliate and Adjunct Assistant Professor (Lehrbeauftragter), Passau University, Germany.
- 4- Senior Resident Research Fellow, King Faisal Center for Research & Islamic Studies, Saudi Arabia.
- 5- Munro (2013) points out that the term crowdsourcing has multiple meanings in the context of humanitarian work. It is frequently used as "sourcing information from the crowd", also called citizen-reporting (Munro 2013: 214).
- 6- The general concept of citizen journalism has been subject to intensive debate in the last years. Content created by citizens is argued to lack objectivity and quality, falling short of meeting the ethical standards associated with the journalist profession and possibly contributing to the spread of mis- and disinformation (e.g., Maher, 2006, Mutsvairo and Salgado, 2020). As we focus on citizen reporting in conflict environments, i.e. on specific situations in which professional journalists lack access to primary sources, our approach is based on the idea that citizen reporting complements professional journalism practices and thereby raise quality and objectivity of current conflicts news.
- 7- An alternative and widely used method to verify reports is triangulation, i.e. comparing submissions with reports on other platforms, e.g. Twitter or YouTube.
- 8- See Hunt and Specht (2019) for a review of 51 significant deployments of crowdsourcing initiatives in response to humanitarian crises between 2010 and 2016.
- 9- Veri.ly's website is currently offline (last accessed on 29/03/2021).
- 10- The suggested review process is broadly in line with best practice in the field (e.g., Silverman 2014). Yet, its basic design does not include triangulation with other sources.
- 11- The suggested review process is broadly in line with best practice in the field (e.g., Silverman 2014). Yet, its basic design does not include triangulation with other sources.

20

The International Journal of **Humanitarian Studies**

activities to create enough awareness among potential reporters and media outlets in regions of interest. Fourth, even a fully operational crowdsourcing platform that integrates all major features presented in this paper is unlikely to replace manual investigations and verifications, especially in highly sensitive matters.

In light of these limitations, we consider the proposed platform as a starting point for further discussions on incentives and fees, usability, security, and data privacy and invite interested researchers, practitioners and journalists alike to join the debate and contribute to the development of a new approach to crowdsource facts in conflict environments.



makes it increasingly difficult for media outlets and relief organizations to find reliable, timely, and trustworthy information on armed conflicts and crises. Fake news and biased reporting impede the formation of balanced, multifaceted opinions and thus undermine humanitarian and diplomatic efforts to improve the living conditions of affected societies.

In the last years, researchers and practitioners have started to explore the potential of crowdsourcing to fight the spread of unverified information worldwide. The basic idea is to harness the crowd's wisdom to gather (more) reliable and objective information on crises. Despite the growing need and interest in these approaches, previous attempts to crowdsource data in conflict environments have been confronted with a series of challenges.

Considering these challenges, we presented the design of a novel crowdsourcing platform to harness the "wisdom of the crowd" and increase the reliability and objectivity of conflict-related news. Our proposal incorporates a multi-stage review process that can produce certified news meeting well-defined criteria in contrast to existing platforms. An integrated bonus-andpenalty system sets incentives for citizen-reporters to disclose and verify privately held information as accurately as possible. As another novelty, our platform directly connects both sides of the news market, reporters, and media outlets via an integrated marketplace. By enabling media outlets

to publish original news based on verified information gathered from primary sources, the platform is anticipated to become an attractive sourcing tool to media outlets that otherwise would need to purchase news from secondary and more expensive sources. We believe that a platform with the key design features outlined in this paper can help contribute to the production and dissemination of more reliable and comprehensive information on public and international interest topics around the world.

However, we would like to address couple of limitations in our concluding remarks: First, the design outlined in this paper is only a draft, a first blueprint. Depending on whether the design should be implemented as an add-on to existing platforms or as a standalone solution. the technical specification and the minimum viable product are still to be developed, especially regarding secure payment methods and privacy aspects. Second, the payment schedules presented in this illustrative serve purposes only. To avoid a crowding out of intrinsic motivations, payments and service fees would need to be revisited during the development stage, pretested, and, if required, adjusted. Third, our design proposal does not yet address usability aspects - a critical prerequisite to generate traffic in online communities and increase uptake rates (Shiel, 2013). In a similar vein, the launch of a new platform would need to be accompanied by promotion

De-biasing

Following research on peace-journalism and nudging, reporters can be asked to respond to de-biasing questions before being admitted to uploading or revising a report. These and other interventions can be designed to intercept emotional distress and anger, reducing the impact of effect and subjectivity on a report or review. In addition, users categorized as 'accredited reporters' may be required to complete short online courses on conflict-sensitive reporting on a regular basis to maintain their privileged user status.

Seniority rule

After the launching period, normal 'reporters' on the platform could be restricted to only submit reports and run cross-checks (stages 1 and 2). Only 'accredited reporters' would be admitted to all stages, i.e., reviewing and revising qualitative content (stage 3). This would prevent users from creating fake accounts or pursuing 'hit and run' strategies.

User activity rule

Admission to review qualitative content could also depend on user activity. For example, a report submitted by a power user, someone with more than 500 submitted reports/reviews, may only be reviewed by another power user.

Geographical verification

In line with common practice in crowdsourcing, submitted reports, rejections, or changes/comments need to be geotagged within a pre-defined radius (e.g., 10km) and time-stamped. With the help of filtering, requests to complete

stages 2 and 3 will only be shown to those users whose positions match the location requirements.

Privacy protection

High-end data security, storage, and encryption methods should be employed to guarantee personal safety and, if required, users' full anonymity. Payments should be organized via blockchain technology. Data storage facilities and legal obligations should preferably fall under a country's jurisdiction with high standards in terms of data protection.

Report standard price

The general Report Standard Prices (RSPs) should be a function of lengths and supporting material, such as, for example, additional documents, clips photographs. The RSPs should match normal market prices but remain well below the costs for reports from secondary sources. For professional journalists, on-top charges are possible and can be organized through a customized charging procedure.

Advanced crowdsourcing

Upon request of a media outlet, the reviews at stages 2 and 3 could be rolled out to an extended sample, producing more than one review per stage (against additional charges). The maximum extent of data robustness may be reached, for example, after collating at least 150 observations from users.

Concluding Remarks

The unprecedented rise of mis- and disinformation during the last years

The example illustrates how the truthtelling mechanism is embedded in the review process. The bonus-and-penalty system induces incentives for each reporter to tell the truth as accurately as possible. The underlying rationales can be summarized as follows:

- For reporter A: 'The more robust my initially submitted report, the higher my payment'
- For reporter B: 'The better my cross-check, the higher my payment'
- For reporter C: 'The better my review, the higher my payment'
- For the media outlet: 'We only pay the full price if the report is fully robust', i.e., if it passed all stages without any changes or comments.

Additional Features

After illustrating the new crowdsourcing platform's basic design and its embedded truth-telling mechanism, a series of essential features and potential add-ons need to be considered to ensure privacy, usability, and objectivity. They are briefly explained in the following:

Complaint system

If a rejection, change, or comment appears to be unjustified, reporter A should be allowed to file a request for a reviewer quality check to the application provider. If a review proves to be inaccurate, the respective deduction is transferred back to reporter A.

Automated re-review and suspension Automated (manual or algorithmic) re-reviews on a sample of rejections, changes, or comments should be conducted on a regular basis irrespective of any complaints filed by reporter A. These re-reviews should follow best practice in the verification of user-generated content, including triangulation (e.g., Silverman 2014). If a review proves to be inaccurate, the respective deduction has to be transferred back to reporter A.

Reputation building

Every reporter who uploads reports, reviews data and/or content should interact via an avatar on the platform. This will lead to users building up reputation over time - like Ebay or Amazon. Besides purchasing via the marketplace, media outlets can also directly request a specific 'avatar' with a proven track record to submit a report on demand (like the logic applied by the Veri.ly platform). This option is mirroring the real-world interaction between media outlets and credible freelance reporters and, in addition, allows matchmaking between multiple parties simultaneously.

User categories

After a piloting phase per region, users could be classified into 'accredited reporters,' e.g., after reaching a minimum activity level or a specific registration, and normal 'reporters,' e.g., laypeople or citizen journalists. Professional journalists, on the other hand, should be grouped in another dedicated user category. The user categories could be linked to different payment schemes reflecting the user's reputation and professionalism.

In this example, bonuses amount to 2% of the (RSP) in case a report is rejected at stage 2 and 0.5% of the RSP for every content change that was made to the report at stage 3. Penalties, on the other hand, are twice as high as the bonuses, i.e., amount to 4% in case a report was rejected at stage 2 and to 1% for every content edit. The asymmetry between penalties and bonuses guarantees that a certified report's total cost never exceeds a maximum ceiling in our example, 115% of the RSP.

To illustrate these parameters' effect on payments, consider the following hypothetical scenario with an RSP of USD 100: Reporter A submits a brief report on a violent incident that was allegedly carried out on 31 August 2021, killing 15 people. The report is reviewed by reporter B from the same conflict zone. B witnessed the incident herself and can also confirm the estimated number of fatalities. She, thus, approves the data in the raw report (R=0), and the report moves to the next stage.

At stage 3, the report is qualitatively reviewed by reporter C, who lives in the opposing party's area, conflict zone B. According to his view, the initial report

STAGE

USER

omitted valuable information. Therefore, he adds a short paragraph to explain the strategic setting, including the motivation behind the incident, e.g., embedding it as a tactical move of a more extensive, preventive operation. This addition is counted as one change (C=1). After that, he submits the report including tracked changes. It reaches the marketplace as verified report (stage 4).

The certified report can now be purchased by a media agency or any other interested party for a total price of USD 114.50. The price is automatically determined by the RSP and the edits that were required to certify the report. In the example above, reporter C would then receive a total of USD 10.50 of the total price for conducting the qualitative review (USD 10) and one edit (+USD 0.50). Reporter B would receive USD 5 for confirming the statistics and dates when cross-checking the quantitative part of the report. Reporter A would receive 'only' USD 99, as one change was needed at stage 3 to de-bias the raw report. The change triggers a penalty of USD 1, which is deducted from the default RSP of USD 100. Figure 5 provides an overview based on this hypothetical scenario.

PAYMENTS

Figure 5: Hypothetical example of a review process and corresponding payments INPUT

STAGE	OSER	INFOI	TATIVIENTS
DATA ENTRY	Reporter A (conflict zone 1)	Uploads raw report on an alleged attack on 31/08/2021 killing 15 people	Receives (100% - 4% * 0 - 1% * 1) * USD 100 = USD 99
CROSS-CHECK	Reporter B (conflict zone 1)	Can confirm the date and the number of casualties and therefore approves the data (R=0)	Receives (5% + 2% * 0) * USD 100 = USD 5
DE-BIASING	Reporter C (conflict zone 2)	Adds a short paragraph on the strategic setting in which the incident took place (C=1)	Receives (10 % + 0.5% * 1) * USD 100 = USD 10.5
MARKETPLACE	Media outlet	Purchases the certified report from marketplace, revises and publishes it	Pays (115% - 2% * 0 – 0.5% * 1) * USD 100 = USD 114.5

STAGE USER ACTION PAYMENT SCHEME Reporter A Receives Submit raw **DATA ENTRY** (zone 1, georeport **100**% of RSP tagged) Reporter B Receives Approve or **CROSS-CHECK** (zone 1, georeject data 5% of RSP tagged) Reporter C Receives Change and/or **DE-BIASING** (zone 2, geocomment **10** % of RSP tagged) Media Purchase and Pays **MARKETPLACE** outlet publish **115%** of RSP

Figure 3: Basic payment scheme in the new platform

RSP: Report Standard Price

Incentives, to tell the truth, can now be incorporated through a bonus-and-penalty system, i.e., a performance-based payment function that adjusts the above-mentioned default payments.

Each adjustment, i.e., a corrected mistake, triggers a penalty or a bonus for the respective reporter during the review process. Mistakes result in penalties, i.e., they reduce the default payment of a reporter by a pre-defined amount.

Spotting mistakes, in turn, is rewarded by bonuses, i.e., every spotted mistake increases a reporter's payment by a given amount. The underlying rationale is the better the provided input, the higher the payment; correspondingly, media outlets will only pay the full price for reports that have been proven to be robust upon initial submission. Figure 4 depicts an example containing specific bonus and penalty parameters to further illustrate the logic.

STAGE USER VARIABLES PAYMENT FUNCTIONS Reporter A Receives Report Standard **DATA ENTRY** (zone 1, geo-Price, RSP tagged) Reward, R, equals Reporter B Receives 1 if rejected, 0 **CROSS-CHECK** (zone 1, geo-(5% + 2% * R) * RSP otherwise tagged) Change, C, equals Reporter C Receives the number of **DE-BIASING** (zone 2, geochanges and (10 % + 0.5% * C) * RSP tagged) comments Media Pays **MARKETPLACE** outlet (115% - 2% * R - 0.5% * C) * RSP

Figure 4: Illustration of payment scheme including bonus-and-penalty system

1. DATA ENTRY An incident happens in conflict Certified report for zone 1; reporter A, geotagged media outlets in conflict zone 1, uploads a raw report to the app 4. MARKETPLACE 2. CROSS-CHECK The certified report including The app selects reporter B based on tracked changes/comments goes to geo-tagging from the same zone to the app's internal marketplace and verify any quantitative data (e.g., death can be purchased by media outlets tolls) within a pre-defined acceptable error margin (e.g., 10% accuracy) Conflict zone 1

3. DE-BIASING

the report's history

The app selects reporter C via geotagging from conflict zone 2, the opposing region, to review the report's qualitative content (e.g., biases, framing) and add changes/comments on qualitative elements; changes/comments are tracked and become part of

Figure 2: Multi-stage review process in the new crowdsourcing platform

Setting Incentives to "Tell the Truth"

Conflict zone 2

After the basic architecture of the certification process has been defined, we now turn to the mechanism which should incentivize reporters to tell the truth. According to the game theory, a mechanism reveals the "truth" if every person can achieve the best outcome for themselves just by being truthful, regardless of what the others do (e.g., Fudenberg & Tirole., 1991, Vazirani et al. 2007). Applied to crowdsourcing news, a truth-telling mechanism for reporters must set monetary incentives in a way that a reporter is always better off if s/he reports as truthful as possible (under full anonymity conditions).

To integrate this logic, we first need to determine a default payment scheme. In this scheme, each reporter's payment is linked to a reference price, henceforth

called the "Report Standard Price" (RSP). The RSP is a market-compatible price for reports acceptable to media outlets. It may, for example, follow a pre-defined pricing tableau depending on a report's length, timeliness, and available supplements, such as images and clips.

Once the certified report is purchased by a media outlet, the application automatically triggers secured payments: In the default condition, reporter A receives the RSP for submitting the initial raw report. Reporter B receives a fixed percentage of the RSP, e.g., 5%, for his/her data crosscheck, and reporter C receives, e.g., 10% of the RSP for his/her content review and revision. In sum, a media outlet is charged 115% of the RSP for the certified report. Figure 3 illustrates the default payment scheme at every stage of the review process.

cally, the system needs to provide secure payment methods, time-stamping and geotagging within a pre-defined radius. The app could either be an add-on to existing crowdsourcing engines, such as Ushahidi, to existing social media platforms, such as Twitter or Facebook, or a standalone application.

Based on these assumptions, the basic design of the application incorporates four distinct stages to produce reports that meet the above-mentioned minimum criteria of certification:

- 1) **Stage data entry:** In the first stage, a person from a conflict party's region, labeled reporter A, uploads a raw report on a news-relevant incident. The raw report can include statistics, e.g., on casualties, images, clips, and a verbal explanation of what has happened according to the reporter's view. After uploading, the report proceeds to the second stage.
- 2) Stage cross-check: The application informs all other reporters from the same geographical area about the newly uploaded report and invites them to verify any quantitative data. The first reporter accepting, labeled reporter B, is tasked to cross-check the numbers, dates, and visual content contained in the raw report. If s/he considers the quantitative data to be accurate enough, e.g., within a pre-defined acceptable error margin of 10% for numerical data, s/he clicks 'approve.' This will push the report to the next stage. Otherwise, s/he clicks' reject'. In this case, the report goes back to stage 1, and reporter A is requested to revise the data and restart or, alternatively, cancel the review process.
- 3) Stage de-biasing: The application invites reporters from the other conflict region to review the qualitative content. The first reporter accepting the invitation, labeled reporter C, is tasked to assess the second party's perspective by integrating a few lines containing alternative explanations for the incident and/or by inserting comments on overly tendentious statements that should be changed or deleted. Like a word document with tracked changes, all edits and comments made by reporter C are visibly tracked and become an integral part of the report's history log. Once reporter C has completed his/her review, s/he clicks on 'submit'. Then, the report is locked and proceeds to the next stage.
- 4) **Stage marketplace:** Finally, the report reaches an online marketplace. Here it can be purchased by a media outlet or any other interested party, e.g., CSOs, government authorities, or researchers. The media outlet owns the exclusive rights, i.e., it can edit the report according to its own standards as it sees fit for publication. In essence, this stage does not differ from standard news production processes, which collate and integrate (background) information provided by freelance reporters and/or secondary sources. In contrast to current practice, however, a media outlet is obliged to publish the original report including possible edits and comments as supplementary material in an online appendix to qualify its news piece as "based on certified information." Figure 2 summarizes the four stages of the basic design.

Box 1: Business case of the new platform

The business case of the proposed new platform arises from the ongoing transformation in international media sector. For decades, international media has suffered from significant cost pressure, leading to deep cuts in the number of foreign correspondents around the world (Sambrook, 2010). The vast majority of today's news outlets do not have foreign correspondents anymore (Bunce, 2019). For example, Scott et al. (2018) report that only twelve English-language media outlets remain that regularly publish original articles on humanitarian affairs. The rest purchases and repurposes content produced by secondary sources.

The proposed platform is designed to offer an alternative to media outlets that cannot afford deploying foreign correspondents of their own. Instead of buying and republishing old content from secondary sources, it enables these media outlets to publish original news based on verified information gathered from primary sources. Furthermore, since the process does not involve any intermediaries, obtaining relevant information and news-on-demand is expected to be significantly less costly than in the current models.

A New Crowdsourcing Platform

In this section, we introduce the basic architecture of the new crowdsourcing platform for conflict news. The general idea is to let the crowd review any quantitative and qualitative content during a multi-stage process. As a novelty compared to existing platforms, our design involves reporters from opposing conflict zones. Content that passes the process will be certified as verified and objective. (11) The review process provides the framework for the truth-telling mechanism, which will be explained in the coming section.

We start by defining the minimum criteria that reports have to meet during the review process: In order for a report to qualify as "certified,"

- 1) any quantitative data of a report must be *verified by at least one other* source and
- 2) any qualitative information must be reviewed by at least one other source.

We further assume that the review and certification process is implemented through a central platform, i.e., a mobile application connecting and communicating with a server system. Technimation, both based on quantitative and qualitative data, to international media outlets as a primary user group.

Second, our approach differs from Veri-ly and the other platforms by concentrating primarily on conflicts, i.e., one specific type of humanitarian crisis. The reason why we address media outlets and conflict-related information is rooted in the rapidly changing dynamics of the sector: As technological advancement generates massive amounts of unverified data during crises, it is increasingly difficult for professional journalists to find reliable, timely and trustworthy information on conflicts. As Bunce (2019: 52-53) points out: "In an ideal world, journalists would fact-check and verify all such claims before they published them." In practice, however, "journalists look online for existing content - press releases, marketing material, social media posts and previously published news articles and newswire articles - and they frequently republish this content with only slight amendments." Our platform is designed to bridge this gap and provide international media outlets and newswires with a rapid method to cross-check unconfirmed reports and/or source new, verified information from primary sources on the ground.(10)

Third, none of the existing platforms offers payments to their reporters. While Veri.ly applies a non-monetary point system, only our platform explicitly accounts for adequate compensation. This aspect is essential as it refers to a systemic challenge faced by many crowdsourcing portals: People typically volunteer in crowdsourcing and other social initiatives

due to a sense of altruism or reciprocity, giving them a warm glow of doing something good (Camerer, 2003, Jin et al., 2010). However, such intrinsic motivations might not always be present at sufficiently high levels among communities suffering from acute hardship. Van der Windt and Humphreys (2016), therefore, criticize that the data generated through volunteer-based systems like the Ushahidi-based platforms might be less representative, potentially subject to tendentious reporting, and misrepresented due to self-selection problems. Our design seeks to overcome these challenges by providing direct compensation to reporters with the aim to generate sufficiently high participation rates.

Fourth, most platforms are self-sustaining but require institutional and periodic funding by external parties in order to maintain operations and develop their portals. Their actual beneficiaries -CSOs, media outlets, and government authorities - gain access to valuable information free of charge and do not co-share the costs for running the platforms. Our design embeds a match-making feature to rectify this flaw, directly connecting the media sector's supply and demand sides, and thereby securing sustainable funding. To be more precise, media outlets and other customers will be charged a small service fee to receive the information of interest. The fees are used to compensate the reporters and finance the costs for maintaining and developing the platform on a not-for-profit basis. The following box provides more details on the underlying business case.

Table (1): Comparison of selected platforms and key features against the new platform architecture

	1. Ushahidi	2. Crisis Tracker	3. Syria Tracker	4. DHN	5. Veri.ly	New Platform
Geotagging	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes
Regions	Worldwide, Kenya-based	Central Africa	Syria	Worldwide	Worldwide, Qatar-based	Worldwide
Eligible reporters	Everyone	Everyone	Everyone	Everyone	Everyone	Everyone
Verification	Yes, but only optional	Yes, but only optional	Yes, but only optional	Unknown	Yes, obligatory	Yes, obligatory
Payment to reporters	No	No	No	No	No, reporters receive points based on the accuracy of submissions	Yes, reporters receive payments based on the accuracy of submissions
Match- making	No	No	No	No	Unknown ⁷	Yes
Status	Active	Active	Inactive	Inactive	Unknown ⁽⁹⁾	N/A
Website	https://www. ushahidi. com/	https:// crisistracker. org/	https://www. humanitarian tracker.org/	https://www. digital humanitar ians .com/	http://veri.ly/	N/A

shown in Table 1, Ushahidi and its partner platforms (platforms 1-4) differ from Veri.ly and the proposed new platform in various dimensions. Below we discuss four key differences in more detail and complement the discussion by explaining the rationale and strategic reasoning behind the new platform presented in this paper.

First, the Ushahidi-based platforms primarily focus on supporting CSOs, especially relief organizations, by providing incidents' geographical mappings. Veri.ly and our platform design pursue a different approach: They focus on providing infor-

Ushahidi provides the software engine for various other crowdsourcing platforms. For instance, the Crisis Tracker maps violent incidents in remote border regions encompassing the northeastern Democratic Republic of Congo and the eastern Central African Republic. The Syria Tracker, the former lighthouse project of the Humanitarian Tracker, used the Ushahidi platform to gather information on violent incidents and humanitarian needs in Syria. The Digital Humanitarian Network (DHN), a network-of-networks, supported humanitarian efforts in response to the 2010 Haiti earthquake and the 2012/13 Typhoons in the Philippines. It also assisted the UN OCHA in mapping the conflict in Libya (Standby Task Force, 2011). Both the Syria Tracker and the DHN have been suspended, according to their websites.(8)

Besides these Ushahidi-based platforms, the Qatar Computing Research Institute and the Masdar Institute of Technology have developed an independent system called *Veri.ly*. Veri.ly is a demanddriven platform to crowdsource the veri-

fication of unconfirmed reports during crises. Media outlets or humanitarian organizations can send a verification request to Veri.ly, which is then shared with its reporters, pre-registered citizens called "Digital Detectives." These detectives search the web for clues that can help to verify the request (Meier 2015). As a novelty, reporters are awarded points for the accuracy of their submissions. The higher their points score; the more weight will be placed on their future search results. Veri.ly's service is not publicly available yet; its website is currently offline, so it is unclear if and when Veri.ly will be launched.

Table (1) provides a high-level comparison of the five crowdsourcing platforms that have been introduced above. The leftmost column shows key features and design parameters. Important aspects, such as major differences and similarities, are highlighted in colors. The rightmost column shows the features of the new platform proposed in this paper and which are explained in more detail in subsequent sections.

Table (1): Comparison of selected platforms and key features against the new platform architecture

	1. Ushahidi	2. Crisis Tracker	3. Syria Tracker	4. DHN	5. Veri.ly	New Platform
Focus	Incident mapping	Incident mapping	Incident mapping	Incident mapping	News content	News content
Main user group	CSOs	CSOs	CSOs	CSOs	Media outlets	Media outlets
Main application areas	Violent incidents, humanitarian needs	Violent incidents, humanitarian needs	Violent incidents, humanitarian needs	Violent incidents, humanitarian needs	Violent incidents, humanitarian needs	Conflict- related information

(Contd... page on 10)

Issue No. (5) September 2021 / Safar 1443

The International Journal of **Humanitarian Studies**

2008. Ushahidi is an open-source software platform for crowdsourcing reports from citizen-reporters on the ground. People can use their mobile phones to send text messages, emails, or Tweets to a central platform on which messages are gathered, stored, and visualized on a map (Figure 1). Platform users can see the data points on Google Maps as well as the details of individual reports, which can be filtered by various categories. In addition, reports

can be verified by requiring a minimum number of similar reports to reach the platform. (7) The main user group of Ushahidi is Civil Society Organizations (CSOs), but the platform is also frequently used by journalists, governmental organizations, and research institutes. Until 2018, Ushahidi has been used more than 150,000 times in over 160 countries, crowdsourcing more than 50 million reports from citizens (Ushahidi 2018).

Figure 1: Example of Ushahidi incident and timeline mapping (OSGeoLive 2009)



Moreover, most platforms are not self-sustaining: They require external regular funding from external parties to maintain and develop their operations.

This is the starting point of our paper. How can we better harness the crowd's wisdom in the fight against fake news in conflict environments and increase the reliability and objectivity of news? How can more people be encouraged to share privately held information on recent events and incidents? What is needed to secure continuous platform revenues in a self-sufficient manner?

In this study, we try to provide answers to these questions. Using insights from game theory, we present the design of a new crowdsourcing platform that an incentivized truth-telling mechanism. By applying a bonus-and-penalty system to validate news content, the mechanism makes it the dominant strategy for individuals to disclose privately held information as accurately as possible. Moreover, the proposed platform offers the possibility to certify news based on a multi-stage review process and directly links all sides of the market, reporters, and media outlets. We believe that a platform that incorporates these key design features can strengthen the role of journalism as Fourth Estate in an age of mis- and disinformation, help shape a more nuanced picture of the complex realities and contribute to more effective humanitarian assistance and conflict resolution.

This paper is organized as follows: First, we present key design features of existing crowdsourcing platforms and highlight the main differences to our approach. Second, we introduce the new platform's basic architecture to certify news based on a multi-stage review process. Third, we discuss the truth-telling mechanism, including the bonus-and-penalty system to stimulate the disclosure of privately held information. Fourth, we present additional and optional features of the platform to increase uptake rates. Finally, we discuss limitations and concluding remarks.

Crowdsourcing in Humanitarian Crises

A series of crowd-based initiatives have had considerable success in the field of humanitarian action and crisis management. Despite the growing interest, however, notable knowledge and methodological gaps remain in the literature. Hence, providing a comprehensive overview of all major crowdsourcing platforms in the humanitarian sector would be beyond this paper's scope. Instead, we organize a small selection of well-known platforms and their main design param-

eters and features to portray similarities and key differences, particularly vis-à-vis the new platform architecture proposed in this paper. For further discussions of existing platforms, including various case studies, we refer to the works of Shiel (2013), Munro (2013), and Hunt and Specht (2019).

Probably the most prominent crowdsourcing platform in the humanitarian sector is *Ushahidi (Swahili for "testimony")*. Based in Kenya, Ushahidi was developed to map reports of violence in Kenya after the post-election violence in

crises, accurate and trustworthy information is vital for affected communities, local authorities, policymakers, as well as aid organizations (Hannides 2015, Tran et al., 2020). Humanitarian emergencies, especially those arising from armed conflicts, are often deeply politicized. Multiple conflict parties seek to influence their national and international media representation to change public opinion and foreign relations in their favor. In Syria, for example, media reports are found to capture less than 10% of the estimated total number of conflict-related events and exhibit systematic actor-specific biases (Baliki, 2017). In South Sudan, the UN states that social media "has been used by partisans on all sides, including some senior government officials, to exaggerate incidents, spread falsehoods and veiled threats, or post outright messages of incitement" (UN Security Council, 2016: 10). Hence, disseminating false information can undercut aid effectiveness and substantially impede conflict reconciliation (Igoe 2018, Bunce 2019, Tran et al. 2020).

Research in various disciplines has started to explore the dynamics of misand disinformation, including possible ways to alleviate their impact on news consumers' behavior and attitudes. Besides government regulations, prominent approaches focus on improving media literacy and information agency of media consumers (Kahan et al., 2017; Semakula et al., 2017; Meyer et al., 2020; Lorenz-Spreen et al., 2020; Kozyreva et al., 2020; Schubert et al., 2020).

In the humanitarian sector, research has focused more on the supply-side of news. One of the most promising methods that have recently ventured into this field is *crowdsourcing*. ⁽⁵⁾ Crowdsourcing relies on the wisdom of the crowd. Emerging from psychological research and cognitive science, the idea is that multiple estimates' average value tends to be more accurate than any one single estimate (Surowiecki, 2004; Fiechter & Kornell, 2021). This assumption has been found to be remarkably accurate: The wisdom of the crowd outperforms individual estimates in forecasting future events (Mellers et al. 2014, Turner et al. 2014), in judging probabilities (Ariely et al. 2000; Lee and Danileiko 2014), or in knowledge and information-processing tasks (Steyvers et al. 2009, Yi et al. 2012, Bennett et al. 2018).

These astonishing results combined with the rapid advancement of social media technology have given rise to crowdsourcing in humanitarian assistance and, more broadly, to the emergence of citizen journalism. Crowdsourced information is of particular help in emergencies and conflict environments where data collection is extremely difficult and, at the same time, verified information is increasingly needed (Kahl et al., 2012). A variety of crowd-based techniques have already been launched with the objective to gather (more) reliable and (more) objective information in conflicts and crises (e.g., Butler 2013, Shiel 2013, Rigterink and Baliki 2019). However, despite their promising potential of becoming the new reporting standard, these attempts have largely failed to attract sufficiently high numbers of individuals that are willing to share their information on conflict events truthfully. (6)

Crowdsourcing Facts in Conflicts

Towards a Truth-Telling Mechanism to Counter Fake News⁽¹⁾

Dr. Manuel Schubert⁽²⁾, (3) Dr. Fahad Alsharif⁽⁴⁾

Germany Saudi Arabia

Introduction

"People need information as much as water, food, medicine or shelter.

Information can save lives, livelihoods and resources."

Markku Niskala, Secretary General IFRC (2005)

The advancement of social media has affected societies worldwide, including the way we produce, consume, and respond to information. Social media help to disseminate news and knowledge and contribute to more inclusive and diverse coverage. With currently around 3.8 billion users worldwide (Statista, 2021), social media exert a significant influence over public opinions, shaping the cultural, social, and political lenses through which societies are perceived.

Despite its positive implications, social media also have a dark side. They have been the carriers of falsehoods and manipulations (Gupta et al., 2013; Tran et al., 2020). The spread of fake news has nurtured polarization in and destabilization of societies, undermining cohesiveness and widening existing inequalities. Fake news usually follows a malicious agenda: they intend to alter the perceptions, beliefs, and behaviors of people by changing the way we look at products, events, or people (U.S. Homeland Security 2018). They offer simple explanations for complex problems, purposefully triggering psychological heuristics and biases that induce ad-hoc judgments and reinforce negative sentiments (Schubert et al. 2020).

The ultimate goal of fake news is mass deception and disinformation, either intending to increase people's willingness to perform a desired action, e.g., purchasing a product, supporting a political position, changing a policy, or vice versa, to abstain from an undesired action by creating confusion or inducing uncertainty. Although fake news is not a new phenomenon, the volume and scale of distributed mis- and disinformation of the last years are unprecedented. Today's social media diffuse false information significantly faster, deeper, and more broadly than accurate news, particularly in environments of uncertainty (Vosoughi et al. 2018, Pennycook et al., 2020).

In the context of humanitarian aid, false information can have a severe impact on the living conditions and livelihood of millions of people. During humanitarian

The unprecedented rise of mis- and disinformation surrounding conflicts around the globe poses an imminent threat to humanitarian assistance and conflict resolution. This paper reflects on previous approaches to harness the so-called "wisdom of the crowd" by collecting reliable and real-time information from primary sources during crises. Using insights from game theory, we present the design of a novel crowdsourcing platform thought to increase reliability and objectivity of conflict-related information. In contrast to previous approaches, our design incorporates a mechanism that sets incentives for citizen reporters to tell the truth disclosing privately held information as accurately as possible. Moreover, the proposed platform offers the possibility to certify news based on a multistage review process and directly connects reporters and media outlets via an integrated marketplace. By enabling media outlets to access original and verified information from primary sources, the platform is anticipated to become an attractive sourcing tool for media outlets that otherwise would purchase news from secondary sources. We argue that a platform with these design features can help counter the spread of fake news on conflicts and thereby contribute to more effective humanitarian assistance and peacebuilding.

Keywords: Crowdsourcing, Violent Conflicts, Fake News, Journalism, Game Theory

Crowdsourcing Facts in Conflicts

Towards a Truth-Telling Mechanism to Counter Fake News

Dr. Manuel Schubert - Germany Managing Director at Behavia, Behavioral Public Policy and Economics GmbH

Dr. Fahad Alsharif - Saudi Arabia Senior Resident Research Fellow, King Faisal Center for Research & Islamic Studies



Editorial Board

Former Secretary General of the Arab Red Crescent Prof. Saleh Hamad Al-Suhaibani and Red Cross Organization Professor of Global Health and Humanitarian Affairs. Prof. Mukesh Kapila, CBE Manchester University Professor of Sociology at Princess Nourah Bint Prof. Ghada Abdurrahman Al-Turif Abdul Rahman University Founder and President of the Europe-Gulf Prof. Mitchell Belfer Information Center Director of the Legal Dept., Kuwait Red Crescent Society Prof. Musaed Rashed Al-Enezi International Law Mandated Professor, Kuwait University Planning and Development Affairs Advisor and Eng. Makki Hamid Director of Information and Research Department. King Salman Humanitarian Aid and Relief Centre Deposit Number in King Fahd National Library 1675/1441 Dated 4/2/1441 ISBN 8398 - 1658

Publisher



Publication Guidelines

When submitting research for publication, the following shall be observed:

1) The research shall meet the scope of the journal.

Media Clearance: 267/1443

- 2) The research shall not be previously published or submitted to any other party for publication.
- 3) An abstract of maximum (250) words, including keywords, shall be submitted.
- 4) The research shall be of minimum (4000) words and maximum (7000) words.
- 5) The best practice shall be of minimum (1500) words and maximum (3500) words.
- 6) All endnotes shall be listed at the end of the research; not at the end of each page.
- 7) All references shall be listed following the (APA) style, sixth edition; with their bibliographic database at the end of the research.
- 8) If illustrations are attached, they shall be of high resolution.
- 9) The research shall be submitted in a (Word file) format, with the researcher's CV.
- 10) All research papers shall be submitted to Journal@ksrelief.org



A Peer-Reviewed Journal Issued Every Four Months by King Salman Humanitarian Aid and Relief Center Issue (5) September 2021 | Safar 1443

Supervisor General

His Excellency Dr. Abdullah Bin Abdulaziz Al-Rabeeah

Counselor at the Royal Court and Supervisor General of the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center

Editor In-Chief

Dr. Ageel Bin Jamaan Al-Ghamdi

Assistant Supervisor General of King Salman Humanitarian Aid and Relief Center for Planning and Development Affairs



Contents

Crowdsourcing Facts in Conflicts Towards a Truth-Telling Mechanism to Counter Fake News	Dr. Manuel Schubert Dr. Fahad Alsharif	3
The Legality of International Humanitarian Intervention in International Policy	Dr. Mohammed Ennadi	25
Fundamental Environmental Challenges in the Arab World A Socio-Security Perspective	Dr. Khaled Kazem Aboudouh	47
Counter-Terrorism and Humanitarian Aid Repercussions and Solutions	Dr. Hanan Ahmed Elfouly	67
Development of Public Education in Yemen Case of Kingdom of Saudi Arabia Assistance	Dr. Ziad Mohammed Al-Mehwari	99

Contact Address

A Peer-Reviewed Journal Issued Every Four Months by King Salman Humanitarian Aid and Relief Center





Crowdsourcing Facts in Conflicts

Towards a Truth-Telling Mechanism to Counter Fake News

The Legality of International Humanitarian Intervention in International Policy

Fundamental Environmental Challenges in the Arab World

A Socio-Security Perspective

Counter-Terrorism and Humanitarian Aid

Repercussions and Solutions

Development of Public Education in Yemen

Case of Kingdom of Saudi Arabia Assistance

